

منتخب الأحكام الشرعية

ذات المبادئ

تأليف

عبد القادر

كبير كتبة المحكمة العليا الشرعية

صرحت وزارة الحفانية بطبعه

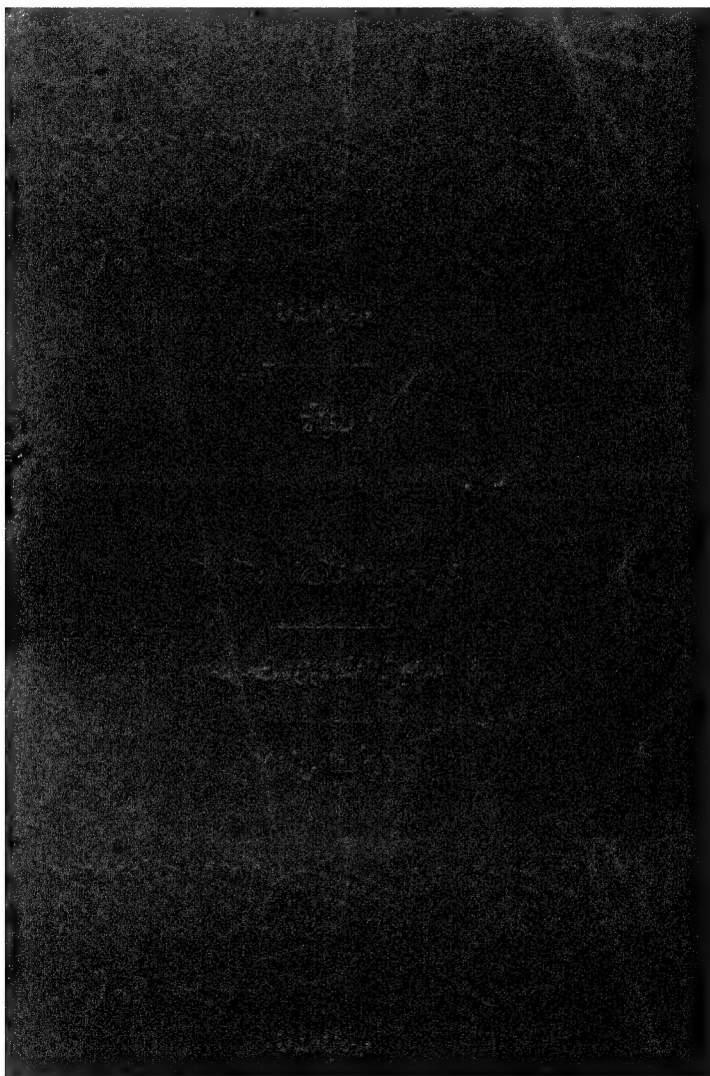
(الجزء الثاني)

(حقوق الطبع محفوظة المؤلف)

طبع بمطبعة المقطم والمقطط بمصر

١٩٢٧

(الثمن ٥٠)



منهاج الأحكام الشرعية

زات المبارک

تألیف

عبد الرحمن الراجحي

کیر کتبه المحکمة العليا الشرعية

صرحت وزارة الحکامة بطبعه

(الجزء الثاني)

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

طبع بمطبع المصطفی القطر بمصر

١٩٢٧

فهرسة الجزء الثاني

من كتاب منتخبات الأحكام الشرعية

صحيفة

« الباب السابع في الوقف »	٣
الفصل الأول في شروط النظر على الوقف	٣
الفصل الثاني فيما يوجب عزل نظار الوقف	٤١
الفصل الثالث في انشاء الوقف	٥٥
الفصل الرابع في شروط الوقف	٢٤٩
الفصل الخامس في مواضع متفرقة تتعلق بالوقف	٢٩٦



الباب السابع

في الوقف

الفصل الاول

في شروط النظر على الوقف

اخلاصة : الواقف اذا شرط النظر على وقفه لشخص ثم شرطه لآخر ولم
بصرح بعزل الأول يشتركان في النظر ويكونان ناظرين عليه

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية الغربية الشرعية في القضية نمرة ١٧ سنة ١٨٩٩ من المدعي على المدعى عليه بشأن استحقاقه للنظر على وقف . . . بصفته شيخاً للجامع الاحمدي الخ - والمحكمة حكمت في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ للمدعي بدعواه - ودفع في ذلك - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ (بناء على ان الواقفة شرطت في كتاب وقفها المؤرخ في سنة ١٢٩٥ ان النظر على ذلك لنفسها ثم من بعدها للارشد فالارشد من عتقاتها ثم للارشد فالارشد من ذريتهم ولسلمهم وعقبهم نسلاً بعد نسل ويكون النظر الحسي على ذلك لناظر أوقاف السيدين من حين وفاتها وعند أبولة ذلك للعلماء والمجاورين يكون النظر على ذلك لشيخ الجامع الاحمدي وقها - وان الواقفة أيضاً بمقتضى حجة التمييز المؤرخه في سنة ١٣٠١ شرطت النظر على الوقف المذكور لنفسها ثم من بعدها يكون النظر على العشرة الافدنة و . . . ليعتوقها ربحان ثم للارشد فالارشد من ذريته ولسلمهم وعقبهم نسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل ويكون النظر على باقي الاطيان الموقوفة بعد حياة

الواقفة لتبناها محمد أفندي ... ثم للارشاد فالارشاد من ذريته وتسليمهم وعقبهم لسلا
بعد نسل وجيلاً بعد جيل ثم لشيخ الجامع الاحمدى عند أيلوليته للعلماء والمجاورين .
وانه بمقتضى شرط النظر المدون بكتاب الوقف المؤرخ في سنة ١٢٩٥ يؤول النظر
من بعدها للمتقاء وذريتهم على الوجه المشروح وعند أيلولة ذلك للعلماء والمجاورين
يكون ذلك لشيخ الجامع الاحمدى ولم تنص الواقفة في حجة التفسير المؤرخة في
سنة ١٣٠١ والحجة المؤرخة في سنة ١٣٠٣ على عزل واخراج العتقاء وذريتهم من
أيلولة النظر اليهم بعدها على الوجه الذي ذكرته بكتاب الوقف الاول ولا على عزل
واخراج شيخ الجامع الاحمدى من أيلولة النظر اليه عند أيلولة استحقاق الوقف
للعلماء والمجاورين بل شرطت النظر بمقتضى حجة التفسير المؤرخة في سنة ١٣٠١
لتبناها محمد أفندي ... المذكور ولذريته على الوجه المشروح بحجة التفسير المذكورة
على باقى الاطيان المذكورة بعد المشرة الافدنة والكسور . وان المنصوص شرعاً
ان الواقف اذا شرط النظر على وقفه لشخص ثم شرطه لآخر ولم يصرح بعزل
الاول بشارك في النظر ويكونان ناظرين عليه - وان الاسباب التي بني عليها الحكم
المذكور لا تكون منتجة حينئذ لذلك فضلاً عن كون الدعوى والشهادة غير صحيحتين
قررت عدم صحة ما قرره المجلس الشرعي بالمحكمة المذكورة وتكليف الخصوم
بالحضور أمامها لاعادة نظر القضية .

الخلاصة : انشاء الوقف وقفه من بعده على تابعه المسمى ثم من بعده على من
سيحدثه الله له من الأولاد ثم على ذريتهم الخ وكذلك شرطه النظر على وقفه بجيل
الموجود من ذرية التابع المذكور مستحقاً للريع وأرشدتم مستحقاً للنظر

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية نمرة ١٥٢ سنة ١٨٩٩
من المدعي على المدعى عليها ناظرة الوقف بخيانات فعلتها وطلب عزلها لذلك من النظر
عليه . والمحكمة في ٣ محرم سنة ١٣١٨ قررت رفض الدعوى لصدورها على غير
خضم شرعي وخلو الوقف المذكور من ناظر شرعي عليه كشرط الواقف . ودفع
في ذلك . والمحكمة العليا بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٠٠ (بناء على ان سياق انشاء

الواقف يقتضي عود الضمير في قوله (ثم من بعده على من سيحدثه الله له من الاولاد حائداً الى تابعه شلبي المذكور لا الى الواقف لبعده ذلك جداً ومثل ذلك في شرط النظر وحيثئذ تكون الاسباب التي بنى عليها المجلس الشرعي بالحكمة المذكورة قراره المذكور غير منطبقة على ما يقتضيه كلام الواقف . وانه بناء على ما ذكر يكون الموجود من ذرية شلبي التابع المذكور مستحقاً للربيع وأرشدهم مستحقاً للنظر حسب شرط الواقف المذكور) قررت عدم صحة ما قرره المجلس الشرعي المذكور وامادة الاوراق اليه للسير في موضوعها بالطريق الشرعي

* * *

الخلاصة : اذا كان الواقف شرط النظر على وقفه للارشد فلا ارشد من ذريته ثم للارشد فالارشد من نسله وعقبه الى حين انقراضهم ثم للارشد فالارشد من عتقاء الواقف ثم للارشد فالارشد من ذريتهم ونسلهم وعقبهم للذكور من كل . منهم فقط لا الاناث فلاحق لهم في النظر فتكون دعوى أحد ذريته بناء على ذلك ارشديته عن الذكور من ذرية الواقف غير صحيحة لأن النظر لا يختص بالذكور . منهم فقط بل بالذكور والاناث .

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية البحيرة الشرعية في القضية نمرة ١٠ سنة ١٩٠٤ من المدعي بأرشديته واستحقاقه للنظر على وقف جده المرحوم ... ومنع تعرض المدعى عليه له في ذلك الخ . والمجلس الشرعي بتلك المحكمة في ٢٧ يولية سنة ١٩٠٤ قرر تكليف المدعي باحضار بيعة بأرشديته عن المدعى عليه . ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ١٧ يولية سنة ١٩٠٤ (بناء على ان الواقف بحجة التغيير الصادرة في . . . غير وقفه وأنشأ على نفسه ثم من بعده جبل نصفه وفقاً على أولاده ذكوراً وإناثاً مع مشاركة ولد ابنه عبد الله هو محمود الفاصر بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم الى آخر ما ذكره بالانشاء . وانه شرط في كتاب التغيير المذكور ان النظر على ذلك والولاية عليه لنفسه ثم من

بعده للارشد فالارشد من ذريته ثم للارشد فالارشد من نسله وعقبه الى حين انقراضهم
ثم للارشد فالارشد من عتقاء الواقف ثم للارشد فالارشد من ذريتهم ونسأهم وعقبهم
للكور من كل منهم فقط لا الاناث فلا حق لهم في النظر . وانه بما ذكر يتبين
ان الواقف جعل النظر للارشد فالارشد من ذريته على الوجه المذكور الى انقراضهم
وهذه حال ثم بعد انقراضهم جعل النظر للارشد فالارشد من عتقائه ثم للارشد
فالارشد من ذريتهم الى آخر ما ذكره وهذه حال أخرى . وانه بناء على ما ذكر
يكون قول الواقف (الذكور من كل منهم فقط الى آخره) لا يرجع الى أولاد
الواقف وذريته سواء قلنا ان الوصف يرجع لجميع المتعاطفات او للاخير منها فقط
وعلى ذلك يكون النظر على هذا الوقف للارشد فالارشد من ذرية الواقف ولا
يختص بالذكور منهم . وان المدعى طلب النظر على كل من الوقف المذكور والوقف
الآخر المؤرخ أيضاً في... بدعى انه ارشد الذكور فقط وعلى ذلك تكون الدعوى
غير صحيحة فا ابنى عليها من قرار التكليف بالينة غير صحيح) قررت عدم صحة
قرار التكليف بالينة المذكور واعادة أوراق القضية للسير فيها بالطريق الشرعي

الخلاصة : قول الواقف في شرط النظر (ويكون النظر على الاثنين باقي ذلك
لمن يكون مستحقاً لذلك كل منهم بقدر حصته من ذلك) يقتضي أن النظر على كل
حصة من تلك الحصص لمستحقها لا فرق في ذلك بين الطبقة التي تلى الواقف
وغيرها ولا ينافي ذلك قوله بعد هذا (ثم للارشد فالارشد من كل طبقة مستحقة
من الموقوف عليهم الى حين انقراضهم)

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية نمرة ١٢٢ سنة ١٩٠٣
من وكيل المدعية على المدعى عليه بصدور الوقف من الواقف وانشائه له على
نفسه ثم من بعده يكون الثلث مصروفاً ريعه في إقامة شعائر مسجد وضريح وملء
صهريج وملء مطهرة مسجد... الكائن بمصر بسوق... والربع ستة قراريط
يكون وفقاً على أخي الواقف هو الحاج سالم... والثلث ثلاثة قراريط تكون وفقاً
على أخت الواقف المصونة صائمة والثلث ثلاثة قراريط تكون وفقاً على بنت أخي

الواقف المصونة جفيظة والسدس اربعة قراريط باقى ذلك يكون وفقاً على زوجتي الواقف المصونة صفية والمصونة فطومى سوية لكل واحدة منهما قيراطان ثم من بعد وفاة الزوجتين والمصونة صايمة تكون حصص كل منهن الى الحاج سالم اخى الواقف مضافاً لما يستحقه ثم من بعد كل من الحاج سالم وحفيظة تكون حصته وفقاً على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده طبقه بعد طبقه وانسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل من اولاد الظهور دون اولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب أصل فرعه دون فرع غيره وشرط الواقف شروطاً منها ان النظر على ذلك لنفسه ثم من بعده يكون النظر في الثلث على الجهة المذكورة لمن يكون ناظراً على جهة وقف الشيخ احمد الريان من ذريته ثم لمن يكون ناظراً على مسجده بعد انقراضهم ويكون النظر على الثلثين باقى ذلك لمن يكون مستحقاً لذلك كل منهم بقدر حصته من ذلك ثم للارشدة فالارشدة من كل طبقة مستحقة من الموقوف عليهم الى آخر ما هو معين ومشروح بحجة التفسير الشرعية الصادرة من محكمة ... الشرعية بتاريخ ... وان الواقف مات بعد ذلك وانحصر بعده فاضل ربيع وقفه استحقاقاً الثلث منه في إقامة شائر مسجد وضريح الشيخ احمد الريان المذكور والربع ستة قراريط في الحاج سالم اخى الواقف والثلث في اخت الواقف الست صايمة والثلث في بنت اخى الواقف الست حفيظة والسدس باقى ذلك في زوجتي الواقف الحاجة صفية وفطومى بالسوية بينهما وآل النظر على الثلث لناظر وقف الشيخ احمد الريان والنظر على الثلثين للمستحقين لذلك كل منهم بقدر حصته من ذلك وتوفيت الست حفيظة بنت اخى الواقف عن ولدها السيد محمد البشير المروسي من غير شريك وانحصر فيه فاضل ربيع الحصص التي قدرها ثلاثة قراريط لناظر واستحقاقاً وتوفى السيد محمد البشير المذكور عن ابنه السيد مصطفى المروسي الذي لم يعقب سواه وانحصر فاضل ربيع الحصص المذكورة استحقاقاً لناظر فيه وتوفى السيد مصطفى المذكور عن بنته الست خديجة المدية التي لم يعقب سواها وانحصر فاضل ربيع الثلاثة القراريط المذكورة فيها لناظر واستحقاقاً وانه في سنة ١٩٠٢ تقرر المدعى عليه لناظر على ثلثي فاضل ربيع الوقف وتحرر له اعلام شرعي من محكمة ... الشرعية وانه واضح بده على ذلك بما في ذلك

حصّة موكلته مع ان ذلك يخالف لشرط الواقف وممتنع من رفع يده عن الثمن نصيب
موكلته المدعية لاستحقاقها له نظراً واستحقاقاً مع علمه بأهليتها واستحقاقها النظر
على حصتها ومعارض لها في ذلك بغير حق وطلب الحكم لموكلته على المدعى عليه
باستحقاقها للنظر على حصتها الثمن ثلاثة قراريط المذكورة من أعيان الوقف التي
منها المحدود ورفع يده عنها وتسليمها للموكلّة لأدارة شؤونها بمقرها طبق الشرط
ودفع معارضته لها فيها ذكر - وأجاب وكيل المدعى عليه عن هذه الدعوى بالاعتراف
بصدور الوقف من واقفه بالانفا والشروط المينة بكتاب الوقف وتنظر موكله على
ثلاثي الوقف ووضع يده عليه لكونه أرشد من باقي مستحقه لموت الواقف والمحصار
ربيع وقفه الآن الثلث منه للمسجد المذكور والثلثان باقي ذلك لذرية سالم أخي
الواقف وهم موكله والحاج علي نوار وعفيفي وسيد واحد وام النصر وعائشة
وصفية الخ وان المدعية أجنبية من الوقف ولا تستحق فيه شيئاً لا نظراً
ولا استحقاقاً وأنكر استحقاق المدعية ونسبها الذي ادعته وانه يفرض صحة نسبها
فهي لا تستحق النظر على شيء من الوقف لأن الواقف انما جعل النظر على الثلثين
باقي وقفه لمن يكون مستحقاً لها كل منهم بقدر حصته في الطبقة التي تليه فقط ثم
أفرد النظر عليهما للارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم الى آخر ما ذكره من طلبه
منها من دعواها الخ - والمجلس الشرعي بالحكمة المذكورة في ٧ يونه سنة ١٩٠٧
(بناء على ان المدعي قصر في دعواه طلب الحكم لموكلته باستحقاقها النظر على الثلاثة
قراريط المذكورة ولم يطلب الحكم بالاستحقاق - وان الشرط لا يفيد استحقاق
النظر لكل ذي حصّة على حصته بعد الدرجة الاولى فلا يكون هذا الطلب منطبقاً
على الشرط) منع المدعية من دعواها النظر المذكورة منعاً شرعياً - ودفع في هذا
المنع - والحكمة العليا بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (بناء على ان قول الواقف في
شرط النظر (ويكون النظر على الثلثين باقي ذلك لمن يكون مستحقاً لذلك كل منهم
بقدر حصته من ذلك) يقتضي ان النظر على كل حصّة من تلك الحصص لمستحقها
لا فرق في ذلك بين الطبقة التي تلي الواقف وغيرها ولا ينافي ذلك قوله بعد هذا
(ثم للارشاد فالارشاد من كل طبقة مستحقة من الموقوف عليهم الى حين انقراضهم
أجمعين) ومع كون الاول نصاً في العموم وتوزيع النظر كما ذكر وكون الثاني لا ينافي

ذلك يكون المعنى المستفاد من الاول منسجماً على هذا الثاني وغرض الواقف يقتضي ذلك وبذلك يكون ما بنى عليه المجلس الشرعي من الاسباب منه المدعية من دعواها النظر غير صحيح - وان المدعي الحق بدعواه النظر دعوى الاستحقاق ووعد بالآتمام والمجلس الشرعي لم يفصل في ذلك - وانه في هذه الحالة يكون بين الفصل في الاستحقاق والفصل في النظر تلازم والثاني تابع للاول وبذلك يكون المنع الشرعي المذكور حكماً في غير الموضوع (قررت عدم صحة المنع واطادة أوراق القضية للمجلس الشرعي للسير فيها .

الخلاصة : قول الواقف في شرط النظر على وقفه أنه من بعده يكون لفلان ثم من بعده لآخيه فلان ثم من بعده يكون النظر للارشد فالارشد من اولادها ثم للارشد فالارشد من عتقائهما ثم للارشد فالارشد من أولاد عتقائهما وهم جرا لا يقتضي اقطاع النظر عند وجود عتقاء لاحدهما فقط أو أولاد عتقاء لاحدهما كذلك بل يقتضي استحقاق الارشد للنظر مطلقاً سواء كان من عتقائهما أو عتقاء احدهما عند وجود عتقاء لاحدهما فقط وكذا الارشد من اولاد عتقاء احدهما عند وجود اولاد عتقاء لاحدهما فقط ويكون المعنى ثم للارشد ممن يوجد ممن ذكر

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية مرة ٣٩ سنة ١٩٠٤ من وكيل المدعي على المدعى عليهما بصدر الوقف من الواقعة وانشائها له على وجوه خبرات وقربات ينسبها بكتاب الوقف الصادر من هذه المحكمة في... وشرطت فيه شروطاً منها أن النظر عليه لها ثم من بعدها يكون لزوجها اسماعيل آغا ثم من بعده يكون لآخيه ابراهيم آغا الشهير بالشيخ باشا ثم من بعدهم يكون النظر للارشد فالارشد من اولادها ثم للارشد فالارشد من عتقائهما ثم للارشد فالارشد من أولاد عتقائهما وهم جرا الى حين انقراضهم فلن يقرره حاكم المسلمين الشرعي بمصر الى آخر ما عينته بكتاب وقفها وأن الواقعة ماتت ومات زوجها وأخوه ولم يكن الآن لاسماعيل آغا وأخيه ابراهيم أولاد ولا عتقاء وأن الموجودين الآن من اولاد عتقاء

إبراهيم إذا الشهير إبراهيم باشا ثم إبراهيم المدعى عليه وحسن المدعى وعلي وبهانة أولاد سعد الله إذا متوق إبراهيم باشا وفرج عثمان بن فرج متوق إبراهيم باشا والست زكية بنت حسن إذا متوق إبراهيم باشا المذكور وأن المدعى أرشد هؤلاء وفيه أهلية وصلاحيه وأمانة وقدرة على إدارة شؤون الوقف ومستحق لاظر عليه طبق الشرط وأن المدعى عليهما معارضان له في استحقاقه للنظر على الوقف وفي أرشديته عن باقي من ذكر وذلك منهما بغير حق الخ وطلب الحكم لموكله بأرشديته واستحقاقه للنظر على الوقف المذكور . وأجاب أحد المدعى عليهما عن الدعوى بالاعتراف بها جميعاً عدا أرشدية المدعى عنه وعن باقي المستحقين وانكاره لها وادعائه أنه أرشد من المدعى ومن باقي المذكورين بالدعوى وأنه يستحق النظر على الوقف حسب الشرط. وأجاب وكيل المدعى عليها الثانية بأنه بالاطلاع على شرط النظر المسطر بكتاب الوقف يعلم أن الدعوى غير مسموعة شرعاً لأن الواقعة شرطت أن النظر للأرشد من أولاد عتقائهما وهذا صريح في أنه لا يتحقق شرط الارشدية في عتقاء اسماعيل وإبراهيم إلا إذا وجد لكل منهما عتقاء فإذا لم يوجد لهما عتقاء أو وجد لأحدهما فقط انقطع الشرط ويكون الرأي في إقامة الناظر للقاضي وكذا يقال في أولادها والمدعى ذكر أن العتقاء الموجودين قبل ذلك هم عتقاء أخيه زوج الواقعة والموجودون الآن هم أولادهم فقط على حسب كلامه ولم يذكر لإسماعيل عتقاء ولا أولاد عتقاء كما هو واضح بدعواه وطالب رفض الدعوى ومنع المدعى منها منعاً كلياً الخ . والمجلس الشرعي بالحكمة المذكورة في ٢١ يناير سنة ١٩٠٥ (بناء على أن قول الواقعة في شرط النظر ثم للأرشد من عتقائهما ثم للأرشد من أولاد عتقائهما الخ لا يقتضي انقطاع النظر عند وجود عتقاء لأحدهما فقط أو أولاد عتقاء لأحدهما كذلك بل يقتضي استحقاق الارشد للنظر مطلقاً سواء كان من عتقائهما أو من عتقاء أحدهما عند وجود عتقاء لأحدهما فقط وكذا الارشد من أولاد عتقاء أحدهما عند وجود أولاد عتقاء لأحدهما فقط ويكون للمنفق ثم للأرشد ممن يوجد ممن ذكر يدل على ذلك ما نص عليه في الخصاف من أنه لو وقف على ولد زيد وعلي ولد عمرو ولم يوجد لعمرو مثلاً أولاد يختص به أو لزيد) قرر رفض ما دفع به وكيل المدعى عليها من أن النظر منقطع بالكيفية المذكورة بدفعه وكلفه بالجواب عن هذه الدعوى

ولامتناعه وأصراره على الامتناع عن الاجابة اعتبره منكرأ وكلف المدعي والمدعى عليه الاول اثبات دعواهما - ودفع في القرار برفض الدفع والاعتبار والتكليف .
والمحكمة العليا بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٠٥ (بناء على أن الاسباب التي يفي عليها المجلس الشرعي المذكور ماقرره أسباب صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة القرار والتكليف المذكورين ورفض الدفع واعادة أوراق القضية الى المجلس الشرعي المذكور للسير فيها بالطريق الشرعي .

الملاحصة (١) يجوز للقاضي تفويض أمر الوقف لاحد الناظرين اذا وجد للآخر مانع .

(٢) ماشرطه الواقف لاثنتين ليس لاحدهما الانفراد به واذا مات أحدهما أقام القاضي غيره وليس لاحي الانفراد الا اذا اقامه القاضي

(٣) اذا جعل الواقف ولاية الوقف الى رجلين فقبل أحدهما ورد الآخر يضم القاضي الى من قبل رجلاً آخر ليقوم مقامه وان كان الذي قبل موصفاً لذلك فنقض القاضي اليه أمر الوقف بمفرده جاز

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية قنا الشرعية في القضية نمرة ٤٥ سنة ١٩٠٥ من المدعي على المدعى عليه بصدور الوقف من والدهما وان المدعى عليه كان هو و... ناظرين عليه وان الناظر الآخر عزل من النظر وانه يرغب أن يكون بدلاً عنه لان الواقف شرط انه لو عزل أحد النظار يتعين بدله أرشد الورثة . وقال المدعى عليه ان والده شرط ان النظر على وقفه لنفسه ثم من بعد وفاته يكون النظر له ولاخيه محمد ومن بعدهما يكون النظر للأرشد فالأرشد وان المدعى كاذب فيما قاله من انه اذا عزل أحد النظار يتعين بدله أحد الورثة - والمجلس الشرعي بالمحكمة المذكورة في ١١ سبتمبر سنة ١٩٠٥ (بعد ان استحضر سجل حجة الوقف المحفوظ بدفترخانة محكمته واطلع عليه ووجد كتاب الوقف مضبوطاً في ... ومسجلاً في ... وان الوقف صادر من الشيخ ... لاطيان قدرها ... وحجلة عقارات وشرط النظر على ذلك لنفسه مدة حياته وبعد وفاته لولديه سعيد (المدعى عليه) ومحمد الملقب

بالبك ما تم من بعدها يكون النظر للارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم ولم يكن بكتاب الوقف ما ذكره المدعي واتضح له ان المدعي بناء على ما اتضح له من سجل الوقف لا حق له في النظر الآن بشرط الواقف خصوصاً مع ما جاء من التحريات الدالة على انه حكم عليه من محكمة قنا الاهلية في ... بحبسه ستة شهور مع التشغيل في سرقة مصاغ من منزل ... وان سيرته غير مرضية وان المستحقين للوقف ما عدا أشقائه لم يوافقوا على تعيينه ناظرأً ثانياً على الوقف وطلبوا ابقاء سعيد ناظرأً على الوقف بدون شريك وقرار المجلس الشرعي المذكور عدم قبول ضم المدعي في النظر مع أخيه سعيد المدعي عليه على وقف والدها بناء على ان محمد البك المشروط له النظر مع أخيه سعيد المدعي عليه تنازل عن النظر وتقرر من هذه المحكمة في القضية ... اخراجه من النظر على وقف والده وعزله منه . وان المنصوص عليه شرعاً انه يجوز للقاضي تفويض أمر الوقف لأحد الناظرين اذا وجد للاخر مانع . وانه لا يجوز لسعيد المدعي عليه التصرف في الوقف بمفرده الا اذا فوض له ذلك من القاضي الذي يملكه فتماً لتعطيل ادارة الوقف المذكور ولما قاله صاحب رد المحتار في كتاب الوقف صحيفة ٤٥٩ حيث قال في الاشياء وما شرطه لاثنتين ليس لأحدهما انفراد به واذا مات أحدهما أقام القاضي غيره وليس للحي الانفراد الا اذا أقامه القاضي وقال في الاسامف في باب الولاية على الوقف صحيفة ٤٢ ماله: ولو جعل ولايته الى رجلين فقبل أحدهما ورد الآخر يضم القاضي الى من قبل رجلاً آخر ليقوم مقامه وان كان الذي قبل موضعاً لذلك ففوض القاضي اليه أمر الوقف بمفرده جاز . وأنه اتضح للمجلس من شهادة كل من أهلية ولياقة سعيد المدعي عليه لادارة وقف والده المذكور بمفرده) قرر سعيد المدعي عليه في النظر على وقف والده المذكور المين بكتاب وقفه المرقوم وفوض له ادارة شؤونه على حسب الوجه الشرعي ليقوم بمصلحه وبما شرطه الواقف في وقفه المذكور ويؤدي لكل ذي حق حقه بدلاً عن أخيه محمد البك الذي سبق عزله من النظر . ودفع في القرار المذكور . والمحكمة العليا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥ (بناء على ان الاسباب التي بنى عليها المجلس الشرعي المذكور ما قرره أسباب صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة ما قرره المجلس الشرعي المذكور ورفض الدفع

الخلاصة : اذا شرط الواقف النظر على وقفه لنفسه ثم من بعده لمن سواه ثم من بعده يكون النظر لمن يوجد من اولاده وذريته على النص والترتيب المشروحين في الاستحقاق وانحصر الوقف في ثلاثة اشخاص اثنان منهم قاصران فليس للبالغ المطالبة بحق النظر وحده قياساً على أن المنصوص عليه في كتب المذهب أن الواقف لو قال (ولايتها الى ولدي وفيهم الصغير والكبير يدخل القاضي مكان الصغير رجلاً وإن شاء أقام الكبار مقامه

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية بمر ١٥٤ سنة ١٩٠٦ من المدعي بصدد الوقف من الواقف بالانشاء والشروط الموضحة بها ومنها أنه شرط لنفسه النظر ثم من بعده لابن أخته ثم من بعده لمن يوجد من أولاد الواقف وأولاد أولادهم وذريتهم الخ . وأن الواقف مات ومات ابن أخته وتوفي بعده من توفي من أولاد الواقف وذريته وانحصر الوقف في المدعي وفي ولدي أخته المتوفاة القاصرين من ذرية الواقف وأن النظر انحصر في المدعي الخ . والمحكمة في ٩ يونيه سنة ١٩٠٧ (بناء على أنه على مقتضى شرط الواقف وما ذكر في الدعوى من ترتيب الوفيات والمنحصر فيهم فاضل الربع يكون النظر في هذه الحالة لمن يوجد من ذرية الواقف . وأن الواقف شرط النظر بعد أخته وبنته لمن يوجد من اولاده وذريته على النص والترتيب المشروحين في الاستحقاق فيكون النظر في هذه الحالة للمدعي ولدي أخته طبق الشرط وان ولدي أخته المدعي قاصران عن درجة البلوغ الشرعي الآن والمنصوص عليه في كتب المذهب ان الواقف لو قال (ولايتها الى ولدي وفيهم الصغير والكبير يدخل القاضي مكان الصغير رجلاً وإن شاء أقام الكبار مقامه . وأنه مع ما تقدم لا يكون للمدعي حق المطالبة باستحقاق النظر وحده) منعت المدعي من الدعوى منقأ كلياً والحالة هذه . ودفع في هذا الحكم . والمحكمة العليا بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩٠٧ (بناء على أن أسباب الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم ورفض الدفع

الخلاصة : اذا كان شرط النظر على الوقف مرتباً فلا ينتقل النظر الى الطبقة السفلى ما دام أحد موجوداً من الطبقة العليا على قيد الحياة ولو كان الموجود لا يصلح للنظر حينئذ يكون شرط النظر منقطعاً

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية نمرة ١٢٩ سنة ١٩٠٦ من المدعي بصدد الوقف من الواقف وانشائه على نفسه ثم من بعده تكون حصة منه على ابنه وحصة منه لمعتوقه و... الخ ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ذكوراً وأنثاء بالسوية بينهم ثم على ذريتهم ولسلهم الخ . وأنه شرط النظر لنفسه ثم من بعده لابنه ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم بحسب ترتيب طبقاتهم وأن الواقف مات هو وزوجته الموقوف عليها عن غير عقب ومات ابنه محمد عن اولاده احمد ومحمود ونحية وتفيدة وزكي وبهية ومات ابنه محمود عقياً ومات معتوقه فرج الاسمر الموقوف عليه عن بنته مفيدة القاصر وأحصصر الوقف استحقاقاً في النهاية المذكورين وآل النظر على الوقف لاحد اقدي المدعي لأن الست نادر معتوق الواقف بها خلل وعنه مطبق لا يفارقها طول اوقاتها فهي في حكم الممدوم أي لا يحجب من يستحق النظر بالأرشفة من الموقوف عليهم وأن للمدعي أرشد من جميع المستحقين ويستحق لذلك النظر على الوقف الخ . والمحكمة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٧ (بناء على أنه بالرجوع الى كتاب الوقف وجد أن شرط النظر للواقف ثم لابنه محمد ثم من بعده يكون النظر عليه للأرشد فالأرشد من باقي الموقوف عليهم بحسب ترتيب طبقاتهم من كل طبقة مستحقة لذلك وأن المدعي ذكر في دعواه ما يفيد وفاة الواقف وابنه وأنه في طبقة أسفل من طبقة بعض المستحقين الموجود الآن على قيد الحياة وقيل عنه بالدعوى انه عاجز عن ادارة النظر العجز الكلي وانه في حكم الممدوم ولا يحجب غيره . وان المنصوص عليه في مثل ذلك انه لو كان في الطبقة العليا غير أهل للنظر وكان شرط النظر مرتباً كما في هذه القضية لا ينتقل النظر الى الطبقة السفلى مع وجود بعض أهل الطبقة العليا على قيد الحياة وحينئذ يكون شرط النظر منقطعاً ويمنع المدعي) منعت المدعي من الدعوى . ودفع في هذا

الحكم . والمحكمة العليا بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٠٨ (بناء على أن أسباب الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم ورفض الدفع .

اختلاصة : كلمة (من) في قول الواقف في شرط النظر على وقفه (ثم إن يكون رشيداً الخ) تشمل أكثر من الواحد — فإذا ادعى مدع استحقاقه للنظر لكونه رشيداً ولأن طبقته هو ومن معه لا يوجد في الطبقة الأعلى منها أحد ولأن غرض الواقف أن يكون النظر لواحد رشيد لا لكل رشيد تكون دعواه غير مطابقة لشرط الواقف ويعمن منها

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ٥٣ سنة ١٩٠٦ (بعد القرار بعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٣٦٣٧ سنة ١٩٠٥ وإعادة النظر) من المدعي بصدور الوقف من الواقف لما كان يملكه من الاعيان السكّانة بشرف الاسكندرية ومنها الوكالة السكّانة بخط ... على نفسه ثم على أولاده محمد وعمر الصغير وسليمة وعلى من سيحدث له من الاولاد ذكوراً وأنثاءً للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم محجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده أو أسفل من ذلك الى آخره وجعل ماله لجهة بر لا تنقطع وشرط النظر على وقفه لنفسه ثم من بعده لولده محمد ثم من بعده لمن يكون رشيداً من اخوته المذكورين ثم لمن يكون رشيداً من اولاد الواقف على النص والترتيب المشروحين يعني طبقة بعد طبقة ثم من بعدم لولدي الحاج مسلم اخي الواقف هما على ومحمد للارشد فالارشد منهما ثم للارشد فالارشد من ذريتهما على النص والترتيب الى آخر ما ذكر بكتاب الوقف المسجل بمحكمة اسكندرية الشرعية في ... وقد مات الواقف وولده محمد واخوته المذكورون وانقضت الطبقة الثانية والثالثة

والرابعة ولم يوجد من الطبقة الخامسة سوى ياقوت المدعي واحتيه بجنيته وجليته
أولاد حميدة ابن حميدة ابن مصطفى ابن علي ابن الواقف فانهم هم الموجودون الآن
فقط من الطبقة الخامسة وان المدعي مكلف رشيد وامين قادر على ادارة شؤون
الوقف ويستحق النظر عليه بمقتضى قول الواقف في كتاب الوقف (ثم لمن يكون
رشيداً من أولاد الواقف على النص والترتيب المشروحين يعني ترتيب الطبقات فانه
يقضي بتقديم الطبقة العليا على التي تليها ولم يوجد أحد من الطبقة الرابعة وان قصد
الواقف بقوله لمن يكون رشيداً أن يكون النظر لواحد رشيد من أولاده لا لكل
رشيد وان المدعى عليهما عينا في النظر على الوقف المذكور مؤكداً الى أن يتحقق
من يستحق النظر عليه بالشرط ومعارضان للمدعي فيما ذكر بغير حق وطلب الحكم
له على المدعى عليهما باستحقاقه للنظر على الوقف المذكور وبمنع معارضتها له في ذلك -
واجب وكيل المدعى عليهما عن الدعوى بالاعتراف بالوقف وإنشائه وشروطه المدونة
بكتاب وقفه وبانقراض الطبقات الثانية والثالثة والرابعة وتنتظر موكله على الوقف
ووضع أيديهما على أعيناه وبأن المحدود منها وإنكاره ما عدا ذلك ودفعه لها بأن
شرط النظر لا ينطبق على المدعى وأنه من أهل الطبقة السادسة لا الخامسة وأنه
موجود من أهل الطبقة الخامسة أشخاص كثيرون غير من سماهم بفرض صحة
قوله وطلب الحكم لموكله بمنحه من دعواه منقلاً كلياً - وأخيراً المحكمة العليا بتاريخ
٢٣ مارس سنة ١٩٠٨ (بناء على أن دعوى المدعى تضمنت مطالبة المدعى عليهما بتسليم
أعيان وقف الواقف المتوفى عنه بالدعوى بالاستناد الى ما تضمنه كتاب الوقف
المذكور بها من اشتراط الواقف ان النظر يكون بمده وبمده ولده محمد جلي لمن
يكون رشيداً من اخوته ثم لمن يكون رشيداً من أولاده على النص والترتيب
المشروحين بكتاب الوقف وان ذلك الشرط متحقق فيه لكونه من أهل الطبقة
الخامسة هو واحتاه فقط وان من عداهم من المستحقين من طبقات أنزل من طبقاتهم
زاعماً ان هذا الشرط يقضي ان النظر لواحد فقط . وان من في قول الواقف (ثم
لمن يكون رشيداً) تشمل أكثر من الواحد فتكون دعواه غير مطابقة لشرط
الواقف الذي استند اليه في دعواه) حكمت على المدعي بمنحه من دعواه المذكورة
منقلاً كلياً بالحالة التي هي عليها .

الخلاصة : شرط الواقف النظر على وقفه بعد من عينهم بالاسم للارشد فالارشد ممن يؤول اليهم هذا الوقف يقتضي أن يكون للارشد فالارشد منهم لا فرق بين من يكون مستحقاً بالفعل ومن لا يكون

صدرت الدعوى بمحكمة إسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٤٧ سنة ١٩٠٨ من المدعي بصدور الوقف من الواقف واستحاقه للنظر عليه بالصفة المينة بها - والمحكمة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (بناء على ان المدعي يعترف بأن الواقف شرط النظر لنفسه ثم من بعده وزوجته ثم من بعدها لبنته ثم من بعدها للارشد فالارشد ممن يؤول اليهم هذا الوقف . وان المدعي يعترف بوفاء الواقف وزوجته وبنته المشروط لهم النظر بالاسم وان النظر آل للارشد فالارشد ممن يؤول اليهم هذا الوقف . وان هذه العبارة تقتضي ان النظر يكون للارشد فالارشد ممن يؤول اليهم هذا الوقف لا فرق في ذلك بين من يكون مستحقاً بالفعل ومن لا يكون مستحقاً بل يشمل كل من كان موجوداً من الذرية مهما تزلت درجته وحينئذ تكون دعوى المدعي غير صحيحة) قررت منع المدعي من دعواه منعاً مؤقتاً - ودفع في هذا القرار - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٠٩ (بناء على أن أسباب القرار المذكور صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة المنع المذكور ورفض الدفع

الخلاصة : اذا شرط الواقف النظر على وقفه له ثم من بعده يكون النظر على ذلك والولاية عليه لولده فلان مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من اولاد اولاده اولاد الظهور ثم للارشد فالارشد من اولاد اولاد اولادهم كذلك الخ كان النظر بعد الواقف وولده الذي سماه للارشد من اولاد الواقف لا اولاد ولده المذكور يعود الضمير للواقف لا لولده وقد بين وجه ذلك في الدعوى واسباب القرار

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ٥١ سنة ١٩٠٨ (بعد القرار بعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مصر في القضية نمرة ٩١ سنة ١٩٠٧ وامادة نظر القضية) من وكيل المدعي على المدعي عليه بصدور وقف من الواقف

وانشائه له على نفسه ثم من بعده على وجه ما ذكره بكتاب وقفه الذي جعل ماله
لجهة بر لا تقطع وشرط في وقفه شروطاً منها ان النظر على ذلك والولاية عليه له
خاصة من تاريخه مدة حياته ثم من بعده يكون النظر على ذلك لولده عريان افندي
مدة حياته ثم من بعده يكون النظر على ذلك والولاية عليه للارشد فالارشد من
أولاد أولاده أولاد الظهور ثم للارشد فالارشد من أولاد أولاد أولادهم كذلك
الى آخر ما هو معين بكتاب الوقف وان الواقف مات بعد ذلك وترك زوجته الست
وردة وأولاده باسيلي وكركور وسيدم وعريان والستات حنينة وحميانة وفكتوريا
وهيناوة ولم يقب غيرهم وانحصر فيهم فاضل الربيع على الوجه المبين بكتابه ثم توفيت
زوجته ثم توفى عريان عقياً ثم توفيت فكتوريا ثم توفى سيدم عن أولاده سرور موكله
المدعي وسعيد وسالم وجبران والستات أغابي وفريدة ولؤلؤ فقط ولم يترك أولاداً
غيرهم ثم مات كركور عن أولاده اسحاق ورزق وموسى فقط وبهذا يكون فاضل
ربيع الوقف منحصراً الآن في باسيلي واخوته حنينة وحميانة وهيناوة وفي أولاد
سيدم السبعة المذكورين وفي أولاد كركور الثلاثة المذكورين دون سواهم وان باسيلي
تقرر ناظراً على هذا الوقف ووضع يده على أعيانه الى ان أتم به في سبتمبر سنة ١٩٠٦
مرض الفالج فضم اليه في النظر ساويرس بك المدعي عليه وأذن له بالاقرار بعد ان
تمين فيما على باسيلي المذكور ووضع المدعي عليه يده على الوقف من عهد ذلك
للان وان موكله سرور للمدعي أرشد اولاد اولاد الواقف المذكورين ومستحق
للنظر على ذلك الوقف بمقتضى شرط النظر وانه طالب الناظر المدعي عليه برفع
يده عن اعيان الوقف التي منها المحدود فامتنع من ذلك وطارضة بغير حق مع ان
جميع اولاد اولاد الواقف المذكورين مصدقون لسرور موكله على أرشديته عنهم
واستحقاقه النظر على الوقف وطلب أخيراً الحنك على المدعي عليه لموكله بأرشدته
عن اولاد اولاد الواقف واستحقاقه للنظر على الوقف طبق شرط الواقف وأمر
المدعي عليه بتسليم اعيان الوقف التي منها المحدود لموكله ومنع معارضته له في ذلك.
ووكيل المدعي عليه دفع الدعوى بما دفعها به أمام المحكمة الابتدائية وبأن شرط
النظر لا ينطبق على المدعي إذ الواقف جعل النظر على وقفه لنفسه ثم من بعده
لولده عريان ثم من بعده للارشد فالارشد من اولاد اولاده اولاد الظهور الى آخر

الشرط وبموت الواقف آل النظر لولاه المسمى وبموت هذا عقيماً صار الشرط منقطعاً وأنه لا نزاع فيما عدا دعوى الارشدية وان النزاع هو في انطباق الشرط وعدم انطباقه ويقول ان الشرط غير منطبق ولذلك يطلب منع المدعي من الدعوى . وقال وكيل المدعي انه متمسك بالانطباق شرط النظر على موكله وان الضمير يعود الى الواقف ويؤيدها الوصية المقدمة في ملف القضية والمستندات وان نقطة النزاع هي انطباق الشرط وعدمه أما ارشدية موكله عن باقي اولاد اولاد الواقف فهي باعترافهم وهم حاضرون بالمحكمة ما عدا الاناث منهم وانه يطلب الفصل في هذا الشرط المقرر بالوصية من جهة انطباقه على موكله بالوجه الشرعي . وكذلك طلب وكيل المدعي عليه الفصل في الشرط المذكور بالوجه الشرعي . والمحكمة العليا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ (بناء على ان تادرس افندي عريان الواقف لهذا الوقف المتنازع فيه شرط في كتابه الصادر من محكمة ... الشرعية بتاريخ ... المودع بملف القضية في مقام النظر عليه ما نصه : (منها ان النظر على ذلك وولاية التحدث عليه له خاصة من تاريخه ادناه مدة حياته ثم من بعده يكون النظر على ذلك وولاية التحدث عليه لولده عريان افندي مدة حياته ثم من بعده يكون النظر على ذلك والولاية عليه للارشد فالارشد من اولاد اولاده اولاد الظهور . وانه لا نزاع بين الطرفين في وفاة الواقف ووفاة عريان بعده عقيماً . وان النزاع بينهما الآن منحصر في ان الضمير في اولاد اولاده يرجع الى الواقف كما يقول المدعي استناداً الى ان قاعدة عود الضمير لأقرب مذكور مقيدة بما اذا لم تكن قرينة تصرف عن ذلك والى ما في الفتاوى الخيرية في حادثة نظير هذه افق فيها رجوع الضمير الى الواقف لا الى الاقرب او يرجع الضمير الى عريان افندي كما يقول المدعي عليه استناداً الى ان القاعدة رجوع الكناية لأقرب المكنيات والمجلس الشرعي بمحكمة مصر الشرعية أيد ذلك بما في جواهر الفتاوى في حادثة نظير هذه من ان الضمير يعود الى الولد الاقرب لا الى الواقف وهذا هو الذي طلب الطرفان الفصل فيه الآن . وان قاعدة عود الضمير الى الاقرب مقيدة كما قال المدعي بما اذا لم تكن قرينة تصرف عن ذلك ويجعل الضمير طائفاً الى الابد وهو غرض الواقفين في مثل هذه الحادثة حتى قيل انه لا يتم رجوعه الى الاقرب مع القرينة من له المام بمسائل الفقه وقيل

أيضاً أن هذا مما لا يشك أحد ذو فهم فيه إذا اقرب غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقرر في شروط الواقفين أنه إذا كان للفظ احتمالان يجب تعيين أحد احتمليه بالفرض وأن هذا لغاية صدوره غنى عن الاستدلال له . وإن ما في جواهر الفتاوي مبحوث فيه بمخالفته لما تقتضيه نصوص الفتاوي الحيرية . وإن توفيق المجلس الشرعي المذكور بين ما في جواهر الفتاوي وما في الحيرية من حمل الاول على الولاية على الوقف والثاني على الاستحقاق في الربيع غير صحيح . وأنه فضلاً عن جميع ذلك فقد وجد في وصية الواقف الموجودة صورتها بملف القضية ما نصه : (خامس عشر) للناظر على هذا الوقف والوصي الاول أنا الذي اتخيت في حياته وقدرته ذلك هو ولدي الاكبر عريان افندي ويمدتمه بفضل الله تعالى بالعمر الطويل والحياة الهنية الكافية وحسن الحتام تقرر نظارة هذا الوقف للارشاد فالارشاد من سلاتي حسب المئين في حجة الوقف الموضح عنها بالوجوه قبله) وهو قرينة خلاف قرينة غرض الواقف بمثل ما في كتاب الوقف مستثنى من قاعدة رجوع الضمير لأقرب مذكور . وأنه بذلك جميعه يتضح ان الضمير في شرط الواقف للواقف لا لانه عريان) فربت ان الضمير في شرط الواقف المذكور يعود الى الواقف لا الى عريان وإن الشرط ليس بمنقطع .

الخلاصة : إذا شرط الواقف في وقته أن يكون النظر الحسبي لفلان مدة حياته ومن بعده وقته يكون النظر الحسبي لناصب جهة بيا إذا كان واقفها . كان النظر الحسبي مقصوراً على من يكون نائباً وقت وفاة فلان الذي جعله الواقف ناظراً حسبياً وليس على كل من يكون نائباً ليا

صدرت الدعوى بمحكمة بني سويف الابتدائية في القضية نمرة ٢٦ سنة ١٩١٦-١٩١٧ من المدعي المأذون بالخصومة على المدعي عليه ناظر الوقف بخيانته وطلب عزله لذلك من النظر عليه الخ . والمحكمة في ٥ سبتمبر سنة ١٩١٧ حكمت بعزل المدعي عليه من النظر على الوقف المذكور . واستأنف المدعي عليه هذا الحكم بالقضية نمرة ١٧٩ سنة ١٩١٦-١٩١٧ بأن الحكم غير صحيح لانه نسب اليه خيانة انه لم

يعرض أعماله على الناظر الحسيني مع انه ليس هناك ناظر حسبي لان الواقف لم يشترط ذلك الخ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩١٨ (بناء على ان المستأف دفع الحكم المذكور بأن شرط الواقف يقضي بأن نائب يا الحامي ليس له النظر الحسيني على هذا الوقف . لانه بالتأمل فيما ذكره الواقف بشرطه يعلم أن كلامه مقصور على من يكون نائباً وقت وفاة ناظر التكية الذي جعله الواقف ناظراً حسبياً وليس في عبارة الواقف ما يدل على ان كل من كان نائباً ليا يكون ناظراً حسبياً . وانه بالرجوع الى كتاب الوقف وجد فيه ما نصه (وعرف طائماً مختاراً أنه الآن رجع عن ذلك وانه جبل بعد انتقاله النظر الحسيني لشيخه الاستاذ محمد افندي . . . شيخ التكية المذكورة وقت تاريخه مدة حياته ومن بعد وفاته يكون النظر الحسيني لنائب جهة يا الكبرى اذ ذلك اذا كان قفياً ولم يذكر ما يدل على ان النظر الحسيني لكل من يكون قاضياً يلبا . وانه بذلك يكون الدفع المذكور دفماً شرعياً . وأن الفقرة الثانية من المادة (٣١٨) من لأحة المحاكم الشرعية نصت على أنه إن أتى المستأف بدفع شرعي قبلته المحكمة وقضت الحكم المستأف) قررت قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بقبول الدفع المذكور وقض الحكم المستأف المرفوع .

الخلاصة : اذا شرط الواقف أن النظر على وقفه من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم فهذا يشمل المستحق بالفعل وغيره فمن يدي ارشديته واستحقاقه للنظر على الوقف لا بد من انه يذكر جميع الموقوف عليهم ويدي ارشديته عنهم

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية في القضية عمرة ٥٦ سنة ١٩٢٣-١٩٢٤ من المدعي على المدعى عليهما بأرشديته واستحقاقه للنظر على الوقف الخ . والمحكمة في أول سبتمبر سنة ١٩٢٤ (بناء على أن المدعي ليس من الطبقة المستحقة للنظر باعتراؤه في دعواه لانه يقول ان الواقفة شرطت ان النظر من بعدها للارشد فالارشد من الموقوف عليهم ثم للارشد فالارشد من أولادهم الخ ويقول انه هو ولد... ابن... اضا متوق والد الواقفة المذكور بحجة الوقف وهو المدعي عليه الثاني الناظر على الوقف ويقول أيضاً أن والده من المستحقين في الوقف وشرط الواقفة في

الاستحقاق هو ان الوقف على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على الست ... بنت ... وعلى عتقاء الواقعة الذين سماهم وعلى عتقاء والد الواقعة وعلى غتقاء الحاج ... ثم من بعد كل منهم على ذريتهم وبذا يكون المدعي ليس من المستحقين في الوقف الآن لحجبه بأبيه وليس من الطبقة المستحقة للنظر ولذلك فلا تكون دعواه والحالة هذه مسموعة شرعاً) قررت عدم سماع الدعوى . فاستؤقف هذا القرار بالقضية نمرة ٢٣٥ سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ . والمحكمة العليا بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٥ (بناء على انه تبين من كتاب التمييز ان الواقف شرط النظر للارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم وهذا يشمل المستحق بالفعل وغيره . وان المدعي في دعواه الابتدائية لم يذكر جميع الموقوف عليهم الذين ذكرهم اليوم بالورقة التي قدمها بالجلسة ولم يدع ارشادته عنهم أمام المحكمة الابتدائية ولهذا يكون الحكم المستأقف صحيحاً في ذاته لا لما ذكرته المحكمة الابتدائية) قررت تأييد الحكم المستأقف ورفض الاستئناف

اختلاصة : (١) اذا غير الواقف وقفه لاعيان ووقف اعياناً أخرى وانشاء وقفه لذلك جميعه على الوجه المبين بحجة التغير وكان الوقف المغير مشروطاً فيه النظر الحسبي ولم يشترط في الانشاء الاخير ولم ينص على الغاء ما خالف انشاءه وشروطه الاخيرة كان النظر الحسبي لمن شرط له على الوقف الاول المغير .

(٢) اذا خالف الناظر على الوقف العمل بشرط الواقف بعد الامر من الجهة المختصة باتباعه ترتب على المخالفة الجزاء ويكفي ان يضم ثقة اليه مع اذنه بالانفراد

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١٠٧ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ من وكيل المدعي على المدعى عليها ناظرة الوقف بصدد الوقف من المرحومة الست ... بمقتضى الحجة المحررة من الباب العالي في ٢٨ شعبان سنة ١٢٧٧ بالانشاء والشروط المبينة بها التي منها جعل النظر الحسبي بعد وفاتها لكل من يكون والياً بالديار المصرية حين ذاك وأنه صدر منها بعد ذلك وقف لاعيان أخرى وتغيير في بعض مصارف الاعيان الموقوفة بالصفة الواردة بجميع النظم واللاحاق والتغيير المسجلة إحداها بمحكمة ...

الشرعية في ٢١ الحجة سنة ١٢٧٩ وتاينتها في ٣ محرم سنة ١٢٨٢ وتاليتها في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ من محكمة ... الشرعية ورأيتها في ٢٨ الحجة سنة ١٢٨٥ وأن الواقعة توفيت وتولت المدعى عليها إدارة ما جعل لها بمقتضى حجة التغير الاخيرة المذكورة من النظر عليه واستقلت بإدارته وأن الديوان (ديوان الإوقاف الخصوصية الملكية) تنفيذاً لشرط النظر الحسبي عرض الأمر على محكمة تصرفات مصر الشرعية وطلب صدور قرار بتنفيذ هذا الشرط وهذه أصدرت قرارها في ٢٥ ماي سنة ١٩٢٤ في المادة رقم ٣٢١ سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ بتعيين حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول ملك مصر في النظر الحسبي على ذلك وأن الديوان أعلم المدعى عليها بذلك القرار وقد رد وكيلها بأن موكلته ليست ناظرة على شيء مما هو موقوف بالحجة المؤرخة في ٢٨ شعبان سنة ١٢٧٧ ويكون باقياً على الشروط المدونة بها وإنما هي ناظرة على ما غيرت وقفه بتلك الحجة يوم أن وقفت السبيل وما معه بمقتضى الحجة المحررة من هذه المحكمة في ٢٨ الحجة سنة ١٢٨٥ وإن الديوان قد عرض الأمر على محكمة التصرفات ثانياً وهذه قررت بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٤ في المادة رقم ٣٨٧ سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ بأن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر فؤاد الاول هو الناظر الحسبي على وقف الواقعة المعين بالحجة المحررة من الباب العالي بمصر في ٢٨ شعبان سنة ١٢٧٧ وعلى المائة فدان والربع فدان الكاتبة بناحية ... المعينة بكتاب وقفها المشار اليه بأن حجتي التفسير المذكورتين لا تؤثران على قرار التمكن المؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ وأن الديوان أعلم المدعى عليها بهذا القرار وطلب منها تنفيذه. فأبئت فساد ورفع الأمر الى محكمة مصر وطلب منها النظر في ذلك وفي تلك المخالفات غير الجائزة وبتاريخ ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٤ قررت المحكمة ضم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر الملك فؤاد الاول الى سمو المدعى عليها في النظر على وقف الواقعة المعين بالحجة المحررة من الباب العالي بمصر في ٢٨ شعبان سنة ١٢٧٧ ثم فسر هذا القرار بما صدر منها في ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٤ في المادة رقم ٥١٤ سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ وإن سمو المدعى عليها استأثقت هذا القرار امام المحكمة العليا وهذه أصدرت قرارها الذي جاء به أمر سموها باتباع شرط الواقعة وبتمكين حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول من النظر الحسبي على الالف

فدان المينة بحجة ٢٨ الحجة سنة ١٢٨٥ كما أنها أشارت ضمن أسبابها الى أنه لا يصح أن يكون هناك نزاع بين أحد في أن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر فؤاد الاول الحق في النظر الحسبي على الجزء المنقير المين بالحجة المؤرخة ٢٨ الحجة سنة ١٢٨٥ وقد أرسل الديوان اليها يطلب منها تنفيذ القرار فرفض وكيلها ما أرسل اليه من الخطابات وان انفراد سموها بالادارة بدون اطلاع الناظر الحسبي مخالفة غير جائزة واستمرادها على ذلك مخالف للتصوص الشرعية وان الاتجاه الى انكار حق حضرة صاحب الجلالة في النظر الحسبي على ما ذكر بعد صدور تلك القرارات الهائية المتكررة مما يبرهن على ان سمو المدعي عليها لا تريد أن تخضع للحق بعد ما تبين لها وبعد ان صدر حكم القضاء في مواجهتها وطلب الحكم بعزلها من النظر على وقف الالف فدان التي بناحية قها قلوبية الموقوفة بمقتضى كتاب الوقف الصادر في ٢٨ شعبان سنة ١٢٧٧ والتي حصل فيها التغير بمقتضى الحجة الصادرة في ٢٨ الحجة سنة ١٢٨٥ . وقد اجاب وكيل سمو المدعى عليها عن الدعوى بالاعتراف بالوقف المين بحججه المشار الى تواريخها برخصة الدعوى على الاشياء والشروط المدونة بتلك الكتب وان المحدود بالدعوى من أعيان الوقف المشمول بنظر سموها كهرج حجة ٢٨ الحجة سنة ١٢٨٥ وأنكر ما عدا ذلك ودفعه بأن حضرة صاحب الجلالة الملك ليس له نظر حسبي لا على وقف سنة ١٢٨٥ المشمول بنظر سمو موكلته ولا على وقف سنة ١٢٧٧ لأن الواقعة وقفت في سنة ١٢٨٥ أعياناً كانت في ملكها وجملتها هي وألف فدان بزمام قها من اعيان الوقف الصادر في سنة ١٢٧٧ وفقاً واحداً على الاشياء والشروط الواردة بحجة سنة ١٢٨٥ دون سواها . واستدل على ذلك بعبارة تلك الحجة والنص فيها على كل ما يذكر بحجج الوقف من غير احاطته على الحجة الاولى وانه ليس فيها ما يدل على بقاء شيء من ابناء وشروط الالف فدان سوى الشروط العشرة التي نصت على اشتراطها وانه لو ارادت بقاء النظر الحسبي لصرح بذلك كما فعلت في شأن الشروط العشرة ولذلك لم يدع واحد من الولاة السابقين على تمدد وطول الزمن الذي مضى من يوم وفاة الواقعة الى الآن نظراً حسبياً على ما هو مشمول بنظر سموها بحجة سنة ١٢٨٥ وأنه على فرض ان شرط النظر الحسبي ورد في حجة سنة ١٢٨٥ كما جاء في حجة سنة ١٢٧٧ فانه لا ينطبق

على حضرة صاحب الجلالة الملك ملك مصر لأن الواقفة شرطت النظر الحسبي بعد وفاتها لكل من يكون والياً على الديار المصرية حين ذاك أي حين وفاتها واتصرت على ذلك ولم يجعله لمن يلي وظيفته ولم جراً كما فعلت في نظائره وجلالته لم يكن والياً حين وفاة الواقفة واستدل على هذا بأن الواقفة في حجة ١٢٧٧ عندما أعطت حكماً لكل ذي صفة حرصت تمام الحرص على النص على إعطاء ذلك الحق لمن يليه في تلك الصفة ولم جراً ولقد جاء ذلك في مواضع متعددة من كتاب هذا الوقف ولم تصنع مثل ذلك في النظر الحسبي فيكون قاصراً على من كان والياً على مصر حين وفاة الواقفة في سنة ١٢٨٨ وهو المنفور له اسماعيل باشا خديو مصر السابق واستشهد بالحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية نمرة ١٧٩ سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ التي كان النزاع فيها بشأن شرط كهذا الشرط من كل الوجوه حيث قضت المحكمة برفض الدعوى إلى آخر ما ذكره وكيل سمو المدعى عليها بإجابته الخ - والمحكمة (بناء على ان سعادة المدعي طلب الحكم على سمو الناطرة المدعى عليها بمنزها من النظر على الوقف المذكور لما هو مبين بوقائع الدعوى وقد اجاب عنها وكيل سموها بما جاء بمذكرته المشار اليها وطلب رفضها . وانه بالرجوع الى كتاب الوقف الصادر في ٢٨ شعبان سنة ١٢٧٧ تبين منه ان المرحومة الست ... وقتت اعياناً مختلفة من بينها الالف فدان السكائنة بناحية قها قليويصة المشمولة الآن بنظر سمو الاميرة المدعى عليها وانها شرطت فيه شروطاً جاء من بينها ما يأتي : (ومنها ان النظر الحسبي على كامل الوقف المذكور بعد وفاة الواقفة الموكلة المشار اليها لكل من يكون والياً على الديار المصرية حين ذاك) . وان عبارة الواقفة تدل بوضوح على ان حق النظر الحسبي على هذا الوقف ثابت لكل من يكون والياً على الديار المصرية بعد وفاة الواقفة لا يختص ذلك بزمان دون غيره ولا بوال دون آخر لان الاشارة في كلمة (حين ذاك) راجعة الى بعد الوفاة وهي تدل على زمن متسع ليس له نهاية معينة . وبين ذلك تعبير الواقفة بلفظ (كل) الدال على التعميم مع عليها بأن ليس لمصر اذ ذاك ولاية ممتددة في وقت واحد وان ذلك لم يكن منتظراً فلو انها كانت تريد خصوص من يكون والياً حين وفاتها لكفى ان تقول (لمن يكون والياً حين ذاك) وكان آتيانها بلفظ كل عبثاً بل يحدث اضطراباً في المعنى الذي تريده وبعبارة

أيضاً غرض الواقعة الظاهر في ارادة العموم اذ ليس هناك ادنى احتمال لأنها ارادت تخصيص وقت معين بهذا الشرط . وان ما يقول به وكيل سمو الناظرة من رجوع الاشارة في (حين ذاك) الى نفس الوفاة فهم غير مقبول لما بينا ولا يرجع فيه الى شبهة معقولة اما ما استند اليه من (ان الواقعة عند ما اعطت حكماً لكل ذي صفة حرصت تمام الحرس على النص على اعطاء هذا الحق لمن يليه في تلك الصفة وهلم جراً مع انها لم تصنع مثل ذلك في شرط النظر الحسبي فإنه لا يجدي نقماً ذلك لأن عبارة الواقعة في شرط النظر الحسبي تخالف عبارتها في المواضع التي اوردها فانها عبرت في شرط النظر الحسبي بكلمة (بعد الوفاة) الدالة على زمن ممتد وبكلمة (كل من يكون) الدالة على العموم فلم تكن مع هذا في حاجة الى هذه الضميمة لوجود ما ينفي عنها اما في المواضع الاخرى فانها عبرت بكلمة (عند ايلولة) الدالة على وقت محدود واكتفت بإيراد الاسم الموصول او نظيره دون أن تسبقه لفظة (كل) فتارة تقول (لمن يكون ناظراً على اوقاف الحرمين حين ذاك) واخرى تقول (لمن يكون والياً بالديار المصرية حين ذاك) وهكذا فكانت في حاجة الى هذه الضميمة لاقادة العموم لأن الاشارة ترجع الى زمن محدود ولأن الموصولات وان كانت من صيغ العموم لا تستعمل دائماً لاقادته ففي شرح مسلم الثبوت (والتحقق ان حال الموصول حال العزف باللام بعينه فهو ربما يقصد به الشيء المعين الموصوف بالصلة الموهودة وقد يقصد كل فرد من اقصاف بالصلة وقد يقصد جنس المتصف بها وقد يقصد الفرد المبهم منه المعهود في النهن والعام ليس الا ما قصد به المعنى الثاني) ص ٢٥٧ ج اول اما حكم المحكمة العليا الذي يستشهد به ويقول أنه صدر في شرط مثل هذا الشرط بما يؤيد رأيه فإنه لا يشهد له فقد جاء في أسبابه بعد ذكر دفع المدعى عليه ما يأتي (وحيث انه بالرجوع الى كتاب الوقف وجد فيه ما نصه (وانه جعل بعد انتقاله الناظر الحسبي لشيخه ... مدة حياته ومن بعد وفاته يكون النظر الحسبي لكل من يكون قاضياً بيبا) فترى ان المحكمة العليا لم تعرض للاشارة ومرجعها ولم تقل ان التقييد بلفظ (اذ ذاك) هو الذي جعل الشرط خاصاً كما يدعي الدفاع في مذكرته و ترى أن نظر المحكمة متجه نحو كلمة (نائب بيا) وانها لا تفيد العموم ولذلك ثبت رأيها على انه لم يذكر ما يدل على العموم لا على انه ذكر ما يدل على تخصيص العام

فالحكم صدر في شرط لا يماثل هذا الشرط . وانه بالرجوع الى الحجة الصادرة في ٢٨
الحجة سنة ١٢٨٥ تبين منها ان الواقعة غيرت وقف الف فدان من الاعيان التي
اشتملت عليها الحجة الاولى (وهي السكائنة بناحية قها قلوبية) بأن جعلتها على
مصارف غير مصارفها الاولى وعينت لها نظاراً وضمت اليها أعياناً أخرى أنشأت
وقفها من جديد ولم تنص في هذه الحجة على ابطال الناظر الحسبي على القدر المغير
المذكور ولا الى تنييره ولم يرد فيها أي شيء يدل على ان الواقعة جعلت القدر المغير
وما انضم اليه على الانشاء والشروط الواردة بتلك الحجة دون سواها كما يدعي الدفاع
أما قولها وفقاً لمحفوظاً على شروطه الآتي ذكرها فيه أبد الآبدن الخ فإنه لا يفيد الحصر
في هذه الشروط دون سواها بداهة ولا يقتضي ابطال ما شرط سابقاً في وقف القدر
المغير ولم ينص على ابطاله وامادة الواقعة لبعض الشروط التي وردت في الحجة
الاولى (كالشروط العشرة) دون البعض الآخر يرجع الى انها أرادت اشتراط
ما أتادته في وقفها الجديد وذلك لا يدل على انها رجعت عما عداها مما اشترط في
وقفها السابق ولم تكن في حاجة الى إعادة شرط النظر الحسبي على القدر المغير وقد
سبق أن اشترطته في الحجة الاولى ولم تمسه في حجة التفسير لان شرط النظر الحسبي
كغيره من الشروط يجب ان يبقى معمولاً به ما لم ينص على ابطاله ولا يؤثر في بقاءه
التفسير الذي يقع في غيره من الشروط والمصارف وعدم اشتراطها للنظر الحسبي في
الوقف الجديد لا يدل بأي نوع من انواع الدلالة على أنها أبطلته في وقفها الاول
لا في القدر المغير ولا في سواه . وانه قد اتضح مما ذكر ان بقاء شرط النظر الحسبي
لا ريب فيه وانه لا شك في عمومه ولا عبرة بالتأويلات والافهام الخارجة عن طوق
الافلاطون واغراض الواقفين وان حق حضرة صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر في النظر
الحسبي على القدر المغير جلي لا يحتمل نزاعاً لتحقيق الوصف وانحصاره في جلالة
فكان من واجب سمو الناظرة ان تبادر الى تنفيذ شرط الواقعة من غير حاجة الى
طلب أو تقاض ولكنهم لم يقيم هذا الواجب من نفسها وطلب الى سموها القيام به
فلم تقبل وصدر قرار التمكين لجلالة الملك فلم تدعن له وأمرت باتباع شرط الواقعة
من المحسكة العليا فلم يمثل وأصررت على انكار هذا الحق رغم وضوحه محسنة بأن
قرارات التصرفات عمل اداري لا قيمة له عند النزاع وأنها صدرت من لا يملكها فلا

اعتبارها وأنه لا بد من حكم قضائي وانها لا تزال على انكار هذا الحق حتى يحكم به نهائياً وأنه لا يمكن ان تؤاخذ بهذا الصنيع قبل صدور هذا الحكم . وان ما يرتكبه متولي الوقف من انكار الحق الواضح على مستحقه وتعطيل شربط الواقف بدون شبهة مقبولة يجب أن يترتب عليه أثره الشرعي وان لم يصدر بهذا الحق حكم والاحتجاج بعدم صدوره في مثل هذه الحال لا يرفع تبعه ولا يدفع مؤاخذه على ان القرار الصادر بشمكين حضرة صاحب الجلالة الملك من النظر الحسبي على الوقف الصادر في سنة ١٢٧٧ الذي يشمل القدر المغير في الحجة الصادرة في سنة ١٢٨٥ قرار نهائي صحيح صدر بمن يملكه لان موضوعه لا خفاء فيه والوصف فيه غير محتاج الى اثبات والنزاع فيه مكابر فلا يؤثر في الاختصاص وفوق هذا فبيضة التضارفات عند نظر الموضوع واصدار هذا القرار لم يكن لديها نزاع ولم تحط به فلا يصح القول بأنها ما كانت تلك اصداره لوجود النزاع وقرار هذا شأنه ليس أقل قيمة من حكم القضاء القولي فالواجب احترامه وتنفيذه على ان سموا لناظرة سبق ان رفت دعوى في هذا الموضوع بمنع الفرض ولكنها بعد اجراءات طويلة عمدت الى تركها فاعتبرت كأن لم تكن فلو ان سموها تريد فصل القضاء القولي حقاً لساوت في دعواها حتى يفصل فيها نهائياً . وأنه تبين مما سبق ان سمو الناظرة لم تراع شروط ~~القيمة~~ في النظر الحسبي قصداً وتمتاً وعطلته وهي طائلة بذلك وتماذت في مخالفته بدون مسوغ رغم أمرها باتباعه وقد نشأ عن هذا ان جميع تصرفاتها في ادارة شؤون هذا الوقف بدون اطلاق من له حق النظر الحسبي صدرت غير جائزة شرعاً ففي تنقيح الحامدية ما نصه (فان كان الناظر بمعنى المتولي أو بمعنى المشرف وما اما وكيلان عن الواقف أو وصيان فعلى كل منهما لا يجوز للمتولي الاقتراد بالتصرف بدون علم الناظر واطلاعه) ص ٢١٤ جزء اول . وان القول بأنه (على فرض ان هناك نظراً حسبياً فان سمو الناظرة لم يقع منها ما يوجب مؤاخذتها بعد أن انجبت فكرة الديوان الى الاشراف لان ارض الوقف أجرت قبل ذلك ولم تعمل سموها من الاعمال ما يكون من حق المشرف ان ييدي رأيه فيه) ان هذا القول لا يمكن قبوله فانه على فرض التسليم بأن سموها لم تبأشر بمد الطلب تصرفاً يختص باستثمار الاعيان الموقوفة قلها باشرت بعده حتماً توزيع الربيع على مصارفه (لان مصرف

هذا الوقف خيرات بعضها شهري وبعضها يصرف في شهر رمضان من كل سنة حسبما جاء بكتاب التمييز) وما يتعلق بالشؤون الأخرى بدون علم جلالة الملك الناظر وإطلاعه على أن المؤاخذة لا تقتصر على التصرفات التي حصلت بعد الطلب وأقوال وكيل سمو الناظره صريحة في أن سموها تدير هذا الوقف وتتصرف في شؤونه منفردة منذ وفاة الواقعة سنة ١٢٨٨ وأنها لم تقم في وقت ما بإطلاع أحد من لهم حق النظر الحسبي على تصرفاتها وأخذ رأيها فيها فكل هذه التصرفات صدرت غير جائزة حتى على فرض أنها لم تطالب من قبل النظائر الحسينيين بهذا الحق إذ كان يجب على سموها بصفتها متولية على هذا الوقف أن تأخذ رأيهم فيها من تلقاء نفسها تنفيذاً لشرط الواقف وتصحيحاً لتصرفاتها فإن النظر الحسبي كما أنه حق لمن شرط له حق أيضاً لجهة الوقف وشرط يجب مراعاته وإن لم يحصل طلب. وإن المنصوص عليه شرعاً أن شرط الواقف كنص الشارع في المفهوم والدلالة وفي وجوب العمل به إلا في مسائل معينة (الاشياء صحيفة ٣٠٥ جزء ١) وليس هذا الموضوع مما استثنى وإن المتولي إذا لم يراع شرط الواقف الواجب مراعاته فإنه يستحق العزل (تنقيح الحامدية صحيفة ٢٣٠ جزء أول) وأنه إذا تصرف بما لا يجوز كان خائفاً يستحق العزل (البحر صحيفة ٢٥٣ جزء ٥) وإن مراد الفقهاء من العزل هو إزالة الضرر عن الوقف فإذا حصل ذلك يضم ثقة إليه حصل المقصود (ابن عابدين على البحر صحيفة ٢٦٥ جزء ٥) والمحكمة ترى أن إزالة الضرر عن هذا الوقف تتحقق بضم ثقة إلى سمو الناظره مع إذنه بالانفراد وأنه لا ضرورة تدعو إلى العزل خصوصاً إذا لوحظ أن سمو الأميرة مشروط لها النظر بالاسم فمن الحسن أن تبقى لها صلة بهذا الوقف ما دامت لا تخرج عليه ضرراً) حكمت المحكمة حكماً حضورياً بضم ثقة لسمو المدعى عليها في النظر على وقف الآلاف فدان الواردة بحجة سنة ١٢٧٧ المنيرة بحجة سنة ١٢٨٥ مع إذنه بالانفراد ورفض دعوى العزل - فاستأنفت سعادة المدعي الحكم المذكور بالقضية نمرة ٢٢٤ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ كما استأنفته سمو المدعى عليها فيما يتعلق بضم الثقة بالقضية نمرة ٢٢٥ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٦ وقد ضمنت القضية الثانية للأولى - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٦ (بناء على أن كلا من الاستئنافين قدم وقيد في المياد فيها مقبولان شكلاً) وإن

الحكم المستأف في الموضوع . وانه لا خلاف في ان الالف فدان المدرجة في كتاب الوقف الصادر في سنة ١٢٨٥ كانت من مشتملات كتاب الوقف الصادر في سنة ١٢٧٧ وان الكتاب المذكور (الصادر في سنة ١٢٧٧) اشتمل على هذه الجملة (ومنها ان النظر الحسبي على كامل الوقف المذكور بعد وفاة الواقفة الموكلة المشار اليها لكل من يكون والياً على الديار المصرية حين ذاك) . وانه لم يبق موضع للبحث في ان شرط النظر الحسبي ثابت لجميع الولاة أو خاص بالوالي وقت وفاة الواقفة فان وكلاء الخصوم اتفقوا أمام هذه المحكمة على ان الشرط عام لا يختص به وال دون الآخرين . وان الالف فدان المذكورة غيرت مصارفها وأضيف اليها اعيان جديدة وقت ابتداء وعين للمجموع مصارف غير مصارفها الاولى وذكرت له شروط ولم ينص في تلك الشروط صراحة على الغاء النظر الحسبي ولا على ابقائه . وان كل شرط من شروط الوقف الاصلي يجب أن يبقى ويعمل به الى أن يوجد ما يلغيه والنزاع يدور الآن على الالغاء وعدمه فوكلاء صاحبة السمو الناظرة يقولون انه وجد من كلام الواقفة في حجة سنة ١٢٨٥ ما يلغي شرط النظر الحسبي ووكيل خصمهم يقول انه لم يوجد في الحجة المذكورة ما يلغي شرط النظر الحسبي وعلى الحقيقة فان أهم نقطة في القضية هي هذه النقطة . وان أوجه الدفء عن صاحبة السمو الناظرة تنقسم الى ثلاثة أقسام (ا) وجود دليل لفظي في حجة سنة ١٢٨٥ يدل على الغاء شرط النظر الحسبي (ب) وجود قرائن وامارات في الحجة المذكورة تفيد ان الواقفة كان من غرضها الغاء النظر الحسبي (ج) وجود شروط تجعل العمل بشرط النظر الحسبي متعذراً أما الدليل اللفظي فهو ان الواقفة غيرت وقف الالف فدان المذكورة ثم وقفت من جديد سبيلاً ومكتباً وأما كن أخرى للاستغلال ووقفت وابور مياه وأشياء لها علاقة بالاطيان ثم قالت بعد الادماج والتداخل بين المنبر والموقوف ابتداء (وفقاً صحيحاً شرعياً وحسباً صريحاً مرعياً مسبلاً على سبله محفوظاً على شروطه الآتي ذكرها) وان هذا السياق وذلك الوضع فيه الدلالة الواضحة على ان الواقفة انما ارادت ان تجعل ما غيرته وما وقفته ابتداءً جيمع وفقاً واحداً على شروط خاصة به ليس له سواها ولا علاقة لها بالوقف الاصلي وشروطه وذلك لأن الاضافة في كلمة (شروطه) تقيد اقراره بالشروط واقترادها به ووصف

الشروط (بالآتي ذكرها) يقيد الحصر لأن الوصف قيد والتقييد حصر وأما القرائن فهي : (١) ان الواقفة تصرفت ثلاثة تصرفات في نفس اليوم الذي غيرت فيه وقف الالف فدان بأن غيرت مصارف بعض الاعيان وألحقها بأعيان أخرى ونصت على أن شروطها كشروطها ولم تفعل ذلك في وقف الالف فدان ولم تشر إلى إلغاء شيء من الشروط الأصلية ولو أنها كانت تريد إبقاء النظر الحسبي وهو من الشروط الأصلية لنصت عليه (٢) ان الواقفة كانت في حاجة إلى شرط النظر الحسبي في أوقاف سنة ١٢٧٧ لتعدد أصناف الموقوف عليهم وتعدد النظائر وتفاوت أقدارهم وهذا المعنى غير موجود في وقف ١٢٨٥ فان النظائر عليه من ذوي القدر والشرف (٣) ان الواقفة عندما رتبت أجور النظائر في أوقاف سنة ١٢٧٧ كانت تقول جعلت كذا للنظر الأصلي ولكنها في وقف سنة ١٢٨٥ قالت جعلت كذا للنظر دون ان تصفه بالأصلي (٤) أنه ليس مما هو مهود عادة بعد خا ط الالف فدان بغيرها مما وقف ابتداء وبعد جعلها وفقاً واحداً ان تكون الواقفة أرادت بقاء نظر حسبي على جزء من ذلك الوقف المتحد وإمال الجزء الباقي منه والقول بهذا يقتضي أن تكون الاطيان مشمولة بنظر حسبي وأداة ربا مهمة من النظر الحسبي فهذه القرائن تدل كل واحدة منها على أنه لم يكن من غرض الواقفة إبقاء شرط النظر الحسبي وأما الشروط التي تجعل العمل بشرط النظر الحسبي متعذراً فهي : (أولاً) ان الواقفة خلطت ريع الالف فدان مع الموقوف منها ابتداء وخصصت منه مقادير معينة تصرف على جهات يشترط ان يمين للوقف كاتب ومساعد عند الاقتضاء وجاب لحياة أمواله ورتبت لهم أجوراً نظير أعمالهم فان قلنا ببقاء النظر الحسبي فأما ان تكون رقابته على الإيراد وحده أو على الإيراد وعلى طريقة الصرف والوجه الاول يوجب الاختلال بالشروط لأنه يعم الإيراد والصرف والوجه الثاني يوجب الرقابة على شيء احتلط بغيره وذلك غير متيسر كما أنه لا يتيسر تنفيذ الشرط من تعيين المال ومن دفع أجورهم (٢) ان الواقفة نصت على أنه عند تدمير العام بالمكتب يكون حكمه حكم باقي الوقف وشرطه كشرطه وباقي الوقف منه الجزء المدعي فيه النظر الحسبي ومنه جزء ليس عليه نظر حسبي والقول ببقاء النظر الحسبي يوقع في جهالة أنه لا يدري بالحق المكتتب بما عليه نظر حسبي أو بما ليس عليه نظر حسبي

أو بهما معاً. وذلك موجب لتبذر العمل بالشرط وهذا يسري أيضاً على ما شرطته من ضم
المخلص إلى جهة تبذر الصرف عليها إلى باقي الربيع. وأنه عند النظر إلى الدليل اللفظي يجب
أن تعرض أولاً على قواعد اللغة التي صرح الدفاع شفوياً بأنه يتحاكم إليها ثم
يفرضه على العرف ثم يطبق عليه القانون الذي الزمنا باتباعه وهو مذهب الحنفية
والمطلع على كتاب الوقف يرى أن عبارة (وفقاً صحيحاً محفوظاً على شروطه الآتي
ذكرها) لم ترد بعد الإدماج والتداخل بل وردت بعد التمييز قبل بيان نوعه وقبل
بيان مصارف الغير وبعد الوقف الجديد وقبل بيان مصارفه ولم يكن عند ذكرها
ما يفهم منه إدماج وتداخل لأن ذلك لم يعرف إلا بعد الإلشاء المتأخر عن هذه
الجملة فمع هذا ومع أنه ليس مما يظهر من ربط الجمل بعضها ببعض أن تكون عبارة
(وفقاً على شروطه الآتي ذكرها) مرتبطة بغير ووقف خصوصاً وأن الغير في
غنى عن هذه الأوصاف فالتا فرضها راجعة إلى الغير والموقوف ابتداء بعد خلطهما
اللغة تقول إن ذلك (شروطه) جمع مضاف والإضافة تفيد التميم وإنها معرفة وضمت
(بالآتي ذكرها) والوصف بعد المعارف للبيان ومعناه عند علماء اللغة رفع الاشتراك
من المعارف الطارئ، عليها بسبب غير الوضع فمعنى الجملة لغة بحسب منطوقها أنه
يجب حفظ الوقف على كل شرط شرطه من الشروط الآتي ذكرها وتسمى هذه
الدلالة عبارة الثمن وهي دلالة اللفظ على المعنى المقصود من سوق اللفظ فهي
تفيد أن هذه الشروط لا تكون في غير هذا الوقف ولا أنه ليس للوقف شروط
غيرها ولا شك أن من يقول (أكرم أولادك الآتي ذكرهم) وبعد اشخاصاً لا
تفيد جملة أنه ليس للمخاطب أولاد غير من عدم ثم إن الجملة تدل بدلالة أخرى
تسمى عندهم دلالة مفهوم الصفة ذلك أن ذكر الشيء بوصف يدل على أن المتكلم
لا يريد شمول الحكم للذكور لنفس ذلك الشيء مجرداً عن الصفة فالجملة المذكورة
تدل بهذه الدلالة على أن الواقعة لا تريد حفظ شيء من الشروط التي لم تذكرها
ولا يتبين أن تكون هذه الدلالة لقوية أو طرأت من العرف وإنما الذي يتبين أن
مقصد الحنفية لا يشترطها حجة وإن متأخريهم اعتبروها من التصنيف والمخاطب
واعتبروها من الوقف ونحن معهم على اعتبارها غير أن هناك إجماعاً لا يشذ عنه
أحد من علماء الحنفية على أن تلك الدلالة لا تمارض لصاً صريحاً ولا تقوى على

الفائه ونسخه فأمام هذا الاجماع وأمام المادة (٢٨٠) من القانون ليس للمحكمة من سبيل الى ان تلغي نصاً صريحاً ذكر بأقوى انواع الدلالات (وهي عبارة النص) بهذه الدلالة التي هي دلالة مفهوم الصفة. وانه عند النظر في القرائن نرى ان الاولى منها لا تدل على شيء لأن الاعيان المتغيرة في التصرفات الثلاثة ألحقت بأعيان لها شروط معروفة وأريد ان تكون تلك الشروط شروطاً لها فكان من الواجب ان يقال ان شروطها كشروطها اما الالف فدان فقد ضمت الى شيء جديد وعينت له مصارف جديدة وأما القرينة الثانية فأنها علة تلتبس بعد ان ثبت غرض الواقعة من طريق آخر لتأيد ان ذلك كان غرضها على انه يوجد قسم من الوقف الاول لم يكن مستحقوه ونظاره من الضمفاء بل من ذوي القدر والشرف وأما القرينتان الثالثة والرابعة ففيهما مع ملاحظة ما تعطيه دلالة المفهوم المشار اليها سابقاً ما يفهم منه ان الواقعة كان من غرضها ابطال شرط النظر الحسبي فالاستدلال بهذا استدلال بالفرض في الحقيقة غير ان المقرر في كتب الفقه بلا خلاف والمتبع دائماً في المحاكم الشرعية في قضايا الاوقاف ان الفرض لا يصلح ناسخاً ومغيراً لشرط من الشروط المنصوص عليها صراحة نعم انه يصلح بياناً لجمل ويصلح مخصصاً كما انه من المقرر المعروف انه لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح وان كل ما ذكر من الدليل الثالث لا يدل على التمسك مطلقاً سواء قلنا انه أريد به عدم امكان العمل بالشرط او قلنا انه أريد به تمسك العمل بالشرط ذلك لان حق المراقبة على شيء من الاشياء كما يصح ان يحصل عند افراد الشيء وعدم ضمه الى غيره يصح ان يحصل عند ضمه الى غيره والنظر الى الحوادث الواقعة فعلا يؤيد هذا مثلاً اذا عين وصي على قصر مشتركين في اعيان وعين على الوصي مشرف ثم رشد احد القصر واستحق ادارة أمواله فهل يقال ان حق المشرف زال للتمسك حيث لا يمكنه مراقبة اموال القصر لأنها مختلطة بمقتضى الاشتراك مع نصيب من رشد والعين المشاعة اذا تعددت الاوقاف الواردة عليها وتعدد نظارها ومشرفوها يثبت لكل واحد من النظار والمشرفين حق الادارة والعمل في وقفه ولا يمكن ذلك مع ملاحظة وجوب الانفراد وعدم الاختلاط وكما قال الدفاع عن المستأق الاول انه قد يصدر وقف بأحكام وشروط من بينها حق الاشراف ثم يأتي شخص آخر فيقف اعياناً أخرى

ويلحقها بالوقف الأول ويشترط جميع الشروط ما عدا حق الاشراف ولا يعد ذلك مستكراً مادة ولا يوجد تمذر العمل بشرط الاشراف الاول الثابت على الوقف الاول والشروط لا توجب شيئاً من الجهالة لأن المكتب معروف انه ليس عليه نظر حسبي فعند تمذر التعليم يبقى كما كان والجزء الذي يتعذر صرفه الى جهة معروف انه مختلط فضمه الى الربيع المختلط لا يوجب شيئاً من الجهالة ايضاً واذا اعتبر هذا من قبيل الاستبعاد فقط حتى يؤول الى استنتاج غرض الواقعة منه يرجع الى القسم الثاني من الادلة وهو قسم القرائن. وانه قد ظهر من هذا انه لم يوجد دليل شرعي يلغي العمل بشرط النظر الحسبي وظهر ان قرار التمسكين الصادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ والقرار الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٤ بعدم تأثير كتاب التفسير الصادر بعد ذلك على شرط النظر الحسبي قراران صحيحان. وان قرار التمسكين نهائي بعد صدوره وقد جرت المحاكم الشرعية دائماً على اصداره متى رأت ان حق الطالب فيه واضح وقد خالفت دائرة صاحبة السمو النافذة هذا القرار وأصررت على عدم احترامه وعدم العمل بشرط الواقف حتى بعد ان رفع الامر الى المحكمة العليا وامرت باتباع شرط الواقف. وان مخالفاً العمل بشرط الواقف بعد الامر من الجهة المختصة باتباعه توجب ترتيب الجزاء على المخالفة. وانه ظهر مما تقدم جميعه ان الحكم المستأنف صحيح (قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئنافين

انخلاصة اذا جعل الواقف النظر على وقته من بعده لشخص وشرط له الشروط العشرة وان يجعل النظر على ذلك ان شاء كلما شاء وان يشرط الشروط المذكورة او ما شاء منها مع التكرار مراراً أو بدون تكرار ان شاء كلما شاء يفعل ذلك جميعه أو ما شاء منه ويكرره مراراً عديدة ثم بما لهذا الشخص من الشروط غير في انشاء الوقف وشروطه وجعل النظر لآخر ثم لمن ذكره بعده ثم اقر الشخص المشروط له الشروط من قبل الواقف بأنه لا حق له في الشروط كان لهذا الشخص بعد

ذلك أن يغير شرط النظر على الوقف ويجعله لزوجته وليس لمن جعله ناظرًا قبلها الحق في طلب ابطال تغيير شرط النظر الاخير المذكور الخ

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية مرة ٢٠٠ سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ من وكيل المدعية على المدعى عليهما بصدور وقف من الست... بالانشا والشروط المدونة بكتاب وقفها المحرر من محكمة... الشرعية وشرطت فيه لمحمد بك... المدعى عليه الاول الشروط العشرة وأن يحمل النظر على ذلك لمن شاء كلما شاء وان يشترطها او ما شاء منها مع التكرار مراراً وانه بعد وفاة الواقعة صدر من المدعى عليه الاول المذكور اشهاد بمحكمة... باخراج نفسه من الاستحقاق في الوقف جميعه وغير انشاء الوقف وشروطه بأن جملة من تاريخ اشهاد التغيير وفقاً مصروفاً ربه على المدعى وشرط النظر على هذا الوقف للمدعى المذكور وقرر انه لا حق له من وقت صدور اشهاد التغيير في تلك الشروط العشرة وبعد ذلك صدر اشهاد من المدعى والمدعى عليه امام محكمة... بتاريخ بأن كلا منهما لا حق له في الشروط العشرة ولا في بعضها ثم صدر اشهاد بتاريخ.. امام محكمة... من المدعى عليه بتغيير شرط النظر بأن جعله لزوجته المدعى عليها الثانية مدة حياتها ثم بعدها بنتها... وطلب الحكم لموكله على المدعى عليهما بابطال الاشهاد الاخير المذكور انه لا حق للمدعى عليه الاول في اصداره. ووكيل المدعى عليهما اعترف بجميع الدعوى عدا ان المدعى عليه الاول لا حق له في تغيير شرط النظر فان له الحق في ذلك كلما شاء والمحكمة في ٥ يناير سنة ١٩٢٦ (بناء على ان وكيل المدعى ادعى دعواه طلب ما طلبه بها ووكيل المدعى عليها اعترف بها عدا ان المدعى عليه الاول لا حق في تغيير شرط النظر وقال ان له الحق في ذلك وطلب رفض الدعوى. وانه يرجوع الى كتاب الوقف الصادر من هذه المحكمة في ٨ فبراير سنة ١٩٠٥ تبين ان الواقعة جعلت النظر على هذا الوقف من بعدها للمدعى عليه الاول ثم لمن بينه وشرطت له الشروط العشرة وأن يحمل النظر على ذلك لمن شاء كلما شاء وأن يصرط الشروط المذكورة او ما شاء منها مع التكرار مراراً او بدون تكرار لمن شاء كلما شاء يفعل ذلك جميعه او ما شاء منه ويكرره مراراً عديدة الخ وهذا الشرط صحيح

معتبر شرعاً وبمقتضاه ملك المدعى عليه المذكور بعد وفاة الواقعة حق اسناد النظر على هذا الوقف لمن شاء كلما شاء وله ان يكرر هذا الاسناد كلما بدا له مدة حياته .
 وانه بالرجوع الى كتاب التفسير الصادر من محكمة الجيزة الشرعية في ٢ يولييه سنة ١٩٢٣ تبين ان المدعى عليه المذكور بما له من الشروط في كتاب الوقف المشار اليه غير في انشائه وشروطه وجعل النظر للمدعي ثم لمن بعده بالكيفية الواردة به ولم يرد به أي شيء يمس ما شرطته الواقعة من ان له أن يجعل النظر لمن شاء كلما شاء فمع هذا التفسير بقي الشرط المذكور قائماً وله أن يعمل بمقتضاه متى اراد . وانه بالرجوع الى الاشهاد الصادر من المدعى عليه المذكور أمام محكمة انابة الشرعية في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ بإبطال الشروط والناهاً والافرار بأنه لا حق له فيها تبين انه لا علاقة لهذا الاشهاد بشرط تفويض النظر وانه خاص بالشروط العشرة كما هو ظاهر سياق الاشهاد وقد قرر ذلك المدعي صراحة في دعواه . وانه بالرجوع الى الاشهاد الصادر من المدعى عليه المذكور أمام هذه المحكمة في ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٥ بالتفسير في شرط النظر على الوقف المشار اليه والذي يطلب المدعي الحكم بإبطاله تبين انه اشتمل على أمرين أحدهما انه جعل النظر على هذا الوقف من وقت هذا التفسير لزوجته المدعي عليها الثانية ثم لمن بعدها بالكيفية الواردة به والآخر انه ألغى شرط النظر على هذا الوقف المنوه عنه بالاشهاد الصادر بمحكمة الجيزة الشرعية الذي سبقت الاشارة اليه اما الاول فلا كلام في ان المدعى عليه المذكور يملكه لان حقه في تفويض النظر لمن شاء بقي ثابتاً له ولم يطرأ عليه أي شيء يطلعه ولا يؤثر عليه ما سبق من تفويض النظر الى المدعي ومن بعده لانه له الحق في التكرار كلما شاء أما الثاني فانه يملكه أيضاً وان كان فيه معنى العزل لمن سبق اسناد النظر على هذا الوقف اليهم لانه في الواقع ليس شيئاً جديداً وانما هو تصريح بما يستلزمه اسناد النظر الى الفريق الثاني فقد جاء في انفع الوسائل في المسألة السادسة عشرة من مسائل الوقف اثناء الكلام على التفويض والعزل مانعه (لان التفويض صحيح واذا صح خرج المفوض من أن يبقى له ولاية التصرف فصار اجنبياً الخ) وجاء فيه أيضاً آخر التنبيه الرابع من هذه المسئلة ما يأتي (لانه) الناظر (بالتفويض المتجز صار اجنبياً فلم يبق له شيء من الولاية الخ) ومن هذا يظهر ان تفويض النظر حتى وقع صحيحاً اقتضى

سلب الولاية على الوقف من كانت له عند التفريض ونقلها الى من فوض اليه النظر ولا فرق في ذلك بين ان يكون المفوض من هو له ولاية التحدث على الوقف او غيره لان المناط في سلب الولاية ممن هي له واتقالتها الى المفوض اليه هو صدور التفويض ممن يملكه الى آخر نقطة ولا دخل في ذلك لكون المفوض هو صاحب الولاية عند التفويض كما هو واضح . ففي هذه الحادثة كان للمدعى عليه الاول بعد وفاة الواقعة حقان الولاية على هذا الوقف واسناد النظر عليه لمن شاء كلما شاء فلما اسنده الى المدعي ومن بعده سلب منه الحق الاول وانتقل اليهم اما الحق الثاني فبقى ثابتاً له بمقتضى شرط التكرار فلما عاد واسند النظر ثانياً الى زوجته المدعى عليها الثانية ومن بعدها وقع الاسناد صحيحاً لصدوره ممن يملكه وانتقلت بذلك الولاية على الوقف من المدعي وفريقه الى المدعى عليها وفريقها ولا يقال ان الفقهاء قد نصحوا على ان من له تفويض النظر لا يملك عزل من فوض اليه الا اذا عم الواقف في التفويض او شرط له العزل صريحاً وليس شيء من ذلك هنا لان كلام الفقهاء في صورة تنتهي فيها ولاية التفويض بمرة واحدة أما هنا فله ولاية التفويض مراراً وهذا يستلزم ان له سلب الولاية ممن هي له مراراً . وانه تبين مما سبق ان ما جاء بالاشهاد الذي يطلب المدعي الحكم بإبطاله صدر ممن يملكه ووقع صحيحاً فلا حق للمدعي في هذه الدعوى ويجب رفضها) قررت رفض الدعوى . واستؤنف هذا القرار بالقضية نمرة ٧٦ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ . والمحكمة العليا بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٦ (بناء على ان الحكم المستأنف صحيح لصحة أسبابه ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

الخلاصة: النصوص التي تفيد تعيين اقلوب الواقف وذريته في النظر عند عدم اشتراطه النظر لا تفيد حقاً مقررّاً تصبح المطالبة به وانما تدل على اسناده لأحد منهم أفضل وأولى من اسناده الى اجنبي

صدرت الدعوى بمحكمة بني سويف الابتدائية الشرعية في القضية نمرة ٩ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ من وكيل المدعى على المدعي عليه بصدور وقفين من

المرحوم ... بمقتضى حجتي من محكمة ... التشريعية مؤرختين في ... وفي ... وان مستحقي الوقف الاول لم يبق منهم الا فرج السوداني ومحمد افندي ... كما ان ربيع الوقف الثاني آل جميعه للمدعية وان ... وقف اطياناً بحجبتين صادرتين من المحكمة المذكورة مؤرخة اولاهما في .. وثانيتهما في ... وان محكمة بني سويف هذه اقامت حضرة صاحب الجلالة الملك في النظر على جميع هذه الاوقاف ليتولى ادارة شؤونها حضرة صاحب المعالي وزير الاوقاف المدعى عليه وان وزارة الاوقاف من تاريخ تنظرها ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢ لم تضع يدها على شيء من أعيان الوقف ولم تعمل لصالحها شيئاً مع ان اطيان الوقف مؤجرة لمدة طويلة ببني فاحش فيكون تركها في ايدي المستأجرين ضرراً بمصلحة الوقف والمستحقين فيه وبما ان المدعية عتيقة احد الواقفين وزوجته (وهو محمد افندي الواقف الاول) ووالد هذا الزوج معتق والد الواقف الثاني والنس الشرعي يقضي بأن يعين الناظر من اهل الواقف وذويه مادام فيهم من يصلح لذلك وهي اصلح لادارة هذه الاوقاف وقد اتفقت كلمة الموقوف عليهم جميعاً على اقامتها في النظر عليها وطلب وكيلها الحكم لها باتهاء نظارة حضرة صاحب الجلالة الملك وتعيينها ناظرة على الاوقاف المذكورة. - ومندوب وزارة الاوقاف اعترف بالوقف وبما جاء فيه من الانشاء والشروط وتنظر وزارة الاوقاف عليها وقال ان الفقرة الاولى بالمادة الاولى من لائحة وزارة الاوقاف الصادر بها الامر المالي تقضي بأن جميع الاوقاف التي لم يشترط الواقفون النظر فيها لأحد تكون لوزارة الاوقاف مختصة بادارتها وبما أن هذه الاوقاف لم يشترط فيها النظر لأحد وكانت في نظر محمد افندي ... (أحد مستحقي الوقف الاول) وعزل بحكم أصبح نهائياً وأقيمت الوزارة في النظر عليها بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة الملك فلا مسوغ لدعوى المدعية وطلب الحكم بدم سماعها. والمحكمة في ١٤ مارس سنة ١٩٢٦ (بناء على ان النص الشرعي يقضي بأن الدعوى لا تكون صحيحة ويجوز سماعها الا اذا كان يترتب على ثبوتها الزام المدعى عليه بحق للمدعي. وهذه الدعوى ليس من شأنها الزام معالي المدعى عليه بالحق الذي تدعيه المدعية لأنها لا تستحق النظر على هذه الاوقاف من قبل الواقفين اذ لم يشترط النظر في اوقافها لأحد بعد احمد افندي ومحمد افندي اللذين توفيا - وانها لا تستمد النظر من نصوص الشريعة اذ لا يوجد فيها ما يحجل

لها هذا الحق بمجرد كونها مستحقة غلة احد هذه الاوقاف وانها زوجة واقفه وان والد ذلك الزوج معتق والد الواقف الثاني فقد ذكر في الخصاص والمندية أن اهل بيت الرجل كل من يتصل به من قبل ابائه الى اقصى اب له في الاسلام وقرابته كل من كان يناسبه الى اقصى اب له في الاسلام من قبل ابيه او من قبل امه والمدعية ليست واحداً من هؤلاء على ان الظاهر من النصوص التي تفيد تعيين اقارب الواقف وذريته في النظر عند عدم اشتراطه لاحد انها لا تفيد حقاً مقررراً تصح المطالبة به وانما تدل على ان اسناده لاحد منهم افضل واولى من اسناده الى اجنبي الى آخره) قررت عدم سماع الدعوى المذكورة - واستؤنف هذا القرار بالقضية نمرة ١٣٧ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ والمحكمة العليا بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٦ (بناء على ان الحكم المستأنف في الموضوع وهو صحيح لصحة اسبابه ولم تأت المستأنفة بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف .

الخلاصة : اذا جعل الواقف النظر مرتب الطبقات فلا يكون لاحد من الطبقة الثالثة حق في النظر ما دام يوجد من هو اهل لذلك من الطبقة الثانية

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في القضية نمرة ٥٩ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ من وكيل المدعي على معالي المدعى عليه بأرشيته واستحقاقه للنظر على وقف المرحوم محمد افندي ... الصادر في ... الذي غير فيه بمقتضى حجة التمييز الصادرة في ... الخ - وأجاب وكيل معالي المدعى عليه بالمصادقة على الوقف وانشائه وشروطه وتتنظر معالي وزير الاوقاف عليه ووضع يده على أعيانه ودفعها بعدم سماعها لأن شرط النظر مرتب الطبقات والمدعى من أهل الطبقة الثالثة في حين أنه يوجد من أهل الطبقة الثانية الست قاطمة ... فلا تسمع دعواه مادام يوجد احد من الطبقة التي فوق طبقة - واعترف وكيل المدعى بوجود من هو أعلى طبقة من موكله وأنكر ان شرط النظر مرتب الطبقات وقدم صورة من حجة التمييز وصورة من تقرير نظر الوزارة - والمحكمة المذكورة في ٤ يولية سنة ١٩٢٦ (بناء على ان النزاع بين الخصوم منحصر في أن طبقة المدعي وهي الطبقة الثالثة تستحق النظر

على الوقف المذكور في حجة التمييز مع وجود شخص من الطبقة الثانية أولاً - فوزارة الاوقاف تـمـسـك بالرأي الاخير أخذاً من عبارة الواقف والمدعي يرى الوجه الاول وانه أرشد المستحقين للنظر على الوقف - وانه تبين لها من الاطلاع على كتاب الوقف ان الواقف جعل ريع الوقف على نفسه ثم من بعده على زوجته ثم على عتقائه وعتقاء زوجته ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده الى آخره طبقة بعد طبقة الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم لما انتهى الى شرط النظر قال على النص والترتيب المشروحين أعلاه وحيث أن واقف الواقف الترتيب في استحقاق النظر على الترتيب في استحقاق الوقف المرتبة طبقته دالة على أن استحقاق النظر مرتب الطبقات أيضاً ولا يكون لأحد من الطبقة الثالثة حق في النظر مادام يوجد من هو أهل لذلك من الطبقة الثانية اذ البعدي في الاستحقاق للنظر كالبعدي في استحقاق الريع هي بعدي وفاة - وانه ثبت من اعتراف الطرفين وجود الست فاطمة التي هي أعلى من طبقة المدعي على قيد الحياة فلا يكون المدعي محقاً في دعواه) قررت رفض الدعوى - واستؤنف هذا الحكم بالقضية عمرة ٢١٦ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ والمحكمة العليا بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ (بناء على ان الحكم المستأنف في الموضوع ومصحح لصحة أسبابه ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

الفصل الثاني

فيما يوجب عزل ناظر الوقف

الخلاصة : تصرف ناظر الوقف (المضموم اليه ناظر آخر في النظر) وحده بدون اطلاع المضموم موجب لعزله من النظر على الوقف

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية جرجا الشرعية في القضية نمرة ١٢٤ سنة ١٩٠٦ من وكيل المدعين المأذون لهم بالخصومة على المدعى عليه بأن المدعى عليه أقيم ناظراً على وقف كل من الشيخ ... وأخوته ... ووقف ... السكان ذلك بناحية ... الواضح حدوده بتقرير النظر المحرر من هذه المحكمة للدعى عليه المسجل بها في ... ولظهور خيانة منه في الوقفين المذكورين ضم له موكوه نظراً معه وأقيم ... مشرفاً عليهم وأعلن المدعى عليه بذلك وفهم بواسطة جهة الادارة بأنه لا يجوز له التصرف في الوقفين المذكورين الا بالاشتراك مع النظار المضمومين باذن وإطلاع المشرف وموافقة رأيه فلم يكثر بذلك وتصرف فيهما وحده تمديداً واعتصاماً بامتناً من الاشتراك وان هذا خيانة منه ويجب عزله شرعاً وطلب الحكم عليه لموكليه بعزله من النظر على الوقفين وإبعاده عنهما وان المدعى عليه تصرف وحده في الوقف وباع ريعه وأغتاله لنفسه ولم يشارك في تصرفه من ضم اليه ولم يأخذ رأي المشرف وان الذي باعه هو ثمر الوقف من تين وعنب وخوخ وبلح وحلف واشجار سنط ... وأجاب المدعى عليه عن الدعوى بأن المحدود بها ليس وفقاً وان التحديد ليس حقيقياً وانه ليس ناظراً على المحدود لأنه ليس وفقاً بل هو ملك مخلف ومتروك عن والده وعمه وانه لا يبول على تقرير النظر المحرر له باقامته ناظراً الى الوقفين المذكورين لأنه في غير محله وانه واضع يده هو وأخوته وأولاد عمه المذكور بصفة ان المحدود ملك له ولهم آل اليهم باليراث الشرعي عن والديهم — والمجلس الشرعي بالمحكمة المذكورة في ١١ سبتمبر سنة ١٩٠٦ (بناء

على ان المدعين ذكروا بدعواهم ان المدعى عليه اقيم ناظرأ على الوقفين المذكورين بمقتضى اعلام تقرير نظر محرر له من قاضي مديرية ... مسجل بسجلات محكمة مديريتها بتاريخ ... وان هذين الوقفين محرر بهما حجاج شرعية ومسجلة بسجلات هذه المحكمة بالتواريخ المذكورة بدعواهم وانهم ضموا اليه في النظر عليهما واقم مشرفاً عليهما ... المذكور بناء على قرار المجلس الشرعي بهذه المحكمة لظهور خيانة المدعى عليه لهيئة المجلس الشرعي وانه اعلن بذلك بالصفة الموضحة بدعواهم وانه تصرف في الوقفين المذكورين بعد ذلك وحده بدون مشاركتهم في التصرف فيهما وبدون رأي المشرف المذكور غير مكثر بما اجرته هذه المحكمة من ذلك طاماً بعدم جواز تصرفه فيهما وطلبوا عزله من النظر عليهما الى آخر ما ذكروه بدعواهم — وانه بسؤال المدعى عليه عن هذه الدعوى اجاب عنها بانكاره لاصل هذين الوقفين وبانكاره نظره عليهما وعدم اعتباره لتقرير النظر المذكور المحرر له بنظره عليهما زاعماً انه غلط وانه في غير محله ومدعياً وضع يده عليهما بصفته مالكا لأعيانها هو واخوته واولاد عمه بالميراث عن والديهما الى آخر ما ذكره بجوابه - وان المدعين ضموا مع المدعى عليه في النظر على الوقفين المذكورين واقم ... مشرفاً عليهما بمقتضى اعلام تقرير مسجل في سجلات هذه المحكمة بتاريخ ... وقد أذن لهم بالخصومة معه في هذه القضية - وانه بالاطلاع على اوراق القضية بمرة ١٣٢ سنة ١٩٠٥ المنوه عنها بكلام المدعين التي سبق رفعها بهذه المحكمة من ... على المدعى عليه بخيائته في هذين الوقفين باغتياله ريعهما وعدم صرفه شيئاً للمستحقين فيهما من ريعهما وغير ذلك المنتهية بالضم واقامة المشرف المذكورين ظهر بما هو مدون باوراقها ان المدعى عليه اعترف على لسان وكيله في الخصومة بأنه ناظر على الوقفين المذكورين - وان نظره على هذين الوقفين ثابت باعترافه المذكور وبحجج الوقف المذكورة - وان ما جاء بجوابه عن هذه الدعوى من انكاره نظره عليهما وانكاره اصل وقفهما ودعواه ملكية اعيانها له ولولن ذكرهم في جوابه وطنعه في اعلام تقرير نظره بعد ثبوت ذلك بما ذكر انما هو مجرد مكابرة يقصد به اغتيال الوقفين وتبديدهما بالاشتراك مع من ذكرهم بجوابه - وانه علم من جوابه انه تصرف في الوقفين المذكورين بدون مشاركة من ضم اليه وبدون رأي المشرف .

وانه قد ثبتت خيائمه لما ذكر - وان المنصوص عليه في معتبرات كتب المذهب أن ناظر الوقف اذا ادعى ملكيته له او لبعضه يميز من النظر عليه - وانه لا يجوز شرعاً بقاء المدعى عليه في النظر على الوقفين والحال هذه اذ المحافظة على الاوقاف ومنع التعدي عليها من اهم الواجبات الشرعية الدينية (حكم بيزل المدعى عليه من الوقفين المذكورين واخراجه من النظر عليهما - ودفع في هذا الحكم - والمحكمة العليا بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٦) بناء على ان المسئلة مسئلة نظر على وقف لا دخل لها في كون العين ملكاً او وفقاً وقد رأى المجلس الشرعي المذكور عزل هذا الناظر بناء على انه تصرف وحده بدون اطلاع النظائر الآخرين) قررت صحة الحكم المذكور ورفض الدفع

اختلاصة : تقديم ناظر الوقف الصرف للمستحقين مع احتياج الوقف للمارة يستحق به العزل من النظر على الوقف

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية مرة ١٤٠ سنة ١٩٠٤ من المأذون له بالخصومة على ناظر الوقف بجنيانات وطلب عزله لذلك من النظر عليه الخ . والمحكمة في ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٦ (بناء على ان المأذون بالخصومة نسب للناظر المدعى عليه أموراً وطلب الحكم بيزله من النظر بناء عليها . وان وكيل المدعى عليه أجاب بما هو مدون بمحاضر الجلسات . وانه لم يتحقق من هذه الامور ما يقتضي العزل سوى تقديم الصرف للمستحقين مع الاحتياج للمارة حيث اعترف وكيل المدعى عليه بالصرف للمستحقين مع الاحتياج للمارة وما اعتذر به من ان الصرف كان من مال موكله ليرجع على المستحقين غير مقبول لخالفته ما يستفاد من كشوفة الحساب المقدمة في هذه القضية . وان المنصوص عليه شرعاً ان الناظر يستحق العزل بتقديمه الصرف للمستحقين مع الاحتياج للمارة) حكمت بيزل المدعى عليه من النظر على الوقف . ودفع في هذا الحكم . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٦ (بناء على ان اسباب الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم ورفض الدفع .

. الخلاصة : افعال ناظر الوقف في رفع الدعوى على غاصب بعض اعيان الوقف باستردادها مع علمه بأن ذلك خيانة يوجب عزله من النظر على الوقف

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية المتوفية الشرعية في القضية نمرة ١ سنة ١٩٠٦ من أحد نظار الوقف على باقهم بخيانتهم في الوقف وطلب الحكم بعزلهم لذلك من النظر عليه وإطلاق التصرف له . والمحكمة في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٦ (بناء على أن المدعي قد أقر بأن المدعى عليهم واضعون يدم على اطيان من اعيان الوقف وهم يدعون ملكيتها كما يعلم من أقواله المدونة بمحضر الجلسة وأنه لم يرفع عليهم دعوى اكتفاء بمحكم الضم أي ضمهم اليه في النظر على الوقف المذكور . وأن ذلك افعال وخيانة منه موجبان لضياع اعيان الوقف واعتذاره عن عدم رفع الدعوى بضمهم ومشاركتهم له في النظر لا يفيد سباً وهو قد كان حكم بعزله في القضية نمرة ٣٥٥ سنة ١٩٠٤ حيناً اعترف بأن ... المشارك له في النظر واضح يده هو وغيره على ثمانية اقدنة بطريق النصب ولم يرفع عليهم دعوى . وأن افعاله بدم رفع دعوى عليهم باسترداد اعيان الوقف مع علمه بأن ذلك خيانة توجب عزله . وأن الخائن يجب عزله شرعاً . وأن دعوى الخيانة على بقية النظائر المشتركين معه في النظر يظهر منها أنها من باب التحايل على اقراده بنظارة الوقف لاختيال ربه كما يعلم من أقواله المدونة بالمحضر) قررت عزل المدعي المذكور من النظر على الوقف المرقوم ومنعه من دعوى خيانة المدعى عليهم . ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٦ (بناء على أن اسباب القرار صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة القرار ورفض الدفع .

الخلاصة : تصرف ناظر الوقف تصرفاً مخالفاً لشرط الواقف علماً بذلك —
وسكناه دار الوقف ولو باجر المثل من موجبات عزله من النظر

صدرت الدعوى بمحكمة دمياط الشرعية في القضية نمرة ٦ سنة ١٩٠٦ من المدعي المأذون بالخصومة على المدعي عليهما ناظر في الاوقاف الثلاثة بخيانتها فيها وطلب

الحكم علماً بعزلها لذلك من النظر عليها الخ . والمجلس الشرعي بالحكمة المذكورة في اول يناير سنة ١٩٠٧ (بناء على ان المدعي قال انه تمين مشرفاً على الناظرين المدعى عليهما وذكر انه وقع منهما عدة أمور بينها بدعواه نخل بوظيفة النظر منها أنهما صرفا من ربيع أحد الاوقاف الثلاثة وهو وقف ... على هدم ومجديد سور المدفن وليس هذا السور من مصارف هذا الوقف بل من مصارف غيره ومنها أنهما ساكنان في بيت من حجة اعيان وقف ... أجراه لافسهما بدون أجره المثل وطلب الحكم بعزلها . وان المدعى عليهما اعترفا بتمينهما ناظرين وبتعين المدعي مشرفاً عليهما في الاوقاف الثلاثة المرقومة من قبل القاضي وبوقف الاوقاف الثلاثة من قبل واقبيها ووضع ايديهم على اعيانها وأجابا عن دعوى الصرف والسكنى بأنهما صرفا من ربيع وقف ... على بناء وترميم سور المدفن المذكور عملاً بشرطه في كتاب وقفه ثم رجع أحدهما ... وأنكر السكنى ثم قال وكيله ان من حجة اعيان الاوقاف الثلاثة البيت الذي يشغلانه بالسكنى . وانه وان كان ما ذكره المدعى عليهما في موضوع صرف الربيع الى المدفن عن كتاب الوقف هو عين المنصوص عليه في كتاب وقف ... الا انه من جهة أخرى لم يعلم من ذلك الكتاب من هو جد ... الواقف المذكور ان كان هو أحد الواقفين أو غيره وعلى فرض انه جده فليس معنى تمسذ ربيع الوقف ما قالاه وإنما المراد فقد الربيع خصوصاً وان سور المدفن المزعوم ترميمه ليس من المدفن وان أحاط به وان الانكار المتأخر لا يرفع الاقرار المتقدم . وان من موجبات عزل الناظر تصرفه في أمور الوقف تصرفاً مخالفاً لشرط الواقف علماً بذلك وسكنائه دار الوقف ولو بأجر المثل) حكم بعزل المدعى عليهما من النظر على الاوقاف الثلاثة المذكورة . ودفع في هذا الحكم . والحكمة العليا بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٠٧ (بناء على ان اسباب الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت بحجة الحكم ورفض الدفع .

الخلاصة : تعادل ناظر الوقف بالفوائد واخذته زيادة عن اجرتة المقررة له في الوقف ومحاسبته المستحقين على اقل من استحقاقهم وعدم درجه بعض منتجات الارض في حساب الوقف كل من ذلك من موجبات عزله من النظر .

صدورت الدعوى بمحكمة مديرية الشرقية الشرعية في القضية عمرة ٢٣ سنة ١٠٧٠ من المدعى المأذون بالخصومة على المدعى عليه ناظر الوقف بخيائه فيه وطلب الحـ بـعـزله من النظر عليه لذلك الخ . والمجلس الشرعي بتلك المحكمة في ١٧ سبـت سنة ١٩٠٧ (بناء على ان وكيل المدعى ادعى دعواه . وان المدعى عليه انـكـ تعامله بالربا مع باقي ما نسب اليه . وانه بالاطلاع على صورة العقد المحرز من محكمة . المختلطة في ... عمرة ... تبين انه يتضمن سلفة من ... الى المدعى عليه بمبلغ .. تمهد المدعى عليه بسداده مع الفوائد باعتبار المائة تسعة سنوياً تأمينا على الاطيار المرهونة منه اليه التي اقر بملكيـتها ضمن العقد المذكور ومن ضمنها تسعة قراريه وشعبة اسهم مشتراة من الست ... اخته بمقتضى عقد وحيثذ فـقوله ان العقد صوري وحقيقته لاحته بعد اعترافه في عقد الرهن برهن اطيـان مملوكة له لغير مبلغ ترتيب بذمته مع فوائده بعد ذلك تناقضا منه في كلامه واحتيالاً وهو غير مقبول . واذا بالاطلاع على صورة الدعوى التي كانت مرفوعة بمحكمة ... الاهلية الكلية من المدعي بشأن طلب ائـصبة محجوريه في الاطيـان الموقوفة عن سنة ١٩٠٦ باعتبار الفدان الواحد عشرة جنيهات حسب القيمة التي قدرها المدعى عليه أثناء طلب تقدير اـجرة لظارته على الوقف المذكور تبين ان وكيل المدعى عليه قال بمـحـضون موكـلـه اـر الطاب المقدم من موكله للمحكمة الشرعية مبالغ فيه لاخذـه اـجرة زيـادة واذا لا يـتـبرأ ساساً لتقدير الربيع وان منتهى ما تنتجـه الارض هـو سـتـة جـنـيـهات عن الفدان الواحد ولا شك ان ما جرى على لسان الوكيل يـعـتـبر صادراً عن لسان الاصل وفضلاً عن ذلك فانه حجز قيمة الاجرة المقررة له على حساب تسعة جنيهات شهرياً من الربيع ولم يحاسب المستحقين على استحقاقهم وذلك بعد خيانة منه واغتـيـالاً لربيع الوقف وكل ذلك موجب لعزله من النظر . وان المدعى عليه اعترف بأنه ينتج من الارض الموقوفة المذكورة ثلاثة قناطير بصل وارذب حبة ولم يدخل ذلك ضمن ابراد الوقف حتى يحاسب باقي المستحقين عليه وأجاب بحجـاب غير مقبول وهذا بعد منه اغتـيـالاً يستوجب عليه الغزل . وان المحكمة اكتفت باطلاعها على المستدان المقدمة من المدعي . وانه ثبت على المدعى عليه تعامله بالفوائد وأخذ زيادة لغير اـجرته ومحاسبة المستحقين على اقل من ذلك وعدم درج ما نتج من الارض من

صني الحلبة والبصل ضمن ايراد الوقف وذلك باعترافه . وانه لا يجوز بقاء الخائن في النظارة اذ القاضي يأثم بابقائه . وان النصوص الشرعية تقضي بعزل مثل هذا الناظر) قرر عزل المدعى عليه من النظر على الوقف المذكور . ودفع في هذا الحكم . والمحكمة العليا بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٧ (بناء على ان اسباب ذلك القرار صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة القرار المذكور ورفض الدفع

الخلاصة : اذا شرط الواقف في وقفه ان لا يؤجر اكثر من سنة الخ — فتأجير الناظر ارض الوقف اكثر من سنة بدون اذن قض موجب لعزله من النظر

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الشرعية في القضية مرة ٦ سنة ١٩٠٨ من المدعي المأذون بالخصومة على المدعى عليه ناظر الوقف بحجائه وطلب عزله لذلك من النظر الخ . والمجلس الشرعي بالمحكمة المذكورة في ٣ مارس سنة ١٩٠٨ (بناء على ان المدعي عليه اعترف بصدور الوقف وشروطه على الوجه المبين بكتاب الوقف المذكور وبجريان القطعة الارض المحتكرة المذكورة في جهة الوقف المذكور — وان الواقف شرط في كتاب وقفه ان لا يؤجر منه اكثر من سنة وان من اجر ما هو مخالف لشرط الواقف كان لاحق له في الوقف وانتقل نصيبه لبقية المستحقين المساوين له في الدرجة . وان التحكير هو عقد اجارة يقصد به استبقاء الارض مقرر للبناء والفراس أو لأحدهما ويقضي جعل حق الارتفاق بالارض المحتكرة للمحتكر على وجه الاستمرار . وان الناظر لا يملك الاجارة اكثر من سنة حسب شرط الواقف إلا بأذن قاض يرى المصلحة في ذلك ولم يحصل اذن بذلك من قاض شرعي يملكه فلا يملك التحكير الذي هو اجارة مؤبدة الا بأذن قاض بالطريق الأولى . وان الناظر المذكور بمقتضى ما ذكر يكون قد خالف شرط الواقف وأجر اكثر من سنة ويكون مستحقاً للعزل وتحكيره مخالفاً لشرط الواقف واعتذاره بالجهل غير مقبول في دار الاسلام خصوصاً بعد علمه بشرط الواقف . وانه جرت عهدة ديوان الاوقاف نحو عزل الناظر المذكور) قرر عزل المدعى

عليه من النظر على الوقف المذكور وإخراجه منه. ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٠٨ (بناء على أن أسباب ذلك القرار صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة القرار المذكور ورفض الدفع

الخلاصة : سكنى ناظر الوقف في بيت الوقف بدون شرط الواقف خيانة توجب عزله من النظر واعتذاره بجعل الحكم الشرعي دعوى غير مقبولة

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية البحيرة الشرعية في القضية نمرة ١٥ سنة ١٩٠٧ من المأذون له بالخصومة على ناظر الوقف بخيائته فيه بسكناه بأحد أعيان الوقف الذي حدده بغير شرط له في ذلك وبدون مسوغ وطلب الحكم بعزله من النظر لذلك الخ . والمحكمة في ٢٥ مايو سنة ١٩٠٨ (بناء على أن النصوص عليه شرعاً أن سكنى الناظر في بيت الوقف بدون شرط خيانة توجب عزله . وأن دعوى المدعى علياً أنه جاهل بالحكم الشرعي غير مقبولة لأسباب وإنه أنكر أولاً السكنى) حكمت بعزل المدعى عليه من النظر على الوقف المذكور . ودفع في الحكم المذكور . والمحكمة العليا بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩٠٨ (بناء على أن أسباب الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم المذكور ورفض الدفع

الخلاصة : صرف ناظر الوقف ريعه للمستحقين مع تخريب أعيانه غير جائز شرعاً ويفسق به ويستحق به العزل ويجب على القاضي إخراجه من النظر

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١٠٣ سنة ١٩١١ من المدعي المأذون بالخصومة بخيانة ناظر الوقف فيه وطلب الحكم بعزله لذلك من النظر عليه . والمحكمة في ٦ مارس سنة ١٩١٢ (بناء على أن المدعى عليه اعترف بمحضر التحقيق الذي عمل بالمحكمة الموقع عليه بخطه أن منزل الدويداري (من أعيان

(الوقف) متخرب من مدة النظار السابقين وعمارتها تكلفه مبلغ... وان هذا اعتراف منه بتخريب المنزل المذكور وانه صرف للمستحقين وما اعتذر به من عمله عمارة في عين اخرى من اعيان الوقف محتاجة للعمارة لا يفيد وان الصرف للمستحقين مع تخريب اعيان الوقف غير جائز شرعاً ويفسق به الناظر ويستحق به العزل ويجب على القاضي اخراجه من النظر) حكمت بعزل المدعى عليه من النظر على الوقف المذكور - واستؤنف الحكم المذكور بالقضية نمرة ٣٤ سنة ١٩١٢ - والمحكمة العليا بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٢ (بناء على ان اسباب الحكم صحيحة ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

الخلاصة : تقديم صرف ناظر الوقف للمستحقين استحقاقهم على العمارة المحتاجة اليها اعيانه خيانة منه يستحق عليها العزل من النظر

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٦٣ سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ من المدعى المأذون بالخصومة على ناظر الوقف بحياته وطلب الحكم بعزله لذلك من النظر عليه - والمحكمة في ٢٦ يناير سنة ١٩١٤ (بناء على ان المدعى عليه اقر انه اوصل المستحقين استحقاقهم وقال ان ارض رزاقه (من اعيان الوقف) محتاجة لمصارف وقصيب وخلافه وان اعتراف الناظر المذكور بتقديم الصرف للمستحقين على العمارة المحتاجة اليها ارض الوقف خيانة يستحق عليها العزل شرعاً) حكمت بعزل المدعى عليه من النظر على الوقف المذكور - واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ٤٧ سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ - والمحكمة العليا بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩١٤ قررت تأييد الحكم لصحته ورفض الاستئناف

الخلاصة: التعامل بالربا محرم شرعاً وارتكابه فسق يستوجب عزل ناظر الوقف من النظر

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية في القضية نمرة ٣٥ سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ من المأذون بالخصومة على المدعى عليه ناظر الوقف بحياته وطلب الحكم بعزله من

النظر عليه لذلك - والمحكمة في ٥ يولييه سنة ١٩١٤ (بناء على ان المدعى عليه أجاب عن الدعوى بأنه ناظر على وقف والده وانه يتعامل بالربا . وان التعامل بالربا محرم شرعاً وارتكابه فسق يستوجب عزل الناظر من النظر كما هو منصوص عليه شرعاً) حكمت بعزل المدعى عليه من النظر على الوقف المذكور - واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٢٩ سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ قررت تأييد الحكم المذكور لصحته ورفض الاستئناف

الخلاصة : التعامل بالربا فسق وخيانة موجبة لعزل ناظر الوقف من النظر بلا حاجة الى شيء زائد

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية في القضية نمرة ٢٤ سنة ١٩١٥ - ١٩١٦ من المأذون بالخصومة على ناظر الوقف بخيائه وطلب عزله من انظر على الوقف لذلك - والمحكمة في ٩ يوليو سنة ١٩١٦ (بناء على انه لا خلاف بين الاخصام في شيء من الدعوى سوى ان المدعى عليه خائن ومستحق للعزل - وان المدعية ارشد منه - وان المدعى عليه قرر انه لم يتعامل بالربا مع احد وتبين من الشهادة الرسمية الميمنة بالوقائع انه غير صادق فيما يقول وانه يتعامل بالربا وقد قرر وكيله ان هذا التعامل لا يزال باقياً للآن وذلك فسق وخيانة موجبة لعزله من النظر بلا حاجة لشيء زائد) حكمت بعزل المدعى عليه من النظر على الوقف - واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٠٢ سنة ١٩١٥ - ١٩٠٦ - والمحكمة العليا بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩١٦ قررت تأييد الحكم لصحته

الخلاصة : من موجبات عزل ناظر الوقف اجارته لمن لا تقبل شهادته له من اصوله وفروعه بدون أن يكون في الاجارة خير للوقف ولو كان بأجر المثل

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١٠٢ سنة ١٩١٥ - ١٩١٦ من المدعي المأذون بالخصومة على المدعى عليه ناظر الوقف بخيائه وطالب الحكم

بمزله لذلك من النظر عليه - والمحكمة في ٤ فبراير سنة ١٩١٧ (بناء على انه ثابت من الاوراق المقدمة من المدعي التي منها اعلام الاذن بالخصومة وعقد التأجير ان المدعي عليه الناظر على الوقف أجر بعض أعيانه لوالدته بأجرة ليس فيها خير للوقف وان كانت بأجر المثل كما قال الناظر واعترف به - وان المنصوص عليه شرعاً ان من موجبات عزل الناظر اجارته لمن لا تقبل شهادته له من أصوله وفروعه بدون ان يكون في الاجارة خير للوقف ولو كان بأجر المثل) حكمت بمزل المدعي عليه من النظر على الوقف المذكور . واستؤقت هذا الحكم بالقضية نمرة ٧٢ سنة ١٩١٦-١٩١٧ والمحكمة العليا بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩١٧ قررت تأييد الحكم المذكور لصحته

الخلاصة : اذا رفعت دعوى بخيانة مضموم في النظر لناظر وقف وطلب عزله لذلك من النظر فتنازل ناظر الوقف الاصلي من النظر وقبل تنازله اصبح بذلك الناظر المضموم لا صفة له في النظر على الوقف وصارت الخصومة منتهية بذلك

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١٣٣ سنة ١٩٢٠-١٩٢١ من المأذونة بالخصومة على مضموم في النظر لناظري الوقف بخيانات وطلبت عزله لذلك من النظر على الوقف . والمحكمة في ٢١ اكتوبر سنة ١٩٢٢ (بناء على انه صدر حكم منها بمزل ناظري الوقف من النظر عليه . وان المدعي عليه في هذه القضية مضموم للناظرين المذكورين وبمزلهما من النظر على الوقف خرج هو منه . وانه بناء على ذلك تكون الخصومة بينه وبين المدعي قد انتهت) قررت انتهاء الخصومة في هذه القضية . واستؤقت هذا القرار بالقضية نمرة ١٣ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣ (بناء على ان القرار المستأقت حكم في الموضوع - وان المستأقت عليه قرر في الجلسة ان الناظرين اللذين كان منعياً اليهما تنازلا عن النظر وقبلت المحكمة منهما التنازل وصادقه المدعي المستأقت على ذلك . وانه بهذا القرار أصبح لا صفة له في النظر على الوقف المذكور وصارت الخصومة منتهية) قررت تأييد القرار المستأقت

الخلاصة : سكنى ناظر الوقف في اعيانه بدون اذن من المحكمة جور وتمد
يتعين معهما عزله من النظر على الوقف

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٤٦ سنة ١٩٢٠-١٩٢١ من المأذونة بالخصومة على ناظرة الوقف بحياتها فيه وطلب عزلها لذلك من النظر عليه . والمحكمة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ (بناء على انه بمناقشة وكيل المدعى عليها فيما نسبته المدعية لموكلته تبين ان موكلته جائرة ومتعدية بسكن الحفل المذكور بدون اذن من المحكمة كما دل على ذلك تقرير الحخير وشهادة الشهود واذن يتعين والحالة هذه عزلها من النظر على الوقف المذكور رماية للمصلحة) حكمت بيزل المدعى عليها من النظر على الوقف المذكور واستؤقت هذا الحكم بالقضية نمرة ٣٨ سنة ١٩٢٢-١٩٢٣ . والمحكمة العليا بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٢٣ قررت تأييد الحكم المذكور بناء على انه صحيح لصحة اسبابه

الخلاصة : اذا لم يعط ناظر الوقف مستحقه حقوقهم ولم يعمر المتخرب منها
فهو ظالم للوقف ومستحقه ويتعين عزله من النظر

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٣١ سنة ١٩٢١-١٩٢٢ من المأذون بالخصومة على ناظر الوقف بحياتته وطلب عزله لذلك من النظر عليه . والمحكمة في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ (بناء على ان المدعى عليه اعترف ان الوقف هو منزل وان المدعي مستحق فيه وانه لم يعط المستحقين استحقاقهم في هذا الوقف وموجود ٥٠٠ ربيع ومستمد لاعطائهم حقوقهم وانه قال لهم ينبغي حقوقكم وارفعوا دعوى كلكم ببيان الحقوق . وان علي البيت التحتاني خربان وانما فيه مفازة واحدة تؤجر . وان المدعي عليه ظالم لانه اعترف باستغلاله ربيع الوقف مدة ثلاث سنين واعترف بأنه لم يعط المستحقين من ذلك شيئاً وبأنه لم يعمر الوقف فهو ظالم للوقف وللمستحقين ويتعين عزله من النظر) حكمت بيزل المدعى عليه من النظر على الوقف المذكور . واستؤقت هذا الحكم بالقضية نمرة ٥٥ سنة ١٩٢٢-١٩٢٣ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢٣ قررت تأييد ذلك الحكم لصحة اسبابه

الخلاصة : يكون ناظر الوقف ظالماً ومتلاعباً بريع الوقف اذا لم يعط المستحقين حقوقهم الا بقضايا والوجه الشرعي يقضي في هذه الحالة بعزله من النظر

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٤٥ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ من المأذون بالخصومة على ناظر الوقف بطلب عزله من النظر لحياته - والمحكمة المذكورة في ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣ (بناء على أنه ظهر من اوراق الاذن بالخصومة ما يفيد احمال الناظر وتأخير الصرف للمستحقين واجراؤه ما يخالف مصلحة الوقف والمستحقين كما تبين من الأحكام المقدمة من وكيل المدعية ماطلة الناظر واستأعته من صرف الاستحقاق للمستحقين وقد اعترف بأنه تجدد عنده من ريع الوقف نحو الالف جنيه وهو مانع الحقوق عن المستحقين ولا يعطيهم إلا بقضايا وان هذا الريع ازيد مما تستلزمه العارة بكثير جداً وان هذا ظلم منه وتلاعب بريع الوقف والوجه الشرعي يقضي والحالة هذه بعزله من النظر) حكمت بعزل المدعى عليه من النظر على الوقف المذكور واستؤف هذا الحكم بالقضية نمرة ٦١ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ . والمحكمة العليا بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٢٣ (بناء على ان الحكم صحيح وأسبابه صحيحة) قررت تأييد الحكم المذكور

الخلاصة : بيع ناظر الوقف انقاض بعض أعيانه بدون اذن من له الولاية وعدم تعميره مع وجود ريع للوقف يقتضي عزله من النظر على الوقف

صدرت الدعوى بمحكمة اسبوط الابتدائية في القضية نمرة ٧ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ من المأذون بالخصومة على ناظر الوقف لحياتها وطلب عزلها من النظر على الوقف لذلك . والمحكمة في ٦ مارس سنة ١٩٢٣ حكمت بعزلها من النظر واستؤف الحكم بالقضية نمرة ١١٨ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ . والمحكمة العليا بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ (بناء على ان الحكم صحيح لأن بيع انقاض المنزل بدون اذن من له الولاية وعدم تعميره مع وجود ريع للوقف يقتضي العزل وما اعتذره من تقديم الاتفاق في التعليم لا هيئته على التعمير غير مفيد لخالفه ذلك لشرط الواقف الواجب الاتباع) نروت تأييد الحكم المذكور

الخلاصة : اذا خالف ناظر الوقف شرط الواقف بعدم اعطائه المستحق خالف حكم عليه بعزله من النظر .

صدرت الدعوي بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية عمرة ٤٠ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ من المأذون بالخصومة على ناظر الوقف بحياته بعدم اعطائه لها استحقاقها في الوقف مع وفرة الربح في يده وطلب عزله لذلك من النظر . والمحكمة في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٥ (بناء على انه لم يلاحظ على الناظر انه تعمد تأخير صرف استحقاق المدعية وانه خالف شرط الواقف بعدم اعطائه حقها لأن الواقف شرط على الناظر ان يصرف للمستحقين استحقاقهم) قررت الاكتفاء بضم ثقة الى الناظر يشترك معه في ادارة شؤون الوقف ورفض دعوى العزل . واستؤنف هذا القرار بالقضية عمرة ٢٧٥ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ والمحكمة العليا بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ (بناء على ان المستأنف خالف شرط الواقف لعدم اعطائه للمستأنف عليها حقوقها على ما هو مبين بالحكم الابتدائي . وان الواقف شرط في كتاب وقفه ان الناظر اذا خالف شرطاً من الشروط المدونة بكتاب الوقف يكون مزمولاً) قررت الغاء الحكم المستأنف وعزل المستأنف من النظر على الوقف المذكور



الفصل الثالث

في إنشاء الوقف

الخلاصة : اشتراط الواقف استحقاق ذريته من اولاد الظهور دون اولاد البطون من ذريته وان اولاد البطون لا يستحقون في الوقف الا بعد انقراض اولاد الظهور من ذريته لا يمنع استحقاق اولاد البطون من ذرية الواقف اذا كان الواقف قال في انشائه (ومن مات من المستحقين من الذرية المذكورة وترك ولداً أو ولد ولد أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه)

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الشرعية في القضية عمرة ١٣٨٧ سنة ١٨٩٨ من ناظرة الوقف على المدعى عليه تطلب فيها منعه من المعارضة لها في أنه لا يستحق في الوقف المذكور بصفته من اولاد البطون لان الواقف شرط الاستحقاق لاولاد الظهور من ذريته والمدعى عليه اعترف بشرط الواقف وادعى أنه يستحق في ريع الوقف بمقتضى شرط الواقف . والمحكمة في ١٨ يولييه سنة ١٨٩٨ قررت منع المدعى عليه من المعارضة للمدعية ومنعه من دعواه الاستحقاق وتمريضه بأنه يموت مصطفى ابن الواقف يقسم ريع الوقف على أهل الطبقة الثانية من اولاد الظهور ذكوراً وإناثاً بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين دون اولاد البطون وأنه لاحق لاولاد بهانة بنت الواقف الذين من ضمنهم المدعى عليه في ريع الوقف من وقت وفاة خالم مصطفى ابن الواقف . ودفع في هذا الحكم . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٩٨ (بناء على أنه بقطع النظر عن ارجاع الوصف لجميع المتطافات أو للاخير منها فان قول الواقف (ومن مات من المستحقين من الذرية المذكورة وترك ولداً أو ولد أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه الخ) شرط عام متأخر فهو ناسخ لما اقتضاء الوصف المذكور من التخصيص ولا يمارض العام المتأخر قول الواقف بعد ذلك (فاذا انقرضوا بأسرهم كان ذلك وفقاً شرعياً على من يوجد

من اولاد البطون) فان ذلك نص فيه على انفراد اولاد البطون باستحقاق ريع الوقف عند انقراض اولاد الظهور وهذا لا ينافي مشاركة الجميع عند وجودهم بمقتضى حكم العام السابق وانه بناء على ما ذكر تكون الاسباب التي بنى عليها الحكم غير صحيحة) فترت عدم صحة الحكم واعادة نظر القضية .

المغلاصة : اذا لم يشترط الواقف في وقفه ان من مات في حياة والده ينتقل نصيبه لفرعه وكان الوقف طبقة بعد طبقة فلا يستحق ولد من مات في حياة والده حتى تنقرض الطبقة الاعلا من طبقته

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الشرعية في القضية نمرة ٢١٣ سنة ١٩٠٠ من وكيل المدعية بصدر وقف من المرحوم ... حال حياته لما كان يملكه من العقار وفقاً مؤبداً على ما عينه بحجة وقفه الشرعية وشرطه فيه لنفسه شروطاً منها التيسير والتبديل والاستبدال وشرطه ذلك جميعه لزوجته ... من بعده ثم مات الواقف وآل الوقف لزوجته ... المذكورة وهي بما لها من الشروط المذكورة غيرت الوقف وجعلته وفقاً عليها ثم من بعدها على كل من بدوي وعلي وعبد الفتاح اولاد اخيها وزوجها عبدالله واخيها احمد وولد اخيها محمد ثم من بعد كل من اخيها وولد اخيها المذكورين تكون حصته لكل من زوجها واخوته لوالده اولاد اخيها الثلاثة المذكورين سوية لكل منهم الربع ثم من بعد كل منهم تكون حصته وفقاً على اولاده ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم ومن بعد كل منهم فلى اولاده وهكذا طبقة بعد طبقة العليا فحجب السفلى بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل لاخته وأخواته المساوين له في الدرجة مضافاً لما يستحقونه من ذلك . ثم ماتت الزوجة المغيرة المذكورة ومات بعدها جميع الموقوف عليهم عقيماً عدا ابن اخيها عبد الفتاح المذكور وانحصر فيه فاضل ريع الوقف ثم من بعده في بنته بنبا التي لم يعقب غيرها ثم رزقت بنبا بالسيد عبدالكريم الذي مات في حياتها عن اولاده السبعة ومنهم ليبيبة.

المدعية وآل النظر بعد وفاة بنينا^١ لبنتها المدعى عليها وأنحصر فاضل ريع الوقف في المدعى عليها وفي اولاد السيد عبد الكريم السبعة المذكورين ولم تزل المدعى عليها واضحة يدها على الوقف المذكور واستقلت ريعه ومن ذلك مبلغ . . . وان المدعية تستحق فيه سبع نصفه . وانها ممتنة من تسليمها لها وطلب وكيل المدعية الحكم على المدعى عليها بعدم معارضتها لموكلته في استحقاقها وفي تسليمها المبلغ المذكور . وأجاب وكيل المدعى عليها عن الدعوى بالاعتراف بالوقف وإنشائه وشروطه وتنظر موكلته عليه وان فاضل ريع الوقف المذكور منحصر الآن نظراً واستحقاقاً في موكلته لأن الواقعة لم تشترط ان من مات في حياة والده ينتقل نصيبه لفرعه الخ . والمجلس الشرعي بالحكمة المذكورة في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠ منع المدعية من الدعوى منأً كلياً حتى تتقرض طبقة امينة المدعى عليها . ودفع في هذا المنع . والحكمة العليا بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٠١ (بناء على الاسباب التي بفي عليها المجلس الشرعي المنع المذكور صحيحة شرعاً . وان الدافع يستند في دفعه الى ان هذه المسئلة نظير مسئلة الحاجة اكابر^(١) المشهورة في كتب الفقه . وان هذا الاستناد في غير عمله للفرق

(١) مسئلة اكابر المنوه عنها هي أن واقفة أنشأت وقفها على تقسها مدة حياتها لا يشاركها فيه مشارك ثم من بعدها يكون الثلث من ذلك على بنتها الحاجة اكابر والثلثان على اولاد ابنها علي جباري ومحمد ومصطفى وحسين ثم من بعد وفاة بنتها اكابر يكون الثلث على اولادها ثم على اولاد اولادها ثم على انسائها واعقابها للذكر مثل حظ الانثيين ويكون الثلثان من بعد وفاة اولاد ابنها المذكورين على اولادهم ثم على انسائهم واعقابهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات عن ولد أو ولد ولد عاد نصيبه الى ولده وولد ولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه الى من في درجته وذوي طبقته . ثم ماتت بنت الواقعة الحاجة اكابر قبل موت أمها الواقعة وخلفت الحاجة اكابر ابناً وبناتاً ثم ماتت الواقعة وقد جاء بالفتاوي الحامدية ان الثلث الموقوف على اكابر ينتقل الى ولديها لا بطريق التلقي اذ هي حين الموت لم يكن لها نصيب ولكن عملاً بقول الواقعة : ثم من بعد وفاة بنتها الحاجة اكابر يكون الثلث على اولادها اهـ .

بين هذه القضية وتلك الحادثة نظراً لصيرورة الوقف واحداً بأحصاره في عبد الفتاح أحد الموقوف عليهم المذكور بكتاب الوقف وانتقاله بوفاته لبنته بنيا والدة امينة المدعى عليها وجدة لبيبة المدعية) قررت صحة المنع المذكور ورفض الدفع .

الخلاصة : (١) اذا جعل الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده لاشخاص ذكرهم ثم قال : ثم من بعد كل الخ كان ما هو موقوف على كل واحد منهم وفقاً مستقلاً . وقول الواقف : يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع الى آخره وان كان في معنى الشرط الذي يرجع الى جميع ما قبله لكن ذلك بالنسبة لكل وقف على حدة لا لجميع الاوقاف المذكورة جملة

(٢) اذا سكت الواقف عن ينقل اليه نصيب من يموت عقياً قبل الاستحقاق او بعده كان نصيبه عائداً لاصل غلة الوقف اي وقف ذلك النصيب ولا يعود الى اصل غلة وقف آخر

صدرت الدعوى بالحكمة العليا في القضية مرة ٨ سنة ١٩٠٢ (بعد القرار بعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية مرة ٢٥ سنة ١٩٠١ واعادة نظر القضية) من وكيل المدعى على المدعى عليهم بصدد الوقف من الست ... لجميع الاطيان السكاتة بناحية ... (وحددها) وانشأتها وقفها على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على من عيّنهم بكتاب وقفها المسطر من محكمة ... المؤرخ في ... ثم بما لها في وقفها من الشروط الفثرة غيرت وقفها لذلك وانشأتها على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على الوجه المذكور بحجة التغير الآتي ذكرها فجعلت من ذلك اربعمائة فدان وفقاً على اولاد اخيها السيد محمد الاربعة وهم محمد وسعدية المدعى عليها وزينب وأمنة بالسوية بينهم مدة حياة كل منهم وباقي الاطيان وفقاً على اشخاص معينين بحجة التغير الآتي ذكرها منهم اخوها السيد محمد ثم من بعد السيد محمد المذكور تكون حصته من ذلك وفقاً على اولاده التسعة وهم السيد عبد الله ومصطفى وصالح وخديجة وطائشة ومحمد وسعدية المدعى عليها وزينب وأمنة

ثم من بعد كل من اولاد السيد محمد التسعة المذكورين تكون حصته المذكورة وفقاً على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقاً بعد طبقة على النص والترتيب المثنويين بحجة التثنية المذكورة وعلى ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولدته ولد أو اسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وان سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ان لو كان الاصل حياً باقياً الى حين انقراضهم اجمعين وشرطت النظر لنفسها ثم لمن عيّنهم بحجة التثنية الى آخر ما هو معين بحجة التثنية المسطرة من محكمة . . . المؤرخة في . . . وان زينب بنت السيد محمد اخي الواقعة ماتت في حياة الواقعة عن غير اولاد ولا ذرية ولا عقب ثم ماتت الواقعة المذكورة وآل ربيع المائة فدان الموقوفة على الست زينب المذكورة للفقراء والمساكين من المسلمين لاقطاع شرط الواقعة المذكورة فيها وآل النظر عليها لمن يقرره الحاكم الشرعي وان موكله المدعي أقيم في النظر على المائة فدان المذكورة لأبوالها الفقراء والمساكين على الوجه المسطور بالتقرير المحرر من محكمة . . . الشرعية بتاريخ . . . وان المدعي عليهم مفتعون المائة فدان المذكورة وواضون أيديهم على الاطيان المحدودة التي منها المائة فدان المرقومة ومعارضون للمدعي الناظر في نظره عليها وكل ذلك منهم بغير حق وطالب المدعي عليهم برفع أيديهم عن المائة فدان المذكورة وتسليمها لموكله ليحوزها لجهة وقفها المذكور ومنهم من المعارضة في ذلك ، وأجاب وكيل المدعي عليهم عن الدعوى متزفياً بها جميعاً عدا اب المائة فدان المذكورة الموقوفة على الست زينب المذكورة آلت بوقاتها عقباً قبل الواقعة للفقراء والمساكين فانه أنكر ذلك ودفعه بأن من المقرر ان غرض الواقعة حجة قطعية يصح تخصيص العام بها ولا يسوغ الدلول عنها من غير دليل وجاء في حجة التثنية (فاذا اقترضوا جميعاً بأسرهم) والضمير للاقارب) تكون حصتهم من ذلك وفقاً على عتقاء اولاد السيد محمد التسعة المذكورين) ثم جاء (فاذا اقترضوا جميعاً بأسرهم) والضمير لهؤلاء العتقاء) مع وجود أحد من عتقاء الواقعة وذريته ونسلهم يكون ذلك وفقاً مصروفاً اليهم الى آخر ما جاء بالجهة المذكورة الخ - ثم قال كل من الوكيلين انه لم يكن لواحد منهما كلام سوى ما ذكره وان نقطة النزاع بينهما منحصرة في ان

المائة فدان الموقوفة على الست زينب المذكورة آلت للفقراء والمساكين ام لا -
والحكمة العليا بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٠٢ (بناء على ان الست خديجة المذكورة
جعلت من ضمن اوقافها مائة فدان وفقاً على زينب المذكورة ثم قالت الواقفة بعد
ذلك في اولاد السيد محمد التسعة المذكورين الذين منهم زينب المذكورة (ثم من بعد
كل من اولاد السيد محمد المذكور التسعة المذكورين تكون حصته من ذلك وفقاً
على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على ذريته ولسله
وعقبه طبقة بعد طبقة الى آخر ما ذكرته الواقفة المذكورة بحجة التغيير المذكورة
وحينئذ تكون المائة فدان الموقوفة على زينب المذكورة وفقاً مستقلاً . وان الواقفة
المذكورة شرطت في انتقال اوقافها التي منها وقف المائة فدان المذكورة الى السقاء
انقراض اولاد السيد محمد التسعة وذريتهم ولم يتحقق ذلك الشرط الآن لعدم
انقراض الجميع . وان قول الواقفة (يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك
فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع الى آخره) وان كان في معنى الشرط الذي يرجع الى
جميع ما قبله لكن ذلك بالنسبة لكل وقف على حدته لا لجميع الاوقاف المذكورة جملة .
وان الواقفة المذكورة سكنت ولم تبين من ينتقل اليه وقف المائة فدان المذكورة
عند وفاة زينب المذكورة قبل الاستحقاق عقيماً ولا يوجد في كلامها لفظ يدل على
ذلك . وان الواقف اذا سكت عن ينتقل اليه نصيب من يموت عقيماً قبل الاستحقاق
او بعده كان نصيبه طائداً لاصل غلة الوقف اي وقف ذلك النصيب ولا يعود الى
اصل غلة وقف آخر ولو طادت المائة فدان المذكورة هنا يموت زينب المذكورة
قبل الاستحقاق عقيماً الى اخوتها وذريتهم لعادت الى اصل غلة وقف آخر ولا قائل
به . وحينئذ فحل عود نصيب من يموت عقيماً اذا سكت الواقف عن يئانه الى اصل
غلة وقفه فيما اذا كان هناك اصل غلة يشترك فيها الميت وغيره وليس الامر كذلك
هنا في المائة فدان المذكورة فانها بوفاة زينب المذكورة كما ذكر لم يكن هناك من
يشاركها في وقف المائة فدان المذكورة حتى تمود اليه . وان غرض الواقف على
فرض ان للواقفة المذكورة هنا غرضاً انما يعمل به اذا وجد لفظ من كلام الواقف
يدل عليه ويحتمله وليس الامر كذلك هنا) حكمت يكون وقف المائة فدان المذكورة
منقطع الوسط لموت زينب المذكورة عقيماً وعدم تحقق شرط انتقاله الى السقاء .

وينصرف ريعه الى الفقراء الى أن يقرض جميع اولاد السيد محمد التسعة المذكورين وذريتهم وينتقل مع باقي اوقاف الست خديجة المذكورة الى العتقاء عملاً في ذلك بشرط الواقفة المذكورة ومنعت المدعى عليهم المذكورين من معارضتهم للمدعى في المائة فدان المذكورة بترك تمرضهم له فيها وفي صرف ريعها للفقراء الى أن يقرض من ذكروا وينتقل الى العتقاء كما ذكر وحكت بجميع ما ذكر للمدعى على المدعى عليهم

الخلاصة : ان لم ينص الواقف في كتاب وقفه على من يرجع اليه نصيب من عوت من المستحقين ولم يبين جهة مصرفه فلحكم في ذلك ان يرجع لاصل غلة وقفه فيكون نصيب كل من مات منهم لمن يبقى الى ان يقرضوا اجددين

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية عمرة ٢٢ سنة ١٩٠٢ (بعد القرار بعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية عمرة ١٧٤ سنة ١٩٠١ واعادة نظر القضية) من المدعيات على المدعى عليه ناظر بالوقف باستحقاقهن في ريع الوقف المذكور الى آخره . والمحكمة بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٠٣ (بناء على أنه بالاطلاع على كتابي الوقف والادخال والاخراج تبين ان الواقفة المذكورة الشأ وكيلها وقفها على نفسها ثم من بعدها على زوجها خورشيد ثم من بعده على اولاد الواقفة وعلى اولاد زوجها المذكور الى آخر ما بها من انه يكون بعد انقراض ذريتها وفقاً على عتقاء الواقفة وعتقاء زوجها المذكور الذكر مثل الانثى ما دامت الانثى لم تزوج باجنبي من الموقوف عليهم فاذا تزوجت فلا شيء لها ما لم تعد ثانية خالية من الازواج فيرد لها نصيبها ثم من بعد انقراضهم يكون وفقاً على الجهتين الميتين بكتاب الوقف . وانه بناء على ما ذكر يكون نصف صافي ريع الوقف لعتقاء الواقفة والنصف الآخر منه لعتقاء زوجها . وان الحصين صادقا على صدور الوقف وما صدر بعده من الادخال والاخراج على الوجه المبين بكتايبهما وتصادقا ايضاً على ان الواقفة لم يوجد لها عتقاء بعد موتها وموت زوجها ولا ذرية لها وانه عند ابولة الوقف لعتقاء لم يوجد إلا ثمانية من عتقاء الزوج المذكور وهم المذكورون بالدعوى والجواب المذكورين وحيث ان يكون النصف لعتقاء

الزوج المذكورين والتصف الآخر يكون منقطعاً مصرفه للفقراء الى ان ينقرض الجميع ويؤول الى الجهتين الميعنتين بكتابي الوقف والادخال المذكورين وانه قد مات خمسة من الثانية المذكورين بحسب تصديق الحصين . وان الواقفة المذكورة لم تنص على من يرجع اليه لصيب من يموت من المتقاء المذكورين ولم تبين لأي جهة يصرف والحكم في ذلك ان يرجع لاصل غلة وقفه وهو لصيب عتقاء الزوج فيكون لصيب كل من مات منهم لمن يبقى الى ان ينقرضوا جميعاً . وان الواقفة شرطت في وقفها انه عند انتقاله للمتقاء يخرج من ريمه مبلغ . . . نصفه لقراء القرآن الشريف ونصفه للفقراء والمساكين صدقة على الوجه المبرر بكتاب وقفها . وان زوجها خورشيد بعد وفاتها بما له من الشرط في ذلك شرط ان يخرج من أصل الوقف مبلغ . . . صدقة للفقراء والمساكين بمدفن الواقفة وخداما وعن خوص وريحان الى آخره وابقى شروط الوقفية على ما هي عليه حكم المذكور بها بحسب المنصوص بكتاب الادخال والاخراج وحينئذ يكون صافي ريع الوقف الذي يستحق لصغه عتقاء الزوج الثانية واعصر الان ذلك النصف في السلا عتقات المذكورات (المديعات) هو الصافي بعد ما عينته الواقفة وما عينه زوج وبعد صرف ما يجب تقديمه من ريمه حسب شرط الواقفة) حكيت المديعات المدعى عليه باستحقاقه لنصف صافي ريع الوقف المذكور بعد اخراج شرطه تقديم صرفه على الوجه المشروح . وحكت باقطاع نصف صافي ريع الوقف المذكور الذي كان مستحقاً لعتقاء الواقفة على فرض وجوده وايولة ذلك للفقراء الى ان ينقرض جميع المتقاء الثانية المذكورين فيؤول الى الجهتين المذكورتين بكتاب الوقف جميع صافي ريع الوقف عملاً في ذلك كله بشرط الواقفة

الخلاصة : مفهوم الشرط لا يمارى منطوقه حتى ينسخه لأن دلالة المنطوق أقوى من دلالة المفهوم لانها دلالة صريحة متفق على العمل بها بخلاف دلالة المفهوم فلا جعل الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده الذين سبهم ومن سبهم الله له من الاولاد ثم من بعدهم على اولاد اولادهم ثم ومن من اولاد الظهور دون اولاد الباطن طبقاً بعد طبقاً الى أن قال ومن مات من المستحقين

من الثرية وترك ولداً أو ولد. ولد أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه الخ فشرطه
الاخير وهو ومن مات الخ عام متأخر ناسخ لقوله من اولاد الظهور وقول الواقف
بعد ذلك (فاذا انقرضت اولاد الظهور كن ذلك وفقاً على اولاد البطون) لا ينافي
العمل بشرطي الواقف المذكورين قبله فعليه يكون الوقف بعد وفاة الواقعة
مستحقاً لبنت بنتها المتوفاة قبلها احد الاولاد المسمين ولولديها باقي المسمين لكل
الثلث على وجه ما توضح بالحكم

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ١٦ سنة ١٩٠٢ (بعد القرار
بعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ١٤٩
سنة ١٩٠٢ واعادة نظر القضية) من وكيل المدعية على المدعى عليها بصور الوقف
من الواقعة وانشائها له على نفسها ثم من بعدها على اولادها احمد و ابراهيم وحلومة
وعلى من سيحدثه الله لها من الثرية ذكوراً واناثاً الذكر والانثى في ذلك سواء
في الاستحقاق ثم من بعدم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد
اولادهم ثم على ذريتهم وتسلمهم وعقبهم ذكوراً واناثاً من اولاد الظهور دون اولاد
البطون بالسوية والاعتدال بينهما في الاستحقاق طبقة بعد طبقة وتسلاً بعد لسل
وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها
يستقل به الواحد عند انفراده ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع ويحجب
الوالد ولده في كل طبقة دون ولد غيره ومن مات من المستحقين من الثرية وترك
ولداً أو ولد أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه فان لم يكن في درجته ولا
ذوي طبقاته احد فلبقية المستحقين معه في هذا الوقف ومن مات من الثرية قبل
دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك فرعاً وارثاً أو عقباً قام
فرعه الوارث أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه لو
كان حياً باقياً كل ذلك بالسوية والاعتدال بينهم وحجب الأصل لفرعه في كل
طبقة دون فرع غيره فاذا انقرضت اولاد الظهور كان ذلك وفقاً على من يوجد من
اولاد البطون على النص والترتيب المشروحين بكتاب الوقف وان حلومة بنت الواقعة
توفيت قبل دخولها في هذا الوقف واستحقاقها لشيء من منافعه عن بنتها خديجة

المدعية ثم توفيت الواقعة عن ولديها احمد و ابراهيم المذكورين وعن خديجة بنت بنتا حلومة وبموتها يقسم ريع هذا الوقف عليهم اثلاثاً لقيام خديجة مقام امها حلوما الى آخره . والحكمة العليا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٠٤ (بناء على ان الواقعة انشأت وقفها على نفسها ثم وثم الى ان قالت (ومن مات من المستحقين من الذرية وترك ولداً أو ولد ولد أو اغفل من ذلك انتقل نصيبه اليه . وهذا شرط عام متأخر ناسخ لقولها من أولاد الظهور دون اولاد البطون ولو فرضناه راجعاً الى جميع المتاعطات قبله ويقتضي انتقال نصيب الاصل لفرعه وان الواقعة قالت ايضاً (ومن مات من الذرية قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك فره وارثاً الخ سواء وهذا الشرط ايضاً عام متأخر عن قول الواقعة من أولاد الظهور دون أولاد البطون فهو ناسخ له بالنظر لذلك ايضاً . وان قول الواقعة بسد ذلك فلذا انقرضت أولاد الظهور كان ذلك وفقاً على من يوجد من اولاد البطون على النص والترتيب المشروحين لا ينافي الصل بشرطي الواقعة المذكورين قبله بما ذكر لاننا ان لم تعتبر مفهوم الشرط كان قولها (فلذا انقرضت اولاد الظهور الى آخره ساكناً عن استحقاق اولاد البطون مع اولاد الظهور وما قبله مما ذكر ناطق ومصرح باستحقاقهم فلا تعارض حينئذ بين الساكت والناطق بل يكون الصل بالنطق المصرح بالاستحقاق وان اعتبرنا مفهوم الشرط فهو لا يمارض الشرطين المذكورين لانهما منطلوق والمفهوم لا يمارض المنطوق حتى ينسخه لان دلالة المنطوق أقوى من دلالة المفهوم واد حلومة بنت الواقعة ماتت في حياة والدتها الواقعة عن بنتها خديجة المذكورة فعملاً بقول الواقعة (ومن مات من الذرية قبل دخوله الى آخر ما تقدم) تقوم خديجة المذكورة مقام والدتها حلومة في الدرجة والاستحقاق وتستحق خديجة ما كانت تستحق والدتها ان لو كانت والدتها على قيد الحياة وقت وفاة الواقعة وان الواقعة ماتت عن ولديها احمد و ابراهيم وعن خديجة بنت حلومة التي قامت مقام والدتها لما ذكر ولم يحدث للواقعة اولاد سواهم وانه بما ذكر تكون خديجة بنت حلومة مستحقة لثلث فاضل ريع الوقف المذكور عملاً بما توضح قبله واحد ابن الواقعة مستحقاً لثلث ولولا ابراهيم مستحقين لثلث الباقي) حكمت لخديجة المدعية على المدعى عليها بكون خديجة مستحقة لثلث فاضل ريع الوقف المذكور ما دام الحال ما ذكر

المختصرة : (١) بيان الحكم الشرعي بما يقتضيه شرط الواقف لا يتوقف على صحة الدعوى .

(٢) المنصوص عليه شرعاً في مسائل الوقف ان المعتبر في الطبقات طبقات الاستحقاق الجعلية لاطبقات الارث النسبية وربما كان الاقرب طبقة أبعد نسباً

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٣٨٥٣ سنة ١٩٠٢ من المدعي باستحقاقه في الوقف الذي من ضمن شروطه (ان من مات من المستحقين في الوقف وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده أو أسفل من ذلك فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لاختوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك فان لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للمتوفي من أهل هذا الوقف الخ. والمحكمة في ١٣ اغسطس سنة ١٩٠٣ قررت ان الدعوى غير صحيحة وان عدم صحها لا يمنع من بيان الحكم الشرعي. وان المتوفي عقیماً ينتقل نصيبه لمن يكون أقرب درجة من درجات الوقف سواء كان لهذا الاقرب نسب أولاً ولا يخص نصيبه بمن يكون أقرب نسباً للمتوفي ممن يكون في درجته الاستحقاقية الجعلية . ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٣ (بناء على ان بيان الحكم الشرعي على حسب ما يقتضيه شرط الواقف لا يتوقف على صحة الدعوى كما رآه المجلس الشرعي. وان الواقف قال فيمن مات عقیماً فان لم يكن الخ. والمنصوص شرعاً ان المعتبر طبقات الاستحقاق الجعلية لاطبقات الارث النسبية وربما كان الاقرب طبقة أبعد نسباً والفرق ظاهر بين قولنا هذا أقرب طبقة وهذا أقرب نسباً الخ) قررت صحة القرار ورفض الدفع .

المختصرة : اذا وقف الواقف وقفه على اشخاص ثم قال (ثم من بعد كل منهم فلي اولاده الخ) يعتبر الوقف اوقافاً متعددة بمدد هؤلاء ويكون استحقاق اولادهم بعد موت والديهم بانفسهم بمقتضى هذا الشرط لا بطريق الانتقال عن والديهم

فلا يتوقف استحقاقهم على ان ينص الواقف على قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية عمرة ٥١ سنة ١٩٠٣ من المدعين بصدور الوقف من الواقعة وانشائها له على نفسها ثم من بعدها على بنت بنتها ثم من بعدها على ولدها محمد مع مشاركة من سيحدثه الله لها من الاولاد ذكوراً وأنثاء بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم وطبقه بعد طبقه الى أن قالت على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاخته وأخواته الخ . وان الواقعة ماتت وانحصر فاضل ريع الوقف في زينب بنت بنتها التي رزقت بأربعة اولاد غير محمد المذكور وهم نبوية والي حافظ وعلي وفاطمة ثم توفى والي في حياة والده عن بنته عزيزة ثم توفيت نبوية في حياة والدتها عن اولادها الثلاثة احمد كامل وهاشمة وزكية ثم توفيت زينب المذكورة وانحصر فاضل ريع الوقف في اولادها علي وفاطمة ومحمد وفي عزيزة بنت والي حافظ وفي احمد كامل وهاشمة وزكية اولاد نبوية لكل واحد من فاطمة وعلي ومحمد خمس الربع ولا احمد كامل وشقيقته هاشمة وزكية الخمس ولعزيزة الخمس ثم توفى محمد عن بنتيه هبة ومنيرة وان هبة ناظرة على الوقف ومستغلة لريعه وانها تمارض احمد كامل وهاشمة المدعين في استحقاقهما لثاني خمس ريع الوقف وطلب وكيل المدعين الحكم لموكلية باستحقاقهما المذكور . والمحكمة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٤ (بناء على ان الواقعة وقفت الوقف وماتت ومات على وجه ما ذكر فقد انحصر فاضل ريع الوقف فيمن انحصر فيهم على ما جاء بالدعوى عملاً بقول الواقعة (ثم من بعدها يكون ذلك وفقاً على ولدها محمد المراهق مع مشاركة من يحدثه الله لها من الاولاد الخ) لما ان استحقاق كل من عزيزة واحمد كامل وشقيقته لما ذكر هو عبارة الواقعة لا بالتلقي عن والديهم وقول الواقعة بعد ذلك (على ان من مات منهم الخ) لا يتنافى ذلك لان هذا طريق آخر في استحقاق ولد من مات وله نصيب) حكمت للمدعين طبق دعواهما . ودفع

في هذا الحكم . والحكمة العليا بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٠٤ (بناء على ان الواقعة قالت عند انتقال الوقف الى محمد ومن يحدث لزيب من الاولاد (ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده الخ) وهذا يقتضي ان ذلك الوقف يعتبر اوقافاً متعددة وان زيب رزقت بأولاد خمسة فهذا الوقف يعتبر اوقافاً خمسة وحينئذ يكون استحقاق كل من عزيزة واحد كامل وشقيقته بمقتضى قول الواقعة (ثم من بعد كل منهم الخ) فهم بعد موت زيب يستحقون بأنفسهم بمقتضى هذا الشرط لا بطريق الانتقال عن والديهم فلا يتوقف استحقاقهم على ان تنص الواقعة على قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه لان محل ذلك فيما اذا كان الفرع يستحق نصيب اصله لا فيما اذا كان يستحق بنفسه كما هنا وحينئذ تكون اسباب المحكة اسباباً صحيحة (قررت صحة الحكم ورفض الدفع .

الخلاصة : (١) اذا عم الواقف في وقفه لاولاده ابتداء الانتفاع به سكناً واسكاناً وغلة واستغلالاً واطلق عند ايلولة الوقف المذكور الى أولاد كل منهم واولاد اولاده وذرياتهم فالوقف عند الاطلاق يكون على الاستغلال لا على السكنى (٢) البناء في ارض الوقف يكون للوقف الا في حالتي ما اذا كان الباقي هو الواقف من مال نفسه واطلق أو كان الباقي هو المتولي من مال نفسه وأشهد أنه له .

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية القريية الشرعية في القضية عمرة ٣ سنة ١٩٠٤ من وكيل المدعي على المدعى عليهما بصدور الوقف من الواقف لما كان يملكه الذي منه المحدودان وأنه أنشأ وقفه الذي منه المحدودان المسكونان للمدعى عليهما على اولاده نور الدين علي وشهاب الدين أحمد وزين الدين سعد بالسوية ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم وثم على النص والترتيب المشروحين بكتاب وقفه وجعل آخره لجهة بر لا تقطع وشرط في وقفه شروطاً منها ان النظر والتحدث على وقفه بعد الثلاثة الموقوف عليهم الارشداً فالارشاد من الموقوف عليهم من كل طبقة مستحقة لذلك ومنها ان يصرف من ريع الوقف ما يحتاج اليه الحال بالمكان الكبير ... من اكرام الغريباء والمتقطعين وابناء السبيل وأن يصرف من ريعه أيضاً

ما هو مرتب للمنزل المذكور من الخبز والاطعمة وغير ذلك حسبما تداولت عليه
الايام حال حياة الواقف . ثم مات الواقف واولاده الثلاثة المذكورون واولاد
اولاده واولاد اولاد اولاده وانحصر ريع الوقف الآن في موكله سعد بن محمد
زين الدين ابن الواقف وهو الموجود بمفرده من اهل الدرجة الرابعة وفي محمد
وعلي المدعى عليهما ولدي احمد بن مصطفى بن سعد بن شهاب الدين احمد ابن الواقف
من اهل الدرجة الخامسة وفي اسماعيل وحسين ولدي سيد احمد بن احمد بن سعد بن
سيد احمد بن زين الدين سعد ابن الواقف وفي احمد ومحمد ولدي محمود بن احمد بن سعد
ابن سيد احمد بن زين الدين سعد ابن الواقف وهم من اهل الدرجة السادسة وانحصر
النظر على الوقف الآن في سعد موكله وحكم له بذلك من المجلس الشرعي بهذه
الحكمة في ... لارشديته عن باقي المستحقين وانه استلم اعيان الوقف المذكور عدا
المزولين المسكونين للمدعى عليهما وانهما اعترفا بجزيان ارض المكان الكبير المذكور
في الوقف المذكور كما اعترف أحدهما محمد بأن البناء القائم فيه للوقف وتعلل في
وضع يده بأن الواقف شرط السكنى في الوقف للمستحقين وادعى على ثانيهما بأن
البناء القائم على المكان الكبير ليس للوقف ولم يبين الباني ولا كيفية البناء ولا سببه
وان علي استولى على المنزل الاول الحدود وسكنه من اول يناير سنة ... واستمر
ساكناً به لغاية يناير سنة ... بغير أجر ولا شرط من الواقف وان محمد المدعى عليه
الثاني استولى على المنزل الثاني الحدود وسكنه من اول يناير سنة ... واستمر ساكناً
به لغاية يناير سنة ... بغير أجر ولا شرط من الواقف وان ذلك منهما بغير حق
ولا وجه شرعي وأن أجر مثل المنزل الاول في كل سنة ... وأجر مثل المنزل الثاني
في كل سنة ... وان موكله طالب من كل واحد من المدعى عليهما أجر المنزل الذي
يسكنه عن المدة المذكورة كما طلب رفع يديهما عن المنزلين المحدودين والتخلية بينه
وبينهما ليحوزهما لجهة الوقف فامتما بغير حق الى آخر ما ذكره من طلبه الحكم
على المدعى عليه الاول لموكله بمبلغ ... أجرة مثل سكنه في المنزل الحدود الاول
وعلى محمد المدعى عليه الثاني بمبلغ ... أجرة مثل سكنه بالمنزل الحدود الثاني وبأن
يدفعا لموكله المبلغين المذكورين ويرفع يديهما عن المنزلين والتخلية بينهما ليحوزهما
موكله لجهة الوقف - وأجاب وكيل محمد أحد المدعى عليهما عن الدعوى بالاعتراف

بها عدا كون البناء القائم الآن بالمنزلين المذكورين للوقف وما عدا أن أجر مثل المنزل الثاني هو ما ذكر بها وما عدا أن سكنى موكله بفيرحق وقوله ان الذي أنشأ وجدد بناء المنزلين الحالي من ماله الخاص انما هو جد موكله مصطفى واستمر ذلك البناء ملكاً له الى ان توفى وانتقل بوقفاته ملكاً لورثته الذين من ضمنهم موكله وان موكله سكن بحق من أول يناير سنة ... لغاية ديسمبر سنة ... لا كما ذكر المدعي وقد خرج منه وأخلاه في آخر ديسمبر المرقوم وليس مستولياً عليه الآن وان المدعي ليس له حق في مطالبة موكله وانه يدفع دعوى موكله بأن الواقف وقف وقفه على أولاده الثلاثة الميينين بكتاب الوقف ينتفعون بذلك وبما شاؤا منه سكناً واسكاناً وغلة واستقلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية ثم من بعد كل منهم على أولاده المذكور ثم على اولاد اولاده الى آخر ما جاء في عبارة كتاب الوقف وهي تفيد ان الوقف أُلح لا ولاده واولادهم وذريتهم الانتفاع بقصار الوقف سكناً واسكاناً وغيرها من سائر وجوه الانتفاعات الى آخر ما ذكره بجوابته من طلبه منع المدعي من دعواه . وأجاب الوكيل المقام عن المدعي عليه الثاني بانكاره لجميع الدعوى . والمجلس الشرعي بالحكمة المذكورة في ٦ يونيه سنة ١٩٠٤ (بناء على انه رأى ان وقف المنزلين المذكورين متحقق من كتاب الوقف المذكور وظهر ان اعتراف محمد أحد المدعي عليهما كتابة بخطه في ورقة عملت بمعرفة مأمورية اوقاف طنطا بوقفية بأرضهما وبنائهما لأن المنزل كالدار في العرف اسم للعروة والبناء كما ظهر من الورقة المذكورة اعتراف ثانيهما على ذلك بوقف أرضهما وأنه ذكر ان البناء على المنزل سكنه المتنازع فيه من انشاء جده مصطفى اذ هذا بمجرد لا يفيد للملكية البناء المذكور لأن المنصوص شرعاً ان البناء في ارض الوقف يكون للوقف الا في حالي ما اذا كان الباني هو الواقف من مال نفسه وأطلق أو كان الباني هو المتولي من مال نفسه . ثم أشهد انه له . وانه بالاطلاع على حجة الوقف تبين ان الواقف المذكور عم لأولاده الثلاثة الموقوف عليهم ابتداء في الانتفاع به سكناً واسكاناً وغلة واستقلالاً وأطلق عند ايلولة الوقف المذكور الى اولاد كل منهم المذكور واولاد اولاده وذرياتهم والوقف عند الاطلاق كما صرحوا به يكون على الاستقلال لا السكنى كما تبينه عليه في الفتاوي الخيرية وغيرها ولا ينافي الاطلاق المذكور قول الوقف

(يبدلون ذلك بينهم كذلك) لأنه ظاهر في رجوعه الى ترتيب الطبقات بالكيفية المسطرة بكتاب الوقف المذكور فقط) قرر طلب اليئنة من وكيل المدعي على انه ماعدا ما ذكر مما أنكره المدعي عليهما . ودفع في هذا القرار . والمحكمة له بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٤ (بناء على ان الاسباب التي بنى عليها المجلس الشرعي المذكور قراره للمرقوم اسباب صحيحة والدفع غير مقبول) قررت محبة ماقرره المجلس الشرعي المذكور مع مراعاة تكليف المدعي اثبات ما يلزم اثباته بالنسبة للثاني بالطريق الشرعي ورفض الدفع واعادة اوراق القضية للسيرة فيها

الخلاصة : (١) كلمة (كل) للاحاطة على سبيل الانفراد في قول الواو (ثم من بعد كل منهم يكون ما هو موقوف عليه وقف على اولاده الخ (٢) اذا انشأ الواو وقفه على اشخاص عينهم وجعل لكل واحد منهم قاسماً من الوقف ثم قل (ثم من بعد وفاة كل واحد منهم يكون ما هو موقوف عليه وفقاً على اولاده الخ) فبموت بعضهم حقاً يكون ما هو موقوف عليه للقراء والمساكين

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية المنوفية الشرعية في القضية نمرة ٢٠٠ سنة ١٣٠٤ من وكيل المدعيات على المدعي عليه بصدد الوقف من الواقعة والانشائها له . نفسها ثم من بعدها يكون بعض ذلك وقدره ... وفقاً على الست طائفة مدة حياة واربعة افدنة وكسور يكون وفقاً على مصطفى الزيات مدة حياته وفدانان وكسور يكون وفقاً على الست سيدة مدة حياتها وفدان وكسور يكون وفقاً على الست مدة حياتها وفدان وكسور يكون وفقاً على الشيخ محمد التقيب مدة حياته واربعة افدنة وكسور يكون وفقاً على الست قطومة مدة حياتها وفدان وكسور يكون وفقاً على فاطمة البرماوية متوفاة الواقعة مدة حياتها ثم من بعد وفاة كل واحد منهم يكون ما هو موقوف عليه وفقاً على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاد ذكوراً واناثاً للذكر مثل حظ الانثيين ثم على ذرية كل منهم ونسله وعقبه كذلك للذكر مثل حظ الانثيين طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيال بعد جيل الطائفة

العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك الى ولده او ولد ولده وان سفل وقام ولده او ولد ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه اصله ان لو كان الاصل حياً باقياً لاستحق ذلك يتداولون ذلك بينهم كذلك الى حين اقراضهم اجمعين فان لم يكن له ولد او ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن يشاركه في الدرجة والاستحقاق على النص والترتيب المشروحين فان لم يوجد من يشاركه في الدرجة والاستحقاق فلا قرب الطبقات اليهم من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم على حسب النص والترتيب المشروحين وجعلت الواقعة مآل وقفها لجهة بر لا تقطع وشرطت النظر على الوقف لنفسها ثم من بعد وفاتها يكون النظر لكل فرد من الموقوف عليهم المذكورين فيما هو موقوف عليه مدة حياته الى آخر ما جاء بكتاب الوقف وان الواقعة توفيت بعد ذلك وآل لكل واحد من الموقوف عليهم النظر والاستحقاق فيما هو موقوف عليه ثم توفيت فطومة احد الموقوف عليهم عقياً وانحصر ربيع ما هو موقوف عليها في المشاركين لها في الدرجة والاستحقاق وهم الستات دوى وسيدة وعائشة موكلاته المدعيات وقاطمة البرماوية والشيخ محمد التقيب والشيخ مصطفى المذكورين فيخص كل واحدة من الستات عن الموقوف على فطومة المذكورة ثم توفيت قاطمة البرماوية عقياً وانحصر ربيع الموقوف عليها في دوى وسيدة وعائشة موكلاته والشيخ محمد التقيب والشيخ مصطفى الزيات الذين هم في درجتها فيخص كل واحدة من موكلاته سبع الموقوف عليها وسبع مآل لها من الموقوف على فطومة وان المدعى عليه واضع يده على جملة الموقوف على فطومة وقاطمة البرماوية المذكورتين ومستقل لربيع ذلك وجاري صرفه في مصالح نفسه بغير حق ومتعرض لموكلاته في جميع ذلك بغير حق وطلب الحكم لموكلاته على المدعى عليه برفع يده عما خص موكلاته مما هو موقوف على فطومة وقاطمة البرماوية المذكورتين وتسليمه لمن ومنعه من تعرضه لمن وطلب اقامة كل واحدة من موكلاته ناظرة على مآل هذا المذكور . وأجاب وكيل المدعى عليه عن الدعوى بالاعتراف بسدور الوقف

والشأنه وشروطه حسبها هو ميبين بكتاب الوقف وبوفاة فطومة وفاطمة البرماور المذكورتين عقيمتين وأنكار استحقاق المدعيات لتصيبهما وقوله ان نصيبهما آل بوقاتها للفقراء والمساكين لا تقطاع الوقف عليهما عملاً بما يقتضيه شرط الواقعة لأن ما صدر من الواقعة هو جملة أوقاف متعددة وما هو موقوف على كل واحد من المدعيات وفطومة وفاطمة البرماوية وقف على حدة ولا مشاركة بين وقف ووقف وعلى ذلك آل استحقاق فاطمة وفطومة للفقراء والمساكين وصار موكله هو الناظر الشرعي على نصيبهما ولا حق للمدعيات في ذلك وطلب ممنهن من دعواهن . والمجلس الشرعي بالحكمة المذكورة في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٠٤ (بناء على ان وكيل المدعيات ادعى دعواه وأجاب وكيل المدعى عليه بإجابه . وان ما صدر من الواقعة هو جملة أوقاف متعددة . وانه بالاطلاع على كتاب الوقف المطابق لسجله وجد به ما يأتي (ثم من بسد كل منهم ما هو موقوف الخ) . ولا التصوص عليه ان كلمة (كل) للاحاطة على سبيل الانفراد وان الصادر من الواقعة جملة أوقاف متعددة لا وقف واحد وعلى هذا فقد صار استحقاق فاطمة البرماور وفطومة التين توفيتا عقيمتين للفقراء والمساكين عملاً بشرط الواقعة وصار النظر في ذلك للمدعى عليه حسب الشرط أيضاً (قرر منع المدعيات المذكورات من دعواهن على الوجه المسطور منأ كلياً . ودفع في هذا القرار . والحكمة العليا بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٠٥) بناء على ان الاسباب التي بنى عليها القرار المذكور اسباب صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة القرار المذكور ورفض الدفع

الخلاصة : (اذا) في قول الواقف في شروط وقفه (ان الاثنى من اولاد الواقف الموقوف عليهم اذا تزوجت ينقطع استحقاقها ويعود للموقوف عليهم كأنها لم تكن) للاستقبال فلا تشمل الماضي — فلو كان للواقف حال وقفه بنات متزوجات فمن داخلات في الوقف ولو اقرت واحدة من هؤلاء بأنها غير مستحقة في الوقف لا يسري هذا الاقرار الا عليها ولا يؤثر على حقوق اولادها لأن الاقرار حجة قاصرة على المقر لا يتعداه الى غيره فلا يسري على اولادها

صدرت الدعوى بالحكمة العليا في القضية نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ (بعد القرار بدمج
محكمة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مديرية القريضة الشرعية في القضية نمرة ٧
سنة ١٩٠٤ واعادة نظر القضية) من وكيل المدعى على المدعى عليه بصدد الوقف
من الواقف وانشائه له على نفسه ثم من بعده يكون وفقاً على ان يصرف من ريمه
مبلغ معين في وجوه خيرات وما فضل بعد ذلك من ريمه يصرف على اولاده ذكوراً
واناثاً بالفريضة الشرعية بينهم ثم على اولاد اولاده الذكور والاناث الخاليات الازواج
ثم على اولاد اولاد اولادهم الذكور والاناث الخاليات الازواج الى آخره وبشرط
في وقفه شروطاً منها ان الانثى من اولاد الواقف الموقوف عليهم اذا تزوجت ينقطع
استحقاقها ويعود للموقوف عليهم كأنها لم تكن فاذا خلت بعد ذلك عن الازواج يعود
لها نصيبها وان الواقف مات بعد ذلك عن اولاده الاربعة مصطفى المدعى عليه
وحسبية وحفيظة وعديلة وآل فاضل الربيع اليهم خسان للمدعى عليه ولكل واحدة
من البنات خمسة ثم تزوجت كل من حفيظة وعديلة وانقطع استحقاقها وآل المدعى
عليه وحسبية وبذلك كمل للمدعى عليه ثلثا ريع الوقف وحسبية ثلثه ثم ماتت حسبية
عن اولادها السبعة خليل وامين وزكي وتفيدة ورؤية ومشرفة الخاليات الازواج
يامنة المتزوجة وآل استحقاقها الى اولادها الستة دون السابعة المتزوجة وان للمدعى
عليه ناظر على الوقف وممتنع من اعطاء امين المدعى نصيبه على وجه ما سبق وطلب
الحكم لموكله باستحقاقه لنصيبه المرقوم الى آخره . والمدعى عليه اعترف بالدعوى
عدا استحقاق حسبية شيئاً من ريع الوقف وعدا ان اولادها الستة يستحقون
شيئاً منه لأنهم محرومون منه شرعاً ودفعه للدعوى بأن شرط الواقف ان الانثى
من اولاد الواقف الموقوف عليهم اذا تزوجت الخ استثناء صريح من التعميم الاول
وهو يشمل المتزوجة قبل الوقف وبعده ودعوى ان الشرط لا تدخل فيه المتزوجة
قبل الوقف لا يلتفت اليها الخ . والحكمة بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٠٥ (بناء على ان
الواقف قال في كتاب وقفه) وما فضل من ريع هذا الوقف يصرف على اولاد
الواقف الخ . وان الخصوم اتفقوا على جميع ما جاء بكتاب الوقف وما جاء بالدعوى
ماعدا استحقاق حسبية هي واولادها في ريع الوقف - وان (اذا) للاستقبال
فلا تشمل الماضي كما في كتب الاصول وغيرها وان الواقف من العلماء الذين يعرفون

مواقع الكلام . وان حسينة كانت متزوجة وقت صدور الوقف فلا تدخل نحن قول الواقف (ان الانثى الخ) بل تدخل هي واولادها فيما ذكره الواقف قبل ذلك كل وما يناسبه . وان الاقرار حجة قاصرة على المقر لا يعمدها الى غيره فلا يلتفت الى اقرار حسينة المذكورة المنوه عنه ببعض اوراق القضية بأنها لا تستحق في هذا الوقف ولا يؤثر على حقوق اولادها وان اغراض الواقفين لا يعمل بها بدون مساعدة الفاظهم عليها كما صرح به الفقهاء) حكمت للمدعي باستحقاقه للتصيب الذي طالب به بدعواه المذكورة

الخلاصة : اذا انشا الواقف وقفه على نفسه ثم على اولاده واولاد اولاده واولادهم المذكور دون الاناث الخ الى ان قال فاذا انقرضت ذرية المذكور كان ذلك وفقاً على من يوجد من اولاده من الاناث يقتضي ذلك انه عند موت آخر ذكر من ذكر من اولاده يكون فاضل ريع الوقف للموجودين وقت وفاته من الاناث لان (من) يمانية ولا يدخل المذكور الموجودون وقت موته في هذا الوقف الا بطريق الانتقال اليهم من الاناث الموجودات

صدرت الدعوى بالحكمة العليا في القضية نمرة ١٦ سنة ١٩٠٤ (بعد القرار بعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٢٢٣٦٦ سنة ١٩٠١ واعادة نظر القضية) من وكيل المدعية بصدر الوقف من الواقف وإلشائه له على نفسه ثم من بعده على من سيحدثه الله له من الأولاد ذكوراً وأناتاً بالفريضة الشرعية ثم على أولادهم وأولاد أولادهم الى انقراضهم فاذا لم يحدث له أولاد كان ذلك وفقاً شرعياً على أخيه . . . ثم من بعده على أولاده واولاد اولاده المذكور دون الاناث ثم على اولادهم وأولاد اولادهم المذكور دون الاناث طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها ومن مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف وترك ولداً أو ولد ولد أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه وقام مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه اصله ان لو كان حياً باقياً كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية وحجبه

الاصل لفرعه فاذا انقرضت ذرية اولاد اخيه الذكور المذكورة ولم يبق منهم على وجه الأرض احد كان ذلك وفقاً شرعياً على من يوجد من اولاد اخيه الاناث ثم على اولادهم واولاد اولادهم على النص والترتيب المشروحين الى آخر ما جاء بكتاب الوقف وان الواقف مات بلا عقب وتلقى الوقف بعده ابن ابن اخيه وهو حسين بن ابراهيم بن سعيد لوقاة سعيد وولده ابراهيم في حياة الواقف ثم مات حسين وانحصرت اولاده في احمد ومحمد وعلي ومحبة ثم توفي من توفي عقياً او عن اولاد الى ان قال وان آخر مستحق من الذكور المشروط انتقال ريع الوقف اليهم بعد اخي الواقف الذين هم ذكور من ذكور هو احمد بن محمد بن احمد بن حسين بن ابراهيم بن سعيد وقد مات عقياً وبموته انقرضت ذرية اولاد اخي الواقف الذكور المذكورون وانتقل ريع الوقف لمن هو موجود وقت ذاك من الاناث الثلاث من اولاد الذكور والموجود منهم حين ذاك هن زنوبة المدعية وحفيظة وخدوجة ومسعودة وبين السابهن ولم تكن اني من ذكر وقت وفاة عم المدعية احمد المذكور سواهن وقد صرن طبقة واحدة في الاستحقاق محسبة أول طبقة من الاناث الآيل اليهن الاستحقاق بانقراض الذكور من اولاد سعيد وانه بموت حفيظة احداهن عاد نصيبها الى غلة الوقف وصارت غلته منحصرة في المدعية وفي خدوجة ومسعودة لكل واحدة منهن الثلث الى آخر ما ذكره من طلب الحكم لموكلته باستحقاقها في الوقف المذكور للنصيب المرقوم. والمحكمة بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٩٠٥ (بناء على ان الظاهر من عبارة الواقف هو رجوع وصف الذكورة الى المعطوف والمعطوف عليه كما يؤخذ من كلام الفقهاء فيما اذا جاء الوصف بعد المقررات وعلى هذا فيكون لفظ الذكور في قول الواقف (ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده الذكور الخ) راجعاً الى الأولاد وأولاد الاولاد الى آخره فلا يستحق في هذا الوقف بعد وفاة اخي الواقف الا الذكور الخالص من ذريته بحيث يكون المستحق ذكراً ابن ذكر الى ان ينتهي الى اخي الواقف بمحض الذكور فلا يستحق احد من الاناث من ذرية اخي الواقف الا بعد انقراض الذكور المذكورين من أي طبقة كانت كإيرشد اليه قول الواقف (فاذا انقرضت ذرية اولاد اخي الواقف الذكور المذكورون الخ) ولا ينافي هذا قول الواقف (كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية) لمحله على ما

قبله وهو قوله (ومن مات منهم قبل دخوله الخ) تصحيحاً لكلامه أو الفائه بقوله
 بعد ذلك (فاذا انقرضت ذرية اولاد اخيه المذكور المذكورون الخ) واما
 حل كلام الواقف المذكور على ان مراده ان يعطي اولاد الظهور من ذرية اخيه
 وبعد انقراضهم ينتقل الوقف الى اولاد البطون فما لا تساعد عليه عبارته من جهة
 وجوه. وان آخر من مات من هؤلاء المذكور الخ لخلص المنتهى لسبهم الى أخي الواقف
 بمحض المذكور هو احمد بن محمد بن احمد بن حسين بن ابراهيم بن سيد اخي الواقف
 المذكور . وان قول الواقف (فاذا انقرضت ذرية اولاد اخيه المذكور المذكورون
 ولم يبق منهم على وجه الارض احد) يقتضي انه بعد موت آخر ذكر من ذكر
 يكون فاضل ريع الوقف للوجودين وقت وفاته من الاناث لان من يمانية كما هو
 واضح وكما يرشد اليه قول الواقف فاذا انقرضت ذرية اخيه الاناث (ولا يدخل
 المذكور الموجودون وقت موته في هذا الوقف إلا بطريق الانتقال اليهم من
 الاناث الموجودات عملاً بقول الواقف (ثم على اولادهم واولاد اولادهم) وهذا
 يلزم على ذلك من اعطاه بنت البنت ومنع ابن البنت فليس يبعد من اغراض
 الواقفين ان الانوثة محل الحاجة خصوصاً اذا كان النفع مؤقتاً وان الموجود من
 الاناث ضد وفاة احمد بن محمد الذي هو آخر ذكر من ذكر هي حفيفة بنت محمد بن
 حسين وعديلة بنت خدوجة بنت علي وخدوجة ومسمودة بنتا حسين بن محمد وقطوما
 وحلومة بنتا حفيفة بنت محمد ونقيسة بنت حسين ابن خدوجة وزينب بنت حبة بنت
 ابن خدوجة وخدوجة وقيدة بنتا حسين ابن خدوجة وزينب بنت حبة بنت
 حسين وزيدة بنت حلومة بنت حفيفة وخديجة بنت زئوبة بنت حفيفة وقاطمة
 بنت مصطفي ابن حفيفة وصلوحة بنت حبة بنت صلوحة وزئوبة عبد الحميد المدعي
 وان الست عشرة انثى المذكورات تسمى من طبقة واحدة عند وفاة احمد بن
 محمد ابن احمد المذكور فيقسم فاضل ريع الوقف عليهن بالسوية وينهن ومن ماتت منهن
 بعد ذلك عن وله ذكر آ كان اوائق فتصنيفها اليه) حكمت للمدعية على المدعي عليها
 فاضري الوقف بثبوت نسب المدعية واتصاله هي ومن معها باخي الواقف على
 الوجه المستطور وان يوزع فاضل ريع الوقف عليها وعلى جميع من معها من
 الاناث على وجه ما ذكر .

الخلاصة : اذا انشأ الواقف وقفه على اولاده الذين مهام وعلى من يحدته الله له من الاولاد ذكوراً وأنثاً بالسوية فلا يستحق في هذا الوقف من كان موجوداً للواقف من الاولاد حال الوقف الذين لم يسبهم

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية نمرة ٩٠ سنة ١٩٠٥ من وكيل المدعية بصفتها وصية على بنتها بديمة الفاصرة على المدعى عليه بصدور الوقف من السيد عبد الفتاح والد الفاصرة المذكورة على نفسه ثم من بعده تكون الحصة التي قدرها عشرون قيراطاً من كامل وقفه على أولاده الاربعة محمد المدعى عليه ويزادة وخيفة وحيلة وعلى من سيحدته الله له من الاولاد ذكوراً وأنثاً بالسوية بلان الجميع ثم من بعد كل منهم تكون حصته على اولاده الى آخر ما هو معين بالحجة واما الحصة التي قدرها اربعة قراريط من الوقف فتكون وفقاً على زوجة الواقف الست امينة واختها مطلقة الست فاطمة كل واحدة منهما قيراطان ما دامت خالية من الازواج فاذا تزوجت احداها وماتت تكون حصتها للآخرى منهما وان تزوجت الثانية او ماتت فيضم ما كان لها لباقي الوقف ويكون حكمه حكمه وشروطه كشرطه وجعل النظر على وقفه لنفسه ثم من بعده لابنه محمد المدعى عليه وان الواقف توفي عن اولاده الاربعة المذكورين وبنتين احدهما الله له ما بديمة بنت موكلته المذكورة ومثيرة المرزوقة له من زوجته امينة الباقية للآن هي واختها فاطمة على قيد الحياة وآل لها سوية من فاضل ربع الوقف اربعة قراريط والباقي وقدره عشرون قيراطاً لاولاده الستة المذكورين بالسوية بينهم حسب شرط الواقف وانه خص بديمة المذكورة من ذلك ثلاثة قراريط وثلاث قيراطوان المدعى عليه تنظر على هذا الوقف ووضع يده على اعيانه واستفل ربه وانه متمتع من دفع نصيبها الى موكلته ومنكر استحقاقها له وذلك منه بغير حق شرعي وطلب الحكم لموكلته على المدعى عليه باستحقاق بديمة نصيبها واستحقاقها من المبلغ الذي ذكره ما بينه ومنع معارضته لها في ذلك - واجاب وكيل المدعى عليه عن الدعوى بالاعتراف بالوقف وانشائه وشروطه المدونة بكتابه وتنظر موكله عليه ووضع يده على اعيانه واستغلاله لربه وانكاره بقاء المبلغ بيد موكله فانه صرفه في مصارف

الوقف الشرعية وانكر استحقاق بديعة لشيء من فاضل ريع الوقف المذكور ودفعه بأن الواقف وقف عشرين قيراطاً من وقفه على اولاده الاربعة محمد موكلاً وبزيادة وخيفة وحيلة وعلى من سيحدثه الله سبحانه وتعالى له من الاولاد ذكوراً واناثاً بالسوية بين جميع اولاده المذكورين وقد اشهد بوقفه هذا وبديعة المذكورة موجودة على قيد الحياة ويبلغ عمرها حين ذلك تسع سنين وكسوراً وهذا يفيد صراحة عدم دخول بديعة في وقفه الى آخره . والمجلس الشرعي بالمحكمة المذكورة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٦ (بناء على انه بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٠٢ انشا الواقف وقفه المذكور على نفسه ثم من بعده يكون عشرون قيراطاً منه على اولاده الاربعاء وهم محمد وبزادة وخيفة وحيلة وعلى من سيحدثه الله سبحانه وتعالى للواقف المذكور من الاولاد ثم من بعد كل يكون وقفاً على اولاده الى آخر ما اشتمل عليه كتاب الوقف المذكور من ان الاربعة قراربط باقي الوقف المذكور تكون على زوجة المشهد التي في عصمته امينة واختها مطلقة على الوجه المبين بها - وبديعة المدعى استحقاقها في الوقف المذكور بناء على انها من اولاد الواقف ولدت وحدثت للواقف قبل صدور هذا الوقف منه فلا تكون من ضمن الموقوف على ما حيث كان الوقف على اولاده المعينين ومن سيحدثه الله له من الاولاد بعد صدور الوقف - وان ما اتي به وكيل المدعية لا يفيد شيئاً ولا يقتضي استحقاق بديعة المذكورة لعدم شمول عبارة الواقف لها - وان الوجه الشرعي يقضي بمنع المدين المذكورة من هذه الدعوى منأ كلياً) منع المدعية المذكورة من هذه الدعوى منأ كلياً . ودفع في هذا المتع . والمحكمة العليا بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٠٦ (بناء على ان المتع السكلي المذكور هو حكم في الموضوع . وان بديعة موجودة قبل الوقف قطعاً لم تحدث بعده - وانها لم تسم في كتاب الوقف مع وجودها - وان الواقف اقيمت عليه الدعوى بعد الوقف من ام بديعة المذكورة فيما يتعلق بنسبها اليه وهذا يدل على انه قصد ان لا يدخلها في اولاده حين الوقف . وان الحكم بنسبة بديعة للواقف لا يمكن عرفاً ولا عقلاً ولا نظاماً ان يسمى حدوداً بعد الوقف لان المعنى ان الحدوث هو الوجود وهي كانت موجودة لا معدومة . وانه بما ذكر يكون المتع السكلي المذكور في محله والدفع غير مقبول) قررت صحة المتع المذكور ورفض الدفع

الخلاصة : (١) اذا كان الوقف مرتباً مشروطاً فيه ان من مات عن ولد او ولد ولد قام مقامه وان من مات عقياً انتقل نصيبه الى المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن فلا تقرب الطبقات اليه وان الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره فنقسمه عند تقض القسمة يكون على اهل الطبقة التالية للطبقة المنقرضة الاحياء منهم والاموات الذين لهم فروع اولاد أو اولاد اولاد

(٢) المراد بتقريب الطبقات (في الوقف المرتب الطبقات) خصوص ترتيب الاصول على الفروع وحجب الاصول لفروعهم فقط لا مطلق الترتيب للدرجة العليا على من هي اسفل منها فاهل الدرجة العليا والسفلى مستحقون لربع الوقف بشرط الواقف لدخول السفلى في الموقوف عليهم واشتراك الجميع في الاستحقاق ما عدا من ينص على حجه وهو الفرع عند وجود اصله

(٣) الاصل في قسمة ربع الوقف على مستحقه ان تكون بالتساوي الا اذا دل على التفاضل دليل فاذا جعل التفاضل في الطبقة الاولى تكون القسمة على من عداها بالتساوي .

(٤) نصيب من مات عقياً ينتقل للمشاركين له في الدرجة والاستحقاق اذا نص الواقف على ذلك ولا شيء في هذا النصيب للمحجوب بأصله

صدرت الدعوى بالحكمة العليا في القضية نمرة ٣٥ سنة ١٩٠٦ (بعد القرار بعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٦٨ سنة ١٩٠٦ واعادة نظر القضية) بصدر الوقف من الحاجة ... وبنتها الحاجة صالحة وان الاولى أنشأت وقفها على نفسها ثم من بعدها على بنتها المذكورة ثم على ذريتها فاذا توفيت بنتها قبلها تنتقل حصتها لاولاد بنتها ذكوراً وأنثاءً على النص والترتيب الآتي ذكرها وأنشأت ثانیتهما وقفها على نفسها ثم من بعدها على ذريتها ذكوراً وأنثاءً بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده وذريتهم وتسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة وتسلا بعد

لسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دور غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون غيره يستقل به الواحد منهم اذا اقره ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لمن يشاركه في الدرجة والاستحقاق من ذوي طبقته فان لم يكن له مشارك في الدرجة والاستحقاق فلا قرب الطبقات للمتوفي من اهل هذا الوقف الموقوف عليهم يتداولون ذلك بينهم كذلك الى حين انقراضهم الى آخر ما جاء بالدعوى . والمحكمة بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٠٧ (بناء على انه لا خلاف بين طرفي هذه القضية الا في ثلاثة أمور (١) كون القسمة فيما بعد الطبقة الاولى وما بعدها بالتساوي أو بالتفاضل (٢) كون من مات با الاستحقاق عن ولد ينتقل نصيبه اليه ثم مات الولد عقيماً يقسم على الميت الاول عن نقض القسمة أو يقسم عليه ويعطى نصيبه لأهل درجة ولده (٣) كون من مات قبل الاستحقاق من اهل الدرجة الرابعة وله ولد يقسم عليه عند نقض القسمة او لا يقسم عليه . وان ما تضمنه كتاب الوقف دال على ان هذا الوقف وقف مرتب مشروط بان من مات عن ولد أو ولد ولد قام مقامه وان من مات عقيماً انتقل نصيبه الى ~~الابن~~ له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن فلا قرب الطبقات اليه وان الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره أما ما جاء فيه عند بيان انشاء الحاجة . . . الواقعة الاولى لوقف حصتها من قوله فاذا توفيت بنتها صالحة قبلها تنتقل حصتها لاولاد صالحة بنتها) فجملته معترضة . ولا يموت محمد بن ابراهيم آخر الطبقة الثالثة انتقضت القسمة كما اتفق عليه الطرفان . وان التقسيم عند نقض القسمة يكون على اهل الطبقة التالية للطبقة المنقرضة الاجابة منهم والاموات الذين لهم فروع اولاد أو اولاد اولاد لسكون المراد كما هو المنصوص عليه بترتيب الطبقات في مثل هذا الوقف خصوص ترتيب الاصول على الفروع وحجب الاصول لفروعهم فقط لا مطلق الترتيب للدرجة العليا على من هي اسفل منها فأهل الدرجة العليا والسفلى مستحقون لريع الوقف بشرط الواقف لسجود السفلى في الموقوف عليهم واشتراك الجميع في الاستحقاق ما عدا من ينقض على حجبها

وهو الفرع عند وجود اصله . وعليه فعند موت محمد آخر الطبقة الثالثة : تكون قسمة هذا الوقف على اولاده الستة وعلى بنته لطيفة المتوفاة في حياته ليكون نصيبها لبنتها خديجة وامنة وعلى ولدي احمد وهما عبدالرحمن وعبدالله وعلى ولدي سلامة وهما اسما وعبدالقادر وعلى خدوجة بنت قنيسة وعلى حسن بن احمد المتوفي قبل نقض القسمة ليكون نصيبه لاولاده الثلاثة ولا يدخل ابراهيم في عداد المقسوم عليهم لكونه عند نقض القسمة لا فرع له وان الاصل في قسمة ريع الوقف على مستحقيه ان تكون بالتساوي الا اذا دل على التفاضل دليل ولا دليل في كتاب الوقف على التفاضل في غير الطبقة الاولى فتكون القسمة على اهل من عداها بالتساوي وأما لفظ (ذريتها) فقام مراد به مخصوص بدليل السياق واطاعة ذكر الذرية والنسل فيها بعده وأما جملة (يتداولون ذلك بينهم كذلك) فلا نص فيها على ارادة التفاضل وان نصيب من مات عقياً بعد نقض القسمة اعما ينتقل للمشاركين له في الدرجة والاستحقاق كما نص كتاب الوقف ولا شيء في نصيبه المحجوب بأصله كما هو المنصوص عليه في كتب الفقه فحينئذ يكون نصيب خديجة بنت لطيفة المتوفاة عقياً لاختها امنة واولاد حسن الثلاثة فقط ونصيب محمود بن حسين يكون لاختيه علي ومحمد وامنة بنت لطيفة وأما من شاركهم في الدرجة دون الاستحقاق وهم من ذكروهم من اولاد بعض اهل الدرجة الرابعة المحجوبون بأصولهم فلا حق لهم . وان استحقاق المدعية في صافي ريع هذا الوقف بعد هذا البيان يكون قيراطاً واحداً من اربعة وعشرين قيراطاً وخمسة اجزاء من ثلاثة عشر جزءاً من قيراط الخ) حكمت للمدعية المذكورة على المدعى عليه بأن استحقاقها في ريع الوقف المذكور هو قيراط وخمسة اجزاء الخ .

الخلاصة : (١) شرط التفاضل (المشروط من قبل الواقف في وقفه) لا يختص بالنصيب الاصلي الذي جعله الواقف بل يعم ما آل للمستحقين من بعضه
(٢) اذا وقف الواقف وقفه على اولاده ثم من بعد كل منهم على اولاده كان الوقف اوقافاً متعددة بعدد من يختص فرع كل منهم بنصيبه لا يشاركه من في درجته من الفروع الاخرى

بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين يتداولون ذلك بينهم طبقات طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها الى آخر ما جاء بحجة التفسير المسجلة بهذه المحكمة في . . .

ان السيد رجب المذكور توفى عن بنته فضة وسالمة ومسمودة فقط ثم توفيت سالمة عن بنتها روكية المرزوقة لها من زوجها محمد بن علي بن السيد مصطفى المذكور فقط وتوفيت مسمودة بدون عقب وتوفيت روكية عن ابنتها حسين الذي توفى عن اولاده احمد ومسمودة ومنصورة وزينب فقط وهم أهل الطبقة الرابعة وانحصر فيهم استحقاق ريع وقف السيد رجب المذكور بالتفاضل بينهم الذكر مثل حظ الانثيين ثم توفى احمد ابن حسين ابن روكية عن بنته منونة المدعى عليها فقط ثم توفيت منصوره عن بنتها فاطمة ثم توفيت زينب بنت حسين بدون عقب ثم توفيت مسمودة بنت حسين عن ولديها ابراهيم موكله وشقيقته فاطمة وهي آخر أهل الطبقة الرابعة وموتاً وبموتهما تقضى قسمة ريع وقف السيد رجب المذكور ويقسم على أهل الطبقة الخامسة المذكورين ثم توفيت فاطمة بنت منصوره بدون عقب واثقل ليعيها لمن في درجتها وذوي طبقتها كشرط الواقف وأهل الطبقة الخامسة هم ثلاثة أشخاص أحياء الآن الست منونة الناضرة المدعى عليها و ابراهيم موكله المدعى وشقيقته فاطمة فتكون قسمة فاضل ريع وقف السيد رجب المذكور بينهم من اربعة أسهم ما هو لموكله سهمان من ذلك وما هو لكل من شقيقته فاطمة والست منونة سهم واحد من ذلك وان السيد مصطفى الواقف الثاني بعد تغييره لوقفه المذكور على وجه ما ذكر توفى عن اولاده الاربعة احمد وعلي واسماعيل ومصطفى فقط وبموته صارت نصف الاماكن الموقوفة من قبله وفقاً عليهم لكل واحد منهم وقف خاص به على الوجه المذكور بالتغيير المرقوم وان علي توفى عن ابنته محمد فقط وانحصر فيه ريع الثلاثة قراريط الموقوفة على أميه المذكور وتوفى علي هذا عن بنته روكية فقط وانحصر فيها ريع الثلاثة قراريط المذكورة ثم توفيت روكية عن ابنتها حسين الذي توفى عن اولاده احمد ومسمودة ومنصورة وزينب فقط وانحصر فيهم ريع ذلك بالتفاضل بينهم للذكر مثل حظ الانثيين كقتضى شرط الواقف وهم أهل الطبقة الرابعة بالنسبة لخدم علي ابن السيد مصطفى المذكور ثم توفى احمد بن حسين المذكور عن بنته

منونة المدعى عليها فقط ثم توفيت منصوره بنت حسين عن بنتها فاطمة ثم توفيت زينب بنت حسين بدون عقب ثم توفيت مسعودة بنت حسين عن ولدها ابراهيم موكله وشقيقته فاطمة وهى آخر اهل هذه الطبقة موتاً وبموتها تنقضى قسمة ربيع وقف الثلاثة قراريط المذكورة ويقسم على اهل الطبقة الخامسة المذكورين ثم توفيت فاطمة بنت منصوره بدون عقب وانتقل نصيبها لمن في درجتها من ذوي طبقتها وان اهل الطبقة الخامسة التى منها فاطمة بنت منصوره المتوفاه المذكورة المنحصر فيهم الآن استحقاق ربيع وقف الثلاثة قراريط المذكورة ثلاثة اشخاص وهم الست منونة المدعى عليها و ابراهيم موكله وشقيقته فاطمة ويقسم الربيع الفاضل من الثلاثة قراريط المرقومه عليهم للذكر مثل خط الاثنين كمقتضى شرط الواقف السيد مصطفى المذكور فتكون القسمة بينهم من اربعة سهام لكل من الست منونة وفاطمة المذكورتين سهم واحد ولا ابراهيم موكله سهمان من ذلك الفاضل وان الست منونة ناظرة على الوقفين المذكورين وواضحة يدها على اماكنهما ومستغلة لريعهما الى آخر ما ذكره وكيل المدعى من طلبه الحكم لموكله على المدعى عليها باستحقاقه نصيبه في هذين الوقفين وبعدم تعرضها في ذلك - واجاب وكيل المدعى عليها عن الدعوى بالاعتراف بالوقف وانشائه وتغيير السيد مصطفى وقفه ووفاه الواقفين ومن توفي بعدهما وتنظر موكله على الوقفين وانكاره ما عدا ذلك ودفعه بأن الوقف الواقفين اوقاف متعددة لقولها ثم من بعدهما يكون وقف كل منهما لاولاده الموقوف عليهم وقفه الى آخره فوجب بذلك صرف ما لكل واحد من الموقوف عليهم لاولاده وذريته يستحق الفرع نصيب اصله ومن مات منهم انتقل نصيبه لفرعه دون فرع غيره مع حجب الاصل لفرعه دون فرع غيره فلا تنقض القسمة لا ذكر وان مسعودة والده المدعى تناولت نصيبها الايل من والدها حسين وهو ثلاثة قراريط من نصيب والدها وتناولت موكلته منونة نصيبها الايل لها من والدها احمد وهو ستة قراريط من نصيبه وبوفاه مسعودة انتقل نصيبها لولدها فاطمة و ابراهيم المدعى شخص المدعى من ذلك قيراطان وقد تناول ما خصه من فاضل ربيع الوقفين بقدر النصيب المذكور وانه في علم من ذلك ومن تقسيم فاضل ربيع الوقفين بمدة زهد عن خمس وثلاثين سنة ولم تدع والدته ولا هو هذه

الدعوى وطلب الحكم لموكلته على المدعي بمنه من دعواه هذه منأ كلياً - والمجلس الشرعي بالحكمة المذكورة في ٢١ يناير سنة ١٩٠٧ (بناء على أن الخصوم متعادون على اصل الوقف وشروطه وعلى المحصار وقف رجب والموقوف على علي بن مصطفى من ابيه المذكور في كل من الست منونة المدعى عليها و ابراهيم المدعي وشقيقته فاطمة وعلى وفاة فاطمة بنت منصوره بنت حسين عقيبها التي هي في درجة المتداعيين وعلى تنظر المدعى عليها على الوقفين ووضع يدها على اعيانها واستغلالها لريهما وعلى انها استغلت من ريعهما المبلغين المذكورين بالدعوى وانما النزاع بينهم في قسمة الوقف هل هي بالتفاضل او بالتساوي - وان كلا من رجب واخيه الحاج مصطفى شرطاً في وقفه التفاضل بين مستحقيه للذكر مثل حظ الانثيين - وان الفقهاء نصوا على ان شرط التفاضل لا يختص بالنصيب الاصلي الذي جعله الواقف بل يعم ما آل المستحقين عن بعضهم - وان وقف الحاج مصطفى غير فيه بالنسبة لاولاده بلفظ كل حيث قال بعد ان بين نصيب كل واحد منهم (ثم بعد كل منهم على اولاده الى آخره) وقد نص الفقهاء على ان مثل هذا يكون اوقافاً متعددة بسدد الاولاد مثلاً حتى يخص فرع كل واحد منهم بنصيبه لا يشاركه من في درجته من الفروع الاخرى - وان فرع علي بن مصطفى المذكور المحصر في المتخاصمين وفي الست فاطمة شقيقة المدعي لموت فاطمة بنت منصوره بنت حسين المذكورة عقيباً ولم يكن لها اخوة ولا اخوات وبمقتضى الشرط يكون نصيبها لمن في درجته وهم المذكورون) حكم ل ابراهيم المدعي على الست منونة المدعى عليها بقسمة فاضل ريع الوقفين المذكورين اي وقف رجب ووقف علي بن مصطفى بالتفاضل للذكر مثل حظ الانثيين الخ - ودفع في هذا الحكم - والحكمة العليا بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٠٧ (بناء على ان اسباب ذلك الحكم صحيحة) قررت محبة الحكم المذكور ورفض الدفع

اختلاصة: اذا انشأ الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده يكون وفقاً على اولاده الذين سماهم بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم كذلك ثم ثم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم

تُحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه لافرع غيره.
الى ان قل ومن مات منهم بعد دخوله في هذا الوقف واستحقاقه بالفعل وترك فرعاً وارثاً
أو عقباً قلم فرعه الوارث أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله
يستحقه الى آخره فهذا يشتمل على ترتيبين ترتيب أفراد وهو ترتيب الفرع على
أصله وترتيب جملة وهو ترتيب استحقاق جملة البطن الثاني على انقراض جملة البطن
الاول فيرجح حينئذ الاستحقاق بالنفس على الاستحقاق بالغير دفعاً للتعارض الذي
ترجح من أجله الاستحقاق بالواسطة عند وجود أحد الطبقة الاولى وان ترتيب
الافراد انما يراد منه ادخال الفرع في ريع الوقف قبل انقراض درجة أبيه فيجب
نقص القسمة عند موت آخر الطبقة الاولى عملاً بشرط الواتف ترتيب الجمل
وهو ترتيب الطبقات

صدرت الدعوى بالحكمة العليا في القضية نمرة ٢٤ سنة ١٩٠٦ (بعد القرار
بعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٨٢٢
سنة ١٩٠٥ وأعادة نظر القضية) من وكيل المدعي بصدد الوقف من المرحوم
الست ... لما كانت تملكه وفقاً صحيحاً بمقتضى الحجة الشرعية المحررة من محكمة ..
الشرعية في ... والنشأ لها على نفسها ثم من بعدها يكون وفقاً على اولادها دأواً
وعني وخليفة وبنين وفطومة بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم من
بعدم على اولادهم كذلك ذكوراً وأنثى بالفريضة الشرعية بينهم من اولاد الظهور
واولاد الباطون ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم كذلك ثم على
اولاد اولاد اولاد اولادهم كذلك ثم على ذريتهم ونسبهم وعقبهم كذلك طبقة بعد
طبقة ولسلاً بعد لسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم محجب الطبقة السفلى من
نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه لافرع غيره على ان من مات منهم
قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافقه وترك ولداً أو ولداً
أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وأن سفل فان لم يكن له ولد
ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لاختوته وأخواته المشاركين له في

الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات انتقل نصيبه لاهل درجته وذوي طبقته فإن لم يكن في درجته وذوي طبقته أحد فابقية المستحقين لهذا الوقف ومن مات منهم بعد دخوله في هذا الوقف واستحقاقه بالفعل وترك فرعاً وارثاً أو عقباً قام فرعه الوارث أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان حياً باقياً كل ذلك من اولاد الظهور واولاد البطون ذكوراً وأنثاءً بالفريضة الشرعية بينهم الى آخر ما نص وشرح بكتاب الوقف المذكور وجعلت آخر وقفها لجهة بر مستديعة وشرطت في وقفها شروطاً منها أن النظر عليه لها ثم من بعدها على ما بين بكتاب الوقف وأن الواقعة ماتت والوقف على حاله لم يتغير وانحصر فاضل ربه بعدها في اولادها الخمسة المذكورين بالتفاضل على ما شرطت ثم ماتت بنتها خفيفة عن ولديها محمد عوض (أحد المدعى عليهم) وخديجة فقط فقاما مقامها في الدرجة والاستحقاق واستحقا ما كانت تستحقه للذكر مثل حظ الانثيين لمحمد ثلثاه وخديجة ثلثه ثم مات داود عن اولاده الاربعة فقط وهم محمد فريد (ثاني المدعى عليهم) واحمد جابر ونبيهة وبنا فاستحقوا نصيب والدعم بالتفاضل كشرط الواقعة للذكر مثل حظ الانثيين ثم مات علي عن ولديه فقط وهما حسين موكله وزهرة فقاما مقامه في الدرجة والاستحقاق يستحقان ما كان يستحقه أن لو كان حياً وهو السبعان من فاضل ربع الوقف بالتفاضل بينهما لحسين موكله ثلثاه ولاخته الثلث الباقي ثم ماتت بنات الواقعة عن اولادها الاربعة وهم علي (ثالث المدعى عليهم) ومحمد عبد العزيز وزكية وقاطمة فقاموا مقامها في الدرجة والاستحقاق واستحقوا ما كانت تستحقه للذكر مثل حظ الانثيين ثم ماتت فطومة بنت الواقعة عقياً ونظراً لحلول كتاب الوقف من ذكر ما يتعلق بنصيب من مات عقياً بعد الاستحقاق عاد نصيبها لاصل الغلة فيقسم على اولاد الواقعة المذكورين باعتبارهم قائمين مقام اربعة أشخاص كل فرع قام مقام أصله ومستحق لعدم ما كان أصله يستحقه أن لو كان حياً باقياً للذكر من أولئك الأصول مثل حظ الانثيين فلفرع الذكر نصف ما لفرع الانثى من ذلك النصيب للذكر من كل فرع مثل حظ الانثيين لقول الواقعة كل ذلك من اولاد الظهور واولاد البطون ذكوراً وأنثاءً لفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولانها أرادت التفاضل بين الذكر

والاثنى في كل موضع من كتاب وقفها المرقوم فلموكله وأخته زهرة ثلث نصيب
 فطومة المرقومة وهو سبع فاضل ريع الوقف بالتفاضل بينهما فلموكله ثلثاه ولاخه
 ثلثه فيكون ما تم لموكله من فاضل ريع الوقف المذكور أربعة عشر جزءاً من ثلاثين
 وستين جزءاً من فاضل الربيع وذلك بما دل تسمي فاضله وان الوقف الآن انحصر
 استحقاقاً في اولاد اولاد الواقعة الاثنى عشر المذكورين فقط وأن المدعى عليهم
 تميزوا نظاراً على الوقف المذكور وأنهم لذلك واضعون أيديهم عليه إلى الآن ومستملون
 لريه إلى آخر ما ذكره من طلب الحكم لموكله على المدعى عليهم باستحقاقه لتسبي
 فاضل ريع الوقف واستحقاقه لمبلغ ... الذي استحقه في المبلغ المستقل من المحدود
 ومنع معارضتهم لموكله فيما ذكر . وأجاب وكيل أحد المدعى عليهم عن الدعوى
 بصفته المذكورة وبصفته وكيلاً مقاماً عن باقيهم بالاعتراف بالوقف وإنشائه وشروط
 وموت الواقعة ومن توفى بعدها وانحصار فاضل ريع الوقف في الاثنى عشر شخص
 المذكورين بالدعوى ودفعه باقيها بأوجه تدور كلها على تأييد العمل بنقض القسمة
 في هذه المسئلة وطلبه الحكم بوجوب نقض القسمة وقسمة غلة الوقف على الاثنى
 عشر شخصاً المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين حسبما يقتضيه الوجه الشرعي ومنه
 من دعواه منماً شرعياً . ثم قال وكيل المدعي انه مصر على دغواه وان باأطال
 وكيل المدعى عليهم لا يؤثر عليها والنقض هو الفصل في شرط الواقعة حسبما يقتضيه
 المنهج الشرعي . وقال وكيل المدعى عليهم بالصفة المتقدمة انه يعترف بجميع ما اشتمل
 عليه الدعوى ماعدا موضع النزاع الذي هو نقض القسمة وما يتعلق به ويطلب
 الفصل في ذلك كما طلبه وكيل المدعي . والحكمة بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٠٧ (هـ)
 على انه لا نزاع بين طرفي هذه القضية في إنشاء الوقف محل الدعوى وشروطه
 وترتيب وفيات المتوفين من المستحقين فيه وانحصار فاضل ريع الوقف الآن في
 الاثنى عشر مستحقاً على الوجه الواضح بورقة الدعوى . وان النزاع بينهما بعد ذلك
 انما هو في عدم نقض القسمة بموت فطومة بنت الواقف التي هي آخر طبقها مؤناً
 تمسكاً بمجل فرع من مات بعد الاستحقاق قائماً مقام أصله في الدرجة والاستحقاق
 كما يقول المدعي ونقضها بالاستناد إلى ترتيب الطبقات كما يقول المدعى عليه . وأن
 لإنشاء الواقعة المسطر بكتاب وقفها المسجل المعترف به من الطرفين مشتمل على

ترتيب ترتيب افراد وهو ترتيب الفرع على أصله وترتيب جملة وهو ترتيب استحقاق جملة البطن الثاني على انقراض جملة البطن الاول ليكون الوقف منحصراً في البطن الذي يليه ويطل حكم ما انتقل عن الميت في البطن الاعلا الى ولده في الاسفل فيترجح حينئذ الاستحقاق بالنفس على الاستحقاق بالغير دفعا للتعارض الذي ترجح من أجله الاستحقاق بالواسطة عند وجود أحد من أهل الطبقة الاولى . وانه فضلا عن ذلك فقد نص الفقهاء على أن ترتيب الافراد اما يراد منه ادخال الفرع في ريع الوقف قبل انقراض درجة أبيه . وانه يتضح بجميع ذلك انه بوقاة فطومة بنت الواقعة التي هي آخر الطبقة الاولى موتاً يجب نقض القسمة عملاً بترتيب الجملة الذي هو ترتيب الطبقات والقسمة على أهل الطبقة الثانية الاثني عشر بالفاضل بينهم) حكمت للمدعى عليهم على المدعي بنقض قسمة فاضل ريع بقية الدائرة الموقوفة بعد اخراج اليث المخرج منها لداود ابن الواقعة ثم لاولاده من بعده وقسمة ذلك الفاضل بين الاثني عشر مستحقاً بالتفاضل بينهم ومنعت المدعي من دعواه عدم نقض القسمة واستحقاقه لجميع ما يدعيه وعرفت الخصوم الحاضرين بذلك .

اختلاصة : اذا انشا الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ذكوراً أنثاء وزوجته وقرينته سوية بينهم مع شراكة عتقائه البيض ذكوراً وأنثاء وأتباعه ثم من مد زوجة الواقف تنتقل حصتها لاولاده وقرينته وعتقائه وأتباعه ثم من بعد كل من أولاده وقرينته وعتقائه وأتباعه فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده الى ان قال طبقة بعد طبقة على أن مات منهم وترك ولداً أو ولداً وأسفل انتقل نصيبه من ذلك الى ولده فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل انتقل نصيبه لاخته واخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات الخ فهذا وقف مرتب مشروط فيه ان نصيب كل من الموقوف عليهم يكون وفقاً على أولاده الى آخره ويكون نصيب أحد الموقوف عليهم المذكورين مباشرة بمنزلة وقف مستقل يجري فيه تقص القيمة ونحجب الاصول لغيرهم

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ٣٩ سنة ١٩٠٦ (بعد القرار
بعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية
نمرة ١٢٢ سنة ١٩٠٥ واماذا نظر القضية) من وكيل بعض المدعين على المدعى عليه
ناظر الوقف بصدور الوقف من المرحوم ابراهيم باشا ... وانشائه له على نفسه
ثم من بعد وفاته تكون الحصة المذكورة أولاً والثلاثين من الحصة المذكورة ثانياً
بكتاب وقفه المحرر من محكمة ... الشرعية في ... وفقاً على أولاده ذكوراً وإناثاً
وزوجته ما دامت خالية عن الأزواج وقريته سوية بينهم مع مشاركة عتقائه البصر
ذكوراً وإناثاً واتباعه الثلاثة على ان لكل واحد من عتقائه اليض الذكور والاناة
واتباعه الثلاثة نصف ما لكل واحد من اولاده وزوجته وقريته ثم من بعد زوجه
تنتقل حصتها من ذلك لاولاده وقريته وعتقائه واتباعه على الوجه المسطور ثم من
بعد كل من اولاد الواقف وقريته وعتقائه واتباعه فعلى أولاده ثم على أولاد أولاد
ثم على أولاد أولاد أولادهم وذريتهم وتسليمهم وعتقهم طبقه بعد طبقه ونسلاً بعد نسلاً
وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم بحجب الطبقة السفلى من نفسادون غيرها بحج
بحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انقرض ويشترى
فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد وا
أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن
له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لأخوته وأخوات
المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا قرب
الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وان تزوجت زوجة الواقف
سقط حقها من ذلك وينتقل نصيبها منه لأولاده وقريته وعتقائه واتباعه على الوجه
المسطور واذا انقرض اولاد الواقف وقريته وذريته وزوجته ينتقل نصيبهم من
ذلك لعتقائه واتباعه مضافاً لما يستحقونه من ذلك سوية بينهم واذا انقرض عتقائه
الواقف واتباعه وذريتهم ينتقل نصيبهم من ذلك لأولاد الواقف وقريته وزوجته
مضافاً لما يستحقونه من ذلك على الوجه المسطور فاذا انقرضوا جميعاً يكون ذلك
وفقاً على الخبرات الميمنة بكتاب الوقف والتلك الثالث باقي الحصة المذكورة ثانياً
بكتاب الوقف يكون وفقاً على أولاد الامير سليم الى آخر ما ذكر بكتاب الوقف

الذي جعل ماله لجهة بر لا تنقطع وان الواقف توفى عن ولديه مصطفى والهلول
والست خديجة زوجته وقرية الست ملكة ومتوفيه حسن أغا ورسم أغا وتابعيه
على أغا ويوسف أغا وانحصر فيهم ربيع الحصة المذكورة أولاً وثلاث الحصة
المذكورة ثانياً بكتاب الوقف وعن أولاد سليم باشا ومحمد وعثمان وحسن وحبيبة
وزرية ومحمد الذين انحصر فيهم ربيع ثلث الحصة المذكورة ثانياً ولم يمت من مستحقى
ربيع هذه الحصة سوى محمد الذي آل نصيبه لأولاده الذين مات عنهم ومحمد قاسم ومحمود
وزينب وبهية وعبد اللطيف وعبد العزيز ويوسف وأما مستحقو ربيع الحصة
المذكورة أولاً بكتاب الوقف وثلاث الحصة المذكورة ثانياً به فقد تزوجت الست
خديجة التي كانت زوجة الواقف بعد وفاته ثم توفى الهلول عقيماً ثم توفى مصطفى عن
بنته بزيادة ثم توفى يوسف أغا عن ولديه حسين أقدي وأمينة ثم توفى رسم أغا عن
ولديه محمد وحفيظة ثم توفى محمد بن رسم عقيماً ثم توفى علي أغا عن أولاده محمد
واحمد وعلي وحفيظة وهانم ثم توفى علي بن علي أغا عقيماً ثم توفيت بزيادة عقيماً
ثم توفيت حسن شاه بنت حسن أغا المذكور عن أولادها محمد وحفيظة وفاطمة
موكليه ثم توفى عثمان ابن ملكة عقيماً ثم توفيت زينب بنت ملكة عقيماً ثم توفى
احمد بن حسن أغا العتيق عن أولاده محمود وفاطمة وانجا ومحمد السعيد وزينب
وجليمة (باقي موكليه) ثم توفى حسن أغا العتيق عن بنته زكية وعن أولاد ابنه
احمد المذكورين وعن أولاد بنته حسن شاه وعن أولاد محمد ابن بنته حسن شاه
محمود وابراهيم وزينب ثم توفيت حفيظة بنت علي أغا عن أولادها محمد السعيد وزينب
وجليمة المذكورين أولاد احمد ابن حسن أغا عتيق الواقف ثم توفيت هانم بنت
علي أغا التابع عن أولادها احمد وامينة وحفيظة وسكينة ونبوية ثم توفيت أمينة
بنت يوسف أغا التابع عقيماً ثم توفيت زكية بنت حسن أغا العتيق عقيماً وبموتها
استحق أولاد حسن أغا ما كان يستحقه اباؤهم عملاً بشرط الواقف (ثم من بعد
كل منهم فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده) وصار المستحقون الآن للحصة المذكورة
أولاً بكتاب الوقف ولثلاثين من الحصة المذكورة ثانياً محمد عوفي الناظر المدعى
عليه ابن الست ملكة قرية الواقف وحسين أفندي يوسف ابن يوسف أغا التابع
وحفيظة بنت رسم أغا العتيق ومحمد واحمد ولدا علي أغا التابع واحمد وأمينة

وحفيظة وبسكينة ونبوة أولاد هانم بنت علي أغا التابع ومحمود والسعيد وفاطمة
 والحجاز وزينب وجليلة أولاد أحمد بن حسن أغا عتيق الواقف وفاطمة النبوة وحفيظة
 بنتا حسن شاه بنت حسن أغا العتيق وإن المدعي عليه تميّن ناظرأً على الوقف
 المذكور وأنه واضح بده على أعيانه التي منها المحدود ومستقل لريبه وإن ما يستحق
 موكلاه من ريع الوقف عن قيمة الحصة الموقوفة على حسن أغا العتيق جدهم
 آل اليه ممن كان في درجته ومات عقياً وكانت تناولها زكية بنته مما استغله حتى الآ
 المدعى عليه مبلغ ثمانمائة جنيه مضري لكل مائة جنيه وإن المدعي عليه معارض
 لأولاد أولاد حسن أغا عتيق الواقف المذكورين في استحقاقهم لهذا المبلغ من غ
 حق وممتنع من إعطائهم ما يخصهم في ريع الوقف المذكور الى آخر ما طلبه من
 الحكم عليه لموكلية باستحقاقهم لما كان موقوفاً على جدهم حسن أغا عتيق الواقف و
 آل اليه ممن توفي عقياً في درجته ذلك التصيب الذي كانت تستغله بنته زكية إذ
 بموتها انقرضت طبقة الأولاد واستحققت طبقة أولاد الأولاد وبمنع معارضة المدع
 عليه لم في ذلك والزامه بدفع المبلغ المذكور قيمة ما يستحقونه في صافي الرب
 الذي استغله وصار حقاً للمستحقين . ثم ادعى وكيل باقي المدعين دعواه على المدع
 عليه واستحقاق موكله لما بينه بدعواه أيضاً الخ . والحكمة بهاتين ٣٠ مار
 سنة ١٩٠٧ (بناء على أن الخصوم متفقون على الوقف وشروطه وأنشائه وتربي
 الوفيات ومن مات عن عقب أو عقياً وعلى أن الموجود الآن من المستحقين
 واحد وعشرون خمسة من الطبقة الثانية وثلاثة عشر من الطبقة الثالثة وثلاثة من
 الطبقة الرابعة وحصروا النزاع في نصيب زكية بنت حسن أغا معتوق الواقف من
 جهة من يؤول اليه أهل هم الخمسة أهل الطبقة الثانية وحدهم وأوم أولاد اخوة
 زكية المذكورة وحدهم وطلبوا جميعاً تعريفهم بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك
 وإن ما كان يد زكية عند وفاتها منه ما آل اليها بالانتقال عن يزادة بنت مصطفى
 ابن الواقف المتوفاه عقياً الآيل عن أبيها مصطفى المذكور مع نصيب أهلها
 المنتقل بوفاته عقياً الى أخيه مصطفى المذكور والباقي أخذته من قبل أبيها حسن أغا
 عند وفاته وهو ما كان موقوفاً عليه مباشرة ومقداره قيراطان وجزءان من اخذ منه
 جزءاً من قيراط . وإن وقف إبراهيم باشا هذا وقف مرتب مشروط فيه إن نصيب

كل من الموقوف عليهم يكون وفقاً على أولاده الى آخره وحينئذ يكون لصيب حسن أغا الموقوف عليه مباشرة بمنزلة وقف مستقل يجري فيه تقضى القسمة وحجب الأصول لقرورهم . وان زكية المتوفاة المذكورة هي آخر الطبقة الثانية من أهل وقفها موتاً فبموتها يكون النصيب الذي كان موقوفاً على أبيها مباشرة لأولاد أخويها وهم حفيظة وفاطمة ومحمد السعيد ومحمود وفاطمة وأحبا وزينب وجليظة المذكورون أهل الطبقة التالية لطبقتهما يقسم عليهم وعلى محمد ابن حسن شاه المتوفى قبل زكية بالسوية بينهم فما أصاب الاحياء أخذوه وما أصاب محمداً يكون لأولاده الثلاثة وهم محمود وأبراهيم وزينب بالسوية بينهم عملاً بشرط الواقف ترتيب الطبقات في كل وقف وكون هذه الحالة هي معنى حالة نقض القسمة . وانه مشروط في هذا الوقف أيضاً أن من مات من اهله عقيلاً لآعن اخوة ولاعن اخوات يكون نصيبه لأقرب الطبقات اليه ببقية ما كان بيد زكية قبل موتها الآيل اليها من قبل بزيادة المتوفاة عقيلاً يكون مستحقه هم أهل الطبقة الثانية وهم محمد واحد ولدا علي آغا تابع الواقف وحسين بن يوسف آغا تابع الواقف وحفيظة بنت رسم آغا عتيق الواقف ومحمد عرفي المدعى عليه ابن الست ملكة قرية الواقف بالسوية بينهم لكون العمل بهذا الشرط في هذه البقية متعيناً بذلك) حكمت للمدعين على المدعى عليه بأن نصيب زكية المتوفاة عقيلاً الذي انتقل اليها بوفاته والداها حسن آغا الموقوف عليه مباشرة يقسم بين أولاد أخويها التسعة بالسوية بينهم وما أصاب محمد ابن حسن شاه يكون لأولاده الثلاثة بالسوية بينهم وبأن النصيب الآيل لها من بزيادة يقسم بين أهل طبقتهما الخمسة المذكورين بالسوية بينهم وأمرت محمد عرفي الناظر المدعى عليه بالعمل في نصيب زكية المذكورة على هذا الوجه

الخلاصة : اذا جعل الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على من سيحدثه الله له من الاولاد ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم ثم من بعدهم اولون ذلك مرتباً طبقة بعد طبقة ونسلأ بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى يستقل به الواحد عند انفراده ويشترك فيه الاثنان فما فرقها عند الاجتماع على إن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه

شيء من منافعه وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه والا فلفن في درجته وذوي طبقته الى آخره كان هذا الوقف مرتباً فلا يتناوله الا أهل الطبقة الاعلى ومن مات من المستحقين بالفعل عن ولد فلا استحقاق له في الوقف لعدم شرط الواقف ان من مات بعد الاستحقاق عن ولد ينتقل نصيبه اليه .

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الشرعية في القضية مرة ٤١٢ سنة ١٩٠٦ من وكيل المدعي على المدعى عليه بصدور الوقف من الواقف على نفسه ثم من بعده على من سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً وأنثاء بالفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم واولاد اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم يتداولون ذلك مرتباً طبقة بعد طبقة ولسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى يستقل به الواحد عند انقراذه ويشترك فيه الاثنان فا فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه والا فلفن في درجته وذوي طبقته فان لم يكن في درجته وذوي طبقته احد فللمشاركين له في الاستحقاق وجعل آخره للفقراء والمساكين وان الواقف توفي عن بناته ثم بن من مات بعده من اهل الوقف وبين مستحقى الوقف ومنهم موكله وبين نصيبه منه وان المدعى عليه ناظر على الوقف وواضع يده على اعيانه التي منها المحدود بالدعوى الى آخر ما ذكره من طلبه الحكم لموكله على المدعى عليه باستحقاقه لنصيبه الخ . وأجاب وكيل المدعى عليه عن الدعوى بالاعتراف بالوقف وشروطه ووفاته بض ذرية الواقف ونظر موكله على الوقف ووضع يده على اعيانه واستغلاله ووجود المبلغ المذكور بالدعوى تحت يده واستحقاق اهل الطبقة الرابعة الآن وان موكله وجد المدعى من اهلها ووفاته جد المدعى بعد الاستحقاق واستحقاق جده القدر المذكور بالدعوى حال حياته وانكاره باقي الدعوى وقوله ان المحدود لم يكن من الموقوف من قبل الواقف وان الدعوى صريحة في عدم استحقاق المدعى فان الواقف قال (الطبقة العليا تحجب السفلى ولم يشترط انتقال نصيب احد الى ولده الا في من مات قبل الاستحقاق وقد اعترف المدعى بوفاته جده بعد الاستحقاق الى آخر ما

ذكره من أنه قد ادعى أحد ذرية الواقف الاستحقاق في هذا الوقف على موكله بمثل ما ادعاه المدعى في انتقال نصيب والده المتوفى بعد الاستحقاق فحكم بتمعه منعاً كلياً وبناء على ما ذكر يطلب منع المدعى من دعواه منعاً كلياً. والمجلس الشرعي بالحكمة المذكورة في ١٢ مارس سنة ١٩٠٧ (بناء على أنه لا نزاع بين المتداعين في أصل الوقف ولا في شروطه ولا في أن المدعى عليه ناظر عليه ولا في وضع يده على أعيانه واستتلاله لريه وإنما التزاع ينحصر في أن المدعى مستحق فيه أم لا وإن الواقف شرط في وقفه الترتيب على الطبقات ولم يتعرض لنصيب من مات بعد الاستحقاق وحيث يجب أهل كل طبقة أهل الطبقة التي تليها حتى لا يستحق أهلها شيئاً ما بقي واحد من الأعلى منها وكلامه على من مات قبل الاستحقاق لا أثر له في هذا الموضوع . وإن إبراهيم جد المدعى من أهل الطبقة الرابعة المستحقين لهذا الوقف مات بعد استحقاقه . وإن رزيقة والد المدعى من أهل الطبقة الخامسة مات قبل الدخول في الوقف فليس له نصيب بالقفل ولا بالقوة الآن لوجود أهل الطبقة الرابعة وحيث لا حق لولده محمود المدعى في شيء من هذا الوقف ما دام أحد من أهل الطبقة الرابعة على قيد الحياة) حكم بمنع محمود المدعى من دعواه منعاً كلياً . ودفع في هذا الحكم . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٠٧ (بناء على أن أسباب ذلك الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت بحسب الحكم المذكور ورفض الدفع

الخلاصة : الوقف الصادر من واقفين بإنشاء واحد هو وقف واحد فإذا وقعنا على أنفسهما ثم من بعدهما على أولادهما لأصلاهما ذكوراً وإناثاً بالفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم أولاد الظهور دون أولاد البطون وهم أولاد الذكور دون أولاد الإناث ثم من بعدهم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولاد أولادهم كذلك ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك فإذا اقترضت أولاد الظهور جميعهم كان ذلك وفقاً على من يوجد من أولاد البطون وهم أولاد الواقفين وأولاد بنات أولادهم الذكور وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم الخ فليس لأولاد بطون أحدها وقد اقترضت

أولاد الظهور بالنسبة له استحقاق ما دام أحد من أولاد الظهور من ذرية نالي الواقفين موجوداً

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ١١٦ سنة ١٩٠٦ من المدعية بصدد الوقف من الواقفين لعين يملكها بالاشتراك بينهما مناصفاً وإنشائها وقفها على نفسها ثم من بعدها يكون ذلك وفقاً على أولادها لأصلاها ذكوراً وأنثاء بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم اولاد الظهور دون اولاد البطون وهم اولاد الذكور دون اولاد الاناث من بعدهم على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم كذلك ثم على ذريتهم وتسلمهم وعقبهم كذلك فاذا انقرضت اولاد الظهور جميعهم كان ذلك وفقاً على من يوجد من اولاد البطون وهم اولاد الواقفين المذكورين وأولاد بنات اولادها الذكور واولاد اولادهم وذريتهم وتسلمهم وعقبهم ذكوراً وأنثاء بالفريضة الشرعية بينهم وأن الواقفين توفيا وأنحصر وقف أولها في ذرية اولاده الذكور وانقرض اولاد ذكور الواقف الثاني وانتقل وقفه الى اولاد البطون ومنهم المدم وأن نصيبها في وقفه ... وأن المدعى عليه يارضها في استحقاقها لنصيبها من وقف الواقف الثاني المذكور الذي هو ناظر عليه وواضع يده عليه وطلبت المحكمة بنصيبها ومنع معارضته الخ . والمحكمة في ١٦ ابريل سنة ١٩٠٧ (بناء على أن وكيل المدعية اعترف بدعواه بوجود اولاد ظهور من ذرية أحد الواقفين وأن الوقف الصادر من الواقفين هو وقف واحد كما يستفاد من الفتاوي المهدية في كتاب الوقف صحيفة ٥٧٩ . وأن استحقاق اولاد البطون مشروط بانقراض ذرية الظهور من أولاد الواقفين فلا يكون لأحد من أولاد البطون استحقاق في هذا الوقف با دام أحد من أولاد الظهور من ذرية أحد الواقفين موجوداً) قررت منع المدعية من دعواها الاستحقاق في ريع الوقف المذكور منعاً مؤقتاً . ودفع في هذا القرار والمحكمة العليا بتاريخ ٣٠ بويه سنة ١٩٠٧ (بناء على أن القرار المستأنف أسباباً صحيحة) قررت صحة القرار المذكور ورفض الدفع

الخلاصة : اذا جعل الواقف وقفه على جملة أشخاص ثم من بعدهم على أولادهم وهكذا ولم ينص على انتقال نصيب من مات من الموقوف عليهم بعد الاستحقاق لولده فلا ينتقل نصيب من مات من الموقوف عليهم بعد الاستحقاق الى ولده مادام واحد من الموقوف عليهم معه موجوداً ويكون ماهو موقوف على هذا المتوفي منقطع الوسط بمصرفه للفقراء

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الشرعية في القضية نمرة ١١ سنة ١٩٠٧ من وكيل المدعين يصدر الوقف من الواقف واستحقاق موكليه فيه بالصفة التي ذكرها وطلب ما يطلبه بها . والمحكمة في ٤ مايو سنة ١٩٠٧ (بناء على أن الواقف وقف ابتداء حصصاً شائعة على ولديه وزوجته وشقيقه ثم من بعدهم على اولادهم وهكذا وكل من مات قبل دخوله في الوقف وله ولد أو ولد ولد ينتقل نصيبه اليه فان لم يكن له ولد انتقل نصيبه لمن في درجته فاذا انقرضوا كان وفقاً على عتاقه .. وأن الخصوم تصادقوا على الوقف وانشائه وشروطه وعلى وفاة الواقف ومن توفى بعده على الوجه المين بالدعوى . وانه على مقتضى شرط الواقف لا يكون لولدي شقيق الواقف استحقاق في هذا الوقف با دامت بنت الواقف والزوجة موجودتين لعدم نص الواقف على انتقال نصيب من مات من الموقوف عليهم بعد الاستحقاق وحيث أن يكون الوقف في حصة كل من ابن الواقف وشقيقه منقطع الوسط ومصرفه للفقراء حسبما يستفاد من المنصوص عليه شرعاً وفي هذه الحالة يمنع المدعيان من الدعوى) حكمت بمنع المدعين من الدعوى منعاً كلياً . ودفع في هذا الحكم . والمحكمة العليا بتاريخ ٨ يولية سنة ١٩٠٧ (بناء على أن أسباب هذا الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم ورفض الدفع

الخلاصة : اذا صدر الوقف من الواقعة على نفسها ثم من بعدها يكون قسم منه على خيرات بينها وباقيه يكون وفقاً على عتاقها ثم على أولادهم وعقبهم ما تناسلوا على ان من مات منهم ولم يعقب وترك عتقاء كان نصيبه لهم وحكمهم كحكمه فان مات لاغن

عقب ولا عتقاء انتقل نصيبه الى من في درجته في الرتبة والاستحقاق فاذا انقرضوا جميعاً فعل عتقائهم الخ — ثم وقفت وقفاً ثانياً على نفسها ثم من بعدها يكون نصه وقفاً على عتقائهم ثم بعد ذلك فعل أولادهم ذكوراً وأناثاً الخ — فماتت الواقعة عن عتقائها وتوفيت أحد العتقاء عقياً ولا عتقاء لها وكان للواقعة عتيق مات قبل وقفها الثاني عن بنت — كان الوقف الاول للعتقاء ولا تستحق بنت العتيق هذه شيئاً فيه مادام واحد من العتقاء موجوداً — والوقف الثاني كان أيضاً للعتقاء ولا تستحق فيه أيضاً هذه البنت ولا والدها لعدم شمول عبارة الواقعة لها

صدرت الدعوى بمحكمة معمر السكبرى الشرعية في القضية نمرة ٢٦ سنة ١٩٠٦ من وكيل المدعي بصدد الوقف من الواقعة أولاً وثانياً ولإنشائها وقفها الاول على نفسها ثم من بعدها يكون قسم منه (يئنه) وقفاً على خيرات معينة في كتاب وقفها المحرر من محكمة مديرية ... الشرعية في ... وبقية يكون وقفاً على عتقائها ذكراً وأناثاً أيضاً وسوداً وجوشاً على أن للابيض والحبيشي ذكر أكان أو أنثى ضعف ما للاسود ذكر أكان أو أنثى بالسوية بينهم ثم على اولادهم وعقبهم ما تناسلوا على أن من مات منهم ولم يعقب وترك عتقاء كان نصيبه لهم وحكمهم كحكمهم وعقبهم كما كان مات لا عن عقب ولا عتقاء انتقل نصيبه الى من في درجته في الرتبة والاستحقاق فاذا انقرضوا جميعاً فعل عتقائهم الى آخر ما ذكر بكتاب الوقف وجعلت آخر وقفها لجهة بر مستديرة . وأنشأت وقفها الثاني على نفسها ثم من بعدها يكون نصه وقفاً على عتقائها أيضاً وسوداً وجوشاً للابيض منهم ذكر أكان أو أنثى ضعف ما للاسود حبشياً أو غيره للذكر مثل حظ الانثيين وللأسود والحبيشي نصف ما للابيض للذكر مثل حظ الانثيين ثم بعد ذلك فعل اولادهم ذكوراً وأناثاً للذكر مثل حظ الانثيين الى آخر ما نص وشرح بكتاب وقفها المحرر من محكمة مديرية ... الشرعية في ... وجعلت آخر وقفها هذا لجهة بر لا تنقطع وأن الواقعة ماتت ووقفها على حالها لم تغير فيها شيئاً وانحصر ريع ما هو موقوف على عتقائها من الوقفين في عتقائها الذين كانت تلصقهم حال حياتها وأعتقتهم عتقاً صحيحاً منجزاً وهم محمد امين أحد المدعي

عليها وحرمة الست حسن كل والست فاطمة وسعيد السوداني المدعي وزهرة وحواء
ولم تترك عتقاء سوام ثم ماتت حواء المذكورة عتقاً وعن غيظ عتقاء وانتقل نصيبها في
الوقف الاول لمن في درجتها في الرتبة والاستحقاق بالسوية بينهم ورجع نصيبها
في الوقف الثاني المذكور لاصل الفلّة لعدم النص على مصرفه في كتاب الوقف
المذكور ثانياً وبذلك صار ربيع ما هو موقوف على عتقاء الواقعة من الوقفين منحصراً
استحقاقاً في عتقائها الخمسة الباقيين بعد حواء فقط دون سوام وان المدعي عليه الاول
أقيم ناظراً على الوقفين لتحقيق شرط الارشدية فيه ووضع يده بناء على ذلك على
أعيان الوقفين واستقل ريعهما وأن من ضمن ما استقله وقام يده من ذلك مبلغ ...
يخص المدعي فيه مبلغ ... وأنه تمتع من دفع ذلك للمدعي موكله ومعارض له فيما
ذكر جيمه وطلب الحكم لموكله باستحقاقه في الوقفين المذكورين واستحقاقه للمبلغ
المذكور ومنع معارضة المدعي عليهما لموكله فيما ذكر . وأجاب وكيل المدعي عليه عن
الدعوى بالاعتراف بالوقفين وبموت الواقعة وبأنها أعنت موكله وحرمة والمدعي
وزهرة وحواء المذكورين ولم تترك عتقاء سوام ويظهر موكله على الوقفين ووضع
يده على أعيانها للأن وطلب التعريف بما يقتضيه شرط الواقعة في كل من الوقفين
ليتبعه الخ . وأجاب وكيل المدعي عليها الثانية بالاعتراف بصدور الوقفين وبوفاة
الواقعة وأن حمد والد موكلته عتيق الواقعة وتوفى قبل وفاتها وادعى أن الواقعة
توفيت وليس لها سوى والد موكلته والمدعي عليه الاول وحرمة والست فاطمة البيضاء
نقط وأن قاضل ربيع الوقفين انحصر في موكلته وباقي العتقاء المذكورين الخ .
والجلس الشرعي بتلك المحكمة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ (بناء على ان الخصوم
تصادقوا على وفاة الواقعة عن العتقاء المينين بالدعوى وعلى وفاة حمد والد زهرة
أحد المدعي عليهما قبل الاستحقاق بالنسبة للوقف الاول الصادر في سنة ١٢٩٣
وقبل صدور الوقف الثاني في سنة ١٢٩٨ وطلبوا التعريف بما يقتضيه شرط الواقعة .
وأن الواقعة لم تنص في الوقف الاول على من مات من قبل الاستحقاق . وأن قول
الواقعة في الوقف الاول (على أن من مات منهم ولم يقب وترك عتقاء كان نصيبه
لهم) وان أقاد مفهومه أن من مات من العتقاء عن عقب ولكن موضوع هذا بعد
الاستحقاق وتحقيق النصيب بالفعل فلا يفيد استحقاق زهرة المذكورة مادام واحد

من المتقاء موجوداً حيث مات أبوها قبل الاستحقاق . وأن الوقف الثاني صار بعد وفاة والد زهرة المذكورة فلا تدخل هي فيه ولا والدها لعدم شمول عبار الواقفة لها كما هو ظاهر . وأنه مع ما تقدم يقسم فاضل الربيع الخاص بالمتقاء في الوقف الاول على عتق الواقفة على أن للابيض والحشي ضعف ما للأسود بالسوية ويقسم فاضل ربيع الوقف الثاني الصادر في سنة ١٢٩٨ على أن للابيض نصف ما للأسود حبشياً أو غيره للذكر منهم مثل حظ الانثيين) عرف الخصوم بما ذكر وبأن شرط الواقفة في الوقف الاول لا يقتضي استحقاق زهرة مادام واحد من المتقاء موجوداً وبأنها لا تستحق في الوقف الثاني أصلاً لعدم دخولها فيه . وفيه في هذا الحكم . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٧ (بناء على ان الاسباب التي بنى عليها التعريف صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة التعريف المذكور ورفض الدفع .

الخلاصة: (على) في قول الواقف (على النص والترتيب الخ) للشرط والشرط يرجع لجميع ما قبله فاذا جعل الواقف وقفه على أولاده ذكوراً وإناثاً بالفرصة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم كذلك الى آخره على ان نصيب من مات بعد الاستحقاق ينتقل لولده وان سفل ولن في درجته ان لم يكن له ولد وان سفل وجعل فرع من مات قبل الاستحقاق قائماً مقامه في الدرجة والاستحقاق ثم قال بعد ذلك كله (من أولاد الظهور دون أولاد البطون يتداولون ذلك بينهم كذلك على النص والترتيب المشروحين أعلاه) كان نصيب من مات حقياً على من في درجته بالذکر مثل حظ الانثيين

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٤٤ سنة ١٩٠٨ من المدعية بصفتها وصية على ولديها القاصرين على المدعى عليها باستحقاقها في الوقف بالصفة التي ينتها - والمحكمة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٨ (بناء على ان الواقف جعل وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الاولاد

ذكوراً وإناثاً بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على ذريتهم وتسلمهم وعقبهم كذلك طبقة بعد طبقة وتسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل وجعل نصيب من مات بعد الاستحقاق منتقلاً لولده وان سفل ولمن في درجته ان لم يكن له ولد وان سفل وجعل فرع من مات قبل الاستحقاق قائماً مقامه في الدرجة والاستحقاق ثم قال بعد ذلك كله من اولاد الظهور دون اولاد البطون يتداولون ذلك بينهم كذلك على النص والترتيب المشروحين أعلاه الى ح - انقراضهم - وان قول الواقف (يتداولون ذلك بينهم كذلك على النص والترتيب المشروحين أعلاه) يعود الى جميع ما قيل من انشاء وشروط الواقف ويكون مقتضياً لقسمة صافي ريع وقفه على جميع مستحقيه في سائر الاحوال على النص والترتيب المشروحين أعلاه لما صرحوا به من ان (على) للشرط وان الشرط يرجع لجميع ما قبله وان من جملة النص المشروح قول الواقف في اولاده للذكر مثل حظ الانثيين فيكون مبنياً للإطلاق في قول الواقف (فان لم يترك ولداً او ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه لمن في درجته وذوي طبقته وحينئذ يقسم نصيب من يموت عقيماً على أهل درجته للذكر مثل حظ الانثيين أيضاً - وانه لا نزاع بين الخصمين في قسمة نصيب محمد الذي مات عقيماً على من في درجته المذكورين على الوجه الذي ذكرناه - وان شرط الواقف على وجه ما تقدم يقتضي قسمة نصيب محمد المذكور على أهل درجته ذكر مثل حظ الانثيين - والموجود في درجته حسب تصادق الخصمين هم ثلاثة كور وثلاث أناث وحينئذ يقسم فاضل ريع الوقف على تسعة أسهم للذكر منهم همان وللانثى سهم واحد فيكون لملي سهمان وبموت ينتقل لولديه عبد الرحمن احمد محجوري المدعية المذكورين) حكمت بقسمة صافي ريع الوقف بين مستحقيه لى تسعة أسهم الخ - ودفع في هذا الحكم - والمحكمة العليا بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (بناء على ان أسباب هذا الحكم صحيحة) قررت صحة الحكم المذكور رفض الدفع

الخلاصة : اذا أنشأ الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على ولديه محمد وتوحيد
مع مشاركة من سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً وإناثاً بالفريضة الشرعية بينهم
للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعد كل واحد منهم يعود ما هو موقوف عليه من ذلك
على اولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه ذكوراً وإناثاً على حكم الفريضة الشرعية
بينهم الخ ثم بما للواقف من شرط الادخال شرط أن يكون لكل من خير الله
وكثر بعد وفاته في الوقف مثل نصيب بنت من بناته ما دام كل منهما باقياً على قيد
الحياة فاذا مات احدهما انقطع ذلك ورجع لجهة الوقف وبقي نصيب الآخر له الى وفاته
وليس لأحد منهما في الوقف المذكور غير هذه الحصة وشرط أيضاً أن يكون
لمعتوقته فريضة مثل نصف نصيب بنت من بنات الواقف في الوقف المذكور بعد
وفاة الواقف مادامت على قيد الحياة فاذا ماتت انقطع ذلك ورد لجهة الوقف وليس
لها في الوقف غير ذلك وشرط أيضاً أن يكون لزوجته الست نرجس بعد وفاته في
الوقف مثل نصيب ولد ذكر مادامت على قيد الحياة فاذا ماتت انقطع نصيبها ورد
لجهة الوقف وشرط أيضاً أن يكون لمعتوقه كامل بعد وفاة الواقف مثل نصيب بنت
من بنات الواقف ينتفع به مدة حياته ثم من بعده تكون حصته لاولاده ثم وثم وشرط
أن يصرف لمعتوقه بلال مبلغ ... في كل شهر الخ فبات الواقف بعد ذلك وترك
اولاده الثلاثة ومن ادخلهم وبلال المذكور ثم ماتت فريضة وخير الله وكامل بن
بنتيه نورس وزينب وماتت توحيد بنت الواقف عقيماً ومات بلال فبموت الواقف
يقسم الوقف على تسعة عشر سهماً الخ

صدرت الدعوى بالحكمة العليا في القضية نمرة ٢٠ سنة ١٩٠٨ (بعد القرار
بعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ١٩٠٨
وامادة نظير القضية) من وكيل المدعية على المدعى عليهن بصدور الوقف
من المرحوم احمد ... لما كان يملكه وفقاً صحيحاً بمقتضى كتاب وقفه المحرر من
محكمة ... الشرعية (وعين من الموقوف قطعة ارض وحددها) وانشائه له علي

نفسه أيام حياته ثم من بعده يكون وفقاً علي ولديه محمد نعيم وتوحيدة مع مشاركة من سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً واناثاً بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد كل واحد منهم يموت ما هو موقوف عليه من ذلك على اولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه ذكوراً واناثاً على حكم الفريضة الشرعية بينهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انقرض ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه واستحق ما كان يستحقه أصله ان لو كان خياً باقياً ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الشرعي وفقاً شرعياً على من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك ولداً او ولد ولد او نسل او عقباً او اسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه واستحق ما كان يستحقه أصله ان لو كان حياً باقياً يبقى الحال كذلك أبداً بالدين ودهر الداهرين كل ذلك من اولاد الظهور دون اولاد البطون فلا يستحق منهم في ربيع هذا الوقف شيئاً مادام واحد من اولاد الظهور موجوداً ثم ومن الى آخر ما جاء بكتاب الوقف المذكور وجعل آخره لجهة بر مستديمة وشرط في وقفه شروطاً وبما له من شرط الادخال شرط أن يكون لكل من خير الله وكثر بحد وقاته في الوقف المذكور مثل نصيب بنت من بنات الواقف المذكور مادام كل منهما باقياً على قيد الحياة فاذا مات أحدهما انقطع ذلك ورجع لجهة الوقف المذكور وبقي نصيب الآخر له الى وقاته وليس لأحد منهما في الوقف المذكور غير هذه الحصص التي شرطها له الواقف وشرط أيضاً ان يكون لمثوقه فريضة مثل نصف نصيب بنت من بنات الواقف المذكور في الوقف المرقوم بعد وفاة الواقف المذكور ما دامت باقية على قيد الحياة فاذا ماتت انقطع ذلك ورد لجهة الوقف المذكور وليس لها في الوقف غير ذلك وشرط أيضاً أن يكون لزوجته الست نرجس بعد وقاته في الوقف المذكور مثل نصيب ولد ذكر من اولاد الواقف المذكور ما دامت باقية على قيد الحياة فاذا ماتت انقطع نصيبها هذا ورد لجهة الوقف المذكور وليس لها من الوقف المذكور غير ذلك وشرط أيضاً أن

يكون لمعتوقه كامل اقندي بعد وفاة الواقف في الوقف المذكور مثل نصيب بنت من بنات الواقف المذكور ينتفع به مدة حياته ثم من بعده تكون حصته المذكورة لأولاده للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم على اولاد اولاد اولادهم على النصب والترتيب المشروحين بكتاب الوقف المذكور فإذا انقرضت ذرية كامل اقندي المذكور ولم يبق منهم احد انقطع ذلك ورد لجهة الوقف على حسب ما هو مبين بكتاب الوقف الاصلي المذكور وشرط ان يصرف لمعتوقه بلال الحبشي بعد وفاة الواقف المذكور مبلغ مائة قرش في كل شهر الى أن يؤول اليه نصيبه الموقوف عليه من الوقف المرقوم فإذا آل اليه نصيبه المذكور انقطع ذلك وبقي الاستحقاق في الوقف على الوجه المبين بكتابه الاصلي المذكور وان الواقف المذكور في حياته بعد الوقف المذكور رزق بالسنة صديقة المدعية مات بعد ذلك والوقف على حاله السابق ولم يتغير وترك معاتيقه خير الله و فرج و زرجن و محمد كامل و بلال المذكورين وكوثر المذكورة وترك اولاداً ثلاثة فقط هم محمد نعيم ونوحيدة وصديقة المدعية وبموته وزع فاضل ربيع الوقف كما يأتي: بلال مائة قرش والباقي بعد ذلك على حسب ما يقتضيه كتاب الوقف والادخال على تسعة عشر جزءاً لفرجة جزء ولكل من خير الله وكوثر وكامل وصديقة وتوحيد: جزءان ولكل من محمد نعيم وزرجن اربعة اجزاء كل ذلك عملاً بكتاب الوقف والادخال المذكورين ثم ماتت فرجة المذكورة وطاد نصيبها الى جهة الوقف المذكور أولاً وهي اولاد الواقف دون سواهم ثم توفي خير الله وطاد نصيبه أيضاً الى اولاد الواقف دون سواهم ثم توفي محمد كامل اقندي عن بنتين فقطها نورس احدى المدعى عليهن وزينب وانتقل نصيبه وهو جزءان من تسعة عشر جزءاً من فاضل ربيع الوقف المذكور اليهما سوية عملاً بقول الواقف في حقه له (ثم من بعده تكون حصته لأولاده الى آخره) وبذلك يكون اولاد الواقف الثلاثة المذكورون مستحقين لأحد عشر جزءاً من فاضل ربيع الوقف من ذلك اربعة اجزاء استحقاقاً أصلياً لمحمد نعيم ومثلها لتوحيد وصديقة مناصفة بينهما نصيباً أصلياً والباقي وهو ثلاثة اجزاء آل اليهم من فرجة وخير الله المذكورين لما ذكر للذكر منهم مثل حظ الانثيين فيكون لمحمد نعيم خمسة اجزاء ونصف جزء ولتوحيد وصديقة مثل ذلك

اصفة بينهما ثم ماتت توحيدة بنت الواقف عقيماً فاستحق نصيبها محمد نعيم وصديقه
 ذكوران فقط عملاً بقول الواقف في كتاب وقفه المذكور (ومن مات منهم أي
 من اولاد الواقف) عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب تاد نصيبه الشرعي
 وفقاً شرعياً على من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل هذا الوقف المذكور
 لا يستحق فيه باقي المستحقين من عتقاء الواقف وزينب وكوثر ونورس المذكورين
 يثاً لأن الواقف إنما نص على عود نصيب النعم من اولاده لأهل طبقته من أهل
 وقف المذكور أولاً ولم يقل في كتاب الادخال على النص والترتيب المشروحين
 بكتاب الوقف المذكور أولاً ومن ادخلهم بكتاب ادخاله لم يكونوا من أهل الوقف
 المذكور أولاً عند انشائه ولتصريح الواقف في حق كل عتيق بأنه ليس له في الوقف
 المذكور غير الحصة التي شرطها له الواقف كما يعلم ذلك من الرجوع الى كتابي
 بوقف والادخال المذكورين ونظراً لعدم النص من الواقف على التفاضل في نصيب
 من يموت عقيماً من اولاده بين مستحقه استحق محمد نعيم وصديقه المذكوران
 نصيب أخيهما توحيدة المذكورة بالسوية بينهما فكل لموكلته صديقة استحقاق أربعة
 أجزاء ومن جزء من تسعة عشر جزءاً من فاضل ربيع الوقف ثم مات بلال المذكور
 بذلك المنحصر فاضل ربيع الوقف في محمد نعيم وصديقه ولدى الواقف وزجس
 وكوثر وزينب ونورس المذكورين لمحمد نعيم ستة أجزاء وسبعة أثمان جزء
 من تسعة عشر جزءاً من فاضل ربيع الوقف ولصديقة أربعة أجزاء ومن جزء
 من تسعة عشر جزءاً من ذلك الفاضل ولزجس أربعة أجزاء من تسعة عشر جزءاً
 من الفاضل المذكور ولكل من نورس وأختها زينب المذكورتين جزء من تسعة عشر
 جزءاً من فاضل الربيع المرقوم ولكوثر جزآن من تسعة عشر جزءاً من الفاضل
 المذكور وان صديقة موكلته ناظرة على الوقف بمقتضى تقرير من محكمة ...
 الشرعية في ... وواضحة يدها على الوقف الذي منه الحدود ومستغلة لريه ومما
 استلته من الحدود مبلغ تسعة عشر جنباً مصرى قائم يدها وباق بعد ما يجب تقديم
 الصرف عليه قبل الصرف للمستحقين ومستحق للمستحقين المذكورين وان موكلته
 ارادت توزيع المبلغ المذكور على التقسيم السابق بيانه فمطلي لمحمد نعيم منه ستة جنبات
 وسبعة أثمان جنبه ولنفسها أربعة جنبات ومن جنبه ولزجس أربعة جنبات

فقط ولنكوثر جنبيل فقط وتمطى لكل من نورس وزينب المذكورتين جنبياً لم تقبل المدعى عليهن (زرجس وكوثر ونورس المذكورات) هذا التقسيم وعارضن فيه زاعمات انهن يستحقن اكثر من ذلك وذلك كله منهن بغير حق ولا وجه شرعي الى آخر ما ذكره وكيل المدعية بدعواه من طلبه الحكم لموكلته على المدعى عليهن بقسمة فاضل ربيع الوقف على الوجه الذي بينه وامرهن بمنعهن من المعارضة. واجاب وكيل المدعى عليهن بالمصادقة على الدعوى عدا قسمة فاضل الربيع على وجه ما ذكر بها ودفع ذلك بأن موكلاته يستحقن في المبالغ المذكور تسعة جنيهات ونصف جنيه تفاضلاً بينهما لزوجس خمسة جنيهات وثلاثة عشر جزءاً من اربعة وعشرين جزءاً من الجنيه ولكوثر جنبيل وسبعة وثلاثون جزءاً من ثمانية وأربعين جزءاً من جنيه ولنورس جنيه وثلاثة اجزاء من ستة عشر جزءاً من جنيه من الجنبيلان المرقومة وبين وجه ذلك الى آخر ما ذكره من طلبه أمر المدعية بأن تمطى كل واحدة من موكلاته ما خصها حساباً بينه. ورد وكيل المدعية على الاجابة كما رد وكيل المدعى عليهن على رده وطلب كل منهما ما طلبه وفوض الرأي للمحكمة في الفصل في موضوع الخلف بما يقتضيه المنهج الشرعي . والمحكمة العليا بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٠٩ (بناء على ان طرفي الخصومة متفقان على صدور الوقف والادخال المذكورين من الواقف المذكور حسب كتابيها وعلى الوفيات وعلى ان الوقف الآن منحصر استحقاقاً في ولدي الواقف محمد وصديقة وفي زرجس زوجة الواقف ومعتوقته وفي كوثر زوجة ولده محمد ومعتوقته وفي نورس وزينب بنتي كامل معتوق الواقف كل منهم وما له في كتابي الوقف والادخال المذكورين. وان النزاع بينهما انما هو في قسمة نصيب فريضة وخير الله وتوحيد المذكورين هل يرجع الى كل من له استحقاق في الوقف سواء كان استحقاقه بمقتضى كتاب الوقف او بمقتضى كتاب الادخال كما تقول المدعى عليهن او يختص بأولاد الواقف كما تقول المدعية وفي ان نصيب توحيد المذكورة يقسم على مستحقه (على الخلاف المتقدم) بالتفاضل كما تقول المدعى عليهن أو بالتساوي كما تقول المدعية . وان كتاب الادخال جاء بعد كتاب الوقف متضمناً ان الواقف شرط في وقفه المذكور ان يكون لخير الله اغا الاسمر معتوق الواقف والبنت كوثر بنت عبد الله البيضاء زوجة ومعتوقة محمد نعم نجل الواقف بعد وفاة

الواقف في الوقف المذكور مثل نصيب بنت من بنات الواقف ما دام كل منها على قيد الحياة فإذا مات أحدها انقطع ذلك ورجع لجهة الوقف وبقي نصيب الآخر له الى وفاته وليس لأحد منها في الوقف المذكور غير هذه الحصة التي شرطها له الواقف وان يكون لمتوقته فرجة الحركسية ايضا بنت عبدالله مثل نصف نصيب بنت من بنات الواقف بعد وفاة الواقف ما دامت على قيد الحياة فإذا مات انقطع ذلك ورد لجهة الوقف وليس لها في الوقف غير ذلك وان يكون لزوجته وومتوقته نرجس هاتم بنت عبدالله ايضا بعد وفاته في الوقف المذكور مثل نصيب ولد ذكر من اولاده ما دامت على قيد الحياة فإذا مات انقطع نصيبها هذا ورد لجهة الوقف المذكور وليس لها في الوقف المذكور غير ذلك وان يكون لمتوقه كامل افندي الجركسي ابن عبدالله بعد وفاته في الوقف المذكور مثل نصيب بنت مدة حياته ثم من بعده تكون حصته المذكورة لاولاده لصلبه ذكوراً وأنثى للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم الى ان قال فإذا انقرضت ذرية كامل افندي المذكور انقطع ذلك ورد لجهة الوقف على حسب ما هو مبين بطلنه (الذي هو كتاب الوقف) . وان قول الواقف عقب ما شرطه لكل واحد (وليس له في الوقف المذكور غير هذه الحصة التي شرطها له الواقف) وقوله عقب بيان حكم حصة كامل افندي بعد انقراض ذرية كامل افندي المذكور (على حسب ما هو مبين بطلنه الذي هو كتاب الوقف صريح في ان فرضه انما هو إعطاء كل واحد من هؤلاء الخمسة نصيبه الذي عينه له بعد وفاته دون أن يزداد عليه من أنصاء من يموت من أهل هذا الوقف سواء كانوا اولاده الميئين بكتاب الوقف أو الخمسة المذكورين وشرح ذلك تقييده في حق كل واحد منهم بحال حياته . وان الواقف شرط في كتاب وقفه الاصلي أن يكون الوقف من بعده على ولديه لصلبه هما محمد نعم وتوحيدة ومن سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً وأنثى بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد كل واحد منهم يعود ما هو وقف عليه من ذلك وفقاً على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم ذكوراً وأنثى على حكم الفريضة الشرعية بينهم وهذا نص في ان القسمة في أي درجة وأي حالة لا تكون الا بالتفاضل . وانه بما ذكر تكون قسمة فاضل ريغ هذا

الوقف حين وفاة الواقف كتحقق طرفي القضية على تسعة عشر سهماً لكل من المستحقين فيه ما بين له في الدعوى وبموت فريجة المذكورة أولاً يكون نصيبها وهو سهم من تسعة عشر سهماً لاولاد الواقف الثلاثة المذكورين بالتفاضل وبموت خير الله المذكور ثانياً يكون نصيبه وهو سهمان من تسعة عشر سهماً لاولاد الواقف الثلاثة بالتفاضل أيضاً وبموت كامل اقندي المذكور ثالثاً يكون نصيبه وهو سهمان من تسعة عشر سهماً لبنتيه نورس وزينب المذكورتين وبموت توحيد بنت الواقف المذكورة آخرأً يكون نصيبها الاصل والآيل ومقداره سهام ونصف وربع من سهم من تسعة عشر سهماً لاختيها بالتفاضل بينهما فيكمل محمد نعيم المذكور بذلك سبعة أسهم وثلاث سهم من تسعة عشر سهماً ولصديقة المذكورة ثلاثة أسهم وثلثان من سهم من تسعة عشر سهماً . وان طرفي الخصومة طلبا الفصل في موضوع النزاع بما يقتضيه المنهج الشرعي) حكمت للمدعية على المدعى عليهن رجوع نصيب فريجة وقدره سهم من تسعة عشر سهماً من صافي ربيع الوقف المذكور بموته الى اولاد الواقف الثلاثة محمد نعيم وتوحيد وصديقة المذكورين بالتفاضل بينهم وبرد نصيب خير الله المذكور وقدره سهمان من تسعة عشر سهماً من الفاضل المذكور بموته الى اولاد الواقف الثلاثة المذكورين بالتفاضل بينهم وباتتقال نصيب كامل اقندي وقدره سهمان من تسعة عشر سهماً من ذلك الفاضل الى بنتيه نورس وزينب المذكورتين وبإيلولة نصيب توحيد بنت الواقف المذكورة وقدره سهمان ونصف وربع من سهم من تسعة عشر سهماً من الفاضل المرقوم لاختيها محمد نعيم وصديقة المذكورين بالتفاضل بينهما وبأن نصيب صديقة المدعية المذكورة في صافي ربيع الوقف المذكور هو ثلاثة أسهم من تسعة عشر سهماً وثلثان من سهم من تسعة عشر سهماً ومنع معارضة المدعى عليهن المذكورات لها في ذلك وأمرت صديقة المدعية بقسمة قاضل ربيع الوقف المذكور على مستحقه على هذا الوجه لمحمد نعيم من الوقف المذكور سبعة أسهم من تسعة عشر سهماً وثلاث سهم من تسعة عشر سهماً ولصديقة أخته بنت الواقف المذكورة ثلاثة أسهم من تسعة عشر سهماً وثلثان من سهم ولنورس وزينب بنتي كامل اقندي المذكورتين سهمان من تسعة عشر سهماً لكل

أحدة منها سهم من تسعة عشر سهماً ولزجس المذكورة أربعة اسهم من تسعة عشر سهماً وللكوثر المرقومة سهمان من تسعة عشر سهماً

الخلاصة: المنصوص عليه أنه إذا جعل الواقف وقفه على أقاربه أن يعتبر المحرمة الأقرب فالأقرب للاستحقاق عند الامام أبي حنيفة وهو الصحيح

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية مرة ٨٦ سنة ١٩٠٧ من وكيل إحدى المدعيتين على ناظر الوقف وأخرى بصدور الوقف من المرحوم محمد... وإنشائه له على نفسه ثم من بعده على عتقائه أيضاً وسوداً وجبوشاً ذكوراً وأناثاً بالسوية بينهم وعلى أن من مات منهم ينتقل نصيبه للباقيين منهم بالسوية يستقل بكامل الوقف الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع إلى حين انقراضهم يكون ذلك وفقاً على من يوجد له من الأقارب ذكوراً وأناثاً بالسوية بينهم ثم وثم على الوجه المبين بكتاب وقفه الصادر من هذه المحكمة في... ثم مات الواقف وترك عتيقته بنتاً البيضاء ومريم السودا وآل اليهما كامل ريع الوقف ثم توفيت بنتاً عن غير عقب وآل فاضل ريع الوقف إلى مريم التي توفيت بسدها عن غير عقب وآل فاضل ريع الوقف إلى أمنة قريبة الواقف الذي هو ابن عمه لوالدها اسماعيل التي هي محضية بنت محمد بن حجازي بن عبدالله حسن لأن اسماعيل ومحضية المذكورين إخوان مرزوقان لوالدهما محمد المذكور من حجازية بنت يونس ابن حسين وأحصصر الوقف فيها نظراً واستحقاقاً وإن المدعى عليه ناظر على الوقف بأنه يارض موكلته هو والمدعى عليها الثانية في استحقاقها للوقف نظراً واستحقاقاً إلى آخر ما ذكره من طلبه الحكم لها بما ذكر ودفع معارضتها لموكلته المرقومة الخ. وأجاب وكيل المدعى عليه عن الدعوى بالاعتراف بالوقف وإنشائه وشروطه وتنازل موكله عليه ووضع يده على أعيانه واستقلاله وإنكاره ما عدا ذلك. وأجاب وكيل المدعى عليها الثانية بالاعتراف بصدور الوقف بالإنشاء والشروط المذكورة وبوفاة الواقف وانتقال فاضل ريع الوقف لمعتوقته المذكورتين ووقفهما عن غير ذرية وانتقال فاضل ريع الوقف من بعدهما لأقارب الواقف الأربعة وهم موكلته وشقيقتها بنتا

حنفي بن محمد واحمد توفيق وزينب ولدا أخيهما شقيقهما محمد حنفي المرزوق ك
من محمد حنفي وأخته زنوبة وبنا لأبيهم المذكور من زوجته المرحومة فطومة بنت
عمة حسن رمضان والد الواقف وأنه لا يوجد للواقف أقارب سواهم وأنه يدي
بذلك على المدعى عليه والمدينة ويطلب الحكم لموكلته عاينها باستحقاق موكلته
الوقف الخ . وأنكر وكيل المدعى عليه دعوى المدينة الثانية استحقاقها في الوقف
المذكور . وكذلك صدرت الدعوى من وكيل المدينة الثانية فاطمة بنت عثمان بأن
هي وشقيقتها زهرة وخديجة أقارب الواقف الذين آل إليهم الوقف المذكور لا
والدة الواقف هي عمة والدة والدة وليس لموكلته وأختها شريك في ريع الوقف سوى
أمنة المدينة الأولى وادعى على المدعى عليهما وعلى المدينة الأولى بما ذكر وطلب
الحكم لموكلته باستحقاقها في الوقف المذكور وقد أنكر وكيل المدعى عليه وإل
الخصوم دعواها الاستحقاق المذكورة الخ . والمحكمة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٠٨
بناء على أن وكلاء مدعيات الاستحقاق في هذا الوقف الثلاث ادعوا أن الواقف
أنشأ وقفه على نفسه ثم على عتقائه إلى انقراضهم يكون وفقاً على من يوجد للواقف
المذكور من الأقارب ذكراً وأنثى بالسوية بينهم ثم بعد كل على اولاده وهكذا
وإن مدعيات الاستحقاق جميعاً لسن من المحارم للواقف المذكور . وإن وكيل قائم
الوقف أجاب بما يفيد أنكار استحقاق المدعيات المذكورات . وأنه بالاطلاع على
صورة كتاب الوقف المودعة بملف القضية وجدت تتضمن لإنشاء الوقف على الوجه
المستطور بالدعوى وأن المنصوص عليه شرعاً فيما إذا جعل الواقف وقفه على أقارب
أنه يستمر المحرمة والأقرب فالأقرب للاستحقاق عند الإمام أبي حنيفة وهو الصحيح
وعليه المتون في كتاب الوصايا وحيث لا تستحق المدعيات في هذا الوقف على
مذهب الإمام الذي هو الصحيح ومنع كل واحدة منهن من دعواها منقلاً كلياً
منعت كلاً من أمينة وزنوبة وفاطمة المدعيات المذكورات من دعواها منقلاً كلياً . ودفع
في هذا المنع . والمحكمة العليا بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٠٩ (بناء على أن أسباب
ذلك المنع صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة المنع الكلي المذكور ورفض الدفع

المخلاصة : اذا جعل الواقف وقفه اقساماً لاشخاص ثم قال بعد ذلك (ثم من مدم على اولادهم الخ) يكون الوقف عدة اوقاف مابقي المسمون او احد منهم فاذا تقرر صارت وقفاً واحداً . واذا كان للمسمين اولاد واولاد اولاد يكونون كلهم طبقة واحدة وعند اقراض الطبقة الاولى يقسم على عدد رؤوس اهل الطبقة لثانية الاحياء والاموات الذين لهم ذرية لا فرق في ذلك بين من مات قبل اقراض الطبقة الاولى او بعده وكذا من مات بعد الاستحقاق حقياً فيأخذ الاحياء نصيبهم ويأخذ فروع الامرات عن ذرية نصيبهم ويوزع نصيب العقيم بحسب شرط الواقف

صدرت الدعوي بمحكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٢٧ سنة ١٩٠٨ من وكيل المدعي على المدعى عليه بصدور الوقف من المرحوم الحاج محمد... لما كان يملكه من الاماكن وانه أنشأ وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعد وفاته على اولاده لصلبه احمد وعائشة وحامية وعلي ولد ولده احمد المذكور هو محمد المراهق بالتفاضل بينهم في ذلك ما هو لولده احمد الثلث وما هو لبنته عائشة وحليمة الثلث الثاني مناصفة بينهما لكل واحدة منهما السدس وما هو لولد ولده محمد ومن سيحدثه الله له من الاخوة من أبيه المذكور ذكوراً واناثاً الثلث الثالث بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ولسلم وعقبهم ذكوراً واناثاً اولاد البطون واولاد الظهور يتنعمون بذلك مدة حياتهم طبقة بعد طبقة ولسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من لساها لا من غيرها يتداولونه بينهم بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين على ان من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك اليه ومن مات ولم يترك ولداً ولا ولد ولد انتقل نصيبه ان في درجته وذوي طبقته ومن مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك فرعاً وارثاً قام فرع الوارث مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله ان لو كان حياً فان لم يكن له فرع وارث فالى المشاركين له في الاستحقاق مضافاً لما يستحقونه يستقل به الواحد عند انفراده

وليشترك فيه الاثنان فما فوقهما الى آخر ما هو معين بكتاب الوقف المحرر من محكمة ... الشرعية في ... وجعل آخر وقفه لجهة بر مستديمة وان الواقف توفي عن اولاده احمد وعائشة وحليمة وعن محمد المراهق ابن ابنة المذكورين فقط ثم توفيت عائشة عن ولديها سليمان ومنصور وعن خدوجة بنت بنتها مئينة المتوفاة قبلها فقط ثم توفي سليمان عن ولديه محمد وقطومة فقط ثم توفيت حليمة عن ولدها موسى فقط ثم توفي محمد المراهق عن اولاده عبد الرازق وعويشة ونقيسة فقط ثم توفي احمد ابن الواقف عن اولاده احمد وعبد السلام ومئة فقط وعن حميدة ابن بنته حليمة المتوفاة قبله ثم توفي عبد الرازق ابن محمد المراهق المذكور عقياً ثم توفي عبد الله ابن موسى ابن حليمة عن اولاده حميدة واحمد وعويشة ونقيسة فقط ثم توفي حميدة المذكور عن ولده عبد الله ومحمد فقط ثم توفي منصور ابن عائشة بنت الواقف عز ابنة رزيقة فقط ثم توفي عبد السلام ابن احمد ابن الواقف عقياً ثم توفيت قطوما بنت سليمان المذكورة عن اولادها عبد الحميد وعائشة وحفيظة فقط ثم مات موسى ابن حليمة بنت الواقف عن ابنه عمر وعن اولاد ابنة عبد الله المتوفى قبله المذكورين فقط ثم مات محمد بن سليمان ابن عائشة عقياً ثم توفي عبد الله ابن حميدة ابن عبد الله ابن موسى عقياً ثم توفيت مئة بنت احمد عن اولادها حسنين وروكية وفاطمة ثم ماتت عويشة بنت عبد الله عن ولدها باشا فقط ثم ماتت روكية عن اولادها سالم وفاطمة واحمد فقط ثم مات سالم ابن روكية عقياً ثم ماتت فاطمة بنت مئة عن ابها عبد المحسن فقط ثم توفي احمد ابن احمد ابن الواقف عن اولاده محمد ومحمود واحمد ومصطفى وعبد الحميد وخدوجة وزنوبة ونبهة وأمينة وفاطمة وتفيدة فقط وهو آخر الطبقة الاولى ومات بعمره اتمقتضت القسمة وصار فاضل ربيع الوقف يقسم على أهل الطبقة الثانية جميعهم الاحياء منهم والاموات الذين خلفوا ذرية فما أصاب الاحياء أخذوه وما أصاب الاموات يعطى لأولادهم وأولاد اولادهم بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وانه بقسمة فاضل ربيع الوقف على أهل الطبقة الثانية المسكونة من واحد وعشرين شخصاً منهم ستة عشر أحياء وقت موت احمد ابن احمد ابن الواقف وخمسة أموات قبل موت احمد المذكور عن ذرية (وذكرهم جميعهم) وانه بعد قسمة ربيع الوقف على الوجه المذكور توفيت فاطمة بنت احمد ابن

أحمد ابن الواقف عقيماً وانتقل نصيبها للموجودين في درجتها وقت وفاتها وهم باقي
 أهل الطبقة الثانية المذكورون عدا الخمسة الاموات ثم توفي عمر بن موسى المذكور
 عن اولاده عبد السلام ومحمود وعبد اللطيف المدعي وخديجة وزبيدة وقبسة فقط
 وبموتهم انتقل نصيبه لاولاده المذكورين يخص ابنه المدعي من ذلك . . . وان المدعي
 عليه أقيم في النظر على الوقف المذكور بتاريخ . . . ووضع يده على جميع أماكنته
 التي منها المحدود واستغل ريعها الى آخر ما ذكره بالدعوى من طلبه الحكم لموكله
 على المدعي عليه باستحقاقه للنصيب المذكور وعدم تعرض المدعي عليه له في ذلك .
 واجاب وكيل المدعي عليه عن هذه الدعوى بالاعتراف بصدور الوقف حسب المدون
 بحجة المذكورة وبوفاة الواقف ومن توفي بعده عن ذريتهم المذكورين وان المدعي
 من الذرية المستحقين وان احمد ابن احمد ابن الواقف هو آخر الطبقة الاولى موتاً
 باعتبار كون الواقف جملة من طبقة اولاده لصلبه وتنتظر موكله ووضع يده على
 أماكنته الوقف واستغلاله لريعه وانكاره كون موكله في يده ريع فاضل عما يجب
 تقديم الصرف فيه على المستحقين ودفعه للدعوى بأن أهل الطبقة الثانية وقت
 انقراض الطبقة الاولى اصاله وجملاً أحياء وأمواتاً عن ذرية اربعة وعشرون شخصاً
 ذكورهم اثنا عشر وانثاهم اثنتا عشرة وان أمواتهم قبل وحال انقراض الطبقة الاولى
 عن ذرية احد عشر (وذكروهم) وان أحياءهم وقت تمام انقراضها ثلاثة عشر
 (وذكروهم) وما ذكره هو المطابق للواقع وهو ما تنتجه الدعوى وأما ما قاله المدعي
 من ان الطبقة الثانية مكونة من واحد وعشرين شخصاً فقط منهم ستة عشر أحياء
 وقت موت احمد ابن احمد ابن الواقف وباقيهم خمسة اموات وقت موت احمد ابن
 احمد المذكور فهو في غير محله ولا تنتجه الدعوى بل هو مخالف لها وانه من التناقض
 الموجود بالدعوى يعلم فساد القسمة والتخصيص المذكورين بها وانه مع ما علم من
 فساد الدعوى فموكله عمل شجرة بين فيها طبقات الذرية والاحياء منهم والاموات
 الاسبق فالاسبق تسهيلاً للدعوى وغيره من المستحقين وتحقيقاً لرغبتهم في بيان
 انصاف المستحقين بحكم شرعي لكي لا يحصل في المستقبل نزاع في كيفية توزيع فاضل
 الزرع وقدم الشجرة وفوض الرأي للمجلس الشرعي في تقرير ما يراه الخ والمجلس
 الشرعي بالمحكمة المذكورة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (بناء على ان الواقف المذكور

جعل وقفه من بعده اثلاثاً ثلثه لولده احمد وثلثه لبننيه عائشة وحليمة لكل واحدة منهما السدس والثلث الثالث لمحمد ابن احمد المذكور ومن يحدث لمحمد من الاخوة من ابيه المذكور ذكوراً واناثاً بالفريضة الشرعية ثم من بسدم على اولادهم ورتب وقفه طبقات وقال بعد ذلك الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نسلها لا من غيرها يتداولونه بينهم بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين كما شرح أبداً الأبدى الى ان قال (على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولدولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك اليه ومن مات ولم يترك ولداً ولا ولد ولد انتقل نصيبه لمن في درجته وذوي طبقته وجعل فرع من يموت قبل الاستحقاق قائماً مقامه فيه ومستحقاً لما كان أصله يستحقه وان لم يكن له فرع وارث فالى المشاركين له في الاستحقاق ثم قال يستقل به الواحد عند انقراذه ويشترك به الاثنان فما فوقهما يتداولون ذلك بينهم مع مراعاة الفريضة الشرعية . وان التحسين تصادقا على وفاة الواقف عن اولاده احمد وعائشة وحليمة وعن محمد المراهق بن احمد المذكور وعلى انه حدث بعد صدور الوقف لمحمد المذكور لإخوة من ابيه احمد المذكور مات الواقف عنهم أيضاً هم احمد وعبد السلام ومنة وهنومة وحليمة وسلومة وعلى ان محمد المراهق مات في حياة ابيه عن ولديه عبد الرزاق وعيوشة وحليمة ماتت في حياة أبيها احمد ابن الواقف عن ابنها حميدة وان كلاً من سلومة وهنومة مات عقياً في حياة ابيه احمد المذكور وعلى ان احمد بن الواقف مات بعد وفاة اولاده الاربعة المذكورين عن اولاده الباقين وهم احمد وعبد السلام ومنة المذكورين وعن ولدي ابنه محمد المذكور وابن بنته حليمة المذكورين وتصادقا على ان اولاد الواقف واولاد احمد ابن الواقف جميعاً قد انقرضوا وعلى انه لم يكن بينهما نزاع في وفاة الواقف ووفاته من توفي بعده ولا في ترتيب الوفيات ولا في النسب ولا في من مات منهم عقياً ولا فيمن مات منهم عن ولد كل ذلك على الوجه المسطور بالدعوى والجواب ولا فيمن كان موجوداً من اهل طبقة من مات منهم بعد الاستحقاق عقياً وتصادقا أيضاً على ان الموجود الآن على قيد الحياة من اولاد اولاد احمد ابن الواقف ستة هم خدوجة وزنوبة ونبيه وامينة وقفيدة اولاد احمد بن احمد ابن الواقف وحسين ابن مئة بنت احمد ابن الواقف . وان صاحب الاسما في

قال في باب ذكر الوقف على اولاده صحيفة ٨٣ ما نصه (ولو قال على ولدي هذين فاذا انقرضا فهي على اولادهما أبداً ما تناسلوا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا انقرض أحد الولدين وخلف الواقف ولداً يصرف نصف الفقة الى الباقي والنصف الآخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر تصرف جميع الفقة الى اولاد اولاده لأن مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل لاولاد الاولاد بعد اقراض البطن الاول فاذا مات أحدها يصرف نصف الفقة الى الفقراء انتهى فبناء عليه يكون مقتضى شرط الواقف المذكور انه جعل وقفه في مبدئه اوقافاً متعددة مادامت طبقة اولاد الواقف واولاد احد المذكور موجودة ولو بوجود واحد منها وحينئذ يقسم صافي ريع الوقف اثلاثاً لاحد ابن الواقف ثلثه ولحليمة وطائفة بنثيه ثلثه ولحمده واخوته الثلث الثالث ومن مات منهم مع بقاء اهل الطبقة ينتقل ما كان له لاولاده وهكذا الى ان تنقرض هذه الطبقة ثم يصير بعد ذلك جميع الوقف وقفاً واحداً عملاً بقول الواقف بعد تقسيم وقفه اثلاثاً ثم من بعدهم على اولادهم الخ . وان الضمير في قوله ثم على اولادهم يعود الى اولاد الواقف الثلاثة واولاد ابنه احمد من كان موجوداً وقت صدور الوقف وهو محمد ومن حدث بعد ذلك وهم الباقيون . وانه بناء على ذلك يكون اولاد الواقف واولاد ابنه احمد طبقة واحدة أولى ويكون اولاد طائفة وحليمة بنثي الواقف واولاد اولاد ابنه احمد طبقة ثانية وكون اولاد احمد باعتبار كونهم اولاد ابن الواقف طبقة ثانية لا يمنع من كونهم طبقة أولى بعد الواقف يستحقون الثلث يستقل به الواحد منهم اذا انقرض ويشترك فيه الاثنان منهم عند الاجتماع الى اقراضهم ومتى صار الوقف وقفاً واحداً باقراض طبقة اولاد الواقف واولاد ابنه احمد آل جميعه الى اولاد طائفة واولاد حليمة بنثي الواقف واولاد اولاد احمد باعتبار كونهم جميعاً طبقة ثانية . وانه لم يزل الى الآن على قيد الحياة من اولاد اولاد احمد الاشخاص الستة المذكورون فتكون الطبقة الثانية باقية ولم تنقرض فيقسم صافي الربيع على عدد رؤوسها أحياء وأمواتاً خلفوا ذرية لافرق في ذلك بين من يموت منهم قبل اقراض الطبقة الاولى أو بعد انقراضها وكذا من مات عقباً بعد الاستحقاق فيأخذ الاحياء من اهل تلك الطبقة الثانية أنصباهم ويعطي لمصيب كل ميت منهم خلف ذرية الى ذريته وكل ميت مات

عقياً: منهم لمن في درجته وذوي طبقته . وان اهل الطبقة الثانية بناء على ما تصادق عليه الحصان عشرون شخصاً منهم احياء الى الآن الاشخاص الستة المذكورون اولاد اولاد احمد ابن الواقف ومنهم الذين ماتوا وخلفوا ذرية احد عشر شخصاً هم عويشة بنت محمد بن احمد ابن الواقف وموسى ابن حليلة بنت الواقف وحيدة ابن حليلة بنت احمد ابن الواقف وروكية وفاطمة بنتا منة بنت احمد ابن الواقف ومحمد ومحمود ومصطفى اولاد احمد بن احمد ابن الواقف وسليمان ومنصور ومنة اولاد عائشة بنت الواقف ومنهم الذين ماتوا بعد الاستحقاق ولم يترك واحد منهم ذرية وهم ثلاثة احمد وعبد الحميد وفاطمة اولاد احمد بن احمد ابن الواقف . وان الواقف نص على ان للذكر مثل حظ الانثيين في جميع احوال الاستحقاق لا فرق في ذلك بين من يأخذ استحقاقه بنفسه أو بطريق الانتقال عن أصله أو عن من يموت عقياً من اهل درجته أو بطريق قيامه في الاستحقاق مقام أصله الذي يموت قبل الاستحقاق كما يقتضيه قول الواقف بتداولون الخ الذي هو جملة استثنائية ترجع الى ما قبلها كله . وان المعمول عليه هو الطبقة الجبلية وان اهل الطبقة الثانية الجبلية لم ينقرضوا وان الاحياء منهم الستة المذكورون والذين ماتوا منهم عن ذرية احد عشر شخصاً هم سليمان ومنصور ومنة اولاد عائشة بنت الواقف وموسى ابن حليلة بنت الواقف ومحمد ومحمود ومصطفى اولاد احمد بن احمد ابن الواقف وروكية وفاطمة بنتا منة بنت احمد ابن الواقف وحيدة ابن حليلة بنت الواقف وعويشة بنت محمد ابن احمد ابن الواقف وباقيهم من مات عقياً وهم ثلاثة احمد وعبد الحميد وفاطمة حسبما تصادق عليه الحصان أخيراً وعلى ذلك يكون عدد رؤوس الطبقة الثانية عشرين شخصاً منهم عشرة ذكور وعشر أناث وعلى ما يقتضيه شرط الواقف في التفاضل بينهم في الاستحقاق يكون للذكر منهم سهران وللانثى سهم فتكون سهامهم ثلاثين سهماً يقسم اليها صافي ريع الوقف المذكور للذكر منهم سهران وللانثى سهم واحد . وان الذي مات عقياً بعد الاستحقاق هم احمد وفاطمة وعبد الحميد اولاد احمد بن احمد ابن الواقف حينئذ يكون ما أصاب الاحياء وهم الستة المذكورون أولاً يأخذونه للذكر منهم سهران وللانثى سهم وما أصاب كل واحد من الذين ماتوا وتركوا ذرية لا فرق بين من يموت قبل انقراض الطبقة أو بعدها يعطى لذريته للذكر مثل حظ الانثيين أيضاً

وما أصاب كل واحد من الثلاثة الذين ماتوا بلا عقب يعطى لاهل درجتهم الذين كانوا أحياء عند وفاتهم وهم المذكورون بالدعوى والجواب كذلك بالتفاضل بينهم للذكر مثل حظ الانثيين . وانه بناء على ما ذكر يكون لموسى ابن حليمة بنت الواقف سهمان اثنان من ثلاثين سهماً يعطى سهم واحد لولده عمر والسهم الثاني لاولاد ابنة المتوفي قبله عبدالله المذكورين للذكر منهم مثل حظ الانثيين وبوفاة عمر يعطى نصيبه وهو سهم واحد من ثلاثين سهماً لاولاده عبداللطيف المذكور ومحمد وعبد السلام وخديجة وزيدة ونفيسة للذكر منهم مثل حظ الانثيين فيكون لعبد اللطيف المدعي المذكور تسعان اثنان من تسعة اسهم ينقسم اليها سهم والده عمر المذكور (قرر قسمة صافي ريع الوقف المذكور على ثلاثين سهماً عدد سهام رؤوس اولاد احمد بن احمد ابن الواقف واولاد محمد بن احمد ابن الواقف واولاد حليمة بنت الواقف واولاد عائشة بنت الواقف وهم عشرون شخصاً هم خدوجة وزنوبة ونبيهة وامينة وتفيدة ومحمد ومحمود ومصطفى وعبد الحميد واحمد وفاطمة اولاد احمد بن احمد ابن الواقف وحسين ابن منة بنت احمد ابن الواقف وحيدة ابن حليمة بنت احمد ابن الواقف وروكية وفاطمة بنتا منة بنت احمد ابن الواقف وموسى ابن حليمة بنت الواقف وسليمان ومنصور ومنينة اولاد عائشة بنت الواقف فما أصاب الاحياء منهم وهم خدوجة وزنوبة ونبيهة وامينة وتفيدة وحسين المذكورون أخذ كل منهم سهمه جزءاً من ثلاثين جزءاً يقسم اليها صافي ريع الوقف المذكور وما أصاب الاموات الذين تركوا ذرية وهم موسى وعويشة وحيدة وروكية وفاطمة ومحمد ومحمود ومصطفى وسليمان ومنصور ومنة المذكورون يعطى نصيب كل واحد منهم لذريته حسب شرط الواقف المذكور وما أصاب من مات عقيلاً منهم وهم احمد وعبد الحميد وفاطمة يعطى نصيبهم وهو خمسة اجزاء من ثلاثين جزءاً لمن كان موجوداً في درجتهم وقت وفاتهم يقسم بينهم على حسب شرط الواقف المذكور بالفريضة الشرعية . وقرر ان موسى ينتقل نصيبه وهو سهمان من ثلاثين سهماً الى ولده واولاد ابنة عبدالله المذكورين فيكون لمرسهم واحد من السهمين واولاد عبدالله السهم الثاني وبوفاة عمر ينتقل نصيبه وهو سهم واحد من ثلاثين سهماً ينقسم اليها صافي ريع الوقف الى اولاده الستة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لعبد اللطيف

المدعي المذكور لثمان من نصيب والده المذكور وأمر المدعي عليه بقسمة صافي ريع الوقف على الوجه المسطور عملاً في ذلك كله بشرط الواقف . ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٠٩ (بناء على ان اسباب ذلك القرار صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة القرار المذكور ورفض الدفع

اختلاصة : اذا جعل الواقف وقفه من بعده على ابنه المسعى ومن سيحدثه لله له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم الخ ثم اخرج ابنه المسعى المذكور من وقفه دون ذريته ومات الواقف بعد ان رزق بولدين وكان لولده المسعى الذي اخرجه اولاد فليس لهم استحقاق في الوقف مع وجود طبقة اولاد الواقف لأن الواقف جعل وقفه مرتباً طبقة بعد طبقة وقال ان الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى .

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٥٨ سنة ١٩٠٨ من المدعي بصفته ولياً على اولاده القصر على ناظرة الوقف بصدور الوقف من الواقف وانشائه له على نفسه أيام حياته ثم من بعده يكون ذلك وفقاً على ولده محمد ... المدعي ومن سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً واناثاً وعلى زوجته المدعي عليها تفاضلاً بينهم فما هو موقوف على زوجته الربع وعلى ولده محمد المدعي ومن سيحدثه الله له من الاولاد الثلاثة الارباع الباقية تقسم عليهم بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم اولاد الظهور دون اولاد البطون من ذرية الواقف ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل الخ وان الواقف بما له من الشروط اخرج ولده محمد المدعي دون ذريته بموجب اشارة من هذه المحكمة في ... وان الواقف توفى واعقب ولديه احمد ومحمود واحصر الوقف الآن في ولديه المذكورين وفي زوجته وفي اولاد ابنه محمد المذكور المشمولين بولايته وان المدعي عليها ممتنة من دفع نصيبهم لوالدهم ومعارضة له في استحقاقهم في الوقف الى آخره . والمحكمة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (بناء على ان الواقف جعل وقفه مرتباً طبقة بعد طبقة وقال ان الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها بأن يحجب كل أصل منهم فرع نفسه وقال في ترتيب الطبقات

بعد ذكر الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم الى آخره وان محمد المدعي يعترف في دعواه بشرط الواقف ولا يقبل منه انكاره على فرض حصوله وانه مع وجود طبقة اولاد الواقف الذين منهم المدعي الذي هو أصل لاولاده فلا وجه لمطالبته باستحقاق اولاده خصوصاً بعد قول الواقف بأن يجب كل أصل منهم فرع نفسه ولا شك ان اولاده هم فرعه وهو أصلهم فهم محجوبون به (قررت منع المدعي من دعواه والحالة هذه منعاً كلياً - ودفع في هذا القرار - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٠٩ بناء على ان أسباب القرار صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة القرار المذكور ورفض الدفع

الخلاصة : قول الواقف في انشائه لوقفه (ثم من بعده على اولاده) وان كان جمعاً فهو مضاف ويقتضي ان يستقل الواحد منهم بالاستحقاق عند الافراد .

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٣٨ سنة ١٩٠٨ من وكيل المدعي على المدعي عليها بصدر الوقف من المرحوم عمر . . . والانشاء له من بعده على اولاده ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم ثم على اولادهم كذلك من اولاد الظهور دون اولاد البطون ثم من بعدهم على اولاد اولادهم كذلك ثم وثم الى آخر ما ذكره بكتاب وقفه من انه اذا انقرض اولاد الظهور عن آخرهم كان ذلك وقفاً على اولاد البطون ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم على النص والترتيب للمشروحين وشرط في وقفه شروطاً منها انه جمل لزوجته مسعدة المدعي عليها ربع ربيع الوقف المذكور مادامت عزباء فان تزوجت او ماتت بطل نظرها واستحقاقها وان الواقف توفي ولم يترك عقباً من اولاد الظهور وترك من اولاد البطون موكله المدعي الذي هو ابن عديلة بنته التي ماتت في حياة ابيها الواقف المذكور وبذلك انحصر ربيع الوقف الآن في موكله والمدعي عليها فقط لها الربع وله الباقي الثلاثة الارباع وانها واضحة يدها على الوقف بطريق نظرها عليه الخ - ثم دخلت مدعية اخرى خصياً في الدعوى وادعى وكيلها دعواه المتضمنة صدور الوقف المذكور بالصفة المتقدمة وان عديلة بنت الواقف توفيت قبل ابيها ثم توفي الواقف عن بنت واحدة فقط

هي شقيقة المدعية موكلته ولم يكن أحد من اولاد الظهور سواها وعن زوجته مسعدة المدعى عليها وبوفاته آل ربيع الوقف المذكور اليهما استحقاقاً لموكلته ثلاثة أرواح ومسعدة المدعى عليها الزبع وان مسعدة واضحة يدها على الوقف بطريق نظراً عليه ومستغلة لريبه وممثلة من اداء نصيب المدعية اليها وان المدعى لا شأن له في هذا الوقف وانه متعرض لموكلته في استحقاقها المذكور بغير حق - وأجاب وكيل مسعدة عن الدعوى بالاعتراف بصدر الوقف بالانشا والشروط المدونة بكتاب الوقف وبنظر موكلته على الوقف ووضع يدها على اعيانه واستقلالها له وانكره ان شقيقة بنت الواقف الى آخره - والمجلس الشرعي بالحكمة المذكورة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (بناء على ان الواقف شرط بكتاب وقفه المذكور ان وقفه من بعده يكون على اولاده وخص ذلك بأولاد الظهور أولاً ولم يحل لأولاد البطون شيئاً الا بعد انقراض ذرية أولاد الظهور . وان قول الواقف (ثم من بعده على أولاده) وان كان جمعاً فهو مضاف ويقتضي ان يستقل الواحد منهم بالاستحقاق عند الانقراض - وان الواقف شرط فيما بعد ربيع زوجته مسعدة المدعى عليها - وان عبد الهادي المدعي أولاً على فرض انه ابن عديلة بنت الواقف فهو من اولاد البطون ولا يستحق شيئاً في الوقف المذكور مادام واحد من اولاد الظهور موجوداً . وان شقيقة المدعية اثبتت بالينة انها بنت الواقف المذكور وحينئذ تكون من اولاد الظهور المستحقة لثلاثة ارباع صافي ربيع الوقف المذكور - وان الناظر اعترف بأن شقيقة بنت الواقف على الوجه المدون بالاعلام الشرعي المؤرخ في... وهذا السند شاهد عليها فلا يقبل منها انكار ما به . وان الينة التي شهدت على الوجه المسطور زكيت سرّاً ثم علناً - وان الينة من الحجج الشرعية المتعدية الى المقرر وغيره واقرار الناظر حجة عليها أيضاً) حكم لشقيقة المدعية على مسعدة وعبد الهادي المذكورين بكون شقيقة بنتاً لمر... الواقف المذكور وبوفاته عنها فقط واستحقاقها لثلاثة ارباع صافي ربيع وقفه ومنع عبد الهادي المذكور من دفعه المذكورة متناً كلياً والحال ما ذكر وأمر مسعدة المذكورة باداء ثلاثة ارباع صافي ربيع الوقف المذكور الى شقيقة المدعية بعد صرف ما يجب تقديم صرفه شرعاً على المستحقين - ودفع في هذا الحسب - والحكمة العليا بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩

(بناء على ان أسباب ذلك الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم المذكور ورفض الدفع .

المخلاصة : اذا سكت الواقف عن بيان من يؤول اليه نصيب من يموت عقباً بعد الاستحقاق يرجع هذا النصيب الى اصل غلة الوقف وتقسم الغلة على جميع المستحقين سواء ويمتبر كأنه لم يكن

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٢١ سنة ١٩١٠ من وكيل المدعية بصدد الوقف من الواقف ولنشائه له على نفسه ثم على بنته ... وعلى من سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً وأنثاء بالسوية بينهم ثم من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم وذريتهم وتسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة وتسلاً بعد اسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها لامن غيرها على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ان لو كان حياً باقياً كل ذلك بالسوية بينهم المذكور كالاتى ومن مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقته فان لم يكن في درجته وذوي طبقته أحد فلبقية المستحقين في الوقف فاذا انقضوا كان ذلك على جهة خير متصلة ولم ينص الواقف على من مات عن غير عقب بعد الاستحقاق الخ . والمحكمة في ٢٦ ابريل سنة ١٩١٠ (بناء على ان الذى صرح به في الفتاوى الحمادية نقلاً عن الامام الخصاص وغيره ان الواقف اذا وقف وقفه الخ . وان الخصاص اتفقوا على ان الواقف سكت عن بيان مال نصيب من يموت عقباً وعلى ان عائنة وعبيده مات كل منهما عقباً وحيثئذ يرجع نصيب كل منهما الى غلة الوقف ويصيران كأن لم يكونا من اهله وكان غلته قد زادت ولا ينافي ذلك كون الوقف مرتباً ثم وانه بوجود واحد من اهل الطبقة الثانية لا تنقض القسمة بل تقسم الغلة على اهل تلك الطبقة الثانية على عدد رؤوس اهلها احياء وامواتاً خلفوا

ذرية ويسقط منها من مات غيباً ويعتبر كأنه لم يكن وإن أهل الطبقة الثانية في هذه الحادثة أحياء وأموالاً خلفوا ذرية هم المدعى عليها وأختها شريفة وإبراهيم يقسم صافي ربيع الوقف على عدد رؤوسهم اثلاثاً تأخذ كل واحدة من بنبا وأختها شريفة الثلث ويكون لإبراهيم الثلث يعطى لأولاده الأربعة بالسوية فيكون نصيب المدعى من صافي الربع قيراطين الخ . حكمت للمدعية بنصيبها المذكور . ودفع في هذا الحكم . والمحكمة العليا بتاريخ ٦ يوليه سنة ١٩١٠ (بناء على أن أسباب الحكم صحيح والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم المذكور ورفض الدفع .

الخلاصة (١) لفظ (على) في قول الواقف (على النص والترتيب المشروحين بأعليه) للشرط وهي ترجع لجميع ما قبلها .

(٢) عبارة الواقف (وكلاً طراً الموت على واحد منهم فذريته تقوم مقامه الخ) في إنشائه الوقف على نفسه ثم من بعده على فلان ثم من بعده على أولاده ذكوراً وإناثاً بالفريضة الشرعية بينهم ثم من بعدهم على أولادهم بالفريضة الشرعية بينهم كذلك وكلاً طراً الموت الخ يجعل الوقف مرتب الطبقات .

(٣) كلمة النصيب في قول الواقف انتقل نصيبه إلى آخره هي على الراجح النصيب الذي استحق بالفعل

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية مرة ١١ سنة ١٩١١ من وكيل المدعى بصدور الوقف من الواقفتين وإنشاء كل منهما وقفها على نفسها ثم من بعدها على السيد سليمان ثم من بعده على أولاده ذكوراً وإناثاً بالفريضة الشرعية بينهم ثم من بعدهم على أولادهم بالفريضة الشرعية بينهم كذلك للذكر مثل حظ الانثيين كل ذلك من أولاد الظهور وأولاد البطون وكلاً طراً الموت على واجه منهم فذريته تقوم مقامه فإن لم يكن له ذرية انتقل نصيبه لآخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات عاد نصيبه لمن هو مشارك له في الاستحقاق بحسب سهامهم ثم توفيت الواقفتان وآل ربيع الواقفين ونظرها إلى السيد

سليمان الموقوف عليه الذي توفي وآل ذلك الى ولده مصطفى الذي توفي عر ولديه محمد المدعي وخديجة أحد المدعي عليهما وعن ابن بنته فاطمة المتوفاة في حياته هو محمد حسني وعن وداد بنت محمد المدعي ثم توفيت وداد عقيباً وان الموجود من ذرية مصطفى ولده محمد وخديجة وابن بنته حسني الخ . والمحكمة في ٢٣ مايو سنة ١٩١١ (بناء على انه لا نزاع بين الخصوم الا في كون محمد حسني ووداد يستحقان أو لا . وان الواقفتين وقفت كل واحدة وقفها على نفسها ثم من بعدها على السيد سليمان ثم من بعده على اولاده ذكوراً وأنثاء بالفريضة الشرعية بينهم ثم من بعدهم على اولادهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الاسلام بالفريضة الشرعية بينهم كذلك للذكر مثل حظ الانثيين كل ذلك من اولاد الظهور واولاد البطون وكلاً طراً الموت على أحد منهم فذريته تقوم مقامه فان لم يكن له ذرية انتقل نصيبه لاخته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق فان لم يكن له إخوة ولا أخوات ماد نصيبه لمن هو مشارك له في الاستحقاق بحسب سهامهم يتداولون ذلك بينهم كذلك الى حين انقراضهم على النص والترتيب المشروحين بأعاليه وان كلاً من الواقفتين وان كانت لم تذكر في وقفها ثم في البطون الثلاثة لكنها رتبت بين البطن الاول والثاني ولصت على كيفية قسمة الوقف بين الموقوف عليهم وليس لها نص وترتيب سوى هذين وقالت بعد ذلك في آخر كلامها على النص والترتيب المشروحين بأعاليه وان لفظ (على) في قول كل من الواقفتين على النص والترتيب المشروحين بأعاليه للشرط وهي ترجع لجميع ما قبلها فقد أحالت استحقاق جميع الموقوف عليهم على ما ذكرته على النص والترتيب المشروحين بأعاليه فيكون كل منهما تاماً في جميع طبقات النسل الموقوف عليهم وان كلاً من الواقفتين قالت (وكلاً طراً الموت على أحد منهم الخ) وهذا يقتضي ان وقف كل من الواقفتين مرتب ترتيب الطبقات عملاً بهم وبما قضى به قولها على النص والترتيب وترتيب الاصل مع فرعه كما قضى به قولها وكلاً طراً الموت الى آخره وانها صرحت في استحقاق الفرع عند موت اصله مع وجود طبقة الاصل بلفظ نصيب في موضعين والنصيب على الراجح اما هو الذي استحقه الاصل بالفعل فهو الذي ينتقل مع وجود طبقته الى ذريته ان كانت له ذرية او لاخته ان لم يكن له ذرية الى آخره مساو لخصوم اتفقوا على ان فاطمة ماتت قبل الاستحقاق بالفعل وطبقها لم تزل

موجودة فلم يكن محمد حسني مستحقاً في الوقفين لا بطريق الانتقال لان أمه التي هي أصله لم تستحق شيئاً بالفعل حتى ينتقل بموتها اليه ولا مستحقاً الآن بنفسه لوجود من هم في طبقة أمه وهم المدعي وخديجة المدعي عليها وان وداد بنت المدعي ماتت عقباً مع وجود أصلها فلا تستحق شيئاً حتى بموتها ينتقل لغيرها بل بموتها نصير كأن لم تكن وانه مما توضح يتعين قسمة صافي ريع الوقفين على الطبقة الموجودة الآن المتحصرون بتصادق الخصوم في المدعي وخديجة المذكورين) حكمت بقسمة صافي ريع الوقفين المذكورين على ثلاثة اسهم لمحمد المدعي سهران ولخديجة سهم واحد - واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٠٠ سنة ١٩١١ - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١١ (بناء على ان اسباب هذا الحكم صحيحة) قررت صحة الحكم المذكور ورفض الاستئناف

الخلاصة (١) الواقف اذا نص في اول كلامه على اولاد الظهور دون اولاد البطون ثم عمم بالذرية فيعمل به لأنه متأخر والعمل على المتأخر ولأن العام قطعي يعارض الخاص .

(٢) اذا كان في كلام الواقف ما يقتضي الاعطاء وما يقتضي الحرمان قدم ما يقتضي الاعطاء على ما يقتضي الحرمان لأنه اقرب الى قصد الواقف

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٢٦ سنة ١٩١١ من وكيل المدعية بصدر الوقف من الواقفين واستحقاقها فيه بالصفة التي ذكرها بها الخ - والمحكمة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١١ (بناء على انه بالاطلاع على الشجرة المقدمة من المدعي عليهما تبين وفاة كل من حليمة وأمنة من الواقفين عقباً وان الحاج محمد الشاطبي ثالثهم مات عن ابنته أمينة وان أمينة ماتت عن ولديها محمد وصالحه فقط وان صالحه ماتت عن ولديها حسن وأمنة وان أمينة بنت صالحه ماتت عن ابنيها رجب وبنتها لطيفة ومحبوبة وان رجب مات عن اولاده مرزوقة وشعبان وخديجة وان لطيفة ماتت عن اولادها محمود ومسمود وستوة وحفيظة وأمنة وان محبوبة المذكورة ماتت عن اولادها رجب وزينب فقط وان محمد ابن أمينة بنت الواقف

مات عن اولاده فاطمة المدعية وزينب وصلوحة وسلومة وإن سلومة ماتت عقيماً وإن زينب ماتت عن بنتها بنبا وإن صلوحة ماتت عن اختها فاطمة المدعية وأنه لما ذكر بالشجرة يعلم أن فاطمة المدعية هي من الطبقة الثالثة وإن عدد رؤوس هذه الطبقة ستة هم فاطمة المدعية وزينب المتوفاة عن بنتها بنبا وسلومة وصلوحة اللتان ماتتا عقيمتين وحسن وأمنة ولدا صالحا المتوفي كل منهما عن ذرية - وإن كلاً من الواقفين الثلاثة أنشأ وقفه لحصته على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقات الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها اولاد الظهور دون اولاد البطون ومن مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك فرعاً وارثاً أو عقباً قام فرعه أو عقبه مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه إن لو كان حياً باقياً كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية وحجب الاصل لفرعه فإذا انقرضت ذرية أحدهم كان ذلك على من يوجد من اخوته وذريتهم على النص والترتيب المشروحين فيه فإذا انقرضوا بأسرهم كان وقفاً مصروفاً ربه على مسجد الخ - وإن الخصوم تصادقوا على ما توضح اعلاه - وإن كلاً من الواقفين عم اولاً فجعل وقفه على جميع ذريته مرتباً بينهم في الطبقات قائلاً أن الطبقة العليا هي التي تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها لا فرق في ذلك بين اولاد الظهور واولاد البطون ثم خصص ثانياً بقوله اولاد الظهور دون اولاد البطون ثم عم ثالثاً في ذرية من يموت قبل استحقاقه لا فرق بين اولاد الظهور والبطون ثم عم أيضاً في قوله (فإذا انقرضت ذرية أحدهم كان ذلك على من يوجد من اخوته وذريتهم على النص والترتيب المشروحين) فجعل الوقف على كل الذرية بلا فرق بين اولاد الظهور والبطون - وأنه نص في فتاوي الحامدية في صحيفة ١٢٧ طبعة أولى أميرية نقلاً عن الخانوتي في بعض فتاويه (أن الواقف إذا نص في اول كلامه على اولاد الظهور دون اولاد البطون ثم عم بالذرية فيعمل به لأنه متأخر والعمل على المتأخر ولأن العام قطعي يمارض الخاص عندنا) وإن الواقف هنا عم اولاً ثم خصص ثانياً ثم عم بعد ذلك فيجب العمل بما قدمه وأخره من التسميم دون التخصيص بأولاد الظهور الذي وقع في الوسط وما يؤيد استحقاق اولاد البطون في الوقف وانهم من الموقوف عليهم قول الواقف في شرط

النظر (فإذا آل لاولاد البطون كان النظر للارشد فالارشد منهم) فكان هذا قرينة على ان اولاد البطون موقوف عليهم وان الوقف المذكور عام يستحقه اولاد الظهور واولاد البطون مآ ولو جعل كلام الواقفين المذكورين خاصاً بأولاد الظهور لاقضى بحرمان اولاد البطون ولا يؤول اليهم شيء في الوقف أصلاً مع ان مقتضى شرط النظر أن يؤول اليهم على انه اذا كان في كلام الواقف ما يقتضي الاعطاء وما يقتضي الحرمان قدم ما يقتضي الاعطاء على ما يقتضي الحرمان لانه أقرب الى قصد الواقف وانه فضلاً عما ذكر فان قول الواقف (اولاد الظهور دون اولاد البطون) من قبيل الوصف ولم يذكره الواقف بعد طبقة من الطبقات وانما وقع بعد قوله من نفسها لا من غيرها فالظاهر انه راجع لذلك الترتيب فقط دون ان يكون قيداً لطبقة من الطبقات وعلى فرض انه قيد فهو منسوخ بما بعده كما تقدم - وان قول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها يقتضي بانتقال نصيب من مات بعد الاستحقاق الى فرعه كما نص على ذلك ابو السعود في حواشي الاشياء على ان الواقف اذا زاد على قوله بطناً بعد بطن او طبقة بعد طبقة ما يخصه كقوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها لا يكون الاعلاء مقدماً على الاسفل مطلقاً بل بالنسبة للابن مع الاب اتى ونص ابن الشبلى في فتاواه في مثل ذلك على ان اولاد الابن المتوفي يستحقون من ربح الوقف مع عقبهم الموجود ونص أيضاً في فتاوي الكزويني في مثل ما ذكر على انه اذا كان هناك أصل قد استحق في الوقف فانه يمكن أن ينتقل الاستحقاق بعده منه الى فرعه عملاً بهم وان كان هناك من هو أعلا من غير تلك الطبقة لأن الاصل انما يحجب فرع نفسه كما نص الواقف لا فرع غيره فيؤخذ مما ذكر انتقال نصيب كل متوفى من المستحقين الى فرعه بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وقد أفنى المرحوم الشيخ محمد محمود الجزائري مفتي نعر اسكندرية سابقاً في حادثة ذكر فيها ان الواقف وقف نصف أماً كن على اولاده الموجودين الآن في قيد الحياة وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد ذكوراً واناثاً كذلك بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم واسلامهم وعقبهم كذلك ذكوراً واناثاً يتداولون ذلك بينهم طبقات الطبقة

العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف وترك فرعاً وارثاً أو عقباً قام فرعه الوارث أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه إن لو كان حياً باقياً كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية وحجب الأصل لفرعه قائلاً المرحوم الشيخ محمد محمود الجزيري الموما اليه حيث اتبع ذلك بقوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها كان ذلك قطعي الدلالة في افادة عود نصيب كل متوفى من المستحقين الى ولده مع وجود من هو أعلا منه كأعمامه اذ قوله لا من غيرها يدل منطوقه دلالة قطعية لا يتطرق اليها احتمال على نفي حجب الاعلا فرع غيره اذ معناه الذي لا يحتل غيره لا تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى حال كون الطبقة السفلى متولدة من غيرها انتهى وقد قال المرحوم العلامة الشيخ المهدي مفتي الديار المصرية سابقاً في فتواه الواردة لمحكمة اسكندرية الشرعية بتاريخ ١١ محرم سنة ١٣١١ بمرة ٢٣٣ فتاوي في القضية المحكوم فيها من هذه المحكمة المسجل بتاريخ ٧ ربيع الثاني سنة ١٣١١ الموافق ١٧ اكتوبر سنة ١٨٩٣ بمرة ٦٢ متتابعة ومرة ٧٠ صحيفة جزء اول وقد جاء في كلام الواقف في تلك القضية (نسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل وطبقة بعد طبقة الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها على أن من مات من جميع الموقوف عليهم على النص والترتيب المشروح أعلاه قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك ولداً أو ولد ولد انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وإن سفل واستحق ما كان يستحقه أصله إن لو كان حياً باقياً فإن لم يترك ولداً ولا ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية في ذلك للذكر مثل حظ الانثيين) ان هذا الوقف على هذا الوجه المسطور بصورة تلك الدعوى اتفق فيه حضرة المرحوم الوالد بما مضمونه ان الترتيب فيه ترتيب طبقات لا ترتيب افراد وجعل قول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها تأكيداً لترتيب الطبقات السابق بقوله ثم على أولاده ثم و ثم الى آخره وافق حضرة مفتي اسكندرية في الوقف المذكور بتاريخ ٢ جماد آخر سنة ١٣٠٦ بمرة ١٨٤ مضبطة فتاوي قبل صدور المرافعة المذكورة بان الذي ظهر له ان الواقف المذكور رتب اولاً بين أولاده وذريته بلفظ

ثم وثم الى آخره ويقول نسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل وطبقة بعد طبقة ثم
 خصص هذا الترتيب بترتيب الاصل على فرعه فقط بقوله (الطبقة العليا تحجب
 الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها) فهذا يدل بمفهومه ومنطوقه على ان الواقع
 لم يقصد حجب جملة البطن الاسفل بمن هو اعلا منه وإنما قصد ان يحجب كل
 أصل فرع نفسه لا فرع غيره لان معنى عبارته (تحجب افراد الطبقة العليا افراد
 الطبقة السفلى حال كون افرادها من نفسها ولا تحجب افراد الطبقة العليا افراد
 الطبقة السفلى حال كون افرادها من غيرها) فيؤول المعنى الى ان يحجب كل اصل
 فرعه لا فرع غيره فيكون قول الواقع الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها
 لا من غيرها مخصوصاً لتعميم ترتيب البطن الذي ذكره اولاً الى آخر ما ذكره في
 هذه الفتوى وقد ذكرنا في كتابنا المسمى بالفتاوى المهديّة المطبوعة في جواب سؤال
 بتاريخ ٣ جماد اول سنة ١٢٦٥ هـ مرة ٤٥٢ وجهين وهي نظير هذه الحادثة احدهما
 يوافق ما اجاب به حضرة المرخوم الوالد من ان الترتيب فيه ترتيب طبقات وان
 الطبقة العليا هي المستحقة دون من كان اسفل منها. والثاني يوافق ما افتى به حضرة
 مفتي اسكندرية حيث قلنا في الوجه الثاني المذكور بعد بيان الوجه الاول لكن
 لو قيل باستحقاق على المذكور معهم لكان له وجه وجيه وذلك لان الواقع حيث
 عبر بعد قوله (ثم من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم ثم على ذريتهم ولسلم
 وعقبهم) بقوله (يتداولون ذلك بينهم طبقات طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل
 وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها)
 ثم قال كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية وحجب الاصل لفرعه فقد اظهر ان
 المراد بترتيب الطبقات من الوقف خصوص ترتيب الاصول على الفروع وحجب
 الاصول لفروعهم فقط لامطلق الترتيب للدرجة العليا على من هي اسفل منها فصار
 اهل الدرجة العليا والسفلى مستحقين لريع الوقف بشرط الواقع لدخول السفلى
 من الذرية المتصوص عليهم والجميع مشتركون في الاستحقاق بلا تفاضل ما عدا من
 نص على حجبهم وهو الفرع عند وجود اصله فيدخل على المذكور في استحقاق ريع
 الوقف لدخوله فيمن ذكر عند عدم وجود اصله الذي يحجبه لو كان حياً وأما قوله
 (علي ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من مناله

وترك فرعاً وارثاً قام فرعاه مقامه الخ فهو نص على جزئية من عموم ما استبعد من كلامه دفماً لما عساه ان يتوهم من عدم استحقاق ذلك الفرع الذي مات اصله قبل دخوله في الوقف والاستحقاق لكونه محل خفاء في الجملة فعلى هذا كل من ذكر مستحق لعدم وجود الحاجب لعدم وجود اصله تأمل اه . فالمسئلة ذات اختلاف في الافهام فللقاضي ان يحكم بأيهما شاء حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم . وانه بناء على ما ذكر يقسم ريع الوقف دائماً على عدد رؤوس اهل الطبقة العليا فيمطى نصيب الاحياء لهم ونصيب من مات عن ذرية يعطى لذريته وهكذا عملاً بقول الواقف طبقات الذي اقتضى ترتيب الطبقات وعملاً بقوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها الذي اقتضى انتقال نصيب الاصل الى فرعاه وان الطبقة الثالثة ما زالت موجودة لوجود فاطمة المدعية المذكورة وجميعهم من اولاد البطون ولم يكن من الذرية أحد من اولاد الظهور . وان سلوة وصلوحة ماتا عقيمتين والموجود ممن مات عن ذرية من تلك الطبقة ذكر هو حسن وثلاث أنات هن فاطمة الموجودة الآن وزينب وأمنة المذكورات . وان الواقف سكت عن بيان من يؤول اليه نصيب من مات عقياً ومقتضى ما صرحوا به انه يرجع نصيبه اذا سكت الواقف عن بيانه الى اصل الغلة ويعتبر الملت كانه لم يكن . وان الواقف قال كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية وهذا يقتضي ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين فتكون قسمة صافي ريع الوقف هنا على خمسة للاناث الثلاث وثلاثة اسهم ولحسن سهمان فيكون نصيب فاطمة المدعية سهماً واحداً من خمسة اسهم يعطى اليها ونصيب زينب سهماً واحداً ايضاً يعطى لبيتها ونصيب أمنة سهماً يعطى للموجود من ذريتها مع مراعاة حجب الاصل لفرعه ونصيب حسن سهمين باقى الاسهم الخمسة يعطى لذريته مع مراعاة حجب الاصل لفرعه حكمت بأيلولة وقف الواقفين الثلاثة لذريته اعدام الحاج محمد الشاطبي لا فرق في ذلك بين اولاد الظهور وبين اولاد البطون مرتباً طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها وبقسمة صافي ريع وقف الواقفين الثلاثة على عدد رؤوس اهل الطبقة الثالثة بالفريضة الشرعية بينهم فما اصاب الاحياء منهم اخذوه وما اصاب الاموات يعطى لذريتهم ان كان قد مات عن ذرية وان مات عقياً رجع ما كان له لأصل غلة الوقف الخ .

واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ٨ سنة ١٩١٢ - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٩ إبريل سنة ١٩١٢ (بناء على ان اسباب الحكم المذكور صحيحة ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم ورفض الاستئناف

الخلاصة : (١) المنصوص عليه ان المراد من الطبقة في كلام الواقفين الدرجة التي زنها الواقف وان من كان في درجة المتوفي يكون أقرب اليه طبقة دون الاعلا والانزل

(٢) اذا نص الواقف في وقفه (أن من مات من الموقوف عليهم عقيماً وليس له أخوة ولا أخوات ينتقل نصيبه لأقرب الطبقات من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولد ولد أو اسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ان لو كان الاصل حياً باقياً كان نصيب من مات عقيماً وليس له أخوة ولا أخوات منتقلاً للموجودين من أهل طبقة لا فرق بين أهل الطبقة الحقيقية والطبقة الجعلية

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ٩٩ سنة ١٩١٢ (بعد القرار بعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١٣٢ سنة ١٩١١ والسير في الدعوى) من المدعى بصدور وقفين من الواقف واستحقاقه فيها بالنسبة المينة بها الخوالمحكمة العليا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ (بناء على انه لا نزاع بين الخصوم في صدور الوقفين وانشاءهما وشروطهما ولا في وفاة من توفي من الموقوف عليهم عقيماً وعن عقب وانما النزاع بينهم في نصيب من مات عقيماً من مستحي الوقف الثاني وليس له أخوة ولا أخوات كنصيب خورشيد المذكور فالمدعي يقول ان الذي يختص به أهل طبقة الحقيقية والمدعى عليهما يقولان انه لا يختص به أهل الطبقة الحقيقية بل يشاركهم فيه عثمان المتوفي والده قبل الاستحقاق الذي هو من أهل الطبقة الجعلية - وان الواقف نص في كتاب وقفه الثاني ان من مات من الموقوف عليهم عقيماً

وليس له اخوة ولا اخوات ينتقل نصيبه لأقرب الطبقات من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم ونص أيضاً فيه أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ان لو كان الأصل المتوفى حياً باقياً. وإن المنصوص عليه في كتب المذهب أن المراد من الطبقة في كلام الواقفين الدرجة التي رتبها الواقف . وإن من كان في درجة المتوفى يكون أقرب إليه طبقة دون الاعلا والآنزل . وإن الواقف أقام ولداً من مات قبل الاستحقاق مقام أبيه وجعله في درجته (حكمت أن نصيب من مات عقباً من المستحقين في الوقف الثاني وليس له اخوة ولا اخوات ينتقل للموجودين من أهل طبقته لا فرق في ذلك بين أهل الطبقة الحقيقية والطبقة الجمالية

الخلاصة : نصيب أحد الموقوف عليهم الوقف من بعد الواقف إذا مات عقباً قبل الواقف وقبل استحقاقه في الوقف (وكان الواقف لم ينص في وقفه على نصيب من يموت من الموقوف عليهم عقباً قبل الاستحقاق) يكون منقطعاً مصرفه الفقراء وإن أقارب الواقف يكونون أولى به إذا كانوا فقراء

صدرت الدعوى بالحكمة العليا في القضية نمرة ٣١ سنة ١٩١٢-١٩١٣ (بعد القرار بالسير في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٣٩ سنة ١٩١٢) من المدعية بصدد الوقف من الواقف والناشئة له على نفسه ثم من بعده على بنته جينة ومن سيحدثه الله له من الاولاد وعلى بنتي ابنه ابراهيم هما حميدة وقاطمة وابن اخيه شقيقه محمد هو السيد قفازلاً بينهم من ذلك لبنته ومن سيحدثه الله له من الاولاد النصف سوية الذكر كالانثى وما هو لبنتي ابنه وابن اخيه المذكورين النصف الباقي بالسوية لكل منهم اربعة قراريط ثم من بعدهم على اولادهم ذكوراً واناثاً بالسوية والاعتدال بينهم كذلك ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك طبقه بعد طبقه ونسل بعد نسل وجيل بعد جيل الطبقة العليا منهم محجب

الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها بحيث يحجب كل أصل منهم فرع نفسه دون فرع غيره على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إليه فإن لم يترك ولداً ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لأخوته وأخواته المشاركين له في استحقاق هذا الوقف فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته فإن لم يكن في درجته وذوي طبقته أحد فلبقية المستحقين معه في هذا الوقف مضافاً لما يستحقونه ومن مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منفعه وترك فرعاً وارثاً أو عقبات فرعه الوارث أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه إن لو كان حياً باقياً كل ذلك بالسوية والاعتدال بينهم للذكر كالأنثى لامتياز الذكر على الأنثى وحجب الأصل لفرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على النص والترتيب المشروحين إلى حين انقراضهم أجمعين كان ذلك وفقاً لجهة بر عينه الواقف بكتاب وقفه وشرط الواقف أن النظر على وقفه لنفسه ثم لبنته جينة المدعى عليها وأنه توفي بعد ذلك السيد ابن أخى الواقف في حياة الواقف وقبل دخوله في الاستحقاق واستحقاقه لشيء من ريع الوقف ثم توفي الواقف وآل الريع إلى المشروط عليهم المذكورين وهم جينة بنته وبنتا ابنة حميدة وفاطمة المدعية وأن المدعى عليها فاطمة علي الواقف ووضعت يدها على جميع أعيانه من تاريخ وفاة الواقف ومستقلة لريسه للآن وإن المدعية تستحق من صافي ريع الوقف خمسة قرايط من أربعة وعشرين قيراطاً من ذلك أربعة قرايط آل إليها بشرط الوقف وقيراط آل إليها من نصيب السيد المذكور الذي توفي قبل الاستحقاق وقبل الوقف عقيماً عملاً بشرط الواقف الخ. ووكيل المدعى عليها اعترف بالدعوى عدا أن فاضل ريع الوقف مستحق للمذكورين بالصفة السابقة وقال أن هذا الفاضل منحصر الآن في موكلتيه وبنتي أخيها وأن من المقرر شرعاً أن الواقف إذا لم يبين مالاً ما يكون موقوفاً على واحد من الموقوف عليهم يكون مرجعه إلى أصل الفلّة ما لم يكن وفقاً على حده فرجع ما كان موقوفاً على سيد المتوفى عقيماً قبل الاستحقاق هو أصل غلة الوقف جميعه حيث جعله وفقاً واحداً بقوله (ثم من بعده يكون وفقاً الخ) فيوزع على جميع المستحقين

كل منهم بنسبة ما بيده كما هو القاعدة العامة في توزيع النصيب الذي يرجع الى اصل الفلّة وطلب أخيراً رفض دعوى المدعية استحقاقها لحصة قراريط في الوقف ثم فوض وكيل المتداعين الرأي للمحكمة في تقسيم نصيب السيد المذكور على مستحقي الوقف المذكورين على ما يقتضيه المنهج الشرعي . والمحكمة العليا بتاريخ ١٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٤ (بناء على ان الحصصين متصادقان على الوقف وانشائه وشروطه وعدم النص على نصيب من يموت من الموقوف عليهم عقياً قبل الاستحقاق وعلى وفاة السيد احد الموقوف عليهم عقياً قبل الاستحقاق وعلى عود نصيبه الى غلة الوقف والنزاع بينهما انما هو في كيفية قسمة هذا النصيب على المستحقين على الوجه المبين الدعوى والجواب وقد فوضا أخيراً الرأي للمحكمة في تقسيم النصيب المذكور . وان المنصوص عليه في مثل ذلك هو ان هذا النصيب يكون منقطعاً مصرفه الفقراء . وان اقارب الواقف يكونون اولى به اذا كانوا فقراء) فهت الوكيان ان هذا النصيب يكون منقطعاً مصرفه الفقراء وان اقارب الواقف يكون اولى به اذا كانوا فقراء وقررت اعتبار القضية منتهية بذلك

الخلاصة : المراد بقول الواقفين لاقرب الطبقات من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم ما يصدق على جميع طبقة المتوفي وأهل درجته سواء كانوا اقارب نسباً اليه أو لا

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية في القضية نمرة ١٥ سنة ١٩١٢ من وكيل المدعية بصدد الوقف من الواقف واستحقاقها في نصيب هبة بنت أحد عتقاء الواقف المتوفاة عقياً بالصفة الموضحة بالدعوى الى آخره . والمحكمة في ١٣ أبريل سنة ١٩١٣ (بناء على ان النزاع بين المدعية والمدعى عليه انما هو في نصيب هبة بنت مصطفى احد عتقاء الواقف المتوفاة عقياً ينتقل الى أختها لشقيقتين فقط كما تقول المدعية او الى جميع أهل طبقتهما سواء كانوا اقارب نسباً لها أو لا كما يقول المدعى عليه وان الواقف ذكر في كتاب وقفه عند انشاء الوقف على زوجته وذريتها ما يأتي (على ان من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده او ولد ولده وإن سفل وإن لم يكن له ولد

ولا ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه لأقرب الطبقات من أهل هذا الوقف (الموقوف عليهم) وذكر بعد ذلك في انشاء وقفه على المتقاء وذريته العبارة الآتية (طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل على النصف والترتيب المشروحين أعلاه) - وان المنصوص عليه شرعاً هو ان المراد بقول الواقفين لأقرب الطبقات من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم ما يصدق على جميع طبقة المتوفي وأهل درجته سواء كانوا أقارب إليه أو لا لأنهم موقوف عليهم حالاً أو مآلاً وهو المراد بأهل هذا الوقف الموقوف عليهم وجيئاً فينتقل نصيب المتوفي إلى جميع من في درجته من الأقارب نسباً إليه وغيرهم لا إلى الأقرب إليه نسباً فقط (حكمت بأن نصيب بهية بنت مصطفى ينتقل إلى جميع أهل طبقتها ومن في درجتها سواء كانوا أقارب نسباً إليها أو لا لا إلى أختها الشقيقتين فقط ورفض دعوى المدعية - واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ٨٨ سنة ١٩١٢ - ١٩١٣ - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩١٣) بناء على ان أسباب هذا الحكم صحيحة (قررت تأييد الحكم ورفض الاستئناف

الخلاصة : (١) إذا لم ينص الواقف في وقفه على من يؤول إليه نصيب من يموت عقياً قبل الاستحقاق من الموقوف عليهم يرجع نصيبه إلى أهل الحصص المشاركين له فيها واحداً أو أكثر فإذا انقرض أهل حصة المنتقل وقفها إلى باقي الحصص الأخرى أهل كل حصة على قدر حصصهم إلى ان تنقرض أهل تلك الحصة فينتقل إلى باقي أهل الحصص الأخرى

(٢) إذا جعل الواقف فرع من يموت من المستحقين قبل الاستحقاق قائماً مقامه في الدرجة والاستحقاق كان هذا الفرع يتناول نصيبه الأصلي والآيل إليه ممن مات عقياً لانه قائم مقام أصله بمقتضى الشرط

(٣) ما لم يسبق الفصل فيه ابتدائياً من جهة مختصة ولم يصل إلى المحكمة العليا بالطرق والاوزاع المقررة في لائحة المحاكم الشرعية لا يتسنى لها الفصل فيه مادام الامر كذلك

حكم من المحكمة العليا بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩١٢ في القضية نمرة ٣٤ سنة ١٩١٠ بتوزيع وقسمه صافي ريع وقف المرحومة الست مانتاب قادن ائندي لثلاثة آلاف والاربمئة والثمانية والثمانين فداناً وسدس القدان والنصف والثلث من قيراط من فدان بين مستحقه على وجه ما بين بالاسباب . فدفع الست نفيدة هانم بنت ... هذا الحكم بالقضية نمرة ١٠٧ سنة ١٩١٢ - ١٩١٣ ضد كل من ناظر الوقف وأحد مستحقه وصدرت الدعوى من وكيلها بأن للدعى عليه الثاني رفع دعوى بمحكمة ... الابتدائية الشرعية على ناظر الوقف الآتي ذكره بصدد الوقف من المرحومة الست مانتاب قادن ائندي فيما كانت تملكه من الاطيان والعقار وفقاً صحيحاً وجعلت من ذلك ثلاثة آلاف فدان ... على عتيقاتها ومدبراتها والنسوة المينات بها وجعلت لكل جماعة منهم حصة عيبتها بالانشا والشروط للموضحة بالدعوى على الوجه المين بحجة الوقف الصادرة من محكمة مصر الشرعية في ... وجعلت مال وقفها لجهة بر لا تقطع ثم أخرجت بعد ذلك اشخاصاً منهم وعين اسماءهن بالدعوى وأدخلت نيرهن وعينهم بها أيضاً بمخصص معينة ذكرها بها وذكر من توفي منهم في حياة الواقعة ثم ذكر وفاة الواقعة ومن توفي بعدها عتيقاً وعن ذرية وبين ذلك وبين نصيب كل منهن من المحصر فيهن فاضل ريع ذلك الوقف وان بعض الاطيان الموقوفة استبدلت غيرها اطيان وعقار ومن ضمن البديل منزل (عينه وحدده) وطلب أخيراً الحكم بتفسير شرط الواقعة وبيان نصيب كل حسباً يقتضيه شرط الواقعة والتعريف بتوزيع فاضل الريع على مقتضاء وأمر المدعى عليه ناظر الوقف بدفع ما يبدل نصيبه مما حصله من ريع اعيان الوقف وبعد جواب المدعى عليه فسرت المحكمة شرط الواقعة وحكمت ببيان توزيع فاضل ريع الوقف على مستحقه وبينت ذلك بحجيات حكمها الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩١٠ واكتسب ذلك الحكم الدرجة النهائية لعدم استئنافه وبعد ذلك في ١٦ يولييه سنة ١٩١٠ قدمت كل من الستات نظيف وطائفة والماس دفناً فيه للمحكمة العليا قيد بها بنمرة ٣٤ سنة ١٩١٠ زعم أنهن عتيقات عتيقات الواقعة ومن مستحق الوقف وان الحكم بتداهن والمحكمة قررت السير في دفعهن وامادة لظن الموضوع وأخيراً بجلسة ٧ مارس سنة ١٩١٢ حكمت بمنهن من دفعهن لعدم استحقاق عتيقات العتيقات مع الشيقات كشرط الواقعة لحين اقرارهن وبينت

كيفية توزيع فاضل الزرع على مستحقه بأن من مات منهن قبل الاستحقاق يؤول نصيبه لأصل الغلة ومن مات عن ولد يؤول نصيبه لولده ومن يموت بعد الاستحقاق عقيماً يؤول نصيبه لباقي الموقوف عليهن وإن كل نصيب يعتبر وقفاً على حدثه وكل حصّة موقوفة علي جماعة تعتبر وقفاً على حدثها ولم يبين أن كان نصيب المتوفي عقيماً بعد الاستحقاق يؤول لباقي الموقوف عليهن من أهل حصته أم من أهل جميع الحصص مع أن يأنها الأول في أن كل حصّة وقف على حدثها يجعل الشرط عاماً بكل حصّة عاماً في جميع الحصص ويجعل نصيب المقيم في كل حصّة يؤول إلى أهل حصته حتى ينقضوا وبعد انقراضهم جميعاً يؤول نصيبهم لأهل الحصص الأخرى وينت أيضاً أن من مات قبل الاستحقاق يؤول نصيبه لولده لقيام ولده مقامه وإلا يبين أن كان يقوم مقامه في نصيبه الأصلي فقط أم في نصيب المقيم أن لو كان جاً مع أن الأحكام المتعددة الصادرة من المحكمة العليا قضت بأن يقوم مقامه في نصيبه الأصلي لا في نصيب المقيم مادامت طبقة أصله موجودة ولهذا الإبهام أفق منفي ديوان الأوقاف بما يتضمن تقسيم فاضل الوقف على أن من مات عقيماً بعد الاستحقاق يؤول نصيبه لباقي الموقوف عليهن من باقي الحصص الأخرى ولو ما من أهل حصته مستحقون مع أن ذلك يتضمن رجوع نصيبه بعده لأصل الغلة كالمتوفي عقيماً قبل الاستحقاق وشرط الواقفة ونص الحكم لا يتضمن ذلك وجعل أن الولد يقوم مقام أبيه ويستحق في نصيب المقيم في حصّة من يتوفى عقيماً من جميع الحصص وشرط الواقفة لا يقضي بذلك . وأنه لذلك اضطرت الدافعة لبيان شرط الواقفة ومضمون الحكم للحصول على بيان نصيب كل مستحقه حسباً للشاكل ومنعاً لاتساع نطاق تلك الفتوى فيما ذكر وتعميل صرف استحقاقهم لهم لتضرر مستحقه من فتواه وإن الحكم يمتد إلى الدافعة ولها الحق في استئناف لمدم إعلانها بالدعوى والحكم طبقاً للمادة (٣٣٧) من اللائحة وأنه بالرجوع إلى شرط الواقفة المبين بحجة الوقف يتضح أنها وقفت سبائة فدان وكسوراً على أغواها الستة بالانشاء المبين بها وهو المبر عنه بالوقف الأول ووقفت ألف وستائة فدان وكسوراً بعد ذلك وقسمت ريعها على أشخاص معينين بها بإنشاء مبين بها وذكر أن في آخر الإنشاء أنه معطوف على ما قبله وهو الوقف الأول بقولها فيه على النص

والترتيب المشروحين اعلاه وهذا يدل على ان غرض الواقعة بهذا العطف ان يكون الانشاء في الوقف الثاني والانشاء في الوقف الاول متحدين لفظاً ومعنى يدل تكرار الفاظه بالتالي وبمراجعة الانشاء في الوقف الاول يتضح انه يتضمن: الاول: نصيب من يموت عقياً بعد الاستحقاق لآخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للمتوفي من اهل هذا الوقف الخ وهذا شرط خاص في كل نصيب يتمر وفقاً على حدته وخاص بكل حصبة موقوفة على جماعة منهم تعتبر وفقاً على حدتها عملاً بقول الواقعة في صدر إنشائها (ثم من بعد كل منهم الخ) وطام في جميع الاوقاف كما هو المتصور عنه وكغرض الواقفين شرعاً وان الواقعة وقفت بعد ذلك الثلاثة الآلاف والاربعمائة فدان والكسور على النسوة وعتقاء ومدبرات معينات بكتاب وقفها المذكور بالبناء مدون به وقالت في آخره (على النص والترتيب المشروحين اعلاه) أي في الوقف الاول وفي الوقف الثاني المذكورين وهذا العطف يقضي بأن غرض الواقعة ان يكون الانشاء الثالث به كالانشاء الاول أو الثاني وقد ذكر ان الانشاء الثاني هو كالانشاء الاول بالعطف المذكور فصار الانشاء الثالث كالاول لفظاً ومعنى ومن ذلك يتضح ان الانشاء في الاوقاف الثلاثة متحدة لفظاً ومعنى بهذا العطف وبناء عليه يكون نصيب من يتوفى عقياً قبل الاستحقاق يؤول الى أصل الفلّة لسكوت الواقعة عن ذلك في تلك الاوقاف الثلاثة. ونصيب من يموت عن ولد او ولد ولد متوفى في حياته يؤول اليهما معاً لقيام ولد من يموت قبل الاستحقاق مقام أبيه ومن يموت عقياً بعد الاستحقاق يؤول لأخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فلان لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات اليه من اهل وقفه أي من اهل حصته الموقوفة عليه ومن معه خبها ولا يخرج الى اهل الحصص الاخرى المستبرة وفقاً على حدتها الا بعد اقراض اهل حصته لأن كل حصبة في الوقف الثالث موقوفة على جماعة من النسوة المذكورات تعتبر وفقاً على حدتها عملاً بشرط الواقعة الواردة بصدر إنشائها وهذا معنى ما ورد بالحكم المذكور ثم يان وكيل الواقعة كيفية توزيع ريع الوقف على مستحقيه الى ان قال وبذلك انحصر فاضل ريع الوقف في المستحقين الباقيين المذكورين يوم عريضة هانم واميئة بنت نفيسة بنت نرجس وعمر

وقفيدة المدعية وبنت ملكسان المدعوة حورية ومنيرة وبنت فرلنطة وسليم بن حسن ابن مہجرة وأخته نفيسة وبين مقدار نصيب كل منهم وإن جملة ذلك وهو أربعة وعشرون قيراطاً أصل فاضل ربع هذا الوقف وأنه يجوز استئناف هذا الحكم لبيان نصيب كل منهم وتعريف الاوقاف بتوزيع الفاضل على مقتضاء وأمره باداء نصيب موكلته منماً لخطأ ديوان الاوقاف وظلم احد من مستحقيه الى آخر ما ذكره وكيل المدعية بدعواه من طلب تعديل الحكم المستأنف وبيان نصيب موكلته كشرط الواقفة باستحقاقها لنصيبها الذي ذكره الخ - وأجاب وكيل المدعى عليه الثاني عن تلك الدعوى بأنه يوافق على ما جاء برخصة الاستئناف من بيان توزيع فاضل ربع الوقف على مستحقيه وأن الحكم يتعدى المدعية ولم تعلن به ولا بالدعوى ويطلب تعيين نصيب كل مستحق لأن الحكم المستأنف مبهم في نقطتين وهما نقطتا النزاع بين ديوان الاوقاف ومستحق الوقف (الاولى) انه قضى بأن نصيب من مات عقياً بعد الواقفة من العتقاء يؤول نصيبها لباقي الموقوف عليهن كل بقدر نصيبها ولم يبين ان كان يؤول لباقي الموقوف عليهن من أهل وقفها او من أهل الاوقاف جميعاً مع انه قضى بأحدى جثثاته انه بعد انقراض كل حصة ينتقل وقفها الى باقي أهل الحصص الاخرى كل أهل حصة على قدر حصصهم عند ذكر انتقال نصيب من مات عقياً قبل الواقفة وهذا يناقض ما ذكر (والثانية) انه قضى بأن ولد الولد يترقى لمقام الولد ويأخذ عن جده مع الولد ولم يبين به ان كان يأخذ في نصيب جده فقط او فيسبة وفي نصيب من يموت عقياً من طبقة الولد بعد جده ولذا اضطرن المستأنفة لاستئنافه للتوصل لبيان هاتين النقطتين الى آخر ما ذكره من التماسه الحكم باستحقاق كل من مستحق الوقف لنصيبه وأمر المدعى عليه الاول بدفع ما يمدله من ربع الوقف الذي تحت يده - وأجاب وكيل المدعى عليه الاول بأنه يترقب بالوقف وانشائه وشروطه وتنظر موكله عليه ووضع يده ووقاة من توفي حال حياة الواقفة وبعدها عقياً وغير عقيم ويرفع الطاعوي والحكم فيها ابتداء ونهاية من الحكمة العليا في ٧ مارس سنة ١٩١٢ م هو مذكور بالدعوى ويقول ان نقط الخلاف بين العمل الجارية عليه النظارة في صرف ربع الوقف وبين المدعية فيما يأتي (أولاً) ما بقي من أنصبة المخرجين بعد خصم أنصبة الداخلين بدلم والزيادات التي زيدت على أنصبة

بعض الموجودين فهذا جرت النظارة على انه للفقراء لأن الواقفة لم تبين له مصرفاً والمندعية اعتبرته حقاً للمستحقين وردته لاصل الفلة كما في الدعوى (ثانياً) جرت النظارة على ان نصيب من مات عقياً بعد الاستحقاق يرجع للموجود من الشقات والنسوة كل منهن بقدر نصيبها بلا فرق بين حصه واخرى عملاً بشرط الواقفة والمندعية تقول انه يرجع الى اهل درجته من وقفه (ثالثاً) جرت النظارة على ان فرع من مات قبل الاستحقاق يقوم مقام اصله في الدرجة والاستحقاق في جميع الطبقات والمراد به من لم يتناول شيئاً من الوقف او من نصيب من مات عقياً بعده والمندعية تقول انه لا يستحق إلا النصيب الذي يتلقاه عن اصله فقط وكل ما مشت عليه النظارة هو اما اتباع الاحكام الهائية او أخذاً برأي حضرة مفتيها وهناك بعض فقط لم تعرض لها المندعية وهي ان الواقفة أدخلت متوقفاً نازيرون بمقتضى ورقة عنقها بحق خمسة وعشرين فداناً من أصل ما كانت تستحقه ازمديل البيضاء المتوفاة في حياة الواقفة فالنظارة جرت على صرف ريعه اليها مع ما آل اليها من مات عقياً عملاً بقول المجلس العلمي ولما صدر حكم المحكمة العليا ولم يرد فيه ذكر نازيرون ثم رفعت هذه الدعوى قر رأي النظارة على ايقاف الصرف لها وانه يطلب الفصل في أمرها مع الفصل في باقي الموضوع وكذلك الحال فيمن تدعى رخصت البيضاء فانها أدخلت في الوقف بمقتضى ورقة عنقها ثم توفيت من زمن عن بنتها بفيده وعززة وماتت عزيزة عن ولديها صلاح الدين حمدي وجمال الدين فوزي فيطلب الفصل في ألصبة هؤلاء أيضاً الخ - والمحكمة العليا بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩١٥ (بناء على ان الدفع قدم ممن يتعدى اليه الحكم المدفوع فيه فهو مقبول شكلاً وان وكيل الدافعة ووكيل عمر افندي احد المدعى عليهما اتفقا على ان النزاع بين موكلهما وبين سعادة وزير الاوقاف المدعى عليه الاول منحصر في امرين (اولهما) هل يؤول نصيب من مات عقياً من أهل هذا الوقف المتنازع فيه قبل الاستحقاق او بعده الى باقي أهل حصته الذين في طبقته او يؤول اليهم والى غيرهم من أهل الحصص الاخرى فالوكيلان المذكوران يقولان انه يؤول لأهل حصته الذين في طبقته فقط الى ان ينقرضوا فتؤول الحصة الى أهل الحصص الاخرى ووكيل سعادة وزير الاوقاف يخالف في ذلك (وثانيهما) هل يؤول نصيب من مات عقياً الى أهل طبقته من

أهل حصته فقط أو يؤول إليهم وإلى أولاد من مات قبله من أهل طبقته عن أولاد فوكيل المدعية الدافعة ووكيل المدعى عليه الثاني يقولان أنه يؤول لأهل طبقته فقط أي ولا يدخل فيهم أولاد من مات قبله ووكيل سعادة وزير الأوقاف يخالفهما في ذلك فيم الجميع بالاستحقاق . وإن وكيل سعادة وزير الأوقاف نازع الخصوم أيضاً فيما بقي من نصيب المحرجين وسكتت الواقعة عن بيانه فقال أنه يعود إلى الفقراء وخالفه وكيل المدعية والمدعى عليه الثاني فقالا أنه لا يعود إليهم بل يعود إلى أصل غلة حصة المحرجين . وإن وكيل سعادة وزير الأوقاف ضم إلى طلب الفصل في هذه الأشياء بما يقتضيه المنهج الشرعي الفصل في شأن نازيرون التي قال إن الواقعة أدخلها في وقفها بمقتضى ورقة عتقها وشأن كل من تفيدة وصلاح الدين حمدي وجمال الدين فوزي ولدي عزيزة المتوفاة بنت رخصت المذكورة التي أدخلتها الواقعة في وقفها بمقتضى ورقة عتقها أيضاً . وأنه جله في حكم المحكمة العليا المطعون فيه اليوم بشأن الأمر الأول من موضع النزاع بالحثية الرابعة عشرة ما نصه (وحيث أن الواقعة لم تنص على من يؤول إليه نصيب من يموت عقباً قبل الاستحقاق من الموقوف علبن المذكورات وحيث أن مرجع نصيب من مات عقباً ممن قبل الاستحقاق إلى أهل الحصص المشاركين لها فيها واحداً كان الموجود أو أكثر فإذا انقرض أهل حصة انتقل وقفها إلى باقي أهل الحصص الأخرى أهل كل حصة على قدر حصصهم إلى أن ينقرض أهل تلك الحصة ينتقل إلى باقي أهل الحصص الأخرى) وبه يعلم أن المحكمة فصلت في هذه النقطة فصلاً لا غموض فيه ولم يبق معه وجه لما ذهب إليه وكيل سعادة المدعى عليه الأول من أن النصيب ينتقل إلى العتيقات والنسوة كل منهن بقدر نصيبها بالفرق بين حصة وأخرى وذلك لأن الواقعة جعلت لكل جماعة من الموقوف عليهم حصة معينة في هذا الوقف المتنازع فيه وقالت فيه (ثم من بعد كل منهن قطي أولادها ثم وثم إلى آخرة) والتعبير بكل يجعلها بمثابة أوقاف متعددة فلم يبق إلا الفصل في نصيب من مات عقباً بعد الاستحقاق والحكم فيه لا يختلف عن حكم من مات عقباً قبله وإذا كان الحكم المدفوع فيه صحيحاً فإنه جاء في هذا الحكم أيضاً بشأن الأمر الثالث من مواطن النزاع بالحثية الخامسة عشرة ما نصه (وحيث أن الواقعة جعلت فرع من يموت قبل الاستحقاق

مما مقامه في الدرجة والاستحقاق الى آخره) وبه يعلم ان فرع من يموت قبل الاستحقاق يقوم مقامه في الدرجة والاستحقاق ويتناول نصيبه الاصلي والا يزل اليه من مات عقيباً لأنه قائم مقام اصله بمقتضى الشرط فيكون الحكم المدفوع فيه صحيحاً ايضاً . وان الامرين الآخرين لم يسبق الفصل فيهما ابتداءً من جهة مختصة ولم يصل الى المحكمة العليا بالطرق والاولايع المقررة في لائحة المحاكم الشرعية . وحينئذ فلا يتسنى لها الفصل فيها ما دام الامر كذلك (قررت رفض ما دفعت به الست تفيدة المدعية المذكورة وما طلبه وكيل سعادة المدعي عليه الاول بما لم يسبق نظره ابتداءً)

الخلاصة : اذا أنشأ الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده ذكوراً واناثاً بالفريضة الشرعية الى ان قال (على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه) ولم يذكر فيه اولاد الظهور كما ذكر أولاً في الترتيب دخل اولاد البطون وأولاد الظهور

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية مرة ٢٦ سنة ١٩١٢ من المدعية بصدد الوقف من الواقف وانشائه له على نفسه ثم من بعده على اولاده ذكوراً واناثاً بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين الى ان قال على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك اليه فلن لم يترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته فان لم يكن في درجته وذوي طبقته احد فليقبض المستحقين للوقف المشاركون له فيه . وان المدعية تستحق في الوقف بالصفة التي يثبتها وطلبت الحكم باستحقاقها . ووكيل المدعي اعترف بالوقف وانشائه وشروطه المدونة بكتاب الوقف وتظهر موكلية عليه ووضع ايديهما على اعيانه واستغلاهما لريعه وبوفاة الواقف وبلغراض اهل الطبقة الرابعة من اولاد الظهور وبأن اهل الطبقة الخامسة من ذرية الواقف من اولاد الظهور احياء وامواتاً عن ذرية من اولاد الظهور ستة عشر شخصاً فقط المذكورين اربعة عشر والاناث اثنتان الى آخر ما قاله من دفعه الدعوى

بأن اولاد البطون لا يستحقون شيئاً في هذا الوقف مع اولاد الظهور وانما يستحقون متى انقرضت اولاد الظهور وطلب رفض الدعوى. والمحكمة في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٣ (بناء على ان وكيل المدعي عليها اعترف بأن رقية المدعية هي بنت حنفي ابن سلومة بنت احمد بن علي بن الواقف . وان حجة الوقف المذكور مذكور بها شرط لسه (على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه) ولم يذكر فيه اولاد الظهور كما ذكر اولاً في الترتيب . وان هذا الشرط يدخل اولاد البطون والظهور . وان المدعية طالبت المدعي عليها الناظرين بأقرار وكيلها . وان المقرر يعامل بأقراره) حكمت باستحقاق المدعية في الوقف عملاً بشرط الواقف وبأنها بنت حنفي بن سلومة بنت احمد بن علي ابن الواقف ماملة للمدعي عليها بأقرارهما . واستؤنف هذا الحكم بالقضية مرة ١ سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ . والمحكمة العليا بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩١٤ (بناء على ان الحكم صحيح ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم ورفض الاستئناف

الخلاصة: اذا لم ينص الواقف في وقفه على قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام اصله وكان الوقف مرتباً فبموت آخر أهل الطبقة يقسم ريع الوقف على أهل الطبقة التي تليها احياء فقط لعدم وجود ما يقتضي القسمة على الاموات عن فرع قبل الاستحقاق

صدرت الدعوى بالحكمة العليا في القضية مرة ٢٩ سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ (بعد القرار بالسب في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مصر الابتدائية في القضية مرة ٩٣ سنة ١٩١٢ - ١٩١٣) من وكيل المدعي باستحقاقه في الوقف بالصفة الموضحة بها الخ . والمحكمة بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٢ (بناء على ان المدعي ادعى ان الواقف انشأ وقفه على نفسه ثم على اولاده ثم من بعد كل على اولاده وهكذا على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد انتقل نصيبه اليه الى آخره وتوفي الواقف ثم توفي بعده من توفي عقيماً وعن عقب الى ان توفيت عيوشة التي هي آخر أهل الطبقة وصار الوقف يقسم على اثني عشر جزءاً للمدعي جزءاً

منه إلخ . وإن وكيل المدعى عليها أجاب بما يقتضي عدم استحقاق المدعى في الوقف الآن لأنه يموت عيوشة المذكورة تنقرض الطبقة ويقسم فاضل الربيع على أهل الطبقة التي تليها أحياء فقط ولا يستحق من كان ميتاً عن ولد قبل الاستحقاق كوالدة المدعى التي ماتت في حياة أمها قبل الاستحقاق وهي من أهل الطبقة التي تلي طبقة عيوشة فلا يتناول منها المدعى شيئاً لعدم نص الواقف على قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله واستند إلى نصوص بينها في جوابه . وإن المدعى رد على ذلك بما في الفتاوى المهدية وبعض أحكام من هذه المحكمة . وإن المدعى ذكر في دعواه أن خديجة المدعوة خدوجة توفيت عن بنتها لصاحبها الثلاث وعن ولدي بنتها دودو المتوفاة في حياتها وقال أن الاستحقاق آل لبنتها الثلاث ولا شيء لولدي بنتها دودو المذكورة لوفاة هذه البنت في حياة أمها ولعدم نص الواقف على قيام فرع من مات قبل الاستحقاق من مقام أصله مع أنه بوفاة خديجة المذكورة لم يوجد في الطبقة أحد ويصدق أنه يموتها أقرضت طبقها . وأنه بالرجوع إلى ما استند إليه الخصوم وما جاء في كتب المذهب تبين أنه وإن ذكر في الفتاوى المهدية في مثل هذه الحادثة أن القسمة بعد انقراض الطبقة تكون على الطبقة المنقرضة جياء وامواتاً عن فرع وإن ما أصاب الأحياء أخذه وما أصاب الأموات يعطى لأولادهم لكن وجد في كتاب الخصاص الذي هو كبير في العلم وفي رسالة العلامة بن مابدين (الأقوال الجلية في نقض القسمة والدرجة الجلية) وتفتيح الحامدية الفتاوى الخيرية ما هو صريح في أن القسمة في مثل هذه الحادثة تكون على الأحياء فقط لعدم وجود ما يقتضي كون القسمة على الأموات أيضاً وهو ظاهر جلي . أنه مع كل ما تقدم لا يكون للمدعى وجه المطالبة الآن بنصيب والدته التي ماتت ، حياة أمها قبل الاستحقاق (حكمت بمنع المدعى من دعواه الاستحقاق في وقف الآن منعاً شرعياً

الخلاصة : قول الواقف (على أن من مات منهم جميعاً وترك ولداً . أو ولد له وإن نزل انتقل نصيبه لولده أو ولد ولد له وإن نزل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد

وإن نزل انتقل نصيبه لآخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا أقرب الطبقات للمتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم (فيما إذا توفي أحد المستحقين عقياً وليس له أخوة ولا أخوات) من كان موجوداً في طبقته وقت الوفاة ومن يوجد بعد ذلك

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٣٨ سنة ١٩١٢-١٩١٣ من المدعي بصدر الوقف من الواقف وإنشائه له على نفسه ثم من بعده على من عينهم بكتاب وقفه واستحقاقه في الوقف بالصفة التي ذكرها وطالبه ما طلبه بها الخ. والمحكمة في ٢٣ أبريل سنة ١٩١٣ (بناء على أن الخصوم اتفقوا أخيراً على طلب تفسير شرط الواقف المدون بكتاب وقفه وهو قوله (على أن من مات منهم حياً وترك ولداً أو ولد ولد وان نزل انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وان نزل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد وان نزل انتقل نصيبه من ذلك لآخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا أقرب الطبقات للمتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم) وقد ماتت فاطمة بنت زينب المذكورة بالدعوى عقياً وليس لها إخوة ولا أخوات فهل نصيبها يقسم على الموجودين من أهل طبقته وقت وفاتها ومن يوجد منهم بعد ذلك . وإن الواقف المذكور جل بمقتضى شرطه المرقوم نصيب من يموت عقياً وليس له إخوة ولا أخوات لأقرب الطبقات للمتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وإن أقرب الطبقات يشمل من كان موجوداً وقت الوفاة ومن يوجد بعد ذلك فاذن من يوجد من الموقوف عليهم بعد وفاة من يموت عقياً وليس له إخوة ولا أخوات ويصدق عليه أنه من أقرب الطبقات للمتوفي المذكور يشترك مع من هو في طبقته ممن كان موجوداً وقت الوفاة في نصيب المتوفي المذكور لا شراً كه مع من كان موجوداً وقت الوفاة في صفة اقرب الطبقة للمتوفي) فهمت الخصوم بأن شرط الواقف يقضي بما هو واضح بالاسباب . واستؤقف هذا الحكم بالقضية نمرة ٣٦ سنة ١٩١٣-١٩١٤ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩١٤ (بناء على أن الحكم صحيح ولم يأت المستأنف بدلي مقبول) قررت تأييد الحكم المذكور ورفض الاستئناف .

الخلاصة : المراد بالنصيب في قول الواقف (على ان من مات منهم وترك
ولداً ذكر أو ولد ولد ذكر أو نسلاً ذكرًا انتقل نصيبه في ذلك له فان لم يوجد
له ذلك انتقل نصيبه لاخته الخ) النصيب بالفعل لا بالقوة وإذا لم ينص الواقف
على من مات قبل الاستحقاق فليس لولده استحقاق في الوقف بموته

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ١١١ سنة ١٩١٣
- ١٩١٤ من المدعي بصور الوقف من الواقف ولنشائه له على نفسه ثم من بعده
على اولاده المذكور الموجودين وقت صدور الوقف ومن يحدث له من الاولاد
المذكور بالسوية بينهم ثم من بعدهم على اولادهم المذكور أيضاً كذلك ثم على اولاد
اولادهم المذكور كذلك وهكذا طبقة بعد طبقة ولسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل
الطبقة العليا منهم فحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها الخ . وانه وقت صدور
الايقاف من الواقف كان الموجود له على قيد الحياة من الاولاد المذكور ثلاثة هم
محمد والد المدعي واحمد وابراهيم وقد حدث له بعد الوقف اثناث هما السيد
وعبدالسلام ولم يكن له اولاد ذكر سوى هؤلاء الخمسة المذكورين ثم توفي محمد
أحدهم عن ولد ذكر هو المدعي ثم توفي الواقف عن اولاده المذكور احمد وابراهيم
والسيد وعبدالسلام وعن محمد ابن ابنه محمد المذكور وبوفاته آل استحقاق فاضل ربيع
الوقف اليهم يقسم عليهم بالتساوي بينهم لكل واحد منهم الخمس وطلب الحكم
باستحقاقه الخمس فاضل ربيع الوقف الخ . والمحكمة في ١٢ يناير سنة ١٩١٤ (بناء
على انه بالاطلاع على حجة الايقاف تبين ان الواقف نص في وقفه على ان من
مات منهم وترك ولداً ذكرًا أو ولد ولد ذكرًا أو نسلاً ذكرًا انتقل نصيبه من ذلك
له فان لم يوجد له انتقل نصيبه لاخته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق . وان
هذا الشرط يقضي بأن المراد بالنصيب النصيب بالفعل لا بالقوة ولم ينص الواقف
على من مات قبل الاستحقاق . وان الحكم الشرعي والحالة هذه يقضي بعدم
استحقاق المدعي في الوقف المذكور بالسفة المذكورة بالدعوى) قررت رفض دعوى
المدعي . واستؤنف هذا القرار بالقضية نمرة ٤٢ سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ . والمحكمة

المليا بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩١٤ (بناء على ان القرار صحيح ولم يأت المسأف بدفع مقبول) قررت تأييد القرار المذكور ورفض الاستئناف

اختلاصة : عبارات الواقف في وقفه يفسر بعضها بعضاً فإذا وقف الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده قسم منه يكون وقفاً على ابنه ... والقسم الباقي يكون وقفاً على كريمةته ... ثم من بعدهما على اولادهما الى ان قال (على ان من مات من ذرية كل من الموقوف عليهما ونسلهم على ما ذكر اعلاه وترك ولداً او ولد ولداً اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل الخ كان هذا الوقف وقفين لا وقفاً واحداً الخ

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية عمرة ٧١ سنة ١٩١٣-١٩١٤ من المدعية بصفتها وصية على اولادها القصر على ناظرة الوقف بصدور الوقف من الواقف وإنشائه له على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ما يبين فيه منها خمسة فدان تكون وقفاً على نجله احمد بك ومائة فدان وعشرة افدنة باقي الوقف على كريمة فاطمة هانم ثم من بعدهما فلى اولادها الى آخره وطلبت ما يخص اولادها القصر بالصفة الموضحة بالدعوى الخ . والمحكمة في ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ (بناء على ان كلا من وكيلي الخصوم حصر محل النزاع فيما يأتي : وهو انه بعد موت ولدي الواقف تقول المدعية ان الوقف وقفان أحدهما موقوف على اولاد ابنه والاخر موقوف على ذرية بنته . والمدعى عليها تقول انه بعد موت ولدي الواقف يكون الوقف وقفاً واحداً . وان الخصوم طلبوا بيان ما يقتضيه الوجه الشرعي في ذلك وتركوا ما زاد على ذلك مما جاء بالدعوى : وانه بالرجوع الى كتاب وقف الواقف علم منه ان الواقف المذكور أنشأ الوقف المذكور على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ما يبين فيه بكتاب الوقف وهو خمسة فدان تكون وقفاً مرصداً على ولده احمد بك كامل ومائة فدان وعشرة تكون وقفاً على كريمة الواقف فاطمة هانم ثم من بعدهما فلى اولادها الى آخر ما جاء بكتاب الوقف المذكور الذي منه قول الواقف (على ان من مات من ذرية كل من الموقوف عليهما ونسلهم على حسب ما ذكر اعلاه وترك ولداً

أو ولد ولد أو أسفل من ذلك أثقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل إلى آخر ما هو موضح بكتاب الوقف المذكور. وإن إنشاء الواقف المذكور يدل على أن الواقف المذكور جعل وقفه بعد وفاته وقفين وقفاً منها وهو الخمسة فدان على ولده أحمد وذريته وهكذا والوقف الآخر وهو المائة فدان والعشرة على بنته فاطمة هانم وذريتها. وإن الوجه الشرعي في ذلك يقضي بأن وقف الواقف المذكور بعد وفاته يكون وقفين لا وقفاً واحداً) عرفت الخصوم بما ذكر. واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ٢١ سنة ١٩١٤ - ١٩١٥. والحكمة العليا بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩١٥ (بناء على أن ذلك الحكم صحيح لأن الواقف ذكر في أواخر شرط النظر ما يدل على اعتبار هذا الوقف وقفين حتى بعد وفاة ولديه المذكورين حيث جاء به ما نصه (فإن لم يكن لأحدهما رشيد يحسن التصرف فيكون النظر والتحدث على الجنتين المذكورتين للأرشد فالأرشد من أولاد أحدهما) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف.

الخلاصة (١) الوقف المرتب المعبر فيه بكل في جانب الموقوف عليهم المشروط فيه (إن من مات منهم وترك ولداً الخ تكون حصة كل من الموقوف عليهم بعد وفاته بمنزلة وقف مستقل يجري فيه تقض القسمة بالنسبة لفروعه وحجب الأصل لفروعه كما نص على ذلك

(٢) إذا كان مشروطاً في الوقف (إن من مات من أهله عقيماً لا عن أخوة ولا أخوات يكون لأقرب الطبقات إليه) وكان بيد المتوفي بالصفة المتقدمة بعض تلك الاوقاف منه ما هو آيل إليه عن والده ومنه ما آل إليه من مات عقيماً من أصحاب الاوقاف فما كان آيلاً إليه من والده يقسم على الطبقة التي تليه وما كان آيلاً إليه من مات عقيماً استحقه الموجودون وقت وفاته من أهل الطبقة التي منها المتوفي المساوون له في الدرجة.

(بعد القرار بالسير في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٣٢ سنة ١٩١٣-١٩١٤) من وكيل المدعي بصدور الوقف من الواقف وانشائه له على نفسه ثم من بعده يكون الربع منه على من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم مع مشاركة الست لبيبة بنت شقيقته ثم من بعد كل من اولاد الواقف يكون ذلك وفقاً على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولادهم ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم بحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده او ولد ولده وان سفلان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاخته واخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا تقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم فاذا انقرض اولاد الواقف او ماتوا لا عن عقب يكون الربع المرقوم خاصاً بالست لبيبة المذكورة ثم من بعدها يكون نصف الربع المذكور مصروفاً ريعه على اولادها ثم على اولاد اولادها ثم على اولاد اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم بالسوية بينهم على النص والترتيب المشروحين والنصف الثاني باقي الربع المرقوم يكون مضافاً لثلاثة ارباع الوقف الآتي ذكرها ويكون حكم ذلك حكمه فاذا ماتت الست لبيبة المذكورة عن غير عقب او انقرضت ذريتها كان الربع المرقوم مضافاً لباقي الوقف واما الثلاثة الارباع باقي الوقف المرقوم فتكون وفقاً مصروفاً ريعه على عتقاء الواقف وقد اشترط الواقف في ذلك الى الست شمس نور معتوقته وزوجته ان لها نصيباً من ذلك ويصرف لها من ريع الثلاثة الارباع حصتان زيادة عن اخواتها عتقائه المشاركين لها في الوقف المذكور مادامت عزباء فان تزوجت تعطى حصبة واحدة مثل اخواتها المشاركين لها في الوقف المذكور مع مشاركة حسن شاه ويك زاده الكريديلة معتوقتي زوجة الواقف يضاً وسوداً وجبوشاً ذكوراً واناثاً الايض منهم له مثل حظ الاسودين او الحبشين من ريع ذلك ثم من بعد كل منهم فلي اولاده ثم على

اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ولسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ولسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الى حين انقراضهم على النص والترتيب المشروحين فاذا انقضوا جميعاً يكون ذلك وقفاً مصرّوفاً ربه على عتقاء عتقاء الواقف مع مشاركة عتقاء عتقاء كل من زوجته الخ - والحكمة العليا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ (بناء على ان الحصون متصادقون على الوقف وانشائه وشروطه وعلى ترتيب الوفيات ومن توفي منهم عقياً وعن عقب وحصر النزاع في نصيب الست شوكت بنت حسين شوقي العتيق من زوجته الست كلفدان العتيقة هل يستحقه بعد وفاتها اولاد أخيها وهم صادق المدعى عليه وعباس وامينة كما يقول المدعى وان ما كان بيد شوكت عند وفاتها منه ما آل إليها عن أبيها حسين وكلفدان عتيق الواقف مباشرة وبواسطة اختها الست زينب التي ماتت عقياً وباقيه ما آل إليها من قبل فداية عتيقة الواقف المتوفاة عقياً وليس لها اخوة ولا أخوات باعتبار كون شوكت المذكورة من اقرب الطبقات إليها . وان هذا الوقف وقف مرتب ومعه فيه بكل في جانب العتقاء حيث جاء به ثم من بعد كل من العتقاء لأولاده الى آخره ومشترط فيه ان مات منهم وترك ولداً الى آخره فتكون حصّة كل عتيق بعد وفاته بمنزلة وقف مستقل يجري فيه نقض القسمة بالنسبة لفروعه وحجب الاصل لفرعه كما نص علماؤنا على ذلك . وان شوكت المذكورة هي آخر الطبقة الثانية من اهل وقفي والديها فبموتها يكون النصيب الذي آل إليها من أبيها الموقوف عليها لأولاد أخيها وهم صادق وعباس وامينة المذكورون بالسوية بينهما عملاً بشرط الواقف ترتيب الطبقات في كل وقف وكون هذه الحالة في معنى نقض القسمة . وانه مشروط في هذا الوقف ايضاً ان مات من اهل عتيق لا عن أخوة ولا أخوات يكون نصيبه لأقرب الطبقات اليه فيكون ما بيد شوكت قبل وفاتها مما آل إليها عن فداية المتوفاة عقياً لا عن أخوة ولا أخوات مستحقاً للموجودين من اهل طبقة شوكت المساوين لها في الدرجة من فروع باقي العتقاء لأن العمل بهذا الشرط متعين وهذا نظير ما اذا وقف على اولاده مثلاً وكانوا في الواقع عشرة استحقه العشرة فاذا مات منهم واحد استحقه الباقي منهم) قررت ان ما بيد شوكت المتوفاة المذكورة مما آل إليها من قبل أبيها عتيق الواقف تنقض القسمة فيه ويقسم على الطبقة التي تليها من اهل وقفي

أبويها وهم أولاد أخها المذكورون بالدعوى وإن ما يدها مما آل إليها من قبل فداية عتيقة الواقعة يستحقه الموجودون وقت وفاتها من أهل الطبقة الثانية المساوون لما في الدرجة من فروع المتقاء الموقوف عليهم

الخلاصة : إذا لم ينص الواقف على نصيب من يموت ممن جعل له وقفه بعده فللمنصوص عليه في ذلك أن نصيبه يكون منقطعاً مصرفه الفقراء وإن أقارب الواقف يكونون أولى به إذا كانوا فقراء

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا الشرعية في القضية نمرة ٩٩ سنة ١٩١٤ - ١٩١٥ بعد القرار بالسير في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر في القضية نمرة ٦ سنة ١٩١٤ - ١٩١٥ من محكمة اسيوط الابتدائية) من وكيل المدعى بصدر الوقف من الواقف وإنشائه له على نفسه ثم من بعده يصرف مبلغ عنه في خیران عینها بكتاب وقفه وما فضل بعد ذلك يكون وقفاً على زوجته سعادة وهانم وأولاده حسين واحمد وامنة وميمونة للذكر مثل حظ الأنثيين ما هو لزوجته الثمن مناصفة والباقي لأولاده الأربعة المذكورين للذكر مثل حظ الأنثيين وبوفاة سعادة ينتقل نصيبها وهو نصف الثمن لبتها أمنة المذكورة وكذلك بوفاة هانم ينتقل نصيبها وهو نصف الثمن لبتها ميمونة المذكورة مضافاً لاستحقاقها ثم لأولاد أولاده ذكوراً وأناثاً ثم لأولاد أولاد أولاده ذكوراً وأناثاً للذكر مثل حظ الأنثيين وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل إلى حين انقراضهم اجمعين يكون وفقاً على جهة البر التي عنها وإن الواقف توفي والوقف على حاله مع وجود أولاده وزوجته المذكورين ثم توفيت بعده بنته أمنة المذكورة عن أولادها بكر وعثمان ومحمد وهاشمة فقط ثم توفي حسين ابن الواقف عن أولاده محمد وصابر وحليمة فقط واستحق أحمد النظر على ما كان ناظراً عليه أخوه حسين ونظراً لأن ميمونة بنت الواقف قاصرة صار شرط النظر على ما كانت ناظرة عليه أمنة منقطعاً فعين المدعى عليه ناظراً على ما كانت ناظرة عليه أمنة ووضع يده على ما كانت واضعة يدها عليه الخ . والمحكمة بتاريخ ٢٧ إبريل سنة ١٩١٦ (بناء على أن الخصمين متصادقان

على الوقف وإنشائه وشروطه وعلى وفاة من توفي على الوجه المسطور بالدعوى وعلى عدم النص على نصيب من يموت من بنات الواقف عن اولاده وعلى وفاة ائمة بنت الواقف عن اولادها المذكورين وعلى ان النزاع بينهم إنما هو في نصيب ائمة بنت الواقف المذكورة هل يعود بموتها الى أصل الفلّة كما يقول المدعى أو ينتقل الى اولادها كما يقول المدعى عليه . وان المتصوص عليه في مثل ذلك هو ان نصيب ائمة المذكورة يكون منقطعاً مصرفه الفقراء وان أقارب الواقف يكونون أولى به اذا كانوا فقراء) فهت وكيل الخصمين بأن نصيب ائمة المذكورة يكون منقطعاً مصرفه الفقراء وان أقارب الواقف يكونون أولى به إذا كانوا فقراء وأمرت المدعى عليه بالبر على مقتضى ذلك .

الخلاصة : شرط الواقف في وقفه (ان من مات من الموقوف عليهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدًا أو ولد أو أسفل قام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ان لو كان الأصل حيًا لاستحق ذلك) يقتضي ان يقوم ولد من مات مقام أصله في النصيب الأصلي فقط لا فيه وفي النصيب الآيل اليه ممن مات فعليًا وليس له اخوة ولا اخوات ممن هو في درجته

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية بمرّة ٧٤ سنة ١٩١٤-١٩١٥ من المدعى بصور الوقف من الواقف وإنشائه له واستحقاقه للنصيب الموضح بها وطلب الحكم باستحقاقه الخ . والمحكمة في ١٥ مارس سنة ١٩١٦ (بناء على ان الخصوم اتفقوا أخيراً على طلب بيان ما يقتضيه شرط الواقف بعد صدور التمييز الثابت صدور منه بمقتضى كتاب التمييز من قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في نصيبه الأصلي فقط أو في نصيبه الأصلي والآيل له ممن مات فعليًا . وانه بالرجوع الى ملخص كتاب الوقف المقدم من المدعى المدون به نص شرط الواقف المطلوب بيانه علم ان الواقف شرط (ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدًا أو ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد

ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ان لو كان حياً باقياً) . وان المنصوص عليه شرعاً ان الفرع في مثل هذه الحادثة يقوم مقام أصله في استحقاق نصيبه الاصلي والآيل له ممن مات عقيماً كما نص عليه في كتب مذهب أبي حنيفة الثمان لان قول الواقف في جانب الفرع (واستحق ما كان أصله يستحقه الى آخره) عام يشمل جميع ما كان أصله يستحقه ان لو كان حياً باقياً لاستحقه وبعمومه يشمل النصيب الاصلي والآيل الخ) فهت الخصوم بما هو واضح بالاسباب واستؤنف هذا الحكم بالقضية مرة ٥٣ سنة ١٩١٥ - ١٩١٦ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٧ بعد ان قررت السير في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي وبعد المرافعة أمامها (بناء على ان الواقف شرط في وقفه (ان من مات الخ) وان المحكمة الابتدائية فسرت هذا الشرط المتعلق بولد من مات قبل الاستحقاق بقيامه مقام أصله واستحقاقه للنصيب الاصلي والآيل واستندت في ذلك الى ان المنصوص عليه شرعاً ان الفرع في مثل هذه الحادثة يقوم مقام أصله في استحقاق نصيبه الاصلي والآيل له ممن مات عقيماً . وانه كما نص في كتب المذهب على ما ذكره المحكمة الابتدائية نص أيضاً على خلافه وعدم قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في النصيب الاصلي والآيل بل استحقاقه يكون للنصيب الاصلي فقط . وان هذا هو رأي الاكثرين وانه صدر حكم نهائي من هذه المحكمة في تفسير هذا الشرط المتنازع فيه الآن يتضمن ان ولد من مات قبل الاستحقاق يقوم مقام أصله في نصيبه الاصلي فقط ولا يستحق في نصيب من مات عقيماً من المستحقين وليس له إخوة ولا أخوات . وان التفسير المنوّه عنه لا يؤثر في تفسير الشرط المذكور لانه غير متعلق به) فهت وكلاء الخصوم بأن ولد من مات قبل الاستحقاق يقوم مقام أصله في استحقاقه نصيبه الاصلي فقط ولا يستحق في نصيب من مات من المستحقين عقيماً وليس له إخوة ولا أخوات ممن هو في درجة أصله .

الخلاصة : اذا وقف الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على ولده المسعى وعلى من سيحدثه الله له من الاولاد طبقة بعد طبقة على أن من مات منهم وترك ولداً

أولاد ولد انتقل نصيبه من ذلك اليه الخ — ثم بما له من الشروط في وقفه اخرج ولده
المسى المذكور من الوقف دون ذريته ومات الواقف عن اولاد غير المسى ومات
هذا الوالد المسى عن اولاد فلا يستحق اولاد الابن المسى المخرج عن الدم
بالثقل شيئاً لانه لا نصيب له باخراجه من الوقف ويكون المستحق للوقف هم اولاد
الواقف غير المسى وانما يستحق اولاد الابن المسى في هذا الوقف بانفسهم على
حسب حكم شرط الواقف في طبقهم

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٨ سنة ١٩١٥-١٩١٦
من المدعية بصفتها وصية على ولديها القاصرين بصدور الوقف من الواقف وانشائه
له على نفسه ثم من بعده يكون وقفاً على ولده محمد فهم ومن سيحدثه الله له من
الاولاد ذكوراً واناثاً وعلى زوجته تفاضلاً بينهم فما هو موقوف على زوجته سنة
فرابط وعلى ولده ومن سيحدثه الله له من الاولاد الثلاثة الارباع الباقية يقسم
عليهم بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم اولاد
الظهور دون اولاد البطون الخ وان الواقف بمقتضى الشروط العشرة له في وقفه
أخرج ولده محمد فهم المذكور من هذا الوقف دون ذريته بموجب اشهاد وان الواقف
مات بعد ما أعقب ولدين غير محمد فهم وهما احمد ومحمود وأنحصر وقفه في ذرية محمد
وفي ولديه احمد ومحمود وأمهما وان محمد فهم توفي وبموته انتقل ربع ريع الوقف
لأولاده الذين منهم القاصران محجورا المدعية بالتفاضل بينهم حسب شرط الواقف
الى آخر ما بالدعوى من طلب المدعية الحكم باستحقاق القاصرين لنصيبهما في
الوقف الخ - والمحكمة في ٢٨ مارس سنة ١٩١٦ (بناء على ان النزاع بين المدعية
والمدعى عليه منحصر في ان اولاد محمد فهم الذي أخرجه الواقف من هذا الوقف
يستحقون في هذا الوقف الآن بعد وفاة والده ولا يستحقون وطلباً لعرسهما بما
يقضيه الحكم الشرعي بالنسبة لاستحقاق اولاد محمد فهم من عدمه بعد موته - وان
الواقف أنشأ وقفه على نفسه ثم على ولده محمد ومن سيحدثه الله له من الاولاد
وعلى زوجته فبقية لزوجته الربع ولولده محمد ومن سيحدثه الله له من الاولاد

الثلاثة الأرباع يقسم عليهم بالفريضة الشرعية ثم من بدم على أولادهم أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم على أولاد أولادهم كذلك وهكذا طبقة بعد طبقة على أن من مات من الذكور أولاد الظهور وترك ولداً أو ولد ولد انتقل نصيبه من ذلك إليه فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه لآخوته وأخواته المشاركين له في استحقاق هذا الوقف فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات انتقل نصيبه لمن في درجته المتأولين له بالفعل فإن لم يكن في درجته أحد فلبقية المستحقين معه بالفعل ومن مات قبل دخوله في هذا الوقف قام فرعه مقامه واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان حياً باقياً وشرط الواقف لنفسه في وقفه هذا الشروط العشرة إلى آخر ما هو مدون بكتاب وقفه - وإن الواقف بعد إنشاء وقفه بالصفة المشروحة فيها له من حق الإخراج أخرج ولده محمد المذكور من وقفه المرقوم دون ذريته على الوجه المشروح بحجة الإخراج المذكورة - وأنه بإخراج محمد المذكور صار أجنبياً ومحرماً من هذا الوقف ولا نصيب له فيه حتى يقال بانتقاله لأولاده بطريق التلقي عنه وإنما يستحقون (أولاد محمد المذكور) في هذا الوقف بأنفسهم على حسب حكم شرط الواقف في طبقهم عرف الحصين بدم استحقاق أولاد محمد شيئاً عن والده واستؤفق هذا الحكم بالقضية نمرة ٥٧ سنة ١٩١٥ - ١٩١٦ - والحكمة العليا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٦ (بناء على أن الحكم المذكور صحيح لصحة أسبابه) قررت تأيد الحكم ورفض الاستئناف

الخلاصة : الأرجح من مذهب أبي حنيفة هو عدم شمول الأولاد لأولاد الأولاد ومن بعدهم - فإذا وقف الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على من سيحدث له من الأولاد مع مشاركة عتقائه ثم من بعد كل منهم تكون حصته وقفاً على أولاده ثم من بعدهم على خيرات ثم مات الواقف لا عن أولاد ومات عتقاؤه عن غير عقب سوى واحدة منهم ماتت عن ولد ومات هذا الولد عن ولدين فلا ينتقل نصيب ابن المعتوقة بموته إلى ولديه

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٨٨ سنة ١٩١٤ - ١٩١٥

من ناظر وقف على المدعى عليها بصفتها وصية على ولديها القاصرين بصدور الوقف من الواقفة وإنشائها له على نفسها ثم من بعدها على من سيحدث لها من الاولاد مع مشاركة عتقائها والست حسن كل فاذا ماتت الواقفة عن غير اولاد او كانوا وانقضوا يكون الثلث من ذلك وفقاً على الست حسن كل والثلثان على عتقها الواقفة ثم من بعد كل من الست حسن كل وعتقها الواقفة تكون حصته وفقاً على اولاده الى آخر ما ذكر بحجة الوقف وجعلت مآل وقفها لجهة بر مستديرة وان المدعى ناظر على الوقف بمقتضى تقرير نظره ووضع يده على الموقوف واستغله وان المدعى عليها بصفتها المرقومة تزعم ان ولديها من الموقوف عليهم وذلك بقبر حق الى آخر ما جاء بالدعوى من طلب الحكم بأيلولة فاضل ربيع الوقف للخيرات الخ والحكمة في ٣١ مايو سنة ١٩١٦ (بناء على ان لفظ الاولاد في كلام الواقفة يشمل اولاد اولادها وعليه يكون غرض الواقفة من اولاد المتقاء ما يشمل اولاد اولادهم كما كان غرضها كذلك في اولادها هي نفسها وانه على فرض وفاة الواقفة عقيماً وفاته الست حسن كل عقيماً وفاته عتقها الواقفة جميعهم عن غير عقب ماعدا عتيقها فاطمة البيضاء التي توفيت عن ابنها محمد توفيق فقط وعلى فرض وفاة محمد توفيق المذكور عن ولديه عبد الحميد وسنية القاصرين (محجوري المدعى عليها) فيكون مآل الى والدها محمد توفيق من ربيع هذا الوقف وفقاً عليها لشمول لفظة الاولاد في هذه الحادثة لجميع طبقات النسل والنزعية) عرفت الخصوم بأن الوجه الشرعي يقضي بما هو واضح بالاسباب واستؤقف هذا الحكم بالقضية نمرة ٨٨ سنة ١٩١٥-١٩١٦ والحكمة العليا بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩١٧ (بناء على ان التفهيم بما يقتضيه شرط الواقفة من أيلولة لصيب محمد توفيق لولديه عبد الحميد وسنية المذكورين يعتبر بمثابة حكم في الموضوع - وان المادة (٢٨٠) من لائحة المحاكم الشرعية قضت بأن تكون الأحكام بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة - وان هذا التفهيم مبني على شمول لفظ الاولاد لاولاد الاولاد ومن بعدهم وهو خلاف الارجح من المذهب فلم تظهر محته - وان الارجح من مذهب أبي حنيفة هو عدم شمول الاولاد لاولاد الاولاد ومن بعدهم وعليه فلا يؤول لصيب محمد توفيق لولديه عبد الحميد وسنية المذكورين) فرزت عدم صحة التفهيم المستأقف وفهمت الخصوم بأن لفظ الاولاد الوارد بكتاب

الوقف لا يشمل اولاد الاولاد ومن بعدهم وانه لا يؤول نصيب محمد توفيق المذكور
لولديه عبد الحميد وسنية المذكورين

الخلاصة : اذا انشأ الواقف وقفه على نفسه ايام حياته ينتفع بذلك وبما شاء
منه سكناً واسكاناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية ثم من بعده
على بنته وعلى من سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً واناثاً سوية بينهم ينتفعون
بذلك ايام حياتهم من السكن والاسكان والغلة والاستغلال اسوة امثالهم ثم من
بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم
ونسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل يشتركون في ذلك كذلك فيما بينهم
الحق كان حق السكنى ليس قاصراً على الطبقة الاولى بل هو حق ايضاً لما عدا
الطبقة الاولى .

صدرت الدعوى بمحكمة الزقازيق الابتدائية في القضية نمرة ٧ سنة ١٩١٥-١٩١٦
من وكيل المدعى على المدعى عليه بأن المدعى عليه ساكن بشقة من منزل وقف ...
المشمول بنظر موكله بغير حق وطلب الحكم باخلاء الشقة المذكورة وتسليمها
للمدعى - ووكيل المدعى عليه اعترف بالوقف والانشاء وتنظر المدعى عليه وعلى سكن
موكله بالشقة المذكورة وانكر ما عدا ذلك وطلب رفض الدعوى - وقال وكيل
المدعى ان نقطة النزاع بين موكله والمدعى عليه تنحصر في ان الانشاء الوارد بكتاب
الوقف وهو قول الواقف (انشأ وقفه على نفسه الى آخر العبارة هل يجعل لما عدا
الطبقة الاولى التي هي اولاد الواقف من الذرية حق السكنى في اعيان الوقت ام
لا فالمدعى يقول انه لم يشترط حق بسكن لما عدا الطبقة الاولى وعليه فالمدعى عليه
ليس له حق في سكنى الشقة المذكورة والمدعى عليه يقول انه مستحق للسكنى ووافقه
على ذلك وكيل المدعى عليه وطلباً من المحكمة ببيان ما يقتضيه الوجه الشرعى .
والمحكمة في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ (بناء على ان طرفي القضية حصرا النزاع بينهما في
الانشاء الوارد بكتاب الوقف وهو قول الواقف (انشأ وقفه على نفسه الحق العبارة

الى آخره - وانه بالاطلاع على كتاب الوقف الصادر من محكمة . . . علم منه ان
الواقف المذكور أنشأ وقفه على نفسه أيام حياته ينتفع بذلك وبما شاء منه سكناً
واسكاناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية ثم من بعده على
بنه لصلبه ستينئة وعلى من سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً وإناثاً سوية بينهم
ينتفعون بذلك أيام حياتهم من السكن والاسكان والغلة والاستغلال اسوة أمثالهم في
ذلك ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم
ثم على ذريتهم ولسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ولسلاً بعد نسل يشتركون في ذلك
كذلك فيما بينهم الى آخر ما ذكر بكتاب الوقف . وان كلمة كذلك المذكورة
بكتاب الوقف تدل على ان حق السكنى ليس قاصراً على الطبقة الاولى كما يقول
المدعي بل هو حق أيضاً لما عدا الطبقة الاولى كما هو صريح التشبيه المذكور) فهمت
طرفي القضية بأن شرط الواقف يقضي بما هو واضح في الاسباب المذكورة -
فلستاق المدعي هذا الحكم بالقضية نمرة ٢٦ سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ . والمحكمة العليا
بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩١٧ (بناء على ان الحكم المذكور صحيح ولم يأت المسأاق
بدفع مقبول) قررت قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المسأاق
ورفض الاستئناف .



الخلاصة : اذا انشأ الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده ثم ثم الى
ان قال على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ابن أو أسفل من ذلك على هذا
الوصف والبيان انتقل نصيبه من ذلك اليه فان لم يكن له ولد ولا ولد ابن ولا أسفل
من ذلك على هذا الوصف والبيان انتقل نصيبه من ذلك لاختوة واخوة المشاوكين
له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك كل بقدر حصته فان لم يكن له
اخوة ولا اخوات من المشاوكين له في الدرجة والاستحقاق انتقل نصيبه لمن
في درجته وذوي طبقته المشاوكين له في الاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات
من النسب ولا مشاركون له في الدرجة والاستحقاق فللاقرب للمتوفي من اهل هذا

الوقف الموقوف عليهم كان المراد بالاقرب هو الاقرب درجة وعاليه اذا توفي مستحز ولم يكن له ولد الخ كان الاقرب اليه درجة من هم في الدرجة التي فوقه

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية عمرة ٣٢ سنة ١٩١٥-١٩١٦ من وكيل المدعي الولي على بناته القاصرات على المدعى عليهما بصدد الوقف من المرحوم ... ولم يثبته له على نفسه ثم من بعده على اولاده الموجودين حين الوقف وهم مصطفى واحد وحفيظة وحسن وقاطمة مع مشاركة من سيحدثه الله تعالى للواقف المذكور من الاولاد ذكوراً وأنثاً للذكر مثل حظ الانثيين يتفع كل منهم نصيبه من ذلك كارتفاع الواقف يستقل به الواحد اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما ثم من بعد كل من اولاد الواقف ينتقل نصيبه من ذلك الى اولاده ذكوراً وأنثاً للذكر مثل حظ الانثيين الا ولد البنت فلا ينتقل له نصيب أمه ذكراً كان أو أنثى بل ينتقل نصيب أمه الى إختوها وأخواتها المشاركين لها في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه كل بقدر حصته فان لم يوجد من يشاركها في الدرجة والاستحقاق انتقل نصيبها الى الاقرب لها في الدرجة واحداً كان أو متعدداً كل بقدر نصيبه ثم من بعد كل منهم ينتقل نصيبه من ذلك لاولاد البنين دون اولاد البنات على الوجه المين ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من اولاد البنين دون اولاد البنات طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسلاً وجيلاً بعد جيل من اولاد البنين دون اولاد البنات على الوجه المشروح سابقاً الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره مع مراعاة عدم دخول اولاد البنات يستقل بالوقف المذكور الواحد من الموقوف عليهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ابن أو أسفل من ذلك على هذا الوصف والبيان انتقل نصيبه من ذلك اليه فان لم يكن له ولد ولا ولد ابن ولا أسفل من ذلك على هذا الوصف والبيان انتقل نصيبه من ذلك لاختوه وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك كل بقدر حصته فان لم يكن له إخوة ولا أخوات من المشاركين له في الدرجة والاستحقاق انتقل نصيبه لمن في درجته وذوي طبقته من المشاركين له في الاستحقاق

فان لم يكن له إخوة ولا أخوات من النسب ولا مشاركون له في الدرجة والاستحقاق فلأقرب لهذا المتوفي من اهل هذا الوقف الموقوف عليهم مع مراعاة الفريضة الشرعية كل بقدر حصته الى ان قال الى حين إقراضهم اجئين يصرف هذا الوقف لاولاد بنات الواقف الى آخر الانشاء من جعل هذا الوقف لجهة بر لا تنقطع وانه بعد صدور هذا الوقف ولد للواقف ولد اسمه محمد وبنت تدعى وسيلة أحد الخصوم ثم مات بعد ذلك الواقف وأحصى فاضل ريع الوقف في اولاده الذين كانوا موجودين حين ذاك وهم محمد واحد وحسين ومصطفى وفاطمة وحفيظة ووسيلة بدون شريك للذكر مثل حظ الانثيين ثم توفي بعد ذلك محمد واحد المذكوران على التعاقب عقيمين وبموتهما آل نصيبهما الى إخوتهما الحسنة الباقيين على التفاضل بينهم وأحصى فاضل ريع الوقف فيهم ثم مات حسين عن ابنه حسن الذي لم يقب سواه وانتقل نصيبه اليه ثم مات مصطفى عن اولاده الثلاثة محمد وعلي ونفيسة فانتقل نصيبه لهم بالتفاضل بينهم ثم توفيت فاطمة بنت الواقف قال نصيبها لكل من أختها حفيظة ووسيلة المذكورتين بنتي الواقف المذكور بالسوية بينهما ثم توفي حسن بن حسين ابن الواقف ولم يقب سوى ولده علي وانتقل نصيبه له ثم توفيت حفيظة بنت الواقف قال نصيبها لأختها وسيلة المذكورة ثم توفي بعد ذلك علي بن حسن بن حسين ابن الواقف المذكور عقيماً عن غير ولد ولا إخوة ولا أخوات واختلف كل من وكيل المدعي ووكيل وسيلة أحد المدعي عليهما فيمن ينتقل اليه نصيب علي المتوفي أخيراً المذكور فالاول يقول انه يؤول الى من في درجته الذين منهم زينب وزيدة وسعاد وصفية المشمولات بولاية والدهن (موكله المدعي) لأنهن أقرب الى علي المذكور درجة والثاني يقول انه يؤول الى وسيلة بنت الواقف أحد الخصوم لأنها أقرب الى المتوفي نسباً وطلباً أخيراً يان ما يقتضيه شرط الواقف في نصيب علي بن حسن المذكور ووكيل المدعي عليه الاول فوض الرأي للمحكمة في طلب التفسير المذكور . والمحكمة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٦ (بناء على ما ذكرته من الأسباب) قررت ان شرط الواقف المدون بكتاب وقفه المذكور يقضي بأن المستحق لنصيب علي بن حسن بن حسين ابن الواقف المتوفي عقيماً هو عمة آية وسيلة بنت الواقف لا من في درجته من المحجوبين بأصولهم حيث كان الحال على

ما ذكره الخصوم . فاستأنف هذا الحكم المدعي المذكور بالقضية مرة ٣١ سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ (ثم ضم اليها قضية الاستئناف مرة ٦٤ سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ المرفوعة في الحكم المذكور من الست قيسة بنت مصطفى ابن الواقف لتمديه اليها . والمحكمة العليا بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٧) بناء على ان الاستئناف المقدم من محمد افندي مصطفى قدم في الميعاد . وان القرار المستأنف يتعدى الى الست قيسة المستأنفة الاخرى . وان القرار بتفسير شرط الواقف (المستأنف) يعتبر بمثابة حكم في الموضوع . وان هذا التفسير مبني على ما نقل عن الحصاص وغيره من انه لو وقف على اقرب الناس منه وكان له ابنة ابنة وابن ابن بنتقل لابنة ابنته لأنها اقرب من ابن ابن الابن . وان ما نقل عن الحصاص وغيره لا يفيد التفسير المذكور ولا يقتضيه لأن عبارة الحصاص وغيره فيها اذا وقف الواقف وقفه على اقرب الناس منه أو اقرب اقاربه بدون تعرض لذكر الدرجات بخلاف الشرط المفسر فانه ورد بعد التعرض للدرجات والنص على ان نصيب من مات عقباً ولم يكن له ولد ولا ولد ابن ولا أسفل من ذلك على هذا الوصف والبيان ائتمل نصيبه من ذلك لاختوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك كل بقدر حصته فان لم يكن له اخوة ولا أخوات من المشاركين له في الدرجة والاستحقاق ائتمل نصيبه لمن في درجته وذوي طبقته من المشاركين له في الاستحقاق ولو قال ينتقل لمن في درجته يقدم الاقرب فالاقرب يمين ان يكون المراد بالاقرب الاقرب نسباً لما ضيأت قله من الفتاوي المهدية . وانه جاء بالفتاوي المهدية بالصحيفة ٧٧٦ من الجزء الثاني (أما اذا كان بين الموقوف عليهم نسب لبعضهم أو للواقف وقد قال لمن في درجته الاقرب فالاقرب أو قال على اقرب الناس مني أو لمي أو لبيت فلاشك انه يراد الاقرب نسباً مع مراعاة المساواة في الدرجة عند قوله لمن في درجته الاقرب فالاقرب كما يفهم من عبارة البهنسي من ان الدرجة والطبقة المساواة في النسب الى الواقف أي الانتساب اليه وهو بمعنى الدرجة الجمليّة ولذا قدم ابن الحاتّاء على الحالة في مسئلته مع ان الاقرب نسباً هي الحالة) كما هو موضوع كلام الفقهاء أو الاقرب نسباً بقطع النظر عن الدرجة لو قال على اقرب الناس مني أو لمي أو على الاقرب فالاقرب سواء قال للواقف أو لبيت وهذا يفيد ان لفظ الاقرب

للتوفي في غير هذين الموضعين لا يفسر بالأقرب نسباً . وأنه بالرجوع الى عبارة الواقف يتبين أنه نص أولاً على ان ولد البنت لا ينتقل اليه نصيب أمه بل ينتقل الى اخوتها واخواتها المشاركين لها في الدرجة والاستحقاق فان لم يوجد من يشاركها في الدرجة والاستحقاق انتقل نصيبها الى الاقرب لها في الدرجة ونص ثانياً على ان نصيب من يموت عقيماً وليس له اخوة ولا اخوات ينتقل لمن في درجته وطبقته وأنه اذا لم يكن له اخوة ولا اخوات ولا مشاركون في الدرجة والاستحقاق ينتقل للأقرب للتوفي وهذا يدل على ان المراد بالأقرب للتوفي الاقرب درجة لأنه هو المجهود للواقف ويرجع ذلك ويقويه ما جاء بكلام الواقف بعد ما سبق ذكره عند الكلام على أيلولة هذا الوقف للزنية بنات الواقف حيث ذكر ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو اسفل انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لاختوته واخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قربائه من أهل هذا الوقف والارصاد ويقدم في ذلك الاقرب فالاقرب من جهة النسب بشرط أن يكون من أهل هذا الارصاد والوقف المرقوم الى ان قال الى حين انقراضهم أجمعين يصرف ذلك الارصاد والوقف لاقرباء الواقف ينتفعون به على الوجه المسطور يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب على حسب ترتيب الموارث يقدم في ذلك العصباء على ذوي الارحام مع مراعاة تقديم الاقرب فالاقرب الى ان قال على النص والترتيب المشروحين في ذرية البنات وبنات الابن وقال أيضاً عند أيلولة الوقف لمتقاء المتقاء على النص والترتيب المشروحين في اولاد البنات وذرية بنات الابن فتكرار حالة النص والترتيب على ذرية البنات وبنات الابن يدل على ان المراد بالشرط المفسر هو الاقرب درجة اذ لو كان المراد الاقرب نسباً لا حال النص والترتيب على نصه وترتيبه كما لا يخفى . وأنه مما تقدم يتبين عدم صحة القرار بالتفسير المستألف . وأنه لا نزاع بين الخصوم في الوقف وانشائه وشروطه ولا في وفاة من توفي وانما النزاع بينهم في ان نصيب علي بن حسن بن حسين ابن الواقف ينتقل لوسيلة عمه والده بناء على ان المراد من قول الواقف فان لم يكن له اخوة ولا اخوات ولا مشاركون له في الدرجة والاستحقاق يكون للأقرب للتوفي هو الاقرب نسباً وهي الأقرب نسباً

لأنها عمة والده وغيرها أبعد نسباً لأن البعض ولد بعم والده والبعض الآخر ولد بعم والده أو ينتقل لنفيسة المستأنفة في القضية نمرة ٦٤ سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ المضمومة لهذه القضية بناء على أن المراد بالأقرب للمتوفى الأقرب درجة وهي ومن في درجتها أقرب درجة لأنها في الدرجة التي فوق المتوفى بلا واسطة أو ينتقل إلى اولاد محمد افندي المهجين المستأنف الاول ومن في درجتهم بناء على أن المراد بالأقرب الأقرب درجة وهم أقرب لأنهم من درجة المتوفى فهم أقرب إليه من غيرهم. وإنه يبين بما سبق أن المراد من الأقرب هو الأقرب درجة. وأن كلام الواقف يقضي أن لا يفسر الأقرب بمن في الدرجة ولو كان هذا حراد الواقف لا عبر بالأقرب. وأن مرافعة الخصوم تضمنت أن كل واحد منهم يطلب تفسير هذا الشرط بما ينطبق على مراد الواقف (قررت أولاً قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع عدم صحة القرار المستأنف. ثانياً أن شرط الواقف المذكور المدون بكتاب وقفه المذكور يقضي بأن نصيب علي بن حسن بن حسين ابن الواقف المتوفى عقيماً وليس له اخوة ولا اخوات ولا مشاركون له في الدرجة والاستحقاق ينتقل بموته إلى نفيسة بنت مصطفى ابن الواقف المستأنفة ومن في درجتها.

الخلاصة : اذا انشأ الواقف وقفه على شخص معين وقال ينتفع بذلك وبما شاء منه سكناً واسكاناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية مدة حياته ثم من بعده على اولاده ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم وثم طبقة بعد طبقة إلى أن قال يتداولون ذلك بينهم كذلك قضى هذا بأنه ليس لأثرية الموقوف عليه المسمى حق السكن في الموقوف وينصرف شرط الواقف إلى الاستغلال

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١١٨ سنة ١٩١٥ - ١٩١٦ من المدعي على المدعى عليه بصور الوقف من الواقفة وانشائها له على ولد أختها... ثم من بعده على اولاده للذكر مثل حظ الانثيين إلخ وبما شرطته في وقفها أنها جعلت لزوجها... حق السكن في المنزل الموقوف وأن الواقفة توفيت وتوفي زوجها وأقيم في النظر معالي وزير الاوقاف المدعي وأن المدعى عليه ساكن في منزل الوقف

زعماً منه أنه من مستحق الوقف وإن شرط الواقفة بيعه له حق السكن من غير اجرة إلى آخر ما ذكره من طلب الحكم بمنحه من تعرضه للدعي في ذلك الخ. — والمحكمة في ٣ يناير سنة ١٩١٧ (بناء على أن المتخاصمين اتفقا أخيراً على طلب بيان ما يقتضيه شرط الواقف من أن لذرية ... المذكور اسمه بكتاب الوقف حق السكن في المنزل المذكور أولاً . وأنه بالرجوع لكتاب الوقف علم منه أن الواقفة أنشأت وقفها على ولد اختها ... ينتفع بذلك وبما شاء منه سكناً واسكاناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية مدة حياته ثم من بعده على اولاده ذكوراً وأنثاً للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على ذريتهم ولسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة إلى أن قال (يتداولون ذلك بينهم كذلك) . وإن هذه الجملة الأخيرة وهي (يتداولون ذلك بينهم كذلك) تقضي بأن انتفاع ذرية ... المذكور بهذا الوقف يكون كانتفاع ابيهم المذكور وهو قد جعل له حق السكن في عين الوقف المذكورة) قررت أن شرط الواقفة المدون بكتاب وقفها يقتضي أن لذرية ... المذكور بكتاب الوقف حق السكن في منزل الوقف . واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ٥٦ سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩١٨ (بناء على أن هذا القرار مبني على أن شرط الواقفة يقتضي أن يكون لذرية الشيخ عبد الرحمن القباني حق السكن في المنزل المذكور عملاً بقول الواقفة الوارد بكتاب وقفها المذكور (يتداولون ذلك بينهم كذلك) . وإن ما استندت إليه المحكمة الابتدائية لا يدل على ما فسرت به شرط الواقفة لأن احتمال أن يكون راجعاً إلى كون هذا الوقف متداولاً بين الموقوف عليهم بالتفاضل لعدم النص في اولاد اولاد ... المذكور ومن بعدم على التفاضل المذكور وبذلك لم تظهر محجة القرار المذكور . وإن الواقفة أطلقت في الوقف على ذرية ... المذكور وحيث أن يصرف إلى الاستئثار لا السكنى كما هو منصوص عليه) قررت عدم محجة القرار المستأنف وإن شرط الواقفة يقتضي عدم استحقاق ذرية ... المذكور للسكنى في منزل الوقف المذكور

الخلاصة : إذا وقف جملة أشخاص وقفهم على أنفسهم ثم من بعد كل منهم يكون

الثمن من نصيبه وفقاً على زوجته أو زوجاته اللاتي يكن في عصمته الى تاريخ الوفاة والباقي من نصيبه يكون وفقاً على اولاده الخ وعلى انه لو مات احد الواقفين قبل الآخرين ولم يعقب اولاداً ذكوراً كانوا أو اناثاً ولا اولاد اولاد الخ يكون نصيبه وفقاً على الباقيين مضافاً لنصيبهما ويراعى فيه ما توضح قضى هذا انه اذا توفي احد الواقفين عن غير عقب ثم توفي الواقف الثاني وترك زوجته كذلك ولم يعقب ثم توفي الواقف الثالث عن زوجته وعن اولاده يكون لزوج الواقف المتوفي اخيراً ثمن وقفه الاصيلي فقط ويستفاد ذلك من عبارة (ويراعى فيه ما توضح)

صدرت الدعوى بمحكمة بني سويف الابتدائية في القضية نمرة ٥٣ سنة ١٩١٥-١٩١٦ من المدعية علي المدعى عليه ناظر الوقف بصدد الوقف من الواقفين الثلاثة وانشأهم له على أنفسهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم يكون الثمن من نصيبه الذي هو الثلث وفقاً على زوجته أو زوجاته اللاتي يكن في عصمته الى تاريخ الوفاة والباقي من نصيبه يكون وفقاً على اولاده لصلبه الخ وعلى انه لو مات أحد الواقفين الثلاثة قبل الآخرين ولم يعقب اولاداً ذكوراً كانوا أو اناثاً ولا اولاد اولاد كذلك ولا نسل ولا عقباً يكون نصيبه وفقاً على الباقيين مضافاً لنصيبهما ويراعى فيه ما توضح الخ ثم توفي احد الواقفين عن غير عقب ولا ذرية وترك زوجته عزيزة قال الباقي من نصيبه بعد نصيب زوجته الى اخويه علي ومحمد ثم بعد ذلك مات محمد ثاني الواقفين لآل علي عقب ولا ذرية عقب وترك زوجته نبوة قال الباقي من نصيبه بعد نصيب زوجته الى اخيه ثم توفي علي الواقف الثالث عن اولاده وزوجته فاطمة المدعية قال اليها ثمن الموقوف من قبل زوجها والمشتغل اليه من وقف اخويه وطلبت الحكم لها بذلك على المدعى عليه ناظر الوقف الخ - والمحكمة في ١٢ مارس سنة ١٩١٧ حكمت باستحقاق المدعية ثمن وقف زوجها و ثمن وقف اخويه . واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٤٨ سنة ١٩١٦-١٩١٧ . والمحكمة العليا بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩١٨ (بناء على ان النزاع في هذه القضية انما هو في نصيب علي الذي مات أخيراً بعد اخوته هل تستحق زوجته ثمن ما كان بيده من نصيبه الاصيلي والآل اليه من اخويه

كما تقول المدعية أو لا تستحق إلا ثمن نصيبه الأصلي الذي هو الثلث كما يقول المدعي عليه . وبناء على أن الواقفين بعد أن نصوا أولاً على ما إذا مات أحد الواقفين من أولاد وزوجة أو زوجات وينبوا أن الزوجة أو الزوجات تستحق ثمن نصيبه الذي هو الثلث نصوا ثانياً على أنه لو مات أحد الواقفين قبل الآخرين عقياً يكون نصيبه وفقاً على الباقيين مضافاً لنصيبهما ويراعى فيه ما توضح . وأن الواقفين لو لم يذكروا عبارة (ويراعى فيه ما توضح) لأفاد كلامهم أن نصيب من مات قبل الآخرين عقياً ينتقل جميعه إلى الآخرين ولم يكن لزوجة هذا الميت أو زوجاته شيء فيه فزادوا هذه العبارة لأفاده أنه لو مات أحد الواقفين قبل الآخرين عقياً عن زوجة أو زوجات يكون للزوجة أو الزوجات ثمن النصيب الذي هو الثلث ولا وجه للقول بأن مراعاة ما توضح يفيد أن زوجة من يموت أخيراً تستحق ثمن كل ما في يده لأن ما توضح لا يفيد استحقاق الزوجة أو الزوجات زيادة عن ثمن الثلث وأنه بناء على ذلك لا يوجد في كلام الواقفين ما يدل على أن الزوجة المدعية تستحق زيادة عن ثمن الثلث . وأنه يتبين مما ذكر أن الحكم المستأنف القاضي باستحقاقها لأكثر من ثمن الثلث غير صحيح (قررت أولاً عدم صحة الحكم المستأنف وثانياً أن الشرط المدون بكتاب الوقف المذكور يقضي بأن الست فاطمة الزوجة المذكورة لا تستحق إلا ثمن نصيب زوجها الأصلي فقط .

الخلاصة : كلمة (أبوه) في قول الواقف (ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه شيئاً من الوقف وترك ولدًا استحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حياً) يراد منها الأصل ويكون المعنى (ما كان أصله يستحقه لو كان حياً) فيشمل الذكر والأنثى .

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٧٤ سنة ١٩١٦-١٩١٧ من المدعي بصفته ولياً على ولده الفاصر بصدد الوقف من الواقف وإنشائه له على نفسه ثم من بعده على أولاده وزوجته الخ واستحقاق ولده الفاصر المذكور في

الوقف بصفته ابن بنت الواقف المتوفاة قبله الخ - والمحكمة في ٢٣ مايو سنة ١٩١٧ (بناء على ان المدعي طلب أخيراً تفسير شرط الواقف فيما يتعلق بأولاد شقيقة بنت الواقف هل يعود اليهم ما كانت تستحقه أهم ان لو كانت حية بعد وفاة الواقف . وان كتاب الوقف الصادر من الواقف جاء به ما نصه (ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه شيئاً من الوقف وأعقب ولداً استحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حياً . وان كلمة (أبوه) الواردة بهذه الجملة يراد منها الاصل ويكون المعنى بناء على هذا (ان من مات من أهل هذا الوقف وترك ولداً استحق ولده ما كان أصله يستحقه لو كان حياً) . فيشمل الذكر والانثى كما هو ظاهر من غرض الواقف وكما نص عليه رسائل ابن تاهدين بالصفحة الثانية عشرة من الجزء الثاني وحينئذ يكون لأولاد شقيقة بنت الواقف على فرض وفاة الواقف بعدها جميع ما كانت تستحقه لو كانت على قيد الحياة) قررت ان شرط الواقف المذكور بكتاب وقفه المذكور يقضي بأن لصيب شقيقة بنت الواقف المذكورة ينتقل بوفاتها ووفاة الواقف بعدها الى اولادها . واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٥٠ سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٧ (بناء على ان القرار في ذاته صحيح) قررت تأييد القرار المذكور ورفض الاستئناف

الخلاصة : اذا كان الوقف مرتب الطبقات ولم يشترط فيه قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أصله واستحقاقه ما كان يستحقه أصله ان لو كان حياً فولد من مات قبل الاستحقاق لا يستحق شيئاً من فاضل ريع هذا الوقف ما دام احد من اهل الطبقة التي هي اعلى من طبقته موجوداً على قيد الحياة

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٤٢ سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ من المدعية باستحقاقها في ريع الوقف بالصفة التي ينشأ بها الخ - والمحكمة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٧ (بناء على ان المدعية اعترفت بأن والدها توفي قبل الاستحقاق في ريع هذا الوقف كما اعترفت بأن لحسين افندي اولاداً موجودين على قيد الحياة الآن وانهم من طبقة أعلى من طبقتها . وان هذا الوقف مرتب الطبقات ولم يشترط

فيه قيام ولد من مات قبل الاستحقاق. مقام أصله واستحقاقه ما كان يستحقه أصله ان لو كان حياً . وان المنصوص عليه في مثل هذا الوقف ان ولد من مات قبل الاستحقاق لا يستحق شيئاً من فاضل ريع هذا الوقف مادام احد من اهل الطبقة التي هي اعلى من طبقته موجوداً على قيد الحياة وان نقض القسمة ب وفاة حسين المذكور لا يقتضي استحقاق المدعية لشيء من فاضل ريع هذا الوقف بعد كونها من طبقة اسفل من الطبقة التي تلي طبقة حسين المذكور وبعد ان مات أبوها قبل الاستحقاق ولم يوجد في كتاب الوقف ما يدل على تنزيلها منزله (قررت ان شرط الواقف المدون بكتاب وقفه يقضي بأن المدعية لا تستحق شيئاً من فاضل ريع هذا الوقف الآن مادام الحال على ما ذكره الخصوم - واستؤنف هذا القرار بالقضية نمرة ٦١ سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩١٨ (بناء على ان هذا القرار صحيح لصحة أسبابه) قررت تأييد القرار المذكور ورفض الاستئناف .

الخلاصة : اذا شرط الواقف في وقفه (فاذا انقرض اولاد الظهور ولم يبق منهم احد يكون ذلك وفقاً على من يوجد من اولاد البطون ذكوراً وإناثاً ثم من بعدهم على اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على النصف والترتيب المشروح . وكان النص والترتيب المحال عليهما ما ورد في كتاب الوقف من قوله (الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره) قضى ذلك بأشتراك جميع من يوجد من اولاد البطون في هذا الوقف عند انقراض اولاد الظهور ما عدا الفرع مع اصله فانه محجوب به

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٤٧ سنة ١٩١٥ - ١٩١٦ من المدعي باستحقاقه في الوقف بالصفة المبنية بها الخ - والمحكمة الابتدائية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ (بناء على ان الخصوم طلبوا بيان ما يقتضيه شرط الواقف للعمل به . وان قول الواقف في كتاب وقفه بعد ان رتب استحقاق اولاد الظهور (فاذا انقرض اولاد الظهور ولم يبق منهم احد يكون ذلك وفقاً على من يوجد

من اولاد البطون ذكوراً واناثاً للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم على النص والترتيب المشروح اعلاه) يقتضي ان ربيع الوقف الآن وقد انقرض اولاد الظهور يقسم على اولاد البطون طبقة بعد طبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب الاصل فرعه دون فرع غيره وان مات منهم وله فرع قام مقامه فان لم يوجد كان نصيب المتوفى لاختوته وأخواته فان لم يوجد فلا قرب الطبقات وهذا كله في المستحق بالفعل دون غيره لان قوله (على النص والترتيب المشروحين) مرتبط بقوله (وفقاً على من يوجد من اولاد البطون) وهذا هو الذي تقتضيه العبارة من جهة اللغة وهو الموافق للقواعد الشرعية وغرض الواقف الذي يدل عليه سياق كلامه أولاً (راجع الفتاوى الخيرية صحيفة ١٤٦ طبعة بولاق سنة ١٢٧٣ والفتاوى المهدية صحيفة ٧٠١ والفتاوى الحامدية من الوقف) وينبغي على ما ذكر وجوب قسمة الربيع على اهل الطبقة الاولى من اولاد البطون دون غيرهم من الموجودين برعاية قيام الفرع بعد حصول الاستحقاق مقام اصله عند وفاته . وانه باقراض هذه الطبقة تنقض القسمة ويقسم على الطبقة التي بعدها وهكذا بالاعتبار المذكور) حكمت برفض دعوى المدعية وبالعمل في توزيع ربيع الوقف بين مستحقيه على الوجه المبين في تفسير الشرط . واستوفى هذا الحكم بالقضية مرة ٦٤ سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ . والمحكمة العليا بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ (بناء على ان الخصوم طلبوا في المحكمة الابتدائية ان تفصل فيما يستحق ومن لا يستحق عملاً بشرط الواقف . وان شرط الواقف نفسه : (فان انقرض اولاد الظهور ولم يبق منهم احد يكون ذلك وفقاً على من يوجد من اولاد البطون ذكوراً واناثاً للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم على النص والترتيب المشروح اعلاه) . وان النص والترتيب المحال عليها هو ما ورد في كتاب الوقف من قوله (الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره) وان ذلك يقتضي باشتراك جميع من يوجد من اولاد البطون في ما الوقف عند انقراض اولاد الظهور ما عدا الفرع مع اصله فانه محجوب به . وانه بذلك يكون الحكم المستأنف المذكور غير صحيح) قررت اولاً عدم

الحكم المستأنف وثانياً بأن شرط الواقف يقضي بأنه بعد انقراض اولاد الظهور يكون الوقف مستحقاً لمن يوجد من اولاد البطون مع ملاحظة حجب الاصل لفرعه فقط دون فرع غيره وان المستأنفة تستحق في الوقف المذكور

الخلاصة : اذا جعل الواقف وقفه مرتب الطبقات وشرط فيه ان من مات نصيبه لولده وان سفل الى آخره فالوجه الشرعي يقضي في توزيع ريع الوقف بنقض القسمة عند انقراض كل طبقة والقسمة بعدها على الطبقة التي تليها فما اصاب الاحياء منهم اخذوه وما اصاب الاموات اخذه اولادهم واولاد اولادهم ان كان موتهم بعد الاستحقاق فان كان قبله فلا يستحق فرعهم شيئاً بالانتقال لعدم النص على ذلك

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ٩١ سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ (بعد القرار بالسري في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٥٥ سنة ١٩١٦ - ١٩١٧) من وكيل المدعية على ناظري الوقف بصدد الوقف من الواقف وانشاء وقفه على نفسه ثم من بعده يكون وفقاً على اولاده حسن ومحمد وقيسة ومن سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً وأنثاء بالفرصة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد كل منهم على اولاده واولاد اولاده وذريتهم وتسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة وتسلا بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انقرض ويشارك فيه الاثنان فانفقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لآخوته وأخواته المشاركون له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا يقرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم يتداولون ذلك بينهم كذلك الى حين انقراضهم اجمعين وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع بمقتضى كتاب الوقف المحرر من محكمة ...

المؤرخ في ... وان الواقف توفي ولم يحدث له اولاد سوى الموقوف
عليهم ولم يبدل في وقفه وانحصر فاضل ربيع الوقف المذكور في اولاده الثلاثة
المذكورين وان الاولاد الثلاثة المذكورين ووالدتهم امنة ... وقفوا ما يملكونه
العقارات بمصر وفقاً صحيحاً وضموه والحقوق بوقف الواقف الاول المذكور وحسن
حكمه حكمه وشرطه كشرطه في الحال والمال والتعذر والامكان بمقتضى
الضم والالحاق الصادرة من محكمة ... في ... ثم توفيت امنة المذكورة عن اولاد
الثلاثة المذكورين وانحصر فيهم فاضل ربيع الوقف الاول وما ضم وألحق
بالفريضة الشرعية بينهم ثم توفي كل من محمد ونفيسة المذكورين على التعاقب
وانحصر ذلك الفاضل في حسن المذكور نظراً واستحقاقاً لعدم وجود ذرية
ثم ان حسن المذكور كان يملك عقارات ووقفها وهو يملكها وفقاً صحيحاً على نفسه
ثم من بعده علي كل من اولاده الخمسة علي واسماعيل ومصطفى وفاطمة وعائشة
وزوجته امنة وعلى من سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم
من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم علي اولاد اولاده ثم علي اولاد اولاد اولاد
وذريتهم واسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ولسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطيبة
العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرد
يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع
ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك
لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا اسفل من ذلك
انتقل نصيبه من ذلك لآخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان
يكن له إخوة ولا أخوات فلا تقرب الطبقات للتوفي من اهل هذا الوقف الموقوف
عليهم الى حين انقراضهم اجمعين وجعل آخرة لجهة بر لا تنقطع ثم ان امنة زوجة
حسن المذكور توفيت في حياته وتوفي هو بعدها ولم يغير ولم يبدل في وقفه ولم يحدث
له اولاد سوى الموقوف عليهم فانحصر فاضل ربيع الثلاثة الاوقاف المذكورة في اولاد
الخمس المذكورين بالسوية بينهم ثم توفي كل من اسماعيل وفاطمة وعائشة المذكورين
على التعاقب عقياً وانحصر ذلك الفاضل في علي ومصطفى المذكورين سوية بينهم
لكل واحد منهما اثنا عشر قيراطاً منه ثم توفي علي المذكور عن اولاده الستة حسن

ونقيسة وفتومة وامنة وعاثشة وزنوبة وانتقل نصيبه اليهم بالسوية بينهم ثم توفي مصطفى المذكور الذي هو آخر الطبقة الثانية للواقف الاول وبوفاة تقص القسمه ويصير توزيع فاضل ريع الوقف الاول وما ضم اليه على اهل الطبقة الثالثة التي عليها الموجودين وقت ذاك التسعة وهم حسن ونقيسة وفتومة وامونة وعاثشة وزنوبة اولاد علي ومصطفى وصالح ومحمد اولاد مصطفى بالسوية بينهم ثم مات محمد بن مصطفى المذكور عقيماً وانتقل نصيبه لأخوه صالح ومصطفى المذكورين سوية بينهم ثم توفيت كل من عاثشة وزنوبة بنتي علي على التعاقب عقيماً وانتقل لسيهما الى إختوما حسن ونقيسة وفتومة وامونة المذكورين بالسوية بينهم ثم توفي حسن بن علي المذكور عن اولاده الثلاثة محمد ذهني أحد الناطرين المدعى عليهما ومصطفى وعلي وانتقل ما بيده مثالثة اليهم ثم توفيت فتومة بنت علي المذكور عن ولديها محمد واحد فانتقل ما يدها اليهما سوية ثم توفيت امونة بنت علي المذكورة عن بناتها الثلاث زينب ونقيسة وعاثشة فانتقل نصيبها اليهن سوية ثم توفيت نقيسة بنت علي المذكور عن بنتها الست بنبا وانتقل نصيبها اليها ثم توفي مصطفى بن مصطفى المذكور عن ولديه مصطفى حلمي وامونة الناطرة الثانية المدعى عليا وعن بنتي بنته عاثشة التي توفيت في حياته وقبل دخولها في الاستحقاق وهما زينب ومنيرة فانتقل نصيبه الى ولديه وبنتي بنته المذكورين ثم توفي صالح بن صالح بن مصطفى عن ولديه صالح ونحية المدعية وعن اولاد بنته عاثشة التي توفيت في حياته الثلاثة وهم مصطفى ومحمد وسان وانه بوفاة وهو آخر الطبقة الثالثة المذكورة تقص القسمه ويصير توزيع فاضل ريع الوقف الاول وما ضم اليه على اهل الطبقة الرابعة التي عليها بالسوية بينهم وهم بنبا بنت نقيسة بنت علي بن حسن ومحمد واحد ولدا فتومة بنت علي بن حسن ومحمد ذهني الناطر وأخواه مصطفى وعلي اولاد حسن بن علي بن حسن وعاثشة وزينب ونقيسة بنات امونة بنت علي بن حسن ونحية المدعية وصالح وعاثشة اولاد صالح بن مصطفى ابن حسن الخمسة عشرة المذكورون ينحس كل واحد منهم قيراط وتسعة اجزاء من خمسة عشر جزءاً من قيراط فاأصاب الاحياء منهم أخذوه وما أصاب الاموات انتقل نصيب كل منهم الى اولاده وذريته (وبين ذلك) وانه بوفاة نقيسة بنت علي التي هي آخر الطبقة الثانية للواقف الاخير تقص القسمه ويصير نصف فاضل ريع

الوقف الاخير على اهل الطبقة الثالثة التي تايها الذمة وهم بنبا بنت نفيسة بنت علي ومحمد ذهني وأخواه مصطفى وعلي اولاد حسن بن علي بن علي ومحمد واحد ولدا فطومة بنت علي وزينب ونفيسة وطائشة بنات امونة بنت علي بالسوية بينهم شخص كل واحد منهم قيراط وثلاث قيراط في فاضل ربيع الوقف الاخير المذكور فما أصاب الاحياء أخذوه وما أصاب الاموات انتقل نصيب كل منهم الى اولاده (وبين ذلك) وأما النصف الثاني نصيب مصطفى بن حسن قبوقاته انتقل الى اولاده الثلاثة صالح وولد المدعية ومحمد ومصطفى ثلاثة بينهم شخص كل واحد منهم اربعة قيراط ثم توفي محمد عقيماً فانتقل نصيبه الى اخويه سوية بينهما فيكمل لكل واحد منهم سنة قيراط وان المدعى عليهما قررا في النظر على الاوقاف المذكورة ووضعاً ايديهما على اعيانها التي منها المحدودات واستقلا ريعها الى آخر ما جاء بالدعوى من ان المدعى عليهما يارضان المدعية في استحقاقها نصيبها الخ. وأجاب وكيل أحد المدعى عليهما المقام وكيلاً عن ثانيهما عن الدعوى بالاعتراف بصدور الاوقاف المذكورة من الواقفين المذكورين بالانشاء والشروط الميينة بكتبتها ويتنظر المدعى عليهما على تلك الاوقاف وبأن المستحقين المذكورين هم من ذرية الواقفين وأنه يصرف بترتيب الوفيات على الوجه المدون بالشجرة والكشف المرفق معها المقدمين من وكيل أحد المدعى عليهما الموقع عليهما من أحد المدعى عليهما ومن ابن ثانيهما الوكيل عنه وأنه يطالب من المحكمة ان تبين نصيب كل مستحق في هذه الاوقاف على ما تقتضيه كتب الوقف. وقال وكيل المدعى عليهما الثانية انه موافق على ما ذكره وكيل المدعية ويطالب ما طلبه وكيل المدعية ووكيل المدعى عليهما الخ. والمحكمة العليا بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ (بناء على ان الست نجية بنت صالح الشنواني ادعت اخيراً دعواها على محمد ذهني والست أمونة وطلبت ما طلبته بها واجاب عنها الحاضر بصفته وكيلاً عن المدعى عليه الاول ومقاماً عن المدعى عليهما الثانية بالاعتراف بالوقف على الانشاء والشروط الميينة بكتب الوقف وتنظر المدعى عليهما على هذه الاوقاف وبأن من قبل عنهم انهم من المستحقين هم من ذرية الواقفين وهم المستحقون ايضاً لهذه الاوقاف وبانكار ما عدا ذلك من ترتيب الوفيات ثم قال اخيراً بصفته وكيلاً عن المدعى عليه الاول انه يصرف بترتيب الوفيات على الوجه المدون بالشجرة والكشف المقدمين لهذه

الحكمة من وكيل الست امونة المدعى عليها الثانية ويطلب من المحكمة ان تبين
 نصيب كل مستحق في هذه الاوقاف على ما تقتضيه كتبها والمنهج الشرعي ووافقه
 كل من وكيل المدعية والمدعى عليه الاول ووكيل المدعى عليها الثانية على ما قاله
 وطلب ما طلبه وقد تبين من الاطلاع على الشجرة والكشف المذكورين مطابقتها
 لما جاء بالدعوى . وانه قد تبين من كتب أوقاف الواقفين المذكورين ان الاوقاف
 الثلاثة المذكورة مرتبة الطبقات وتقسم على مستحقها للذكر مثل حظ الانثيين في
 الوقف الاول والثاني في الطبقة الاولى بالسوية فيما عداها وبالسوية في الوقف
 الاخير في جميع الطبقات وان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد او اسفل انتقل
 نصيبه من ذلك لولده او ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا
 اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لأخوته واخوانه المشاركين له في الدرجة
 والاستحقاق فان لم يكن له إخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من اهل
 هذا الوقف الموقوف عليهم . وان الوجه الشرعي في توزيع ريع هذه الاوقاف
 بالتطبيق لما جاء في كتبها الاشار اليها يقضي بنقض القسمة عند انقراض كل طبقة
 والقسمة بعدها مبتدأ على الطبقة التي تليها بالسوية بانقراض الطبقة الاولى فما اصاب
 الأحياء منهم اخذوه وما اصاب الاموات منها اخذه اولادهم او اولاد اولادهم ان
 كان موتهم بعد الاستحقاق فان كان قبله فلا يستحق فرعهم شيئاً بالانتقال لعدم
 النص على ذلك في كتب الوقف المذكورة وبما تبين بجري العمل في توزيع ريع
 الاوقاف المذكورة بالتطبيق لما جاء في الشجرة والكشف وعليه يكون استحقاق
 نحية المدعية في ريع تلك الاوقاف هو جزء من الثلاثة عشر جزءاً المنتسبة على
 الطبقة الرابعة بالنسبة للواقف الاول والثالثة بالنسبة لباقي الواقفين التي هي منها .
 وان الست امونة المدعى عليها الثانية ثابت بعد تصادق الاخصام على المستحقين
 وطلب تفسير الشرط) قررت اولاً العمل في توزيع ريع الاوقاف الثلاثة المذكورة
 على مستحقها طبق البيان المقرر بما ذكر ثالثاً وبأنه على مقتضاها يكون نصيب
 الست نحية المدعية في ذلك الدرع جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً ينقسم البها ريع الاوقاف
 المذكورة وثانياً بانتهاء الخصومة في هذه القضية بذلك حكماً بحضورياً بالنسبة للمدعى
 عليه الاول ومعتبراً كذلك بالنسبة للمدعى عليها الثانية

الخلاصة : قول الواقف في وقفه (ومن مات منهم قبل دخوله في الوقف المذكور واستحقاقه لشيء منه وترك ولدًا أو أسفل قلم مقامه في الدرجة والاستحقاق إلى آخره) لا يشمل من مات قبل صدور الوقف

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية في القضية نمرة ٤٢ سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ من المدعية بصور الوقف من الواقف والنشائه وقفه على نفسه ثم من بعده على زوجته وبناته الأربع واستحقاقها لنصف ما كانت تستحقه جدتها لأبها التي هي بنت الواقف بالصفة المبينة بها الخ - والمحكمة في ١٧ مارس سنة ١٩١٨ (بناء على انه بالاطلاع على كتاب الوقف وجد ان الواقف ذكر في كتاب وقفه انه بعد موته يكون وقفه على زوجته وبناته الأربع وهن امينة ووسيلة ومباركة وفاطمة بالسوية بينهم اثنان وان كان بعد وفاة بناته الأربع يكون ذلك جميعه وقفاً على اولاد بنات الواقف الأربع المذكورات ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم كذلك ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك وهكذا طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وحيلاً بعد حيل الطبقة العليا منهم محجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فا قوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد او سفل من ذلك اتقل نصيبه من ذلك لولده او ولد ولده وان سفل الى آخره. وانه بفرض موت الواقف وموت بنته مباركة بعده وانحصار ذريتها في ابنتها عبد المجيد وفي بنت ابنتها علي التي هي فاطمة المدعية يكون نصيب مباركة وهو خمس ريع الوقف المذكور مستحقاً لفاطمة المدعية وعبد المجيد المذكورين مناصفة بينهما بالسوية عملاً بشرط الواقف وموت علي والد فاطمة المدعية قبل صدور هذا الوقف لا يؤثر على استحقاقها فيه لأن شرط الواقف يقضي باستحقاقها باعتبار انها من ذرية الواقف ومن اولاد اولاد بناته وليس لها اصل يحجبها) فهت الخصوم بأن شرط الواقف يقضي بأن خمس ريع الوقف الذي كانت تأخذه مباركة يكون مستحقاً لفاطمة المدعية ولعبد المجيد محمد مناصفة بينهما بالسوية بينهما - واستوقف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٢١

سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ - والمحكمة العليا بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٨ (بناء على ان النزاع في هذه القضية لما هو في تفسير شرط الواقب بالنسبة لاستحقاق فاطمة لنصيب جديتها لا بنها مباركة بنت الواقب التي تركت ابنها عبد المجيد محمد وقاطمه بنت ابنها على المتوفي قبل صدور الوقف . كما تقول هي اولا تستحق فيه ويكون جميعه لعبد المجيد محمد كما يقول هو . وان الخصوم طلبوا بيان ما يقتضيه الوجه الشرعي في ذلك - وان الوجه الشرعي والحال هذه يقضي بعدم دخول من مات قبل صدور الوقف فيه وعدم قيام فرعه مقامه وبعدم دخول والد فاطمة المذكورة في الوقف المذكور اصلاً حتى تقوم فاطمة المذكورة مقامه اذ قول الواقب (ومن مات منهم قبل دخوله في الوقف المذكور واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً الى آخره) لا يشمل من مات قبل صدور الوقف حتى يقوم ولده مقامه فلا تكون فاطمة المذكورة مستحقة في نصيب جديتها مباركة المذكورة في هذه الحالة ويكون نصيب مباركة المذكورة مستحقاً لولدها عبد المجيد محمد المذكور فقط . وانه بما ذكر لم تظهر محبة التفهم المستأنف المذكور قررت اولا عدم محبة التفهم المستأنف وثانياً بأن نصيب مباركة المذكورة في هذه الحالة يكون مستحقاً لولدها عبد المجيد محمد المذكور فقط

الخلاصة : المراد بأقرب الطبقات في قول الواقب (أن من مات حقياً ولم يكن له اخوة ولا اخوات يعود نصيبه الى اقرب الطبقات الى المتوفي من أهل هذا الوقف) هم أهل الطبقة الحقيقية

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية مرة ٢٣ سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ من المدعي بصودور الوقف من الواقب واستحقاقه في الوقف بالصفة التي بينها الى آخره - والمحكمة في ١٧ ابريل سنة ١٩١٨ (بناء على ان المدعي طلب الحكم باستحقاقه لنصيبه الآيل اليه من جدته والنصيب الآيل اليه بوفاة خاله عقياً بناء على قيامه هو واخوته مقام امه في الدرجة والاستحقاق كما قضى بذلك شرط الواقب للدون بكتاب وثيقة . وانه بالاطلاع على كتاب الوقف

ثبين منه ان الواقف شرط ان من مات عقباً ولم يكن له اخوة ولا اخوات يورث نصيبه الى اقرب الطبقات الى المتوفي من اهل هذا الوقف . وان المراد بأقرب الطبقات للمتوفي هم من في طبقته ان وجدوا كما نص على ذلك في الفتاوى المهدية . وان المراد بالطبقة هم اهل الطبقة الحقيقية كما هو رأي الاكثرين لما ذكره من تعليلاتهم وحينئذ فلا يستحق المدعي واخوته الآن شيئاً من نصيب خالهم لمتوفي عقباً بعد وفاة والده المدعي على فرض صحة دعواه بل يختص به اهل طبقته الحقيقية (قررت منع المدعي من دعواه منماً شرعياً . واستؤنف هذا القرار بالقضية نمرة ١٤٨ سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ والمحكمة العليا بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨) بناء على ان القرار صحيح لصحة اسبابه (قررت تأييد القرار المذكور ورفض الاستئناف

اختلاصة : اذا انشأ الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده الثلاثة ومن سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً واناثاً للذكر مثل حظ الانثيين مع مشاركة زوجته بحيث يكون لها نصيب انثى من اولاده الخ) كان لهذه الزوجة ما للبت في كل شيء .

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٢٩ سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ من وكيل المدعين (وأولاهما عن نفسها وانثيتها بصفتها وصية على ولديها القاصرين) ومن وكيل المدعى الثالث على المدعى عليه بصفته ناظر الوقف بصدر الوقف من الواقف وانثائه له على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده احمد وحفيظة وفاطمة ومن سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً واناثاً للذكر مثل حظ الانثيين مع مشاركة زوجته زينب بحيث يكون لها نصيب انثى من اولاد الواقف ينتفع كل بنصيبه من ذلك يستقل بالوقف المذكور الواحد منهم اذا انفرد وبشرك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان الزوجة المذكورة اذا توفيت ينتقل ما كان لها من الوقف لمن يستحق الوقف حين ذلك بحسب نصيبه ثم من بعد كل من اولاد الواقف ينتقل نصيبه من ذلك لولده أو اولاده ذكوراً واناثاً بالفريضة الشرعية الا ولد البنت

فلا ينتقل له نصيب أمه ذكرأ كان أو أنثى بل ينتقل نصيبها من ذلك الى من يوجد من أختها وأخواتها المشاركين لها في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك فإن لم يوجد لها إخوة أو أخوات كان نصيبها من ذلك الى الأقرب لها في الدرجة فالأقرب من الموقوف عليهم واحداً كان أو متعددأ كل بقدر نصيبه من ذلك ثم من بعد كل منهم فعلى ولده أو أولاده ذكوراً وأنثاءً للذكر مثل حظ الأنثيين إلا ولد البنت فلا ينتقل له نصيب أمه على الوجه المذكور الى آخر ما جاء بالشأنه من قوله ثم على ذريتهم ولسلمهم وعقبهم من أولاد البنين دون أولاد البنات طبقة بعد طبقة ولسلاً بعد لسلاً وحيلاً بعد حيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره بشرط عديم دخول أولاد البنات يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فأفوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ابن أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ابنه وان سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ابن أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لآخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك كل منهم بقدر نصيبه من ذلك بشرط ان يقدم في ذلك الاخ النسبي والاخت النسبية عن المشاركين له في الدرجة والاستحقاق بمن لم يكن نسبياً فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات من النسب ولا مشاركون له في الدرجة والاستحقاق فللأقرب لهذا المتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل آخره لجهة بر لا تقطع وإنه بما للواقف من شرط الادخال قد ادخل في وقفه المذكور زوجته جلبهان وجعلها من جملة الموقوف عليهم من بعده يصرف لها من ريع الوقف مثل ما يصرف لزوجته زينب المذكورة من بعده سواء تزوجت جلبهان من بعده بغيره ام لم تزوج على الوجه المبين بكتاب الادخال وإنه بما له ايضاً من شرطي الادخال والاخراج في وقفه هذا ادخل فيه بنات اخيه شقيقه السيد محمد الثلاث وهن زينب ونفيسة وحيدة وجعلن مستحقات من بعده سوية لثلاثة قراربط من ريع وقفه تنتفع كل منهن بما هو لها من ذلك وهو قيراط واحد مدة حياتها ثم من بعد كل منهن ينتقل نصيبها للباقي منهن ثم من بعدهن يكون ذلك منضماً وملحقاً بما في ريع الوقف ويصرف لمستحقيه حين ذاك طبق شرط الواقف وإن

الواقف توفى وتوفيت زوجته زينب في حياته ولم يرزق بأولاد سوى أولاده الثلاث المسلمين بكتاب وقفه وأحصى فاضل ربيع الوقف استحقاقاً في أولاده وزوجته جلبهان المذكورين بحق واحد وعشرين قباطاً للذكر منهم مثل حظ الاثنين وتوفيت بنت أخيه الثلاث المذكورات بحق ثلاثة قراريط لكل واحدة منهن قباط من فاضل ربيع الوقف ثم توفى بعد الواقف ولده أحمد عن أولاده الستة أمين ومحمد وزهرة وعائشة وزينب وسكينة وآل نصيبه اليهم للذكر مثل حظ الاثنين ثم توفيت ثانياً فاطمة بنت الواقف عقيماً وآل نصيبها إلى احتيا حفيظة ثم توفيت ثالثاً زينب إحدى بنات أخي الواقف قال نصيبها إلى احتيا نفيسة وحيدة مناصفة ثم توفى رابعاً أمين بن أحمد ابن الواقف عن ولديه أحمد وزكية ثم توفيت خامساً نفيسة إحدى بنات أخي الواقف عقيماً وآل نصيبها الأصلي والأول إلى احتيا حميدة توفى سادساً أحمد بن أمين بن أحمد ابن الواقف عن أولاده الثلاثة محمد عبد المنعم ومحمد زكي واسماد القاصرين المشمولين بوصاية والنتهم أحد الخصوم ثم توفى سابعاً محمد عبد المنعم عقيماً وآل نصيبه لأخويه ثم توفيت ثامناً زهرة بنت أحمد ابن الواقف عقيماً ثم توفيت تاسعاً زينب بنت أحمد ابن الواقف عقيماً ثم توفيت عاشراً حفيظة بنت الواقف ثم توفيت حادي عشر جلبهان زوجة الواقف وإن المدعى عليه ناظر على الوقف وواضع يده على أعيانه إلى آخر ما جاء بالدعوى . ثم قال وكيل الخصوم إن النزاع بينهم ينحصر في نقطتين أولاهما فيمن ينتقل إليه نصيب حفيظة بنت الواقف وثانيتهما فيمن ينتقل إليه نصيب جلبهان . والمحكمة في ٢٠ أبريل سنة ١٩١٨ للإسباب التي ذكرتها قررت أن نصيب حفيظة بنت الواقف ينتقل بوفاتها إلى من يستحق الوقف حين ذاك بحسب نصيبه ومنهم حميدة بنت أخي الواقف واستوف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٥٥ سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ . والمحكمة العليا بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ (بناء على أن القرار الصادر بتفسير شرط الواقف غير صحيح لأنه مخالف لما جاء بالفناوي المهدية بصحيفة ٧٩٢ من كتاب الوقف بالجزء الثاني المتضمن أن من في طبقة المتوفي في مثل هذه الحادثة مقدم على غيره ممن هو أعلا منه أو أزل . وإن الواقف شرط في كتاب التفسير والإدخال الصادر بتاريخ ... أن يصرف لزوجته جلبهان أحد الموقوف عليهم من بعده من ربيع وقفه مثل ما يصرف

لزوجته زينب وشرط في استحقاقها من بعده ما شرطه في استحقاق زينب المذكورة
وله نص في كتاب وقفه الصادر في ... على ان زوجته زينب تشارك اولاده بحيث
يكون لها مثل نصيب أنثى من اولاد الواقف الى آخره . وجئنا لتكون جلبان
للمذكورة مستحقة في وقف الواحد والعشرين قيراطاً الموقوفة على اولاد الواقف
وزوجته وتكون في درجة بناته . وان حفيظة بنت الواقف ماتت وكانت وقت
وقتها جلبان موجودة على قيد الحياة ولم يوجد في طبقها سواها فيكون نصيبها
متقلاً الى جلبان المذكورة فقط وانه بوفاة جلبان المذكورة يرجع نصيبها لاصل
غلة وقف الواحد والعشرين قيراطاً المذكورة ويصرف الى مستحقيه كل بقدر حصته
وان حميدة بنت أخي الواقف المذكورة لها وقف مستقل وهو الثلاثة القراريط التي
وقتها الواقف عليها وعلى أخواتها بالادخال الصادر في ... فليست من اهل وقف
الواحد والعشرين قيراطاً المذكورة فلا تستحق شيئاً في نصيب جلبان المذكورة
بعد وفاتها) قررت أولاً عدم صحة القرار المستأنف وثانياً ان شرط الواقف يقضي
بانتقال نصيب حفيظة المذكورة لجلبان المرقومة ثم رجوع نصيب جلبان بعد وفاتها
الى اصل غلة وقف الواحد والعشرين قيراطاً وقسمته على مستحقيه كل بقدر نصيبه
وبعدم استحقاق حميدة بنت أخي الواقف لشيء من نصيب جلبان المذكورة

الخلاصة : اذا وقف الواقف وقفه على عتقائه الذين ساهم وعلى اولاد عتيقه
الذي ساه وجعل لكل من عتقائه واولاد عتيقه قدراً معيناً ثم من بعدم فعلى
اولادهم الى أن قال فان لم يكن له ولد ولا ولد له ولد الخ انتقل نصيبه من ذلك لمن
هو في درجته وذوي طبقته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فمات احد العتقاء
عتيقاً فنصيبه يكون لباقي العتقاء واولاد العتيق باعتبار عند رؤوسهم لا باعتبار
شخصاً واحداً بالسوية بين الجميع فاذا مات عتيق آخر عتيقاً كان نصيبه وما آل
اليه منتقلاً كذلك الى الموجودين من العتقاء والى اولاد العتيق باعتبار المذكور
بالسوية بينهم

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٧٣ سنة ١٩١٧-١٩١٨ باستحقاق المدعي في الوقف بالصفة الموضحة بها وطالبه الحكم بما طلبه الى آخره. والمحكمة في ١٥ مايو سنة ١٩١٨ (بناء على أن الواقف وقف الاثني عشر فداناً المذكورة أولاً على عتقائه ثم جعلها عند التوزيع وفقاً عليهم وعلى اولاد مرجان عتيق الواقف . وانه بمقتضى التوزيع المذكور يكون اولاد مرجان في طبقة العتاء وان الواقف شرط في كتاب وقفه ان من يموت عقيماً من الموقوف عليهم يعود نصيبه لمن في درجته وذوي طبقته . وانه بمقتضى ما تقدم يكون مرجان في درجة العتاء ويشتركون مع الموجود من العتاء في نصيب من يموت عقيماً ولا يؤثر على ذلك انه أعطاهم حصّة عتيق لان ذلك لا يفيد تزيلهم منزلة شخص واحد فيجب اعتبارهم اشخاصاً متعددين بدد رؤوسهم ويأخذ كل واحد منهم في نصيب من مات عقيماً مثل ما يأخذه الشخص الواحد من الموجودين من العتاء . وان المراد بالنصيب في قول الواقف (ان من مات عقيماً فنصيبه لمن في درجته وذوي طبقته) جميع ما كان يده في النصيب الاصلي والآيل له ممن مات قبله عقيماً اقررت ان شرط الواقف المدون بكتاب وقفه يقضي بأن جميع ما يده من يموت عقيماً من عتاء الواقف سواء كان نصيباً أصلياً أو آيلاً له ممن مات عقيماً قبله يعود الى جميع الموجودين من عتاء الواقف واولاد مرجان المذكورين باعتبار اولاد مرجان المذكورين ثلاثة اشخاص لا شخصاً واحداً . واستؤنف هذا القرار بالقضية نمرة ١٦٩ سنة ١٩١٧-١٩١٨ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ (بناء على ان القرار صحيح لصحة اسبابه) قررت تأييد القرار المذكور ورفض الاستئناف

الخلاصة : اذا وقف الواقف وقفه من بعده على زوجته وأولاده الذين ساهم ومن سيجده الله له من الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد وفاة كل فلي اولاده الخ وشرط أن كل اثنى من الموقوف عليهم لا تستحق نصيبها الا اذا كانت محتاجة ولم يكن لها من تجب نفقتها عليه من المومنين فان لم تكن كذلك فيعود نصيبها لباقي ريع الوقف ويكون حكمه كحكمه مات الواقف ومات بعده زوجها

وأنحصر الوقف في ولديه المذكورين لحرمان باقي اولاده البنات الثلاث من ريع الوقف
زواجهن بموسرين فبموت احدى البنات المذكورات عن ولدين ينتقل نصيبها
اليها لأنها من الموقوف عليهم

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٥٤ سنة ١٩١٧ -
١٩١٨ من وكيل المدعي باستحقاق موكله لنصف فاضل ريع وقف والده بالصفة
للموضحة بها الى آخره - والمحكمة في ١٨ مايو سنة ١٩١٨ (بناء على ان المدعي
ادعى ان ريع الوقف منحصر فيه وفي اخيه اول المدعى عليهم دون اولاد اخته
باقهم لأن اخته واللتها قد حرمت منه لتزوجها بموسر محجب نفقها عليه طبقاً
لشرط الواقف وبني على ذلك طلب الحكم له على المدعى عليهما الثاني والثالث
بأن يردا اليه نصف ما اخذاه من النفقة المقررة لهما في ريع الوقف من المحكمة
الاهلية . وان الواقف جعل وقفه هذا من بعده وبعد زوجته على اولاده الخمسة
المذكورين بالدعوى ومن سيحدثه الله له من الاولاد ثم من بعد كل منهم فعلى
اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده الى آخر ما جاء بكتاب الوقف
وشروط الواقف في كتاب الوقف ان كل انثى من الموقوف عليهم لا تستحق نصيبها
الا اذا كانت محتاجة له ولم يكن لها من تجب نفقها عليه من الموسرين فهو وقف على
عموم الذرية بعد وفاة الواقف وزوجته لا فرق بين اولاد الذكور واولاد الاناث
ولا يحرم احد منهم الا خصوص الانثى من الموقوف عليهم التي استغنت عن الوقف
يسارها او تزوجها بموسر اما اولادها فيتناولون استحقاقهم منه حتي لم يكونوا
محجوبين بأصولهم . وان والده المدعى عليهما الثاني والثالث هي الحاجة لهما فلما مات
استحقا في ريع الوقف بمقتضى قول الواقف (ومن بعد كل فعلى اولاده) . وان
المدعي معترف بوقاها فيكون المدعى عليهما الثاني والثالث مستحقين في ريع هذا
الوقف وتكون دعواه ان ريعه منحصر فيه وفي اخيه دعوى غير منطبقة على المنهج
الشرعي طبقاً لنص كتاب الوقف ويجب منعه منها منعاً كلياً) قررت منع المدعي من
دعواه المذكورة منعاً كلياً - واستؤقت هذا القرار بالقضية نمرة ١٧٠ سنة ١٩١٧ -
١٩١٨ - والمحكمة العليا بتاريخ اول يناير سنة ١٩٢٠ (بناء على ان القرار المستأنف

هو حكم في الموضوع وصحيح لأن الواقف بعد ان انشأ وقفه على نفسه جملة من بعده لزوجته ولاولاده الخمسة الذين سبهم ومن سيحدثه الله له من الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد وفاة كل فعلى اولاده وقد تحقق وفاة الزوجة بعده وانحصار الوقف في اولاده الخمسة المذكورين فأصبح بذلك بمثابة اوقاف متعددة بعده اولاده فاذا مات احدهم ائتمل الموقوف عليه لاولاده على الوجه المبين بكتاب الوقف وما شرطه الواقف اخيراً من حرمان بناته من ريع الوقف في حال المبصرة او وجود منفق وعود نصيبهن لباقي ريع الوقف ويكون حكمه كحكمه فهو قاصر عليهن فقط بمعنى ان نصيبهن في هذه الحالة يكون مستحقاً لمن عداهن من الموقوف عليهم على الحكم الذي يبينه في توزيع الريع وهذا لا يقتضي ان ينتقل من بعدهم للزريهم كما يقول المستأقب بل يكون ما هو موقوفه على كل من البنات من بعد وفاتها لاولادها بالحكم العام في توزيع الريع على الموقوف عليهم في صدر الانشاء وجعلهن في هذه الحالة كالمعدوم كما يقول المستأقب غير صحيح لانهن من الموقوف عليهم ونصيبهن معين غير انه مشروط بشرط اذا لم يتحقق لا يأخذن وذلك لا يمنع استحقاق اولاد كل منهن بعد وفاتها عملاً بقول الواقف (ثم من بعد كل) وهذا هو الذي تقتضيه عبارته والقواعد الشرعية وذلك اعمال لكل كلامه وعدم اعمال شيء منه بدعوى نسخ لا دليل عليه اذ لو كان مراداً له بالمعنى الذي يقوله المستأقب لآتي بعبارة تفيد ذلك لم يكن وما قاله المستأقب بشأن الحكم الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٥ فهو لا يفيد بشيء لانه قاصر على حرمان البنات فقط) قررت تأييد القرار المستأقب ورفض الاستئناف .

الخلاصة : اذا نص الواقف في كتاب وقفه على انه يستقل به الواحد اذا افرد ويشترك فيه الاثنان فلا يكون نصيب من مات عقياً منقطع الوسط بل يعود نصيبه لمن في درجته .

صدوت الدعوى بمحكمة بني سويف الابتدائية في القضية نمرة ١١٧ سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ من وكيل المدعي بصدور الوقف من الواقف والنشائه له على

نفسه ومن بعده على اولاده الخمسة بالسوية بينهم ثم على اولادهم ذكوراً وإناثاً بحسب القريضة الشرعية بينهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم كذلك ثم على ذريتهم ونسلهم طبقة بعد طبقة ونسلها بعد نسل على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقت واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً او ولد ولد او اسفل من ذلك قام ولده او ولد ولده وان سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه اصله واشترط الواقف ان الطبقة العليا في كل نسل وفريق من الموقوف عليهم يحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد اذا اقررد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع وان الواقف توفى وتوفى بعده ولده حافظ عن بنتيه وتوفى بعده عبدالحق (ثاني الاولاد) عقيماً وان المدعي عليه ناظر على الوقف وواضع يده عليه ويمتنع من تسليم المدعي نصيبه الذي آل اليه بوفاة عبدالحق عقيماً الخ. والمحكمة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ (بناء على ان الواقف لم ينص على عود نصيب من مات عقيماً لآخونه فيكون منقطع الوسط مضرب الفقراء فلا يصرف لاحد من اولاد الواقف إلا اذا كان فقيراً فيصرف له ما يصرف للفقراء بطريق الاولوية لكونه من الفقراء مع فرايتهم للواقف لا لكونهم من المستحقين بالشرط) فهمت المدعي ان شرط الواقف يقضي بانه لا يستحق في نصيب اخيه عبدالحق الذي مات عقيماً بالشرط . واستؤنف هذا الحكم بالقضية مرة ٢٢ سنة ١٩١٨ — ١٩١٩ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٩ (بناء على ان التفهيم هو حكم في الموضوع . وان الواقف نص في كتاب وقفه على انه يستقل به الواحد في كل طبقة وفي كل نسل اذا اقررد ويشترك فيه الاثنان الى آخره فاذن لا يكون نصيب من مات عقيماً منقطع الوسط بل يعود نصيبه لمن في درجته وحينئذ يكون التفهيم المستأنف غير صحيح) قررت اولاً عدم صحة التفهيم وثانياً كون نصيب من مات عقيماً غير منقطع الوسط بل يعود نصيبه لمن في درجته .

الخلاصة : اذا شرط الواقف في كتاب وقفه أن من يوجد من اولاد اولاده

أنا لا يستحق شيئاً إلا إذا كان خالياً عن الأزواج فإذا تزوجت بنات أولاده أو بنات أولاد أولاده فلا شيء لمن في منافع هذا الوقف بل يعود نصيبها بزواجها على من في درجتها من اخوتها الذكور بالسوية بينهم إلى أن قال يستقل به الواحد في كل طبقة وفي كل نسل إذا انفرد إلى آخره وقد وجدت مستحقات في الوقف ثم تزوجن وليس لمن في درجتهن أخوة ذكور عاد نصيبهن إلى أصل غلة الوقف ويعبرف مصرفه حسب شرط الواقف

صدرت الدعوى بمحكمة بني سويف الابتدائية في القضية عمرة ٢٣ سنة ١٩١٧-١٩١٨ من وكيل المدعي بصدد الوقف من الواقف وإنشائه له على نفسه ومن بعده على أولاده الخمسة بالسوية بينهم ثم على أولادهم ذكوراً وإناثاً بحسب الفريضة الشرعية بينهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على ذريتهم وتسليم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حياً باقياً بشرط أن من يوجد من أولاد أولاده المذكورين أناثاً لا يستحقون شيئاً في هذا الوقف إلا إذا كان خالياً من الأزواج وإذا تزوجت إحدى بنات أولاده أو بنات أولاد الأولاد يعود نصيبها لمن في درجتها الخ وإن الواقف توفي ومات بعده ابنه حافظ عن بنتيه عزيزة وحسنة ثم مات بعده ابنه عبد الخالق عقيباً وإن البنيتين تزوجتا وطلب المدعي الذي هو أحد أولاد الواقف استحقاقه من حصتي حافظ وعبد الخالق الخ - والمحكمة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ (بناء على أن الواقف وقف وقفه من بعده على أولاده الخمسة وسهام وإن عبد الخالق أحدهم مات عقيباً ولم ينص الواقف على عود نصيبه لآخوته فيكون منقطع الوسط مصرفه للفقراء فلا يصرف لأحد من أولاد الواقف إلا إذا كان فقيراً فيصرف له ما يصرف للفقراء بطريق الأولوية لكونه من الفقراء مع قرابتهم للواقف لا لكونهم من المستحقين بالشرط. وإن البنيتين لم يكن لهما أخوة ذكور في درجتهما كشرط الواقف فيكون نصيبهما منقطع الوسط أيضاً مصرفه بزواجهما للفقراء فلا يستحق فيه

الدعي بالشرط كنصيب أخيه عبد الخالق الذي مات عقياً (فهت الخصوم بأن شرط الواقف يقضي بما ذكر . واستؤثف هذا الحكم بالقضية نمرة ٢٣ سنة ١٩١٨-١٩١٩ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٠) بناء على أن الواقف شرط في كتاب وقفه أن من يوجد من أولاد أولاده المذكورين أناثاً إلى أن قال إذا انقرد إلى آخره وأذن لا يكون منقطعاً في هذه الحالة بل يعود نصيب البنين عزيزة . وحسنة اللين تزوجتا إلى أصل غلة الوقف ويصرف مصرفه حيث لم يوجد أحد في درجتهما من أخوتها المذكور حسب شرط الواقف ويعود نصيب عبد الخالق الذي مات عقياً إلى من في درجته) قررت أولاً عدم صحة التفسير المستأنف وثانياً أن الوجه الشرعي بقضي بأن نصيب البنين المذكورين في هذه الحالة يعود إلى أصل غلة الوقف ويصرف مصرفه وإن نصيب عبد الخالق الذي مات عقياً يعود إلى من في درجته

الخلاصة : إذا جعل الواقف وقفه من بعده على ذريته ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى منهم من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه كان الفرع بعد وفاة أصله مستحقاً مع طبقة أبيه لزوال من كان يحجبه وهو أصله

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١٢٢ سنة ١٩١٧-١٩١٨ من وكيل المدعي بصدور الوقف من الواقف وأنشأه له على نفسه ثم من بعده يكون وفقاً على أخيه شقيقه محمد وعلى هدى زوجة الواقف وعلى من سيحده الله له من الذرية وعلى ذرية أخيه محمد على البيان الوارد بحجة الوقف وصدور الوقف أيضاً من محمد أخى الواقف وأنشأه له على نفسه ثم من بعده على أخيه شقيقه على الواقف الأول ثم من بعده يكون وفقاً على ذريته وذرية أخيه الذكر مثل الأنثى ثم من بعدهم يكون وفقاً على أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى منهم من نفسها لا من غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه ثم من بعدهم يكون وفقاً على جهات بينها بكتاب وقفه وإن الواقف الأول توفي عقياً كما توفيت زوجته هدى عقياً كذلك وانحصر فاضل ريع وقفه في أخيه محمد الذي توفي عن ولديه حسين

ومحمد الصغير ثم توفي محمد الصغير عن ولديه ابراهيم ومحمد عبد الخالق ثم توفي محمد عبد الخالق عن ولديه ندية ومحمد ثم توفي حسين عن ولديه المدعي والمدعى عليها وان المدعى عليها ناظرة على الوقفين وواضحة يدها على اعيانها الى آخر ما بالدعوى من طلب المدعي الحكم له باستحقاقه لربع فاضل ريع الوقف الاول ولثلث فاضل ريع الوقف الثاني الخ - والمحكمة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ (بناء على ان الطرفين تصادقا على عموم وقائع الدعوى ما عدا كيفية توزيع ريع الوقف الثاني على مستحقيه. وان محمد الواقف الثاني قد شرط في وقفه ان يصرف فاضل ريعه بعد وفاته على ذريته وذرية اخيه الى ان قال بحيث يحجب كل اصل فرعه الخ كما يدل على ذلك كتاب وقفه . وان المحكمة ترى ان عبارة الواقف المذكور تقضي بأنه جعل وقفه بعد وفاته على ذريته وذرية اخيه واولادهم واولاد اولادهم ولسلمهم بشرط ان يقدم الاصول على فروعهم فلا يستحق فرع مع وجود اصله وانما يكون ذلك له بعد وفاته سواء انقرضت طبقة اصله ام لا لان الواقف بعد ان ين ان هذا الوقف مرتب للطبقات بقوله طبقة بعد طبقة قد اوضح عن مراده بترتيب الطبقات بقوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه الخ وحينئذ يكون الفرع بعد وفاة اصله مستحقاً مع طبقة ابيه لزوال من كان يحجبه وهو اصله دون غيره . وان الطرفين تصادقا على وفاة اخي الواقف عقياً كما تصادقا على ان الموجودين الآن من ذرية الواقف هم خمسة اشخاص ثلاثة من طبقة عليا واثنان من طبقة ازل منها توفي اصلهما فيكون الربع موزعاً عليهم جميعاً بطريق التساوي) حكمت بأن ريع وقف محمد الواقف الثاني يقسم بالتساوي على سبعة المدعي وزينب المدعى عليها ولدي حسين بن محمد الواقف وعلى ابراهيم بن محمد الصغير ابن الواقف وعلى ندية ومحمد ولدي محمد عبد الخالق ابن محمد الصغير ابن الواقف وفهمت وكيلي المتداعين بذلك . واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ٣٠ سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ . والمحكمة العليا بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩١٩ (بناء على ان الحكم صحيح لصحة اسبابه) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف!

الخلاصة : لفظ (الذرية) عام يشمل جميع الطبقات وهو كالنسل يشمل كل ولد للواقف وكل ولد يحدث له لصلبه وكل ولد يولد لأحد من ولده فلو جعل الواقف وقفه على اولاده المسلمين ومن سيحدثه الله له من الذرية كانت غلة الوقف لهم بالسواء

صدرت الدعوى بمحكمة بني سويف الابتدائية في القضية نمرة ٣١ سنة ١٩١٧-١٩١٨ من المدعي عن نفسه وبصفته وصياً على شقيقه على ناظري الوقف باستحقاقهما في الوقف بالصفة الموضحة بها الى آخره . والمحكمة في ٥ فبراير سنة ١٩١٩ (بناء على ان الواقف وقف وقفه على اولاده المذكورين بكتاب وقفه المذكور بالدعوى ومن سيحدثه الله له من الذرية الى آخر ما جاء بكلامه . وان لفظ الذرية عام يشمل جميع الطبقات ولم يكن في كتاب الوقف ما يفيد ترتيب الطبقات ولا ما يفيد تخصيص الذرية ببعض الافراد . وان ما جاء بجواب وكيل المدعى عليها الثانية من تخصيص الذرية بالطبقة الاولى لا يدل عليه كلام الواقف ولا يخرج لفظ الذرية عن عمومها . وان لفظ (الذرية) كالنسل يشمل كل ولد للواقف وكل ولد يحدث له لصلبه وكل ولد يولد لأحد من ولده كما يعلم من عبارة الخصاف فيكونون في غلة الوقف سواء . وان نسب المدعي واخيه للواقف وكونهما من ذريته ثابت من الاوراق الرسمية المودعة بملف القضية ومن مضمون جواب المدعى عليها الاولى) حكمت بأن المدعين من المستحقين في الوقف المذكور بالدعوى . واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ٧٦ سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ . والمحكمة العليا بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ (بناء على ان الحكم صحيح ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المذكور ورفض الاستئناف



الخلاصة . اذا انشأ الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه بالفريضة الشرعية يتداولون ذلك طبقات الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها على أن من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد

ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقته فإن لم يكن في درجته أحد فلبقية المستحقين معه في الوقف الى أن قل وكل ذلك على اولاد الظهور من ذرية الواقف المذكور دون اولاد البطون كان المراد بالولد في قول الواقف (فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد الى آخره) ولد الظهر

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية عمرة ٦٢ سنة ١٩١٨-١٩١٩ من وكيل المدعية على المدعى عليهما بصدر الوقف من المرحوم ... لما كان يملك ولإنشائه له على نفسه ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين يتداولون ذلك طبقات الطبقة العليا منهم بحجب الطبقة السفلى من نفسها لامن غيرها على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقته فان لم يكن في درجته أحد فلبقية المستحقين معه في الوقف المذكور ومن مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافسه وترك فرعاً وارثاً أو عتقاً قام فرعه الوارث أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ان لو كان حياً باقياً كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية وحجب الاصل لفرعه دون فرع غيره وكل ذلك على اولاد الظهور من ذرية الواقف المذكور دون اولاد البطون الى آخر ما دون بمحكمة الوقف المحررة من محكمة ... الشرعية بتاريخ ... وجعل آخره لخجعة بر لا تقطع وان الواقف توفي عن اولاده الثلاثة ابراهيم وسليمان وعرفة وآل صافي الفلة اليهم ثم توفي سليمان عن اولاده الاربعة محمد ونفوسة وشفيقة وبها المدعية ثم توفي عرفة المذكور عن اولاده الخمسة محمد وزهرة وخدوجة وبها ورزقة ثم توفي ابراهيم عن بنته فطومة وبموتها نقضت القسمة وصار صافي الفلة يقسم على اهل الطبقة الثانية ونم عشرة محمد بن سليمان ومحمد بن عرفة ونفوسة وشفيقة وبها وزهرة ورزقة وخدوجة وبها فطومة المذكورون عملاً بقول الواقف (يتداولون ذلك طبقات) وبقوله (بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين) ثم توفي محمد بن سليمان ابن الواقف عتقاً وآل نصيبه الى اهل درجته التسعة الاحياء

للذكورين ثم توفيت زهرة بنت عرفة ابن الواقف عن بنتها فايقة وآل نصيبها الى أهل درجتها الثمانية الاحياء المذكورين ولا شيء لبنتها فايقة ثم توفيت نقوسة بنت نيلان ابن الواقف عن ابنها محمود وآل نصيبها الايل لها بالطبقة وبالاتقال الى اهل طبقتها السبعة الاحياء المذكورين ولا شيء لابنها محمود ثم توفي محمد بن عرفة ابن الواقف عن اولاده عبد اللطيف أحد المستأنف عليهما ومصطفى واحمد وإبراهيم وبهجة ومنجدة ونبوية وفردوس فانتقل اليهم نصيبه عملاً بقول الواقف (على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه) وبقوله (وكل ذلك على اولاد الظهور) ثم توفيت خدوجة بنت عرفة ابن الواقف عن اولادها وعن أهل درجتها وذوي طبقتها اللاتي هن بنبا ورزقة وشفيقة وبهية المستأنفه وفتومة المذكورات وانتقل نصيبها اليهن عملاً بقول الواقف (وان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقاته) يقسم بينهما بالتساوي لكل واحدة منهن الخمس ولا ينتقل شيء من نصيبها لاولادها عملاً بقول الواقف بعد شرطي الانتقال وقيام الفرع مقام أصله (وكل ذلك على اولاد الظهور دون اولاد البطون) ولا يمنع من انتقال نصيبها الى ذوات طبقاتها الخمس المذكورات وجود اولاد لها لأنهم اولاد بطون وقد أن الواقف بعد شرطية الانتقال بالنص المذكور فكان هذا النص مخصصاً للولد أو ولد الولد الاسفل في كل فقرة اثباتاً ونقياً من شرطية الانتقال بكونه ولد ظهر فالسحق الذي يموت لا عن ولد من اولاد الظهور قبل الميولة الواقف لاولاد البطون ولو كان له أحد من اولاد البطون يصدق عليه قول الواقف (فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقاته) بحيث قد علم ان الولد في شرطية الانتقال مخصص بكونه ولد ظهر فيكون ولد البطن كالعدم ولا يمنع من انتقال نصيب أصله الى أهل درجته ثم توفيت بنبا بنت عرفة ابن الواقف عن اولادها وعن أهل درجتها من شفيقة وبهية المستأنفه ورزقة وفتومة المذكورات فانتقل نصيبها اليهن ولا شيء منه لاولادها لما ذكر الى آخر ما جاء بالنسوة من طلب الحكم للندعية على المدعى عليهما بأن الذي تستحقه في نصيبها خدوجة وبنبا خمس وربع الثمن وربع الثمن في صافي القلة وأمرها بالكف

عن معارضتهما لها . وأجاب المدعى عليهما عن الدعوى بالاعتراف بها عدا استحقاق المدعية للنصيب الذي طلبت الحكم لها به وقالوا ان الواقف نص على ان من مات ولم يترك ولداً انتقل نصيبه الى من هو في درجته ولم ينص على من مات ويترك ولداً بطن لمن ينتقل نصيبه فيجود نصيب من مات ويترك ولد بطن الى أصل الفلة وطلب أخيراً رفض الدعوى . والمحكمة بعد ان حصرت محل النزاع في نصيب من يموت عن ولد بطن حكمت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ برفض طلب المدعية . فاستأنفت المدعية هذا الحكم بالقضية للمرة ٧٩ سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ . والمحكمة العليا بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ (بناء على ان النزاع في هذه القضية انما هو في نصيب من مات عن ولد بطن فالاستأنفة تقول ان ولد البطن كالمدم وان نصيب أصله المتولي ينتقل لمن هو في درجته والمستأنف عليهما يقولان ان نصيبه يرجع لأصل الفلة الوقف . وان المراد بالولد في قول الواقف (فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد الخ) ولد الظهر عملاً بقول الواقف بعد ذلك (وكل ذلك على اولاد الظهور دون اولاد البطون) فانه يدل على ان المراد في قول الواقف (على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد الى آخره) ولد ظهر فيكون المراد بالولد في حالة النفي التي جازت بياناً لمفهوم حالة الاثبات هو ولد الظهر أيضاً وبذلك يكون الحكم المستأنف غير صحيح ويتعين تمديده بما يأتي (قررت قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع أولاً عدم صحة الحكم المستأنف وثانياً تمديده بأن نصيب خديجة وبنا بنتي عرفة ابن الواقف المذكورين ينتقل بموتهما الى من في درجتهما .



الخلاصة : اذا انشأ الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على ولده المسمى ومن سيحدثه الله له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم اولاد الظهور طبقة طبقة ثم اخرج ولده المذكور دون ذريته وتوفي الواقف عن ولديه غير ولده المخرج الذي مات عن اولاد في هذه الحالة يستحق الوقف ولداً الواقف اللذان حدثا بعد الوقف ولا يستحق فيه اولاد الولد المخرج شيئاً بالتلقي عن والدهم لانه لا استحقاق له حتى ينتقل اليهم وانما يستحقون بشرط الواقف بعد انقراض طبقة والدهم .

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٥٥ سنة ١٩١٨ -
 ١٩١٩ من المدعية بصدور الوقف من الواقف وانشائه له على نفسه ثم من بعده
 على ولده ومن سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً واناثاً وعلى زوجته تفاضلاً
 بينهم على زوجته المذكورة الربع ستة قرابط وعلى ولده محمد ومن سيحدثه الله
 له من الاولاد الثلاثة الارباع الباقية تقسم عليهم بالفريضة الشرعية ثم من بعدهم
 على اولادهم اولاد الظهور دون اولاد البطون من ذرية الواقف الى آخر ما جاء
 بكتاب وقفه وانه بعد ذلك بما له من الشروط في وقفه اخرج ولده محمداً المذكور
 من وقفه دون ذريته ثم توفي الواقف بعد ان رزق بأحمد ومحمود وتوفي ولده محمد
 بعده عن اولاده ابراهيم المدعى عليه وعزيزة المدعية ويوسف وحكمت وان المدعى
 عليه أقيم ناظراً على الوقف وطلبت المدعية الحكم باستحقاقها في الوقف الى آخره .
 والمحكمة في ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ (بناء على ان الواقف لم يخرج الا ولده محمداً
 دون ذريته . وان ذرية محمد بمقتضى شرط الواقف تعامل كما تعامل ذرية اولاد
 الواقف من حجب الطبقة العليا للسفلى من نفسها دون غيرها وحجب الاصل
 لفرع نفسه دون فرع غيره . وان اولاد محمد محجوبون بابيهم فقط مدة حياته
 وبوفاته يستحقون ما يستحقه لو لم يكن مخرجاً) حكمت للمدعية باستحقاقها في
 الوقف لقيرات من اربعة وعشرين قيراطاً ينقسم اليها صافي ريع الوقف عملاً
 بشرط الواقف وما يقتضيه النص الشرعي من قيام اولاد ولده مقام ولده اذا مات
 قبل الاستحقاق . وان الفرع انما يحجب بأصله دون فرع غيره . وان الواقف
 اخرج ولده محمداً دون ذريته وان ذلك ما يفسر به شرط الواقف . واستؤقت
 هذا الحكم بالقضية نمرة ٩١ سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ . والمحكمة العليا بتاريخ ٣ مارس
 سنة ١٩٢١ (بناء على أنه بالاطلاع على كتاب الوقف تبين منه ان الواقف انشاء
 على نفسه ثم من بعده على زوجته واولاده الى ان قال طبقة بعد طبقة الطبقة
 العليا منهم تحجب السفلى من نفسها لا من غيرها بأن يحجب كل اصل منهم فرع
 نفسه دون فرع غيره الى ان قال (ومن مات من الذكور اولاد الظهور قبل
 دخوله في هذا الوقف وترك فرعاً وارثاً قام فرعه الوارث او عقبه مقامه في الدرجة
 والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه ان لو كان حياً باقياً الخ - وان والد المستأقب

عليها يخرج من الوقف وقد توفي وهو غير مستحق بالاخراج المشار اليه . وار
الطبقة الاولى موجودة فاستحقاق هؤلاء الاولاد مع وجودها لا يكون الا باقائهم
مقام والدم وهو لم يكن مستحقاً مدة حياته حتى كان يمكن ان ينتقل استحقاقه
اليهم ولانهم لا يستحقون بالشرط في هذا الوقف الا بعد انقراض طبقة والدهم
عملاً بقول الواقف (ثم من بعدهم على اولادهم) وانه والحالة هذه يكون حكم
محكمة اول درجة غير صحيح ويتعين الغاؤه ورفض الدعوى بحالتها (قررت الغاء
الحكم المستأنف ورفض دعوى المدعية بحالتها التي هي عليها .

الخلاصة : اذا انشا الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على من عينهم بكتاب
وقفه ثم قال فاذا اقترض الموقوف عليهم يكون نصيبهم مصروفاً لحضرات السادة
العلماء المدرسين من المالكية برواق الصعاينة الى ان قال وما يتبقى من بعد صرف
الخيرات السابق ذكرها ومعلوم النظر يشترى بقيسته خبز ويفرق على حضرات
العلماء المدرسين من المالكية والطلبة والمنقطعين من المالكية بالجامع الازهر الخ
كان هذا باضياً بالتعميم والشمول لكل عالم مالكي سواء كان من رواق الصعاينة
او غيرهم ولا يمكن صرف معنى كلمة (العلماء) الى من عينهم قبل لان عطف الطلبة
والمنقطعين عليهم دليل على انه اراد اخيراً التعميم ولم يرد التخصيص بالعلماء الصعاينة

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٣٧ سنة ١٩١٦-١٩١٧
من المدعي شيخ رواق البحاروة على المدعى عليه فضيلة شيخ الجامع الازهر
بصدور الوقف من الواقف لما كان مملوكاً بمقتضى كتاب وقفه وانشائه له على نفسه
ثم من بعده على من عينهم بكتاب الوقف فاذا اقترض الموقوف عليهم يكون القاضل
بعد الخيرات التي تضمن عليها وقفاً مصروفاً لحضرات السادة العلماء المدرسين من
المالكية برواق الصعاينة من الجامع الازهر وشرط ان النظر على وقفه عند ابولته
الى السادة العلماء المدرسين يكون لمن يكون شيخاً على السادة المالكية بالجامع الازهر
وان يجري خيرات ما يتبقى بعد صرف الخيرات ومعلوم النظر يشترى بقيسته خبز

يرفرف على العلماء المدرسين من المالكية والطلبة المنقطعين من المالكية بالجامع الأزهر إلى آخر ما جاء بكتاب الوقف وأنه جمل آخر وقفه لجهة بر لا تقطع وإن الواقف توفي واقترض الميعون بكتاب الوقف الموقوف عليهم وآل النظر لحضرة المدعى عليه بصفته شيخاً للسادة المالكية إلى آخر ما جاء بالدعوى من طلب الحكم باستحقاقه في الوقف المذكور بصفته أحد علماء المالكية بالجامع الأزهر الذين يستحقون جميعاً في هذا الوقف الخ . وبعد مرافعات اتفق طرفا القضية على أن محل النزاع بينهما ينحصر في نقطة واحدة وهي أن المستحق في هذا الوقف من العلماء المالكية هم خصوص العلماء المالكية برواق الصايدة المدرسين أو كل العلماء المالكية المدرسين بالجامع الأزهر فالمدعي يقول بالعموم وغيره من العلماء المالكية برواق الصايدة يقول بالخصوص وطلب كل منهما من المحكمة بيان ما يقتضيه شرط الواقف في ذلك وترك المدعي ما عدا ذلك من الطلبات . والمحكمة في ٢٦ يناير سنة ١٩١٨ قررت أن شرط الواقف المدون بكتاب وقفه المذكور يقضي بأن المستحقين لفاضل ريع ذلك الوقف بعد الخيرات ومعلوم النظر المدون ذلك بكتاب الوقف هم الطلبة والمنقطعون من المالكيين بالجامع الأزهر وعموم العلماء المدرسين من المالكيين بالجامع الأزهر . فاستأنف هذا الحكم الشيخ . . . شيخ رواق الصايدة بالجامع الأزهر ضد المدعي والمدعى عليهما المذكورين بالقضية نمرة ١٢٥ سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ بناء على أنه يتعدى إليه لأنه فوق كونه شيخاً لرواق الصايدة هو أحد العلماء المالكيين بذلك الرواق ومن القائلين بأن الاستحقاق إنما هو لخصوص العلماء المالكيين بالجامع الأزهر طالباً من المحكمة أن تقضي بسدم محنته وعدم استحقاق المدعي المذكور ومن لم يكن من العلماء المالكيين بالرواق المذكور لأن الدعوى التي ادعاها دون أن يدخل فيها واحداً من الخصوم الحقيقيين الذين لبسوا على رأيه دعوى كان يجب رفضها لأن كلا من طرفيها من مصلحته أن يصدر الحكم كما صدر ولأن دعوى المدعي لم تكن صحيحة شرعاً لأنه ادعى استحقاقه في الوقف بصفة كونه عالماً مالكيّاً بالأزهر ولم يبين في الدعوى ما إذا كان العلماء المستحقون في هذا الوقف سواء كانوا خصوص الذين برواق الصايدة أو عموم الذين بالجامع الأزهر ممن يحصون حتى يلزم الناظر بالأعطاء كما ادعى ويكون هناك معنى لطلب

الحكم أو ليسوا كذلك فيكون للناظر حق إعطاء البعض وحرمان البعض وتفضيل البعض على البعض كما هو منصوب عليه شرعاً فلا تكون الدعوى ملزمة حقاً يطلب الحكم به والواقع أن العلماء لا يحصون لأن عددهم يزيد على المائة فعلى فرض أن الاستحقاق هو لعموم العلماء المالكين بالازهر لا يكون الناظر ملزماً بإعطائهم جميعهم حتى يطلب المدعى الحكم له بشيء من هذا الوقف والاحكام انما شرعن للالزام ولأن الاسباب التي بنى عليها الحكم غير مطابقة لفرض الواقف الظاهر من عباراته - وطلب المستأف عليه الاول تأييد الحكم المستأف وكذلك طلب الوكيل المقام عن المدعى عليه الثاني الخ - والمحكمة العليا بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٢١ (بناء على ان الحكم الابتدائي في الموضوع وهو صحيح لان قول الواقف أولاً (اذا انقرض الموقوف عليهم يكون نصيبهم مصروفاً لحضرات السادة العلماء المدرسين من المالكية برواق الصاعدة الخ) قضي بحمل وقفه عند أيلوته اليهم محصوراً في هؤلاء دون من عداهم وما ذكره بعد ذلك من قوله (وما يتبقى بعد صرف الخيران السابق ذكرها ومعلوم النظر - يشتري بقيمته خبز ويفرق على حضرات العلماء المدرسين من المالكية والطلبة والمنقطعين من المالكية بالجامع الازهر الخ) يقضي بالتعميم والشمول لكل عالم مالكي سواء كان من رواق الصاعدة او من غيرهم ولا يمكن صرف معنى كلمة (العلماء) الى من عينهم قبل لأن عطف الطلبة والمنقطعين عليهم دليل على أنه أراد أخيراً التعميم ولم يرد التخصيص بالعلماء الصاعدة وعليه يكون التفسير الصادر من المحكمة الابتدائية لشرط الواقف صحيحاً مطابقاً للقواعد الشرعية - وان المستأف لم يأت بدفع مقبول (قررت قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد القرار المستأف ورفض الاستئناف .

الخلاصة : اذا شرط الواقف في وقفه (أن من مات من الموقوف عليهم بدخوله في هذا الوقف واستحقاقه لنصيبه منه ولم يعقب اولاداً ولا ذرية أو كانوا واقترضوا يكون ما هو له وفقاً على من هو في درجته وذوي طبقة الخ) فمن مات منهم عن ولد نصيبه لولده

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية مرة ١٢٠ سنة ١٩١٨ -
 ١٩١٩ من وكيل المدعية باستحقاقها في الوقف لنصيبها الذي ذكر بالدعوى الذي
 نلتحه ب وفاة والدتها في الوقف الى آخره - والمحكمة في ١١ مايو سنة ١٩٢٠
 (بناء على ان الخصوم قصروا اخيراً طلباتهم على بيان ما يقتضيه الوجه الشرعي
 في انشاء الواقعة هل يقضي بحرمان فرع من مات اصله بعد الاستحقاق او لا
 يقضي بذلك وتركوا ما زاد على ذلك مما جاء بالدعوى - وانه بالرجوع الى كتاب
 الوقف علم ان انشاء الواقعة للمدون بكتابه ما يأتي (ان من مات من الموقوف عليهم
 بعد دخوله في هذا الوقف واستحقاقه نصيبه منه ولم يقب اولاداً ولا ذرية او
 كانوا وانقرضوا يكون ما هو له وقفاً على من هو في درجته وذوي طبقته فان لم يكن
 مساويه في الدرجة والاستحقاق فللمستحقين من بعده في هذا الوقف الموقوف
 عليهم) وان هذا الموضوع قد اختلف فيه رأي علماء المذهب فبعضهم يرى حرمان
 فرع من مات اصله بعد الاستحقاق من حيث ان الواقف سكت عنهم وبعضهم
 لا يرى ذلك بل يرى اعطاء ذلك الفرع نصيب اصله عملاً بمفهوم الشرط لان
 عبارات الواقفين من كلام الناس فيعمل بمفاهيمها وهذا هو الراجح الذي مال اليه
 ابن مابدين (يراجع كتاب تنقيح الحامدية صفحة ١٥٢ جزء اول طبعة ثانية
 اميرية من كتاب الوقف) ويؤيد هذا الرأي ان الواقعة لو كانت تقصد حرمان
 ولد من مات بعد الاستحقاق واعطاء كامل ريع الوقف لباقي المستحقين فيه لما
 عبرت بعبارة (من مات من غير ولد) بهذا القيد بل كانت تقول في انشائها من مات
 من الموقوف عليهم فنصيبه لاهل طبقته فتكون عبارتها شاملة بمنطوقها لمن مات
 عن ولد او غير ولد فتقيدها بمن مات عن غير ولد دليل على غرضها الظاهر بأن
 من مات عن ولد فنصيبه لولده) فهتمت الخصوم بأن انشاء الواقف يقضي بأن من
 مات بعد دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه عن ولد فنصيبه لولده .
 واستؤنف هذا الحكم بالقضية مرة ١٣٠ سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ . والمحكمة العليا
 بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ (بناء على ان الحكم صحيح ولم يأت المستأنف بدفع
 مقبول) قررت تأييد الحكم ورفض الاستئناف .

الخلاصة : اذا شرط الواقف في وقفه قيام الفرع مقام اصله ثم غير وقفه فادخل مستحقين وأحال ذلك التغيير في الاحكام والشروط على اصل الوقف ثم ذكرني تغييره أن لكل مستحق سواء في ذلك المدخل وغيره مقداراً معيناً من اصل الغلة ولم يزد فبات احدهم عن فرع فلا يرجع ذلك المقدر الى اصل الغلة بل ينتقل لفرعه

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١٠٥ سنة ١٩١٨-١٩١٩ من المدعي على المدعى عليه بصدور الوقف من المرحومة الست حفيظة ... بمقتضى كتاب وقفها الصادر من محكمة ... بتاريخ ... ولإشائها له على نفسها ثم من بعدها على من سيحدثه الله تعالى لها من الاولاد ذكوراً وأنثاء بالفريضة الشرعية بحيث يكون للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد كل منهم ينتقل نصيبه من ذلك لولده أو اولاده للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده للذكر مثل حظ الانثيين طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وحيلاً بعد حيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل بالوقف الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فا فوقهما عند الاجتماع على ان مات منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك اليه الى حين انقراضهم اجمعين يكون ذلك وقفاً على من يكون موجوداً حين ذاك من أقارب الواقعة يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب على حسب ترتيب الموارث مع ادخال اولاد اختها شقيقها الست فاطمة وم الشيخ محمد امين . . . والست نفيسة والست حفيظة اولاد عبد السلام ومشاركة اولاد اختها شقيقها الست زينب وم محمد عبد رب النبي وأخوه محمد عبدالواحد ومحمد امين وزينب وفاطمة بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك لا اولاده ثم لا اولاد اولاده ثم لا اولاد اولاد اولاده على النص والترتيب في اولاد الواقعة وشرطت لنفسها في وقفها الشروط العشرة مدة حياتها وليس لأحد من بعدها فعل شيء من ذلك ثم من بعد ذلك عملت حجة تغيير وادخال جاء فيها أنه بما لها في وقفها الممين بحجة الوقف المذكورة من شرط الادخال أدخلت السيد محمد

حفي وشقيقه السيد حسن مصطفى والسنت زنوبة اولاد الشيخ مصطفى عتيق السنت
فاطمة شقيقة الواقعة والسيد محمد عبدالعزیز واولادهم وذريتهم ولساهم وعقبهم بدلا
عن الشيخ محمد امين واخته حفيظة المذكورين لوفاتها عن غير عقب وجعلت هؤلاء
الاربعة مستحقين هم واولادهم وذريتهم ولساهم وعقبهم في الوقف الممين بالحجة
للمذكورة أولاً لما كان يستحقه الشيخ محمد امين واخته حفيظة المذكوران الممين
بحجة الوقف المذكورة أولاً مضافاً لما يستحقونه في الوقف المرقوم على النص
والترتيب المشروحين بذلك الحجة وانها بما لها أيضاً من شروط الادخال ادخلت
تايها محبوبة في وقفها الممين بحجة وقفها المذكورة ثانياً مع مشاركة معتوقها زلفا
السودا وجعلتهما مستحقين سوية لكامل وقفها الممين بالحجة المذكورة ثانياً ثم من
بعد محبوبة المذكورة تكون حصتها لبنتها بديمة ثم من بعد كل من زلفا وبديمة
للمذكورتين تكون حصتها من ذلك منضمة لأصل الوقف الممين بالحجة المحكي
تاريخها ثانياً على النص والترتيب المشروحين بها وجعلت النظر على اوقافها المعينة
بالنص الحجيح لنفسها ثم من بعدها للسيد محمد حفي ثم وثم وانها بما لها من الشروط
المذكورة جعلت ما يصرف لمستحقين وقفها الممين بحجة الوقف المذكورة أولاً بما
فيهم المدخلون المذكورون عن كل فدان من وقفها الممين بحجة الوقف المذكورة
أولاً جنين اثنتين ذهباً ضرب مصر أو ما يقوم مقام ذلك وما يتبقى بعد ذلك من
ربيع الاطيان المذكورة يصرف للسيد حفي وأخيه السيد حسن وللسيد محمد
عبدالعزیز المذكورين بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فاولاده وذريته ولساهم
وعقبه على النص والترتيب المشروحين بحجة الوقف المذكورة أولاً مضافاً لما
يستحقونه من ربيع وقفها الممين بحجة الوقف المذكورة أولاً الى حين اقراضهم
أجمعين يضم الباقي المذكور لأصل ربيع الوقف ويصرف مصرفه على الوجه الممين
بحجة الوقف المذكورة أولاً وأبطلت وألغت كامل ما خالف ذلك وفي حياة الواقعة
توفيت الست فاطمة شقيقتها عن اولادها الثلاثة محمد امين وحفيظة وقيسة ثم توفي
هؤلاء في حياة الواقعة أيضاً الاول والثانية لا عن عقب والثالثة عن اولادها الاربعة
حفي وحسن وزنوبة وعبدالحميد ثم توفي عبدالحميد في حياة الواقعة عن اولاده
الاربعة وهم محمد عبدالعزیز ودودو وقيسة وزينب وتوفي عبدالواحد ابن زينب

شقيقة الواقعة قبل الواقعة عن اولادها الخمسة وهم محمد عبد العظيم ومحمد عبد العزيز ومصطفى واحد وعزيرة وتوفى محمد عبد رب النبي ابن زينب شقيقة الواقعة في حياة الواقعة عن اولادها الخمسة عشر وهم حمدي وعبد المجيد وعبد الرحمن ومحمد عبد الحافي ونبوية وزنوبة وامينة وفطومة وخديجة ومصطفى وفهيمه ومحمد علي وسمية ونجدة وعبد القادر وتوفى محمد امين ابن زينب شقيقة الواقعة قبل الواقعة عن بنته جلية ثم توفيت زينب بنت عبد المجيد ابن نفيسة بنت فاطمة شقيقة الواقعة عن اولادها الاربعة محمود ومحمد واحد وعبد الفتاح ثم مات أحد هؤلاء عقباً ثم توفى عبد العزيز بن عبد المجيد ابن نفيسة بنت فاطمة شقيقة الواقعة عقباً عن اختيه شقيقتيه دودو ونفيسة ثم توفى حسن المهدي ابن نفيسة بنت فاطمة شقيقة الواقعة عن اولاد وهم سعيد ومحمد وجلية وامين ودودو وان الست حفيظة رقت دعوى على المدعى عليه بمحكمة ... الشرعية لاجل تفسير شرط الواقعة فصدر التفسير بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩١٣ في القضية ... واستؤقت امام المحكمة العليا وأيد بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩١٤ الى آخر ما ذكر بالدعوى من طلب المدعى ما طلبه بها الخ - والمحكمة في ١٤ ابريل سنة ١٩٢٠ حكمت بأن شرط الواقعة يقضي بأن نصيب من مات من المستحقين مبلغ الاثنين جنيه بالنسبة للاتنين جنيه عن اولاد يرجع مبلغ الاثنين جنيه لاصل غلة الوقف . واستؤقت هذا الحكم بالقضية مرة ١٤٤ سنة ١٩١٩-١٩٢٠ والمحكمة العليا بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢١ (بناء على ان الحكم المستأف هو في الموضوع . وانه يتبين من الاطلاع على حجة الوقف ان الواقعة أنشأت وقفها من بعدها على اولادها بالشروط الميمنة بها التي منها (ان من مات عن ولد أو ولد ائتمل نصيبه اليه وجعلته من بعد اولادها على أقاربها مع ادخال اولاد اختها الذين منهم الشيخ محمد امين واخته الست حفيظة) وقالت ما نصه (ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك لاولاده ثم لاولاد اولاده ثم لاولاد اولاد اولاده على النص والترتيب المشروحين في اولاد الموكلة) وتبين من الاطلاع على كتاب التفسير ان الواقعة بما لها من الشروط المثرة أدخلت في وقفها المذكور كلا من السيد محمد حفني والسيد حسن مصطفى والست زنوبة والسيد محمد عبد العزيز واولادهم وذريتهم ونسألمهم وعقبهم بدلاً عن الشيخ محمد امين واخته الست حفيظة المذكورين لوفاتهما عن غير عقب وقالت ما نصه

(وجعلت السيد محمد حفي وأخويه السيد حسن والسنت زنوبة والسيد محمد عبد العزيز الاربعة المذكورين مستحقين هم واولادهم وذريتهم وانسلهم وعقبهم في الوقف المعين بالحجة المذكورة أولاً لما كان يستحقه الشيخ محمد أمين وأخته السنت حفيظة المذكوران في الوقف المذكور المعين بحجة الوقف المذكورة أولاً على النص والترتيب المشروحين بها وقالت بعد ذلك (وانها بما لها من الشروط المعينة أعلاه جعلت ما يصرف استحقاق وقفها المعين بحجة الوقف المذكورة أولاً بما فيهم المدخولون المذكورون عن كل فدان من وقفها المعين بحجة الوقف جنبيين اثنين . وان المفهوم من نصوص التغيير المشار إليها ان الواقعة أرادت التغيير أولاً في أشخاص المستحقين بإدخال اشخاص في وقفها بدل من توفي من المستحقين عن غير عقب وهم الاربعة المذكورون واولادهم وذريتهم على النص والترتيب المشروحين بكتاب وقفها ومن ذلك ان من مات عن فرع انتقل نصيبه اليه كما سبق فتكون الواقعة قد نصت في هذا التغيير على ان من يموت من المدخلين عن فرع ينتقل نصيبه اليه وأرادت بالتغيير ثانياً تغيير ما يصرف لهم بما فيهم المدخولون بحجته مبلغاً مكوناً من اثنين جنبيين من ربيع كل فدان من الأفدة المذكورة بكتاب وقفها بدل جميع الربيع والباقي يصرف لمن عيّنهم بكتاب التمييز مضافاً الى استحقاقهم وظاهر أن لا محل هنا للنص على نصيب من يموت عن فرع بعد ان نص عليه أولاً في التغيير المتعلق بالاشخاص كما تقدم لأن الفرض هنا مجرد بيان مقدار الاستحقاق الذي جعلت المستحقين المدخلين هم واولادهم داخلين فيه على النص والترتيب المشروحين في كتاب وقفها . وانه بناء على ذلك كله يكون حكم محكمة اول درجة غير صحيح وبتعين تفهيم الخصوم بأن من مات من المستحقين بما فيهم المدخولون عن فرع ينتقل نصيبه اليه للذكر مثل حظ الانثيين) قررت قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع أولاً بعدم صحة الحكم الابتدائي وثانياً بتفهم الخصوم بأن من مات من المستحقين بما فيهم المدخولون عن فرع ينتقل نصيبه اليه للذكر مثل حظ الانثيين

الخلاصة : اذا جعل الواقف وقفه على اشخاص ثم من بعد وفاة كل منهم فعلى

أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم كل هذا الوقف أوقفاً متعددة ومرتب الطبقات فلا يستحق واحد من أولاد الاولاد شيئاً في هذا الوقف ما بقي واحد من الاولاد

صدرت الدعوى بمحكمة بني سويف الابتدائية في القضية نمرة ٥ سنة ١٩١٧-١٩١٨ من وكيل المدعي باستحقاق موكله في الوقف بالصفة الموضحة بها الح. والمحكمة في ١٧ ابريل سنة ١٩١٨ (بناء على انه لا نزاع بين الخصوم في انشاء الوقف وشروطه ولا في وفاة الواقف ومن توفي بعده وانما مرادهم بيان شرط الواقف المذكور بكتاب وقفه . وان شرط الواقف يقضي بأن لكل من ... والدة المدعي ... و... اخوات الواقف مائة فدان ثم من بعد وفاة كل منهم فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم ذكوراً واناثاً للذكر مثل حظ الانثيين . وان هذا الوقف المعبر فيه بلفظ كل هو اوقاف متعددة مرتب الطبقات لتعيينه بلفظ ثم فلا يستحق واحد من اولاد الاولاد شيئاً في هذا الوقف ما بقي واحد من الاولاد وان نصيب ... (والدة المدعي) انحصر في اولادها للذكر مثل حظ الانثيين بمقتضى شرط الواقف) قررت ان المدعي يستحق ريع ... الذي آل بموت والدته من الوقف . واستؤنف هذا القرار بالقضية نمرة ١٤٩ سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ . والمحكمة العليا بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ (بناء على ان القرار صحيح ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد القرار المذكور ورفض الاستئناف .

الخلاصة : المنصوص عليه شرعاً ان الترتيب في الوقف انما يكون في جميع البطون اذا رتب الواقف في ثلاثة منها على الاقل . فاذا وقف الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على عتقائه ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم الح كان الوقف على عدد رؤوس الموجودين من ذرية عتقائه وقت ظهور غلة الوقف او وقت حلول اقساط ايجاراته ان كان مستأجراً مهما بلغ عددهم لا فرق في ذلك بين الذكر والانثى ولا بين الاصل وفرعه

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ١٨ سنة ١٩١١.
 من المدعي باستحقاقه في الوقف بالصفة الميئنة بها الخ. والمحكمة في ٢١ نوفمبر سنة
 ١٩١١ (بناء على أن الواقف رتب وقفه على ذريته وفصل في ذلك فيمن مات بعد
 الاستحقاق واحال على ذلك الترتيب وذلك النص في وقفه على تابعه خليل وذريته
 ولم يربط ولم يحل على الترتيب السابق فيما وقفه على عتقائه وتابعه على جمعه
 وذريته ولم يربط في طبقات الذرية . وان المنصوص شرعاً ان الترتيب انما يكون
 في جميع البطون اذا رتب في ثلاثة منها على الاقل وهنا لم يربط الا في البطن
 الاول . وانه مما ذكر يعلم صريحاً ان شرط الواقف عند ايلولة وقفه الى من يوجد
 من عتقائه وتابعه علي وذريته يقتضي ذلك ان يتساوى فيه جميع الطبقات وان
 ينوى فيه الذكر والانثى وتكون قسمة صافي ريعه على عدد رؤوس من يكون
 بوجوداً من الذرية وقت ظهور غلة الوقف او وقت حلول اقساط ايجاراته ان كان
 متأجراً مهما بلغ عددهم فيكون لكل واحد منهم سهم من الاسهم التي تقسم على
 عدد الرؤوس لا فرق في ذلك بين الذكر والانثى ولا بين الاصل وفرعه)
 حكمت بقسمة صافي ريع الوقف على ما تصادق عليه الخصوم على انهم الموجودون
 الآن من ذرية المتيقنين والتابع على المذكورين وهم . . . وطعن بطريق الاستئناف
 في هذا الحكم بالقضية نمرة ١٥١ سنة ١٩١٩-١٩٢٠ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٥
 نوفمبر سنة ١٩٢٠ (بناء على ان الحكم صحيح ولم يأت المستأنف بطعن مقبول)
 نورت تأييد الحكم ورفض الطعن

الخلاصة: اذا جعل الواقف من بعده واحداً وعشرين قيراطاً من وقفه على اولاده
 ثم وثم وثلاثة قرايط لزوجته ما دامت خالية من الازواج بعد وفاة الواقف ثم من
 بعدها فتكون حصتها على اولاد الواقف منها أو من غيرها على النص والترتيب
 السابقين واذا توفي الواقف ولم يعقب اولاداً أو كانوا وانقضوا وكانت زوجته المذكورة
 موجودة يكون لها زيادة عن حقا حصه قدرها . . . مدة حياتها ما دامت خالية من
 الازواج وبعدها يكون استحقاق الزوجة كله في الوقف وفقاً على اقارب الواقف في

حالة ما إذا مات الواقف لا عن عقب ونزوجت زوجته بعده لا يكون ما كان تستحقه لأقارب الواقف ما دامت لا تزال حية

صدرت الدعوى بالحكمة العليا في القضية نمرة ٢٣ سنة ١٩٢٠ - سنة ١٢١ بعد السير في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة بني سويف الابتدائية في القضية نمرة ١٠ سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠) من وكيل المدعين على ناظر الوقف بصدر الوقف من الواقف وإنشائه له على نفسه ثم من بعده فواحد وعشرون قيراطاً من أربعة وعشرين قيراطاً تكون وفقاً على من سيحدثه الله له من الاولاد ثم وثم والثلاثة القرايط الباقية تكون وفقاً على زوجته . . . المدعى عليه ما دامت خالية عن الازواج بعد وفاة الواقف ثم من بعدها تكون حصتها موقوفة على اولاد الواقف منها ومن غيرها على النص والترتيب السابق واذا توفى الواقف ولم يعقب ذرية او كانوا وانقرضوا وكانت زوجته موجودة يكون لها زيادة عن حصص المذكورة حصتها قدرها . . . مدة حياتها ما دامت خالية من الازواج وبعدها يكون استحقاق كله وفقاً على عموم أقارب الواقف الى آخره وجعل النظر على وقفه لنفسه ثم من بعده لزوجه المذكورة وان الواقف توفى ولم يعقب اولاداً ولا ذرية فاستحققت زوجته من الوقف منضماً اليه الزيادة المرقومة وانها تزوجت بعده وهذا يسقط حقها في الوقف وينتقل الريع الى المدعين أقارب الواقف الى آخره . والحكم العليا بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ (بناء على انه يشترط لتوجه الدعوى أن تكون ملزمة حقاً للمدعي على المدعى عليه . وان الوقائع المذكورة في الدعوى على فرض صحتها جميعها لا تثبت للمدعين قبل المدعى عليها حقاً لأن استحقاق الاقارب حسب جاء في الدعوى مشروط بأن يكون بعد الزوجة وانها لا تزال حية الى الآن فلا تسمع هذه الدعوى ويتعين رفضها) قررت رفض الدعوى

الخلاصة : اذا وقف الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده ذكراً واناثاً بحسب الفريضة الشرعية بينهم ثم وثم طبقة بعد طبقة الخ الى حين انقراضها فإذا انقرضوا كان ذلك وفقاً مروقاً ريعه على ما بينه وهو أنه خصص لكل جملة من

ما كان أصله يستحقه لو كان حياً باقياً كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية
 فإذا انقضوا جميعاً كان ذلك وقفاً مصروفاً ريعه على الوجه الآتي فمن ذلك
 قدرها لنصف وثلاث وثمن قيراط وسدس سهم تصرف على المسجد الكائن بمجبة
 ومن ذلك حصة قدرها ثلاثة قرايط ونصف وثلاث قيراط تصرف إلى كل من خدي
 ووسيلة وبشير السود معاتيق الواقعة وإلى ستة أشخاص يتلون القرآن في كل
 للعتقاء من ذلك نصف وربيع الحصة المذكورة بالسوية بينهم والربع باقياً للستة الفقراء
 المذكورين ومن ذلك حصة قدرها قيراطان وربيع وثمن قيراط ونصف وثمن سهم
 تصرف إلى كل من فرج رزق الله الحبشي وزهرة السودا وبركات ياقوت وناشر
 السودا وبلال محمد وجبيلة وخلف الله عبد الله ومسرورة السودا وأمنة وسرور
 عبد الله عتقاء الواقعة المذكورة بالسوية بينهم ومن ذلك حصة قدرها ثلاثة قرايط
 وثلاث قيراط وثلاثا سهم تصرف إلى كل من الماظة وعبد الله أدريس وزوجته فقيمت
 عتقاء الواقعة وحسن أفندي وإلى ناظر الابدادية الكاتبة بناحية الصوافة والشيخ
 محمد المهدي المسلماني وزوجته عائشة بنت الشيخ أحمد وطه خير البربري بالسوية
 بينهم ومن ذلك حصة قدرها قيراط وربيع وسدس قيراط وثلاث وربيع سهم تصرف
 إلى كل من نبوية السودا وكرمان السودا بالسوية بينهما ومن ذلك حصة قدرها قيراط
 وثلاثا قيراط ونصف سهم من قيراط تصرف إلى الست حميدة البيضاء الجركسية الأصل
 معتوقة الواقعة ومن ذلك حصة قدرها ثلاث وربيع وثمن قيراط ونصف سهم تصرف
 إلى عنبر آغا الأسمر ومن ذلك حصة قدرها ثلاثان وثمن قيراط وسدس سهم تصرف
 إلى كل من زهرة السودا والاسمي زهرة السودا معتوقتي الواقعة بالسوية بينهما ومن
 ذلك حصة قدرها ثمانية قرايط ونصف وربيع قيراط وثلاثان وثمن سهم تصرف
 إلى كل من الست ترنديل البيضاء الجركسية الأصل والست شهرات المدعية والسيدة
 فردوس المدعى عليها الثانية معتوقات الواقعة بالسوية بينهم ثم من بعد كل واحد
 منهم تكون حصته من ذلك وقفاً على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد
 أولاد أولاده ذكوراً وإناثاً للذكر مثل حظ الأنثيين الطبقة العليا منهم بحسب الطبقة
 السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل قرعه دون فرع غيره يستند
 به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن

إن منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك ينتقل نصيبه من ذلك لولده أو
 له ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه
 من ذلك لاختوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له اختوة
 ولا اخوات فمن يوجد في درجته وذوي طبقته على النص والترتيب المشروحين في
 ذرية الواقعة وزوجها إلى حين انقراضهم وجمعات مال وقفها إلى جهة بر لا تنقطع
 وشروط النظر على ذلك لنفسها ثم من بعدها زوجها المذكور ثم بالكيفية المبينة
 بالحجة المذكورة ثم توفيت الواقعة وزوجها المذكوران عقيماً ولم يعقا أولاداً ولا
 ذرية وآل الوقف إلى التسعة والعشرين عتيقاً والجهات المبينة بكتاب الوقف ثم
 مات بعد ذلك كل من خديجة ووسيلة وزهرة وأمينة وسرور وإمام وعبد الله أدرين
 وطه البربري وحسن أغا ونبوية وحيدة بنت عبد الله البيضاء وعبر أغا عقيماً ولم يعقب
 أولاداً ولا ذرية وآل نصيب هؤلاء إلى الباقي من المتقاء المذكورين وعددهم سبعة
 عشر عتيقاً وإن مجموع نصيبهم في الوقف هو مائة وأربعة وعشرون سهماً وخمسة
 وواحد وأربعون جزءاً من خمسة مائة وستين جزءاً ينقسم إليها السهم ويصيب المدعية
 من ذلك عشرة أسهم وعثمانية آلاف وثلاثمائة وواحد وعشرون جزءاً من تسعة
 آلاف وخمسة مائة وعشرين جزءاً ينقسم إليها السهم وإن المدعى عليهما ناظران على
 الوقف وواضعان أيديهما على أعيانه واستقلا ربه ومن ضمن ما استقلاه منه سبعة
 آلاف جنيه يخص المدعية من ذلك مما آل إليها من المتقاء المذكورين خمسة وتسعون
 جنيهاً تقريباً وقد طالبت المدعى عليهما باستحقاقها في الوقف المذكور الذي آل إليها
 بوفاء المتوفين المذكورين وتسليمها المبلغ المستحق لها المذكور فامتنعوا دون وجه شرعي
 وطلب وكيل المدعية الحكم لموكلته باستحقاقها نصيبها الذي آل إليها بوفاء المتقاء
 المتوفين المذكورين وتسليمه لها . وأجاب وكيل المدعى عليهما عن الدعوى بالاعتراف
 بالوقف وإنشائه وشروطه وتنظر موكله عليه ووضع يدها على أعيانه ووفاء المتوفين
 المذكورين بالدعوى وقال إن كل حصة وقف مستقل وقد عبرت الواقعة فيها بلفظ
 كل فالوقف الذي يفرض إربابه يكون منقطعاً يؤول إلى الفقراء ولا يرجع منه شيء
 إلى أهل الحوص الأخرى سواء كان في طبقة المتقرضين أو أعلى منها أو أنزل وأنه
 منصوص على ذلك في الفتاوى المهدية وغيرها ومحل النزاع بينه وبين الخصم هو هل

ينود نصيب من مات عقياً من أهل كل حصة إلى أهل الحصص الأخرى أولاً
يمود فهو يقول بعدم المود لهم والحصص يقول بخلاف ذلك وأنه يفوض الرأي للمحكمة
فما تراه في تفسير ذلك . ثم عرف وكيل المدعية أنه بعد صدور الدعوى توفي بشر
مرجان أحد العتقاء عقياً وزاد ذلك على دعواه وقال أن غرضه هو بيان ما يأتي
أن بعض الحصص المدينة بحجة الوقف قد توفي جميع مستحقيها عقياً وبعضها توفي
بعض مستحقيها عقياً وبقي البعض فعلى فرض أن موكلته لا تسع حق حسبها أجاب وكيل
المدعى عليهما هل الحصص التي توفي أصحابها عقياً ترجع إلى جميع الباقي من المستحقين
من جميع الحصص الأخرى بما فيهم المدعية أو يكون الشرط بالنظر لها مقطوعاً وما الحكم
في الحصص الأخرى التي بقي أصحابها هل ترجع تلك الحصص إلى الباقي منهم فقط أو ترجع
إليهم من جميع المستحقين بما فيهم المدعية وطلب تفسير شرط الواقف فيما ذكر وأصر
المدعى عليهما بالجري على ما تراه المحكمة . ووافق وكيل المدعى عليهما على تفسير
شرط الواقعة فيما ذكر وتصادق الوكيلان على أن مات من العتقاء عقياً ليس
له أخوة ولا أخوات من أهل هذا الوقف وقدم وكيل المدعية حجة الوقف وحجة
أخرى صادرة من هذه المحكمة محررة في ... لا تعرض فيها لوقف الحصص المتنازع
فيها إلا فيما يتعلق بشرط النظر للمدعى عليهما . والمحكمة في ٢٦ يولييه سنة ١٩٢١
(بناء على أن المتداعين اتفقوا أخيراً على طلب تفسير شرط الواقف فيما يتعلق بالحصص
التي انقرض جميع مستحقيها لا عن ذرية والحصص التي مات بعض مستحقيها
كذلك وبقي البعض الآخر على الوجه المين بالوقايح . وأنه لا نزاع بين المتداعين
في ايلولة الوقف لأهل تلك الحصص عملاً بقول الواقف أولاً) فاذا انقرضوا
جميعاً كان ذلك وقفاً مصروحاً ربه على الوجه الآتي تفصيله إلى آخره) لا تقراض
الجميع كما أنه لا نزاع بينهم في أنه ليس بين مستحقي هذه الحصص أخوة ولا
أخوات . وأن الوقف بعد ايلولته لمستحقي تلك الحصص صار أوقافاً متعددة بعدد
تلك الحصص . وأن المحكمة ترى أن الحصة التي مات بعض مستحقيها لا عن ذرية
وبقي البعض يصرف نصيب من مات من مستحقيها للباقي في تلك الحصة عملاً بقول
الواقف (على أن من مات منهم إلى آخره) الشامل لأهل تلك الحصص وبقوله
(فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلمن يوجد في درجته وذوي طبقاته) باعتبار أن

من بقي في تلك الحصة هو الذي في درجة وطبقة المتوفى من مستحقها لانها وقف رأسه كما ترى ان الحصة التي اقترض جميع مستحقها لا عن ذرية والحالة هذه تصرف الى من كان موجوداً وقت الوفاة من مستحق جميع الحصص الاخرى عملاً بقول الواقف (على النص والترتيب المشروحين في ذرية الواقف) حيث نص فيه على انه اذا لم يوجد احد ممن في درجته وذوي طبقة يكون لبقية المستحقين في هذا الوقف وانه لا يدخل في ذلك ما هو موقوف على المسجد والفقهاء عملاً بقول الواقف (على الفريضة الشرعية) فهتم وكلى المتداعين بأن شرط الوافاة يقضي بان الحصة التي مات جميع مستحقها ولم يعقبوا ذرية تكون لجميع الموجودين وقت ذاك من اهل الحصص الاخرى المعنية اسماؤهم بكتاب الوقف للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات عقباً وله شركاء في الحصة التي هو من مستحقها يكون نصيبه للباقيين من اهل حصته الموجودين وقت وفاته للذكر مثل حظ الانثيين ايضاً . واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٩٣ سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٢ (بناء على ان الحكم صحيح ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المذكور ورفض الاستئناف .

الخلاصة : اذا أنشأ الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده يصرف الربيع لاشخاص عينهم وجعل لكل منهم قدراً معيناً ينتفع كل منهم بما عين صرفه له مدة حياته ثم من بعده يصرف ما كان يصرف له لاولاده ثم من بعده كل منهم فلاولاده الخ قضى ذلك بان يكون كل فرع انما يتلقى عن أصله فلذا مات أحد الموقوف عليهم المشروط له قدر معين عن ابن وبنت ابن آخر مات في حياته ثم مات الابن الذي كان موجوداً وقت وفاة الموقوف عليه عن أولاد فالذي يستحق ما شرط صرفه للموقوف عليه هو أولاد هذا الابن وبنت الابن المتوفي لا تستحق شيئاً فيه

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٢٧ سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ من وكيل المدعية على المدعى عليهما بصدور الوقف من المرحومة الست ... بمقتضى

حجة محررة من المحكة في ... وإلشائها وقفها على نفسها ثم من بعدها على اولاد
ابنها المرحوم ... ذكوراً وأنثاء بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده
وذريتهم على النص والنصيب المعين بتلك الحجة ومن ضمن ما شرطته فيه ان يصرف
من ريعه قدر معين لاشخاص عينتهم بكتاب وقفها ومن جملة هؤلاء الاشخاص
الست فاطمة حالات الشهيرة بحالات وان يكون ما هو مشروط لكل من هؤلاء
الاشخاص من بعد كل منهم لأولاده ذكوراً وأنثاء بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم
فلاً ولاده ثم لاولاد أولاده ثم لأولاد أولادهم ثم لذريتهم ثم لنسلهم ثم لعقبهم
ذكوراً وأنثاء بالسوية بينهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة
العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه
دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان منهم فا فوقهما
عند الاجتماع على ان من مات من هؤلاء الاشخاص وأولاده وذريتهم ولنسلهم
وعقبهم وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد
ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من
ذلك لاختونه واخوانته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضاعفاً لما يستحقونه
من ذلك فان لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا أقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا
الوقف الموقوف عليهم وعلى ان من مات من هؤلاء الاشخاص قبل دخوله في هذا
الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك قام ولده
أو ولد ولده وان سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان اصله يستحقه
لو كان الاصل حياً باقياً لاستحق ذلك الى آخر ما جاء بكتاب الوقف وان الواقعة
توفيت بعد ذلك وآل ريع وقفها لمستحقه طبق الشرط ومنهم الست حالات التي
استحققت ما شرط صرفه لها وهو مبلغ ٣٦٠٠ قرش سنوياً وقد توفيت بعد ذلك
قال نصيبها لولدها حسن نعيم وبنت ابنها ابراهيم الذي توفي في حياتها هي شفا
المدعية مناصفة ثم توفي حسن نعيم عن أولاده الأربعة وهم علي المدعى عليه الثاني
وعزيزة ولعيمة ومنيرة فاستحقوا نصيب والدهم وان المدعى عليها الاولى ناظرة
على الوقف بمقتضى تقرير صادر من هذه المحكة في .. وانها واضعة يدها على اعيانه
وما استغلته وفاضل عما يجب بتقديم صرفه على الصرف للمستحقين مبلغ ٣٦٠٠ قرشاً

من المدعية نصفه ١٨٠٠ قرشاً وقد طالبتها بدفعه لها قامتعت بغير حق وطلب الحكم
لوكنته المدعية على المدعى عليها باستحقاقها للمبلغ المذكور وبعدم مراضة المدعى
عليها لما في ذلك وامر المدعى عليها بأداء المبلغ المذكور اليها . وأجاب وكيل المدعى
عليها مترفاً بالوقف وإنشائه وشروطه وتظهر موكلته عليه ووضع يدها على أعيانه
ووفاته الست حالات المشروط لها صرف المبلغ المذكور عن ابنها وبنت ابنها المذكورين
ووفاته ابنها حسن نعيم عن أولاده الاربعة المذكورين وان موكلته رفعت سؤالاً عن
هذه الحادثة لمفتي الديار المصرية قاضي بتاريخ . . . استحقاق المدعية في الوقف ومع
ذلك فهو يقوض الرأي للحكمة . وأجاب وكيل المدعى عليه الثاني بالاعتراف بالوقف
وإنشائه وشروطه ووفاته من توفي ممن ذكر بالدعوى وان المدعية لا تستحق في المبلغ
للمذكور المشروط صرفه للمست حالات المرقومة لوفاته والدها في حياة الست حالات
الرقومة حيث سكنت الواقعة عن عموت قبل الاستحقاق من اولادها وطلب رفض
الدعوى . ثم اتفق وكلاء الخصوم على طلب تفسير شرط الواقعة وبيان ما اذا كانت
المدعية مستحقة في الوقف او لا وبيان مقدار استحقاقها فيه على فرض انها مستحقة .
والحكمة في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢١ بناء على ان الخصوم اتفقوا على تفسير شرط
الواقعة ببيان ما اذا كانت المدعية تستحق في هذا الوقف بمقتضى شرط الواقعة او لا
تستحق واذا كانت تستحق فما مقدار نصيبها . وانه بالرجوع الى كتاب الوقف
المذكور يعلم ان الواقعة بعد ان ينت بكتاب وقفها نصيب كل واحد من السبعة والحسين
شخصاً الذين منهم الست حالات جدة المدعية قالت (ينتفع كل واحد من السبعة والحسين
قرأ المينة اسمائهم أعلاه بما عين صرفه له مدة حياته ثم من بعده بصرف ما كان
بصرف له على الوجه المسطور لأولاده ثم من بعد كل منهم فلا أولاده الى آخره) .
وانه لا نزاع بين الخصوم في ان الست حالات المذكورة توفيت عن ابنها حسن نعيم
والد المدعى عليه الثاني وكان لها ولد يسمى ابراهيم فهمي مات في حياتها عن بنته
الست شفا المدعية . وان قول الواقعة بصرف ما كان له لا اولاده وقولها : على ان
من مات من السبعة والحسين قرأ المذكورين وأولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم
وترك ولداً أو ولد ولد أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده
ان سفل الى آخره يقضي بأن يكون كل فرع انما يتلقى عن اصله . وان لفظ

الأولاد حقيقة في الأولاد مباشرة وهو جمع يراد به الجنس في عرف الواقفين فيصدق بالواحد . وإن الست حالات لم يكن لها من الأولاد مباشرة حال وفاتها سوى ابنها حسن نعيم . والد المدعى عليه الثاني المذكور باتفاق الخصوم وأذن فيصرف له ما كان يصرف لها عملاً بشرطي الواقفة المتقدم ذكرها ولا تشاركه الست شفا المدعية . وأنه بمقتضى قول الواقفة : ثم من بعد كل إلى آخره لا تشارك أيضاً أولاد حسن نعيم بعد وفاته . وأنه لم يوجد بكتاب هذا الوقف نص يقتضي استحقاق من مات أصله قبل الاستحقاق من ذرية الست حالات وأذن فلا تكون الست شفا مستحقة في المبلغ المعين للست حالات بوجه من الوجوه) فهمت وكلاء الخصوم المذكورين بأن شرط الواقفة يقضي بأن المدعية لا تستحق شيئاً من الموقوف على الست حالات المذكورة . واستؤنف هذا الحكم بالقضية مرة ٢١٨ سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ والمحكمة العليا بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٢٢ (بناء على أن أسباب هذا الحكم صحيحة ولم تأت المستأنفة بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم ورفض الاستئناف

الخلاصة : العبرة في كلام الواقفين بالتعميل على المتأخر منه فإذا وقف الواقف على نفسه ثم من بعده على أولاده لصلبه الذين سماهم ثم من بعدهم على أولادهم كذلك ثم ثم من أولاد الظهور دون أولاد البطون طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل ثم قل ومن مات من المستحقين من الذرية المذكورة وترك ولداً أو ولد ولد أو أحفاد من ذلك انتقل نصيبه إليه الخ ومن مات من الذرية المذكورة قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه شيء من منافعه وترك فرعاً وارثاً أو عقباً قام فرعه الوارث أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما يستحقه أصله إن لو كان حياً الخ تشمل هذه العبارة الأخيرة كل من مات من المستحقين من الذرية المذكورة من أولاد الظهور سواء كان هذا الميت ذكراً أو أنثى وقص على انتقال نصيبه لولده أو ولد ولده بالكيفية المذكورة في هذا الشرط الأخير

من المدعين على المدعى عليه باستحقاقهما في الوقف وبعد الاجابة من المدعى عليه
 من الدعوى طلب الطرفان تفسير شرط الواقف . والمحكمة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢
 ابناء على انه اتفق الطرفان أخيراً على طلب تفسير شرط الواقف . وان الواقف
 شرط في كتاب وقفه أن يكون وقفه هذا على نفسه ثم من بعده يكون على اولاده
 لصلبه الذين سبهم بالفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم كذلك ثم على اولاد
 اولادهم كذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم ذكوراً وإناثاً
 من اولاد الظهور دون اولاد البطون بالفريضة الشرعية بينهم طبقة بعد طبقة ولسلاً
 بعد لسل . وانه بعد هذا الشرط في كتاب وقفه قد قال ما نصه (ومن مات من
 المستحقين من الذرية المذكورة وترك ولداً أو ولد ولد أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه
 اليه فان لم يترك ولداً أو ولد ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه لمن هو في درجته
 وذوي طبقة فان لم يكن في درجته وذوي طبقة أحد فليقبه المستحقين معه في الوقف
 للذكور ومن مات من الذرية المذكورة قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه
 لشيء من منافعه وترك فرعاً وارثاً أو عقباً قام فرعه الوارث او عقبه مقامه الدرجة
 والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ان لو كان حياً باقياً كل هذا مع مراعاة
 الفريضة الشرعية بينهم وحجب الاصل فرعه في كل طبقة فاذا انقضوا بأمرهم
 وأبادهم الموت آخرهم الخ) وان هذه البارة الاخيرة تشمل كل من مات من المستحقين
 من الذرية المذكورة من اولاد الظهور سواء كان هذا الميت ذكراً أو أنثى وتنص
 على انتقال نصيبه لولده أو ولد ولده بالكيفية المذكورة في هذا الشرط الاخير .
 وان العبرة في كلام الواقفين والتحويل على المتأخر منه) فهمت المتداعين بأنه اذا
 مات أحد من المستحقين من الذرية المذكورة أي أولاد الظهور بعد استحقاقه بالفعل
 ولو كان هذا الميت أنثى وترك ولداً أو ولد ولد أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه
 للذكر مثل حظ الانثيين واذا مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء
 منه وكان هذا الميت من اولاد الظهور ولو كان أنثى وترك فرعاً وارثاً أو عقباً قام
 فرعه الوارث او عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله
 ان لو كان حياً باقياً للذكر مثل حظ الانثيين عملاً بشرط الواقف . واستؤنف
 هذا الحكم بالقضية نمرة ٢٠ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ . والمحكمة العليا بتاريخ ١٥

فبراير سنة ١٩٢٣ (بناء على ان أسباب هذا الحكم صحيحة وهو صحيح ولم يأت
المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المذكور ورفض الاستئناف

الخلاصة : اذا وقف الواقف وقفه على فلان وفلان ثم من بعدهما على اولادها
ذكوراً واناثاً ثم ومات أحد الموقوف عليهما عن اولاد والموقوف عليه الثاني
على قيد الحياة فلا ينتقل الموقوف على المتوفي منهما الى اولاده الا بعد وفاة الثاني

صدرت الدعوى بمحكمة الزقازيق الابتدائية في القضية نمرة ١٩ سنة ١٩٢١-١٩٢٢
من المدعين باستحقاقهم في وقف الواقفين بالصفة الموضحة بها للقدر الذي ينوه
الى آخره - والمحكمة في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٣ (بناء على انه تبين من الاطلاع على
كتاب التفسير الصادر من محكمة . . : الشرعية ان الواقفين المذكورين بمآلم من
الشروط الضرة في كتاب وقفهم الصادر في ... قد أدخلوا كلاً من علي ... وزوجته
سيدة في الوقف بحصة قدرها ثلثا قيراط ونصف ثمن من قيراط بعد وفاتهم جميعاً
بالسوية بينهما مناصفة ثم من بعدهما على اولادها ذكوراً واناثاً ثم ومات الخ - وانه
لا نزاع بين الطرفين في وفاة كل من الواقفين الثلاثة وعلي ... المذكور وتنتظر المدعى
عليها على الوقف ووضع يدها على أعيانه واستحقاق سيدة لنصف الحصة المذكورة
بكتاب التفسير المذكور وانما النزاع في استحقاق اولاد علي ... لنصف الحصة المذكورة
بعد وفاة والدم المذكور مع وجود والدهم سيدة على قيد الحياة . وان عبارة الواقفين
في كتاب التفسير المذكور صريحة في ان الحصة الموقوفة على علي ... وزوجته لا تنتقل
لاولادها واولاد اولادها الا بعد وفاتهم جميعاً بقولهم ثم من بعدهما على اولادها)
حكمت رفض دعوى المدعين المذكورين . واستأنف هذا الحكم بالقضية نمرة ٩٩
سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ . والمحكمة العليا بتاريخ ١٨ يوتيه سنة ١٩٢٣ (بناء على ان
الحكم صحيح ولم يأت المستأنفون بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المستأنف
ورفض الاستئناف

الخلاصة : اذا وقف الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على عتقائه الذين

بهم وعلى آخرين ذكرهم ثم قال في انشاءه ثم من بعد العتقا لذريتهم ونسلهم ثم
 من بعد انقراضهم يكون لجهة بر عينها كان نصيب من يموت من الموقوف عليهم
 جميعاً عقياً أو عن ذرية للفقراء مادام واحد من العتقاء موجوداً وبعد وفاة الموقوف
 عليهم يكون نصيبهم لذرية العتقا فقط سواء كانت الذرية لكل واحد من العتقاء
 أو بعضهم

صدرت الدعوى بمحكمة قنا الابتدائية في القضية نمرة ٢ سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١
 من المدعي على المدعى عليه باستحقاقه في الوقف بالصفة الموضحة بها . وأخيراً اتفق
 الخصمان على طلب تفسير شرط الواقف . والمحكمة في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ (بناء
 على انه تبين من الاطلاع على صورة حجة الوقفية ان الواقف جعل وقفه من بعده
 لعتقائه السبعة ولزوجته ... والحاج حسين ... ودرويش ... ثم من بعد العتقاء
 لذريتهم ونسلهم ثم من بعد انقراضهم يكون للجامع ... وان الواقف لم يجعل نصيب
 لكل واحد من الموقوف عليهم لذريته . وانه بذلك يكون نصيب كل واحد من
 الموقوف عليهم بعد وفاته للفقراء مادام واحد من العتقاء موجوداً وبعد انقراض
 جميع العتقاء يكون الموقوف عليهم وعلى زوجته ... والحاج حسين ... ودرويش ...
 وفقاً على ذرية العتقاء فقط) عرفت الخصوم بأن نصيب من يموت من الموقوف
 عليهم العتقاء السبعة والست ... والحاج حسين ... ودرويش عقياً أو عن ذرية
 يكون للفقراء مادام واحد من العتقاء موجوداً وبأنه بعد وفاة الموقوف عليهم العشرة
 يكون نصيبهم لذرية العتقاء فقط سواء كانت الذرية لكل واحد من العتقاء أو لبعضهم .
 واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٣٥ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ . والمحكمة العليا
 بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ (بناء على ان أسباب الحكم صحيحة ولم يأت الاستئناف
 بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المذكور ورفض الاستئناف

الخلاصة : جعل الواقف من بعده قدراً معيناً من وقفه لزوجه فلانة مادامت

خالية عن الازواج بجمعها اذا تزوجت بعد لا استحقاق لها في الوقف وان عادت خالية عن الازواج لا استحقاق لها فيه أيضاً

صدرت الدعوى بحكمة بني سويف الابتدائية في القضية نمرة ١٤ سنة ١٩٢٢-١٩٢٣ من وكيل المدعية على المدعى عليه ناظر الوقف بصدور وقف من المرحوم الحاج علي . . . للأعيان التي كان يملكها في حياته بمقتضى كتاب وقفه الصادر امام محكمة . . . الشرعية بتاريخ وإلشائه وقفه على نفسه ثم من بعده يكون الثمن على زوجته المدعية ما دامت خالية عن الازواج والباقي لمن سيحدثه الله له من الاولاد فاذا لم يحدث له اولاد يكون من الاعيان الموقوفة ثلاثة وعشرون فداناً واثنى عشر قيراطاً شائعة وقفاً مصروفاً ربه على زوجته المدعية مضموماً الى ما تستحقه من الثمن ما دامت خالية من الازواج مدة حياتها الى آخر ما جاء بكتاب الوقف وانه بما للواقف من الشروط العشرة غير في وقفه هذا ولم يمس استحقاق المدعية بشيء ما بل جعل لها منزله الككن بالمتيا تسكن فيه بمدوفاته حسبما جاء بحجة التفسير الصادرة من محكمة . . . الشرعية بتاريخ . . . وقد جعل لها فيها النظر بعد وفاته وان الواقف توفي ولم يعقب اولاداً ولا ذرية فاستحققت المدعية ثمن الموقوف مضافاً اليه الثلاثة والعشرون فداناً والاثنى عشر قيراطاً من فدان طبقاً لشرط الواقف كما آل اليها النظر بمقتضى شرطه وان المدعى عليه عين في النظر على الوقف المذكور فوضع يده على اعيانه ومن ضمنها استحقاق المدعية ومنع الصرف اليها بدون حق مع انها خالية من الازواج فضلاً عن ان استحقاقها لمقدار ربيع الثلاثة والعشرين فداناً ونصف الفدان لم يعلق على قيد ولا شرط وعلى فرض التسليم بأن المدعية تزوجت بعد وفاة الواقف فان هذا الزواج قد انتهى امره ولم يبق له أثر وهي الآن خالية من الازواج وطلب الحكم باستحقاق موكلته لمقدار ربيع الثمن من الاعيان الموقوفة منضماً اليه ربيع الثلاثة والعشرون فداناً ونصف الفدان شائعة في عموم الاطيان الموقوفة . والمدعى عليه دفع الدعوى قبل الجواب عنها بان المدعية كانت ناظرة على الوقف وعزلت منه لزوال استحقاقها لأنها تزوجت بمحمد افندي . . . بموجب قسيمة رسمية مؤرخة في . . . نمرة . . . على يد مأذون . . . وتأيد حكم العزل من

الحكمة العليا بتاريخ ... والحكمة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ (بعد اطلاعها على حكم الغزل وعلى الشهادة المحررة من محكمة ... المتضمنة زواج المدعية في التاريخ المتقدم ذكره . بناء على أن المدعية أصبحت من حين زواجها غير مستحقة لريع الموقوف عليها ولا يرجع لها استحقاقها إذا هي طالت أو توفي عنها زوجها كما في هذه الحادثة إلا إذا شرط لها الواقف ذلك وهو لم يشرط) حكمت بمنع المدعية من دعواها للاستحقاق في الوقف المذكور . واستؤنف هذا الحكم بالقضية مرة ٢٣ سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ . والحكمة العليا بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٤ (بناء على أنه بالرجوع إلى كتاب الوقف يرى أنه نص فيه في موضعين على استحقاق المستأنفة : الموضع الأول قول الواقف (والحصة التي قدرها ثلاثة قراريط الباقية تكون وفقاً مصروفاً ريعها على حرم الواقف ما دامت خالية من الأزواج بعد وفاة الواقف المذكور مدة حياتها) والموضع الثاني قوله في حال ما إذا توفي لاه ذرية (من ذلك ثلاثة وعشرون قداناً ونصف شائعة في الأطنان المذكورة تكون وفقاً على حرمة الست نفيسة المذكورة علاوة على حصة الثمن استحقاقها المذكور مدة حياتها ما دامت خالية من الأزواج : وإن كلة (مدة حياتها) ظرف للاستحقاق لا تدل على أكثر من ذلك سواء كانت مقدمة أم كانت مؤخرة ووجودها وعدمه بيان . وإن عبارات الواقفين تحمل على ما هو متعارف في التخاطب كما تحمل عبارات الحالفين في إيمانهم ونص الفقهاء على أن كلة (ما دام) غاية تنتهي اليمين بها فلو حلف لأكله ما دام عليه هذا الثوب فزرعه ثم كله بعد لبسه مرة أخرى لا يحنث لانهاء اليمين بخلاف ما إذا قال لا أكله وعليه هذا الثوب فانه يحنث إذا زرعه ولبسه ثم كله بعد ذلك بناء على أنه في الثاني لم يحمل اليمين مؤقتة بوقت بل قيدها بصفة فتبقى ما بقيت تلك الصفة . وإن المتعارف في مثل عبارة الواقف المذكور شبيه بالتعارف في الإيمان فليس يقصد منها حمل مدة الخلو من الأزواج مناطاً للاستحقاق بزول زوالها ويعود إذا عادت وإنما يقصد منها انتهاء الاستحقاق بوجود الزوج وانقطاع دوام الخلو وعلى ذلك فإذا وجد الزوج زال الاستحقاق ومتى زال لا يمكن أن يعود إلا بالشرط ولم يوجد هذا الشرط هنا . وإن ما وجد من الشروط في البارة الثانية لا يمكن أن يكون حكاية للشروط التي ذكرت في استحقاق الثمن حتى يصح

القول بان استحقاقها للزائد عن الثمن غير مشروط ولا مقيد بقيد بل هي شروط للاستحقاق في الزائد. واذن لا فرق بين استحقاق الثمن واستحقاق الزائد عنه في ان كلا منهما مقيد بالخلو من (الازواج) قررت تأييد الحكم المستأقف ورفض الاستئناف

الخلاصة : اذا انشأ الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده لصلبه الذين سماهم ومن يحدث له من الذرية ذكوراً واناثاً ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم ذكوراً واناثاً من اولاد الظهور دون اولاد البطون على ان من مات من المستحقين وترك ولداً او ولد ولد او اسفل انتقل نصيبه اليه فهذا يقتضي انه اذا توفي الواقف وتوفي اولاده ولم يبق منهم الا سلومة وحلومة ثم توفيت سلومة عن اولادها الذين منهم علي ثم توفي علي عن اولاد فاولاد علي لا ينتقل اليهم نصيب والدهم لانه ليس من اولاد الظهور

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٥٦ سنة ١٩٢٢-١٩٢٣ من المدعية بصفتها وصياً على اولادها الاربعة القصر على المدعى عليه ناظر الوقف بصدر الواقف من الواقف بمقتضى حجة وقفه الصادرة من محكمة . . . الشرعية وانشائه له على نفسه ثم من بعده على اولاده لصلبه محمد وابراهيم وسلومة وحلومة ومن يحدث له من الذرية ذكوراً واناثاً بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم ذكوراً واناثاً من اولاد الظهور دون اولاد البطون على ان من مات من المستحقين وترك ولداً او ولد ولد او اسفل انتقل نصيبه اليه الى آخر ما دون بكتاب الوقف وان الواقف توفي وتوفي بعده اولاده ولم يبق منهم على قيد الحياة الا بنته حلومة وقد توفيت سلومة بنت الواقف عن اولادها الذين منهم علي بن حسن البواب ثم توفي علي حسن البواب وانتقل ما كان يستحقه عن والدته سلومة في الوقف الى اولاده الاربعة المشمولين بوصاية المدعية عملاً بقول الواقف (ومن مات من

المستحقين من الذرية المذكورة وترك ولداً أو ولد ولد أو اسفل انتقل نصيبه اليه)
 طلبت الحكم على المدعى عليه باستحقاق اولادها الاربعة المذكورين ما كان يستحقه
 والدهم علي حسن البواب في ريع الوقف - ووكيل المدعى عليه اعترف بالوقف
 في انشائه وشروطه وأنكر استحقاق اولاد علي حسن البواب في الوقف المذكور
 لأنهم من اولاد البطون لا من اولاد الظهور ثم اتفق الطرفان على حصر نقطة
 النزاع بينهم في هل يستحق الاولاد الاربعة المذكورون أو لا يستحقون بمقتضى
 شرط الواقف واستدلت المدعية بحكم صدر باستحقاق اولاد البطون كما استدلك
 المدعى عليه بحكم آخر بأنهم لا يستحقون وطلبنا تفسير شرط الواقف . والمحكمة في
 ١٨ يناير سنة ١٩٢٤ (بناء على ان الواقف وان كان قيد الاستحقاق بأولاد الظهور
 دون اولاد البطون الا انه بعد ذلك شرط أخيراً (ان من مات من المستحقين من
 الذرية المذكورة وترك ولداً أو ولد ولد أو اسفل انتقل نصيبه اليه) والممول عليه في
 قول الواقفين هو آخر كلامهم ويكون ناسخاً لما تقدمه) حكمت بتفهم المتداعيين بأن
 الاولاد الاربعة المذكورين اولاد علي حسن البواب ابن سلومة يستحقون ما كان
 يستحقه والدهم المذكور في الوقف عملاً بشرط الواقف - واستؤنف هذا الحكم
 بالقضية نمرة ٦٩ سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤
 (بناء على ان النزاع بين الخصوم في هذه القضية ينحصر في ان نصيب علي حسن
 البواب الذي تلقاه عن والدته سلومة بنت الواقف ينتقل لاولاده عملاً بشرط الواقف
 وهو) ومن مات من المستحقين من الذرية المذكورة وترك ولداً أو ولد ولد أو
 اسفل انتقل نصيبه اليه) اولاً ينتقل لأن علي البواب المذكور لا يصدق عليه انه
 من الذرية المذكورة . وانه يجب الرجوع الى عبارات الواقف السابقة واللاحقة
 لتعيين المراد من الذرية المذكورة لما نص عليه من ان كلام الواقف يفسر بضمه
 بعضاً ومن ان القرائن اللفظية والحالية تراعي في تعيين المراد من عباراته . وان
 الواقف قال ثم من بعده يكون على اولاده لصابه الموجودين ومن سيحدثه الله له
 من الذرية ذكوراً واناثاً للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم علي اولادهم كذلك
 ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم وذريتهم ولسلهم وعقبهم
 ذكوراً واناثاً من اولاد الظهور دون اولاد البطون ثم قال (ومن مات من المستحقين

من الذرية المذكورة وترك ولداً أو ولد أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه الى آخره ثم قال (فاذا انقرضوا بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الارض منهم أجمعين كان ذلك وفقاً على من يوجد من اولاد البطون . وان قول الواقف من اولاد الظهور دون اولاد البطون يرجع الى كل ما سبقه من الطبقات سواء قلنا ان هذه العبارة شرط معنى وهو الظاهر او قلنا انها صفة وذلك لأنها اذا كانت شرطاً كانت راجعة الى الجميع باتفاق الفقهاء وان قلنا انها صفة كانت كذلك في كتاب هذا الوقف لوجود القرينة الدالة على ذلك وهو قول الواقف (فاذا انقرضوا وأبادهم الموت كان ذلك وفقاً على من يوجد من أولاد البطون . وانه بناء على هذا يكون المراد من الذرية المذكورة في قول الواقف اولاد الظهور دون اولاد البطون . وانه لا تناقض بين هذا وبين قول الواقف (ومن مات من المستحقين من الذرية المذكورة انتقل نصيبه الى ولده او ولد ولده) الذي يفيد صراحة استحقاق بعض اولاد البطون بطريق الانتقال عن أصولهم المستحقين من اولاد الظهور لأن الوقف مرتب الطبقات وفيه ترتيبان ترتب جملي يرتب عليه نقض القسمة وترتيب افرادي يحصل بانتقال نصيب المستحقين من اولاد الظهور الى فرعه الذي مات عنه مادام يوجد أحد من طبقة ذلك المستحق في الترتيب الجملي عند نقض القسمة لا يستحق الا من كان من اولاد الظهور وفي الترتيب الافراضي يستحق ابن البطان اذا كان أصله من اولاد الظهور وبهذا يمكن اعمال النصوص جميعها ودفع التعارض في عبارات الواقف وهو واجب ما أمكن ذلك . وان علي البواب ليس من اولاد الظهور فلا يكون من الذرية المذكورة ولا ينتقل نصيبه الى اولاده بمقتضى النص المذكور لأنه ليس من مشتملاته) قررت الغناء التفسير المستأنف ورفض الدعوى وفهمت الخصوم بأن نصيب علي البواب لا ينتقل لأولاده

الخلاصة : اذا أنشأ الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده المذكور والاناث الذكر كلاثي وعلى زوجته ثم على اولادهم الخ ومات الواقف وانتقل

إلى الموقوف عليهم ثم مات أحد الأولاد عن أولاده فلا ينتقل نصيبه
لأولاده لأن الطبقة الثانية لا تستحق إلا بعد انقراض الطبقة الأولى .

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية في القضية نمرة ١٠ سنة ١٩١٩ -
١٩٢٠ من المدعي على المدعى عليهما بصدور الوقف من الواقف وإنشائه له على
نفسه ثم من بعده على من عينهم بكتاب وقفه وإن الواقف توفي وآل استحقاق
وقفه لزوجه جلفدان ولأولاده العشرة وإن المدعى عليهما أقبا ناظرين على
وقف ووضعاً أيديهما على أعيانه ثم توفي ... أحد أولاد الواقف عن أولاده
بمنهم المدعي وإن المدعى عليهما يعارضانه في استحقاقه لنصيبه الأول إليه عن
أبيه في الوقف الخ - والمحكمة في ٥ أبريل سنة ١٩٢٠ (بناء على أنها بعد الاطلاع
على القضية ومحاضرها وعلى كتاب الوقف الصادر من الواقف في المضبطة بتاريخ ...
توقع عليهما منه ومن الشهود وعلى السجل الخالف كثيراً في نطق عديدة للمضبطة
وعلى حجة الوقف الموافقة للسجل والمداولة في ذلك كله . وإن المدعي ادعى
فجواه وأجاب عنها المدعي عليهما . وإن الطرفين فوضا الرأي للمحكمة وطلبا
تفسير شرط الواقف . وإن الممول عليه شرعاً هو ما في المضبطة الأصلية التي عليها
التوقيعات لأن ما جاء بها صادر حقيقة من الواقف رسمياً أمام القاضي وأما يخالفها
فإنها هو مدون بالسجل والحجة فلا يمول عليه لأن هذا صادر من الكاتب . وإن
بشرط الواقف الموجود في المضبطة يتضمن أن الواقف أنشأ الوقف على نفسه ثم
من بعده على أولاده الذكور والإناث الذكر كالانثى وعلى زوجته ثم على أولادهم
ألى آخر ما ذكره بها . وإن هذا الشرط يقضي بأن من مات من أولاد الواقف
ينتقل نصيبه لأولاده لأن العرف في مثل هذا التعبير يقضي بذلك ولأن الحرمان
ليس من مقاصد الواقفين ولأن كلام الواقف إذا احتل الاعطاء والحرمان فانه
يحمل على ما يقتضي الاعطاء) فهمت الخصوم بأنه وفاة ... ابن الواقف ينتقل
نصيبه في هذا الوقف لأولاده بالسوية بينهم الذكر كالانثى . واستؤلف هذا
الحكم من أحد أولاد الواقف لتمديه إليه بالقضية نمرة ١٣٨ سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤
كما استأنفته اخته ... كذلك بالقضية نمرة ١٦٩ من السنة المذكورة وبعد أن ضمت

ثانيهما للاولى وبعد المرافعة اخيراً المحكمة العليا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (بناءً
ان كلا من الدعين قدم عن يمدى اليه الحكم . وان الخصوم اتفقوا امام المحكمة
الابتدائية على تفسير الشرط وصدر بناءً على ذلك التفسير المطعون فيه . وان ما
قدم من اوراق حساب الوقف امام هذه المحكمة لا يمنع من السير في تفسير الشرط
طبقاً للوجه الشرعي . وان ما قالته المحكمة الابتدائية من ان العبرة لما في المضبطة
لا لما في السجل صحيح وتوافق المحكمة عليه . وان الشرط الذي اشتملت عليه
المضبطة يقضي بأنه لا ينتقل نصيب من يموت من افراد الطبقة الاولى الى ذريته
لان الواقف رتب بين الطبقة الثانية والطبقة الاولى ترتيباً جلياً ولم ينص على
انتقال النصيب وهذا يقتضي بأن الطبقة الثانية لا تستحق الا بعد انقراض الطبقة
الاولى) قررت الفاء التفسير المطعون فيه وفهمت الخصوم بأنه بوقاة . . ابن الواقف
لا ينتقل نصيبه في هذا الوقف لاولاده

الخلاصة : المنصوص عليه شرعاً في الوقف على فقراء القراءة ان من له من
نصيب عليه نفقته لا يعتبر فقيراً . فشرط الواقف (ان كل من تكون محتاجة من
بنات الواقف او بنات اولاده الذكور او بنات الذكور من ذرية ونسل وعقب
الذكور من اولاد الواقف الخ يصرف لها كل سنة ما يكفيها السنة كلها من ريع الوقف
حسب ما يراه الناظر الخ) تجري عليه القاعدة المذكورة

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٥٥ سنة ١٩١٨ -
١٩١٩ من وكيل المدعين على ناظري الوقف باستحقاقهما للنفقة في الوقف
لفقرهما حسب شرط الواقف الخ . والمحكمة في ٨ يونيه سنة ١٩٢٤ (بناءً على
انه لا نزاع بين الخصوم في شيء من الوقف والشاه وشروطه وتتنظر المدعى عليه
وانما النزاع في انطباق شرط الواقف على المدعين كما تقولان اولاً كما يقول
المدعى عليه . وانه بالرجوع الى ما خص كتاب الوقف تبين منه ان الواقف شرط
ان كل من تكون محتاجة من بنات الواقف او بنات اولاده الذكور او بنات
الذكور من ذرية ونسل وعقب الذكور من اولاد الواقف قبل ايلولة الوقف

للكور للأنات من ذريته بصرف لها من ربيع الوقف كل سنة ما يكفيها السنة كلها حسب إيراد الناظر على الوقف بمعنى أن يصرف لها ما يكفيها حسب أمثلها الذين يرف الصنف لملهم من جنسها ولو متزوجة بزواج غير موسر فإن استغنت فلا يطى لها شيء من ربيع الوقف ما دامت مستغنية الى آخر ما ذكر بهذا الشرط. وإن المنصوص عليه شرعاً أن كلام الواقفين يحمل على أغراضهم ما دام فيه ما يدل على هذا الفرض ولا حاجة للبحث في حمل كلامه على ما يطابق العرف العام أو الخاص ما دام فيه ما يدل على غرضه كما هو منصوص عليه شرعاً أيضاً. وإن الواقف بعد أن خص الوقف بالكور من اولاده وأولاد اولاده دون الاناث على الوجه المبين بكتاب وقفه شرط دفعاً لحاجة البنات من اولاده وأولاد اولاده المذكور أن يعطى لمن من الوقف ما يدفع تلك الحاجة. وأنه جاء بكلام الواقف ما يفيد أن المحتاج للنفقة من ليس له من نجب عليه نفقته أذ جعل المتزوجة بزواج غير موسر معه محتاجة ولها نفقة أمثلها من هذا الوقف ولم يجعل للمتزوجة بزواج موسر نفقة فيكون الاحتياج في نظره عدم وجود مال يكفي للنفقة أو عدم وجود المنفق. وإن القول بأن الواقف جعل هذا الشرط في بناته وهو غني موسر فيجوز لمن طلب النفقة في حياته وهو يدل على أنه ليس المراد من المحتاجة من لم يكن لها منفق موسر ينبغي أن الواقف يعلم أن الغنى والفقر من الأعراض التي لا يلزم دوامها بدوام الشخص وأنه فضلاً عن هذا فإن المنصوص عليه شرعاً في الوقف على فقراء القرابة أن من له من نجب عليه نفقته لا يعتبر فقيراً وأنا لو جازينا المدعيين في دعواهما من وجوب نفقة لها في ربيع الوقف مع وجود من نجب عليه نفقتهما لأدى ذلك الى تفويت غرض الواقف من تفضيل المذكور على الاناث وتخصيص الوقف لهم. وإن وكيل المدعيين الذي هو والدهما اعترف في محاضر هذه القضية بيساره اذ قال ان ايراد املاكه في الشهر اربعون جنباً الخ وحينئذ فلا حاجة للبحث عن يسار المدعيين. وأنه بهذا تكون المدعيان غير محتاجتين للنفقة ولا حق لهما في طلبها) قررت رفض الدعوى. واستؤنف هذا القرار بالقضية مرة ١٧٧ سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤. والمحكمة العليا بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة

١٩٢٤ (بناء على ان القرار صحيح لصحة اسبابه ولم تأتي المستأفتان بدفع مقبول)
قررت تأييد القرار المستأف ورفض الاستئناف

الخلاصة شرط الواقف في وقفه ان من مات من اولاده وذريته قبل دخوله
في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه قام ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق
ما كان يستحقه اصله لو كان حياً وان لم يشمل بمنطوقه حكم ولد من يموت بعد
استحقاقه للنصيب الاصيل الا انه يشمل مفهومه اذ لم يوجد في كلام الواقف
ما يدل على ان غرضه التفرقة .

صدورت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في القضية نمرة ١١٤ سنة ١٩٢٣ -
١٩٢٤ من وكيل المدعي باستحقاق موكله في الوقف بالصفة الموضحة بها الى آخره .
والمحكمة في ١٤ يونيه سنة ١٩٢٤ (بناء على ان النزاع بين الخصوم انحصر في ان
لنصيب عيوشة زوجة الواقف بعد وفاتها يستحقه اولادها الاربعة المذكورون فقط
او هم وفؤاد ولد ولدها محمد امين ابن الواقف وطلبوا بيان ما يقتضيه شرط الواقف
وان الواقف شرط في كتاب وقفه ان من مات من اولاد الواقف وذريته قبل
دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه قام ولده او ولد ولده مقامه في الدرجة
والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه اصله لو كان حياً باقياً وان ذلك صريح في جمل
الواقف ابن ابنه في درجة ابنه في الاستحقاق وانه لا يوجد خلاف بين الفقهاء في قيام
ابن الابن مقام الابن في الدرجة الجلية من جهة استحقاقه لشيء مما كان يستحقه أحد
أصوله انما الخلاف بينهم فيمن توفي عن غير عقب واثقل نصيبه الى أقرب الطبقات
فقال قوم بجعل الاخ وان الاخ في درجة واحدة ويقسم نصيبه عليهما وقال آخرون
لا يجعل ابن الاخ في درجة الاخ في هذه الحالة (تراجع الفتاوى الحامدية جزء اول
صحيفة ١٣١ و١٣٩ و١٦٢ طبعة الحلبي في السؤال والجواب المتعلقين بتحقيق الدرجة
الجلية) وان الخصوم اتفقوا على ان محمد امين ولد عيوشة قد توفي قبلها وترك
ولده فؤاد) فهتم الخصوم بأن شرط الواقف يقتضي بأن نصيب عيوشة زوجة
الواقف يقسم بعد وفاتها على اولادها الاربعة المذكورين وفؤاد ولد ولدها محمد

ابن بالسوية بين الخمسة المذكورين . واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٨٨ سنة ١٩٢٣-١٩٢٤ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (بناء على ان الواقف لم يترك كتاب وقفه على ان مات من اولاد الواقف وذريته قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه قام ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه اصله لو كان حياً باقياً . وان هذا النص وان لم يشمل بمنطوقه حكم ولد من يموت بعد استحقاقه للتصليب الاصل الا انه يشمل بمفهومه ويدل على ان حكمه تحكم من يموت والده قبل الاستحقاق لتساويهما وعدم وجود ما يدل على ان غرض الواقف التفرقة بينهما وان مفهوم الموافقة الذي هو من مشمولات ولاية النص حجة يعمل بها) قررت تأييد التفسير المذكور ورفض الاستئناف



اختلاصة : (١) العبرة في تعدد الوقف واتحاده للصيغة التي يصدر بها الوقف تعدد الواقف او اتحاد .

(٢) اذا وقف اشخاص اعياناً يملكونها كل بقدر حصته منها بصيغة واحدة فالوقف واحد .

(٣) متى كان الوقف واحداً ففروع الواقفين بمنزلة فروع واقف واحد ويترتب عليه ان فروع الواقفين المتساوين في درجة واحدة يعتبرون في طبقة واحدة فاذا مات فرع احد الواقفين عقيماً وليس في ابناء احد الواقفين الاخرين سوى ابن . ساوله في الدرجة يعتبر هذا الابن من طبقة الذي توفي عقيماً ويستحق نصيبه .

(٤) الوقف مرتب الطبقات المعبر فيه بلفظ كل (ثم من بعد كل الخ) يقتضي ان القسمة لا تنقض بموت آخر من عبر في جانبه بلفظ كل

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١٦١ سنة ١٩٢٣-١٩٢٤ من وكيل المدعي على المدعى عليهما بصدد الوقف من الواقفين بالانقضاء والشروط الموضحة بها . وان ابا بكر افندي اقدم توفي عقيماً وترك زوجته الست خديجة البيضاء التي توفيت بعده لا عن ذرية ولا عن اخوة ولا اخوات ثم توفي بعدها حسين افندي

الواقف الثاني عن بنته عائشه وزوجته الست مجبور والدتها ثم توفيت الست مجبور عن بنتها عائشة المذكورة فقط ثم توفى الواقف الثالث خورشيد افندي عن اولاده عبد الحليم (المدعى) ومصطفى وقاطمة وزوجته والدتهم الست جذب نور التي توفيت عن اولادها الثلاثة المذكورين ثم توفيت عائشة بنت حسين افندي عقياً وليس لها اخوة ولا اخوات ولم يكن موجوداً في طبقتها وقت وفاتها من اولاد خورشيد افندي احد الواقفين سوى مصطفى وان المدعى عليهما ناظران على الوقف ومستغلان لريعه الى آخره . واخيراً ذكر وكلاء الخصوم ان النزاع بينهم انما هو في تفسير شرط الواقف على الوجه المبين بالاوراق والمذكرات . والمحكمة في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٥ (بناء على ان الخصوم اتفقوا على الوقف وانشائه وشروطه وعلى وفاة الواقفين ومن توفى بدمهم بالصفة المدينة وانحصر النزاع بينهم فيما يأتي (١) هل ما صدر من الواقفين يعتبر وقفاً واحداً او أوقافاً متعددة (٢) اذا مات فرع احد الواقفين عقياً وليس في أبناء احد الواقفين الاخرين سوى ابن له مساو له في الدرجة فهل يعتبر هذا الابن من طبقة الذي توفى عقياً فيستحق نصيبه عملاً بشرط الواقفين (ان نصيب من يتوفى عقياً وليس له اخوة ولا اخوات ينتقل نصيبه لا قرب الطبقات من أهل هذا الوقف او لا يعتبر من طبقة فلا يستحق نصيبه (٣) هل تنقض القسمة ب وفاة آخر أولاد الواقفين موتاً والوقف مرتب الطبقات ام لا (٤) هل نصيب عائشة بنت حسين زهدي المذكور ينتقل حينئذ الى مصطفى ابن خورشيد احد الواقفين او يرجع الى اصل غلة الوقف واذا كان ينتقل الى مصطفى فهل بموته تنقض القسمة او لا تنقض وينتقل نصيبه الاصلى والآل لمن يوجد من اولاده وقت وفاته (عن الاول) انه بالرجوع الى كتاب الوقف تبين ان الواقفين الثلاثة بصفتهم شركاء في الاعيان المدونة بكتاب الوقف وقفوها معاً بصفة واحدة على الجهات التي عينوها ثم قالوا وما فضل بعد ذلك من ريع الوقف المذكور يكون لسكل من المشهدين والموكل المذكورين كل منهم بقدر حصته المينة له اعلاه مدة حياته ثم من بعد كل منهم تكون حصته على زوجته التي يموت عنها واولاده ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة

ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الى ان قالوا على ان من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده او ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاخته واخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم - وان العبرة في تعدد الوقف واتحاده للصفة التي يصدر بها الوقف تمدد الواقف او اتحد (مطلب اذا وقف كل نصف على حدة صاروا وقفين بحاشية رد المحتار لابن عابد بن عابد بن عابد) - وان صفة الوقف التي صدرت من الواقفين هنا ظاهرة في انهم وقفوا ما يملكونه بالصفة التي ذكروها وانهم جعلوا ذلك وقفاً واحداً على الجهات التي عينوها ثم شرطوا ان ما فضل بعد ذلك من ريع الوقف يكون لسكل منهم فيه بقدر حصته التي كان يملكها فيما وقفوه ثم من بعد كل منهم تكون لزوجته وأولاده على ما سبق بيانه - وانه يتبين من ذلك ان الوقف المذكور واحد لا متعدد فيجري فيه حكم الوقف الواحد . (وعن الثاني) ان الوقف المذكور واحد فروع الواقفين بمنزلة فروع واقف واحد ويرتب عليه ان فروع الواقفين المتساوين في درجة واحدة يتبرون في طبقة واحدة فاذا مات فرع أحد الواقفين عقياً وليس في أبناء أحد الواقفين الآخرين سوى ابن مساو له في الدرجة يعتبر هذا الابن من طبقة الذي توفي عقياً ويستحق نصيبه طبقاً لشرط الواقفين (عن الثالث) ان الوقف المذكور مرتب الطبقات وقد عبر الواقفون بجانب أنفسهم وبجانب زوجة كل واولاده بلفظ كل كما جاء بانشاءهم المذكور سابقاً والفتوى على ان التعبير بلفظ كل في مثل ذلك يقتضي ان القسمة لا تنقض بموت آخر من غير فيه جانبه بلفظ كل فلا تنقض القسمة بوفاة آخر أولاد الواقفين (عن الرابع) ان الوقف المذكور واحد وأولاد الواقفين الذين في درجة واحدة يتبرون من طبقة واحدة وقد شرط الواقفون ان من يموت عقياً من اولادهم وليس له اخوة ولا اخوات ينتقل نصيبه لأقرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم فاذا بوفاة عائشة بنت حسين زهدي عقياً ينتقل نصيبها الى مصطفى بن خورشيد طلعت أحد

الواقفين حيث لا اخوة لها ولا اخوات وليس في طبقها سواء وسواء في ذلك نصيبها الاصيل والآيل - وان مصطفى المذكور بمن عبر في جانبها بلفظ كل فلا تنقض القسمة بموته وان كان آخر طبقته موتاً وحينئذ ينتقل نصيبه الى من يوجد من اولاده وقت وفاته وسواء في ذلك نصيبه الاصيل والآيل (كما حققه ابن عابدين في تنقيح الحامدية - مطلب هل ينتقل الى الابن نصيب ابيه الاصيل والآيل الى الاب او النصيب الاصيل فقط وكما أفق به صاحب المهدية نمرة ٣٠٤ من الجزء الثاني) فهت الخصوم بأن شرط الواقفين المذكور يقضي بأن نصيب مائشة بنت حسين زهدي أحد الواقفين الاصيل منه والآيل ينتقل في هذه الحالة الى الموجود وقت وفاتها من أهل طبقها وهو مصطفى بن خورشيد طلعت أحد الواقفين وان نصيب مصطفى المذكور الاصيل والآيل ينتقل بوقاته الى الموجود من اولاده وقها طبق شرط الواقفين - واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٦٧ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٦ (بناء على ان التفسير المستأنف هو حكم في الموضوع وبما يجوز استئنافه وهو صحيح لصحة أسبابه ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت صحة التفسير المذكور ورفض الاستئناف .

الخلاصة: اذا وقعت الواقفتان وقعهما على نفسيهما مناصفة ثم من بعد وفاتهما يكون ذلك وفقاً على اولادها ذكوراً واناثاً للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولاد اولادها الخ الى ان قالتا على ان من مات منهم وترك ولداً او ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده او ولد ولده الخ فامت احدهما عن اولاد يكون نصيبها لاولادها وهو ريع الموقوف منها عملاً بقول الواقعتين على ان من مات منهم الخ

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية في القضية نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ من وكيل المدعية على المدعى عايهم بصدر وقف منها ومن شقيقها وانها أنشأتا وقفهما على نفسيهما مناصفة بينهما مدة حياتهما ثم من بعد وفاتهما يكون ذلك وفقاً على اولادها ذكوراً واناثاً للذكر مثل حظ الانثيين ثم وثم على الوجه المسطور

بكتاب الوقف وجملتا آخر وقفهما لجهة بر وشرطنا النظر على الوقف لنفسهما مدة حياتهما وقد توفيت الست ... احدى الواقفتين وأفردت المدعية ثانيتهما بالنظر وهي واضحة يدها على الوقف وان المدعى عليهم اولاد الواقعة المتوفاة يزعمون انهم يستحقون في الوقف بوقاة والدتهم متمسكين بما جاء في كتاب الوقف من شرط (على ان من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد الخ) وهو زعم باطل لأن هذا الشرط يرجع الى الاولاد لا الى الواقفتين كما هو ظاهر الى آخره - والمحكمة بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٢٥ (بناء على انه جاء بكتاب الوقف مانصه (وأنشأت الواقفتان وقفهما من تاريخه على أنفسهما مناصفة مدة حياتهما ثم من بعد انتقالهما يكون ذلك وفقاً على اولادها ذكوراً واناثاً للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولاد اولادها الخ الى ان قالتا على من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد او اسفل من ذلك انتقل لغيره من ذلك لولده او ولد ولده وان سفل الى الخ . وان هذا الانشاء وهو انشاء الواقفتين التزمت صاحبة كل واحد منهما تلك الشروط في وقفها فلا شك اذن في ان التي تموت من الواقفتين يرجع وقفها من بعدها لاولادها ولو سلم جديلاً وكان الوقف واحداً بالشاء وشروط واحدة فان قوله (على ان من مات منهم الخ) شرط والقاعدة الفقهية تقضي بأن الشرط اذا ذكر متأخراً يرجع لكل ما سبقه عند عدم المانع ولا مانع هنا والاعطاء مقدم على الحرمان وغرض الواقعة هو ذلك) فهمت الخصوم بأنه بوقاة الست . . . احدى الواقفتين انتقل ريع الموقوف منها وهو نصف الاعيان الواردة بكتاب الوقف الى اولادها للذكر مثل حظ الانثيين وصار وفقاً عليهم . واستؤنف هذا الحكم بالتفهم بالقضية مرة ١٧٣ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ والمحكمة العليا بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥ (بناء على ان أسباب هذا الحكم صحيحة ولم تأت المستأنفة بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المذكور ورفض الاستئناف .

الخلاصة : يجب في تفسير شرط الواقف أن يلاحظ كتاب الوقف وأن تلاحظ الاحكام الصادرة في تفسيره متى أصبحت نهائية متى وجدت

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في القضية مرة ٤٢

سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ من المدعى طلبة ... على كل من مصطفى ... وحسن ... ثم قصرها على ثانيهما المضموم في النظر مع الاول والمأذون له بالانفراد بما يتضمن ان المرحوم الحاج علي ... ابن عبدالله ابن رجب وقف أعياناً بمقتضى كتاب وقفه الصادر من المحكمة المذكورة في ... (وذكر منها بعضها وحدده) وأنه أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على زوجته ... ثم من بعدها على من سيحدثه الله لها ولزوجها من الاولاد ذكوراً وأناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده طبقة بعد أخرى بحيث تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لاخته واخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم بحسب ترتيب طبقاتهم على النص والترتيب المشروحين فاذا انقرضوا كان ذلك وقفاً مبروراً ريعه لتقاء كل من الواقف وزوجته ذكوراً وأناثاً بالسوية بينهم حتى اذا انقرضوا كان ذلك وقفاً على الاقرب فالاقرب من أقارب الواقف ثم للاقرب فالاقرب من أقارب زوجة الواقف على النص والترتيب المشروحين وان الواقف مات عقيها كما ماتت زوجته من بعده كذلك ولم يكن لها عتقاء ولا ذرية عتقا فانتقل فاضل ريع الوقف الى ولدي ابن عم الواقف وهما محمد وحليمة ولدا رمضان ابن عبد الجواد ابن رجب الذي هو جد الواقف ثم ماتت حليمة عقياً وانحصر الوقف في أخيها محمد نظراً واستحقاقاً وقد مات محمد المذكور عن أولاد ثلاثة رزق بهم من زوجته وردة بنت ابراهيم ابن جاد الرب ابن عبد الجواد عم الواقف وهم مصطفى وحسن وهاشمة والدة المدعى وان هؤلاء الثلاثة انفقوا جميعاً على ادخال والنتهم وردة المذكورة ومحمد عيد الوهاب ابن اختهم هانم المتوفاة في حال حياة ابها في الوقف وجعلوا فاضل ريعه بينهم احساناً لكل منهم الخمس وبعد ذلك توفيت والنتهم وردة فانتقل نصيبها لأولادها الثلاثة المذكورين وصار نصيب كل واحد منهم خمساً وثلاث خمس وبتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ توفيت هاشمة المذكورة عن ولدها طلبة المدعى فانتقل نصيبها وهو الخمس وثلاث الخمس اليه وان المدعى عليه واصل يده على أعيان الوقف وممتنع

بن إعطائه نصيبه بغير حق وطلب الحكم له بذلك ثم اتفق الطرفان على صدور
الوقف وإنشائه وشروطه وعلى من توفي عقباً ومن توفي عن عقب وعلى ترتيب
الزفات على الصفة الميمنة بالدعوى كما اتفقا على طلب بيان ما يخص كلا من طلبة
مصطفى وحسن ولدي محمد ونصيب محمد ابن هاتم التي توفيت قبل والدها ان كان
بشعق في الوقف شيئاً والحكمة الابتدائية في ٦ يونيو سنة ١٩٢٥ فهمت الطرفين
لان شرط الواقف يقضي بأن يكون ثلث ربيع الوقف المذكور لطلبة ابن مائشة وان
يكون لكل من مصطفى محمد وحسن محمد خمس ربيع الوقف وثلث خمسة وبأن
يكون لمحمد احمد عبد الوهاب ثلثا خمس الربيع ما دام مصطفى وحسن المذكوران
موجودين (بناء على ان شرط الواقف يقضي بتقسيم غلة الوقف اثلاثاً بين اولاد
محمد رمضان مصطفى وحسن ومائشة وبعدم دخول محمد عبد الوهاب ضمن المستحقين
لان الواقف لم يجعل لولده من يموت قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء من
رعيه شيئاً ولكن اولاد محمد رمضان المذكورين وهم الذين انحصر فيهم الاستحقاق
فادخلوه معهم وجعلوا له خمس الربيع فيكون ذلك اعترافاً منهم باستحقاقه للخمس
وهو حجة عليهم دون من يتلقى الاستحقاق عنهم وبوفاة مائشة والدة طلبة المدعي
يطل اقرارها فيما يخصها من الخمس ويؤول الى ولدها ما تأخذ في حياتها وهو
خمس وثلث خمس ربيع الوقف منضماً اليه الجزء الذي كانت اعترفت باستحقاق محمد
عبد الوهاب له من نصيبها وقدر ذلك ثلث خمس ربيع الوقف وان مصطفى وحسن
ولدي محمد لا يزالان على قيد الحياة ويجب ان يعاملا بأقرارهما فيكون لمحمد عبد الوهاب
ثلثا الخمس المذكور الى آخره —

تقدم طعن في الحكم المذكور من محمد عبد الوهاب المذكور بطريق الاستئناف
بالقضية نمرة ٢٩٢ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ضد كل من طلبة وحسن محمد ومصطفى
محمد المذكورين طلب به الفاء وتفسير شرط الواقف بما يقتضيه المنهج الشرعي لسبق
مدور أحكام نهائية في مثل هذه الدعوى فصر فيها شرط الواقف بما يخالف الحكم
المذكور وبين ذلك بأن حسن محمد المذكور رفع دعوى على اخويه مصطفى ومائشة
ولدي محمد يطلب فيها الحكم باستحقاقه لنصيبه في الوقف المذكور وذلك في القضية
الكلية نمرة ٤ سنة ١٩١١ من محكمة مصر الابتدائية الشرعية والحكمة حكمت له

فيها في ١٥ يولييه سنة ١٩١١ بأنه بؤاة الواقف وزوجه عقيمين وعدم وجود عتقا ولا ذرية عتقا يقسم ربيع الوقف على حليلة ومحمد رمضان لانها اقرب للواقف وبؤاة حليلة ينتقل نصيبها لاختها محمد رمضان ثم بؤاته تنقض القسمة ويقسم الوقف اخماساً على الطبقة التي تلي طبقة احياء وأمواتاً لما أصاب الحي اخذه وما أصاب الميت يعطى لولده وعلى ذلك انحصر الوقف الآن اخماساً في كل من وردة وفي حسن ومصطفى وعائشة اولاد محمد رمضان وفي محمد ابن هانم بنت محمد رمضان التي توفيت في حياته وقد أيد هذا الحكم من المحكمة العليا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١١ في قضية الاستئناف بمره ١٢٦ سنة ١٩١١ وكذلك رفع طلبة محمد دعوى بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في القضية بمره ١٠٠ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ والمحكمة رفضت دعواه وايد ذلك من المحكمة العليا في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٣ في قضية الاستئناف بمره ٩٥ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ بناء على ان الحكم النهائي السابق الذي يجب ان يستمر أثره ما دامت طبقة اولاد محمد رمضان لم تقرض الى آخر ما ذكره الطاعن من طلبه المذكور. وطلب كل من وكيل طلبة وحسن تأيد الحكم المطعون فيه ورفض الطعن. وطلب مصطفى محمد الفاء التعادق وتفسير شرط الواقف بما ينطبق على كتاب الوقف . والمحكمة العليا بتاريخ ٢١ اكتوبر سنة ٩٢٦ (بناء على ان الطعن قدم من يتعدى اليه الحكم . وان محكمة مصر الابتدائية الشرعية فسرت الشرط في هذا الوقف بتاريخ ١٥ يولييه سنة ٩١١ في القضية بمره ٤ سنة ١٩١١ وقضت بقسمة الربيع اخماساً بعد انتفاض القسمة بؤاة محمد رمضان وجملت لكل من وردة بنت ابراهيم وحسن ومصطفى وعائشة اولاد محمد رمضان ومحمد احمد عبد الوهاب (ابن هانم بنت محمد رمضان) الخمس وايد الحكم المذكور من المحكمة العليا . وان طلبة محمد رفع القضية بمره ١٠٠ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ امام محكمة مصر الابتدائية الشرعية على مصطفى محمد رمضان وادخل فيها الطاعن محمد عبد الوهاب خصماً في الدعوى وطلب طلبة في القضية المذكورة ثلث الوقف الذي آل اليه بؤاة والدته عائشه بنت محمد رمضان وحكم فيها بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٣ برفض دعواه بحالتها التي هي عليها بناء على ان المحكمة لا يجوز لها ان تنقض الحكم الصادر في ١٥ يولييه سنة ١٩١١ او تعدله وبناء على ان طلبه لا يستحق بعد موت والدته الا الخمس

وذلك الخمس الذي آل إليها بوفاة والدتها وردة قطابه أكثر من ذلك لا يجوز ما دام محمد عبد الوهاب موجوداً وأن الحكم المذكور أيدته المحكمة العليا بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ وأصبح نهائياً. وأن المدعى في هذه القضية طلب الحكم له بالخمس وثلاث الخمس رافق هو والمدعى عليهم على الوقائع وطلبوا تفسير الشرط ففسرته المحكمة على الصفة الواضحة بالحكم وكان ذلك في غياب الطاعن. وإن هذا التفسير يمدى الطاعن ويسلبه ثلاث الخمس الذي في يده وهذا يحسم الحكم الصادر من محكمة مصر في ٦ مارس سنة ١٩٢٣ الذي أصبح نهائياً لا يجوز نقضه. وأنه والحالة هذه يجب أن يبدل التفسير المستأنف. وأنه يجب في تفسير شرط الواقف أن يلاحظ كتاب الوقف وأن تلاحظ الأحكام الصادرة من قبل متى أصبحت نهائية. وأن ملاحظة ذلك كله توجب أن يكون للطاعن محمد عبد الوهاب الخمس وإن يكون لكل واحد من حسن ومصطفى ولدي محمد رمضان وطلبة محمد الخمس وثلاث الخمس ما دامت طبقة أولاد محمد رمضان لم تنقرض (قررت تعديل التفسير المستأنف وفهت الخصوم بأن يكون نصيب محمد أحمد عبد الوهاب الخمس ونصيب كل من مصطفى وحسن ولدي محمد رمضان وطلبة محمد الخمس وثلاث الخمس).

الملحظة : إذا شرط الواقف في وقفه أن نصيب من يموت من عتقائه يصرف إلى أولاد فلان التسعة وأن نصيب من يتوفي من أولاد فلان المذكور ينتقل إلى أولاده ثم إلى أولاد أولاده وهكذا وإن مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه شيء منه وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان حياً فعلى ذلك إذا توفي أولاد فلان المذكور عن أولاد يكون الموجودون منهم مستحقين لنصيب من يتوفي من العتقاء المذكورين عتقاً وقت وقاه

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١٤٢ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ من إبراهيم محمد الفروجي ناظر الوقف على المدعى عليه بأن الست خديجة... وقتاً طلياً وعقارات وجبلت لنفسها الشروط وبما لها من تلك الشروط غيرت

وقفها وأنشأته على نفسها ثم من بعدها يكون جزء معين منه على خيرات عيبتها بكتاب وقفها وأجزاء أخرى عيبتها لأخوها السيد محمد الفروجي وأولاده التسعة وجزء آخر معين يكون وقفاً على عتقاء الواقفة كما وقفت باقي الاطيان على من عيبتهم بكتاب وقفها وشرطت أن ينتفع كل من الموقوف عليهم بريعه مدة حياته ومن بعد السيد محمد الفروجي ينتقل وقفه الى أولاده التسعة المذكورين ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده كما اشترطت أنه بعد كل من عتقاء الواقفة تكون حصته وقفاً على أولاده ثم على اولاد أولاده فإذا انقرض عتقاء الواقفة او بعضهم وذريتهم تكون حصته وقفاً على اولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين ثم من بعد كل من اولاده تكون وقفاً على اولاد أولاده وهكذا الى آخر ما جاء بكتاب وقفها وطلب المدعي اخيراً تفسير شرط الواقفة وبيان الجهة التي يؤول اليها نصيب عتيقتي الواقفة اللتين توفيتا عقيمتين بعد وفاة الواقفة وأولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين هل يؤول نصيبهما الى اولاد اولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين كما يقول المدعي اولا ووزارة الاوقاف المدعى عليها وافقت المدعي على ما جاء بالدعوى والشجرة المقدمة من المدعي وعلى ان موضع النزاع هو ما ذكر ووافقت على طلب تفسير شرط الواقفة فيه الخ - والمحكمة في ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٥ (بناء على أن المدعي ادعى دعواه وطلب ما طلبه ووزارة الاوقاف اجابت عنها بما ذكر . وان النزاع بين الطرفين ينحصر في تفسير شرط الواقفة وبيان . من يؤول اليه نصيب كل من مهرجان وجولساس عتيقتي الواقفة بوفاتهما عقيمتين بعد وفاة الواقفة وأولاد السيد محمد الفروجي الكبير التسعة المذكورين . وأنه بحاجة كتاب الوقف وحجة التفسير تبين أن الواقفة في حجة التفسير بعد ما شرطت ان نصيب من يموت عقيماً من عتقاء الواقفة يصرف الى اولاد السيد محمد الفروجي المذكور التسعة المذكورين قالت ان نصيب من يتوفي من اولاد السيد محمد الفروجي ينتقل الى اولاده ثم الى اولاد اولاده وهكذا . وأنها شرطت بعد ذلك شرطاً هذا نصه (وان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً او ولد ولد أو اسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وان سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ان لو كان حياً) . وأنه تبين بما ذكر

ان اولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين مستحقون في وقت التقاء نصيب
من يموت منهم عقياً وان من يموت قبل استحقاقه لشيء من الموقوف عليه ينتقل
لصبيه لولده ثم لولد ولده وهكذا على الوجه الوارد بالحجة. وان اولاد السيد محمد
الفروجي التسعة المذكورين توفوا جميعاً قبل وفاة العقيتين المذكورتين وان المدعي
هو من اولاد اولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين فاذن يكون مستحقاً في
نصيب العقيتين المذكورتين هو وباقي اولاد اولاد السيد محمد الفروجي التسعة
المذكورين عملاً بقول الواقفة المذكورة وعلى ان من مات منهم (الح) فهمت الطرفين
انه وفاة كل من مهرجان وجلوساس العقيتين المذكورتين عقياً بعد وفاة اولاد السيد
محمد الفروجي الكبير التسعة المذكورين ينتقل نصيبها في الوقت المذكور الى المدعي
والموجود من اولاد اولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين وقت الوفاة ويوزع
بينهم حسب شرط الواقفة . واستؤنف هذا الحكم بالتفهم بالقضية ثمرة ٤ سنة
١٩٢٥ - ١٩٢٦ من وزارة الاوقاف المدعى عليها . والمحكمة العليا بتاريخ اول
فبراير سنة ١٩٢٦ (بناء على ان الحكم صحيح لصحة اسبابه) قررت تأييد الحكم
ورفض الاستئناف



الخلاصة : اذا جعل الواقف وقته من بعده لجميع عتقائه ذكوراً واناثاً بالنسبة
بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على ذريته ونسله طبقة
بعد طبقة الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها الى ان
قال على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولداً انتقل نصيبه اليه ومن مات عقياً انتقل
نصيبه لاخته (الح) ولم ينص على اولاد من مات قبل الاستحقاق - اقتضى هذا ان
الوقف مرتب الطبقات وان الاستحقاق يكون بالتلقي عند موت واحد من ولد أو ولد
ولداً انه عند تقضى التسعة انما يقسم على الاحياء وعلى الاموات المشرط قيام اولادهم
مقتلهم في الدرجة والاستحقاق ولا ينظر الى الاموات الذين لم يشترط فيهم ذلك -
واولاد من مات قبل الاستحقاق لا يعتبرون من الطبقة السابعة عليهم فلا يبطى

اليهم نصيب والدهم الذي كان يستحقه لو كان حياً لعدم النص عليه فانه لا استحقاق الا بنص

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٩٧ سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ من وكيل المدعين على المدعى عليه بصدور الوقف من المرحوم بشير... لايان واطيان على خيرات ووظائف ومصاريف عنها وما فضل بعد ذلك بصرف لجميع عتقائه ذكوراً واناثاً يرضاً وسوداً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم علي اولاده ثم علي اولاد اولاده ثم علي ذريته ونسله طبقة بعد طبقة الطبقة العليا منهم بحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره علي ان من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد انتقل نصيبه اليه ومن مات عقيماً انتقل استحقاقه لاخوته واخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلمن هو في درجته فان لم يكن فيها أحد فلا قرب الطبقات للتعوفى من أهل هذا الوقف الى آخر ما جاء بكتاب وقعه الصادر من الباب العالي في... سنة ١٢٤٢ وان فاضل ربيع الوقف بعد الخيرات المينة انحصر في عتقاء الواقف السبعة مصطفى وخليل وسليمان وعبد الله وعمر وحسن ويوسف وان مصطفى توفي وانتقل نصيبه وهو سبع فاضل ربيع الوقف لولده علي الذي لم يعقب غيره كما توفي باقي العتقاء عن اولادهم نخيل عن ابنه محمد حموده وسليمان عن بنته فاطمة وعبد الله عن بنته خدوجة وعمر عن ابنه عبد الرحمن وحسن عن بنته خديجة ويوسف عن بنته فاطمة وخض كلاً منهم سبع ربيع الوقف ثم ماتت فاطمة بنت سليمان وخدوجة بنت عبد الله عقيماً فانتقل نصيبهما لمن في درجتهما وخض كل واحد من الخمسة الباقيين خمس ربيع الوقف ثم ماتت خديجة بنت حسن وانتقل نصيبها الاصل والآيل الى بنتها فاطمة التي توفيت عن اولادها الاربعة علي ومحمد وحسن وزيدة فانتقل نصيبها اليهم ارباعاً وان زبيدة المذكورة رزقت بولدها عباس الذي توفي في حياتها عن ولديه حسين وزيدة المدعين ثم توفيت عن ولدي ابنها المذكورين فانتقل نصيبها اليهما وان المدعى عليه الناظر على هذا الوقف ممتنع من اعطاء موكله نصيبهما فيه وطالب الحكم اوكليه باستحقاقهما للنصيب الذي آل اليهما بوفاء جدتهما زبيدة المذكورة الخ-

ووكيل المدعى عليه اعترف بالوقف وشروطه واقامة موكله ناظر آ عليه ووضع يده على أعيانه وقال انه لا نزاع بين المدعين وموكله الا في انه عند تقضى القسمة بانقراض طبقة جده المدعين أيقسم ريع هذا الوقف الخاص على الطبقة التي تليها الاحياء والاموات الذين ماتوا بعد الاستحقاق فاصاب الاحياء أخذوه وما اصاب الاموات اخذه اولادهم عملاً بانشاء الواقف المرتب الطبقات ولا يدخل في هذه القسمة من مات قبل الاستحقاق حتى يقوم فرع مقامه وعلى هذا فلا يستحق المدعيان شيئاً من ريع هذا الوقف مادام واحد من طبقة ايهما موجوداً أم يقسم على الاحياء والاموات مطلقاً سواء أكان موتهم قبل الاستحقاق أم بعده ويقوم فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله وعلى هذا فالمدعيان يستحقان نصيب ايهما الذي توفى في حياة والدته الى آخره - ثم اتفق الطرفان على انحصار النزاع بينهما فيما ذكر - بالحكمة الابتدائية بتاريخ ٣ اغسطس سنة ١٩٢٦ (بناء على ان الطرفين اتفقا على انه لا نزاع بينهما في شيء من وقائع الدعوى سوى استحقاق المدعين. وعلى ان النزاع بينهما منحصر فيما هو مدون بالوقائع وظاهر انهما يريدان من كل هذا تفهيمهما بما تقتضيه عبارة الواقف - وان عبارة الواقف في كتاب وقفه هي كما وردت بوقائع الدعوى - وان صدر الانشاء وان اقتضى ترتيب الطبقات في كل حصة اذ قد عبر لواقف بكلمة ثم مؤكداً ذلك بقوله طبقة بعد طبقة الخ فقد صرح بمراعاة من هذا الترتيب وهو ان يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره اذ قال (الطبقة العليا تحجب الطبقة لسفلى من نفسها دون غيرها) مبيناً ذلك بقوله (بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره) وظاهر ان الترتيب على هذا النحو يدل قطعاً على استحقاق من مات أصله مواتاً بعد الاستحقاق أم قبله وهذا ظاهر لا شبهة فيه ولا يغير ذلك نص لواقف على استحقاق من مات أصله بعد الاستحقاق بقوله (علي ان من مات الخ) ذلعه هذا ليس نصاً على حرمان من مات أصله قبل الاستحقاق كما ان سكوتة عن التصريح ببيان نصيب ولد من مات قبل الاستحقاق ليس نصياً لاستحقاقه لذي ثبت بمقتضى ما سبق من الانشاء ثبوتاً قطعياً - بقي النظر فيما يستحقه ولد من مات قبل الاستحقاق والحكمة ترى ان العبارة السابقة التي تدل على استحقاقه وان كان يظهر منها عدم التفاضل بين اولاد من مات قبل الدخول واهل الطبقة

العليا الا ان هذا بعيد ان يقضه الواقف اذ قد جعل لاولاد من مات بعد الاستحقاق
 مهما كثرا نصيب ايهم فقط فبعد كل البعد ان يؤثر اولئك فيجعل لكل واحد
 منهم نصيباً مساوياً لتصيب جميع اولاد من مات بعد الدخول والاقرب الى الفهم
 انه قصد ان يحجل لاولاد من مات قبل الدخول مهما كثرا ما كان يستحقه والد
 لو بقي حياً وانه لم يصرح بهذا اعتماداً على نصه على نصيب ولد من مات بعد
 الاستحقاق وظهور غرضه في ان لا يفضل ولد من مات قبل الاستحقاق على
 ولد من مات بعده ومن ذلك ترى المحكمة ان ولد من مات قبل الدخول واحداً
 كان او اكثر يستحق ما كان يستحقه اصله لو بقي حياً وقد جرت على
 ذلك المحكمة العليا في حكمها الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٠٧ في القضية رقم ٣٥
 سنة ١٩٠٦ ويجب تفهيم الطرفين بما يأتي (فهمت الطرفين بأن ولد من مات قبل
 الاستحقاق من اهل الحصة المذكورة (سواء اكان الولد واحد او اواكثر) يستحق
 في تلك الحصة وبأخذ ما كان يستحقه والده لو كان حياً عند نقض القسمة -
 واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ٤٠ سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ والمحكمة العليا بتاريخ
 ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦) بناء على ان الاستئناف قدم وقيد في الميعاد فهو مقبول
 شكلاً - وان الحكم المستأنف في الموضوع - وان عبارة الواقف على الوجه المين
 بالدعوى تقتضي ان يكون مرتب الطبقات وان ينتقل نصيب من يموت من افراد
 الطبقة الى ولده او ولد ولده - وانه لا استحقاق الا بنص والنص في هذا الوقف
 يدل على الاستحقاق بالذات عند نقض القسمة بانقراض كل طبقة ويدل على
 الاستحقاق بالتاتي عند موت واحد من اهل الطبقة عن ولد او ولد ولد - وانه عند
 نقض القسمة انما يقسم على الاحياء وعلى الاموات المشروط قيام اولادهم مقامهم في
 الدرجة والاستحقاق ولا ينظر الى الاموات الذين لم يشترط فيهم ذلك - وان هذا
 الوقف لم يشترط فيه قيام اولاد من مات قبل الاستحقاق مقامه - وان اولاد من
 مات قبل الاستحقاق على فرض استحقاقهم فلا يمكن ان يعتبروا من الطبقة السابقة
 عليهم لأنه ضد غرض الواقف ولا يمكن ان يعطى لهم نصيب والدن الذي كان
 يستحقه لو كان حياً لقدم النص عليه ولا استحقاق الا بنص - وان ما جرت عليه
 المحكمة يخالف ما هو منصوص عليه بالكتب الموثوق بها وما جرت عليه هذا

نكحة) قررت الفاء التفهيم المستأنف وفهمت الحصوص بأن ولد من مات قبل
(استحقاق من اهل الحصة المذكورة لا يستحقون في تلك الحصة ولا يأخذون ما
نكح والدعم يأخذه لو كان حياً عند نقض القسمة

الخلاصة : النصيب المسكوت عنه يرجع لاصل غلة الوقف فانشاء الواقف
يقفه على نفسه ثم من بعده على ولده محمد وبنته عائشة ومن يحدث له من الاولاد
الذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد كل من اولاده الذكر فعلى اولاده ثم على
اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلمهم طبقة بعد طبقة لأولاد الظهور دون اولاد
البطون الخ فب وفاة الواقف عن اولاده الانثيين المذكورين وآخر رزق به بعد الوقف
ثم وفاة محمد احدثهم عن اولاده ثم وفاة عائشة فانهم يحجب نصيب عائشة بموتها يرجع
لأصل غلة الوقف ويقسم على مستحقى الوقف كل بحسب نصيبه .

صدرت الدعوى من المدعي بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١٢٦
سنة ١٩٠٤ - ١٩٢٥ على اندعى عليها ناطرة الوقف بصدور الوقف من المرحوم
ابراهيم باشا ... بموجب الحجة المحررة من محكمة ... الشرعية في ... وانشائه له
على نفسه ثم من بعده على ولده محمد ... وشقيقته عائشة ومن يحدث له من الاولاد
الذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد كل من اولاده الذكر فعلى اولاده ثم على
اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلمهم طبقة بعد طبقة لأولاد الظهور دون اولاد
البطون الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بمعنى انه يحجب كل
أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما
فوقهما عند الاجتماع الى آخر ما ذكره وقد توفى الواقف عن اولاده محمد وعائشة
ومحرم المدعي الذي رزق به بعد الوقف وآل ربيع الوقف الى اولاده الثلاثة
المذكورين للذكر ضعف الانثى ثم توفى محمد عن اولاده عائشة وابراهيم ومحمد وزينب
المدعى عايتها ثم توفيت عائشة الصغيرة بنت محمد المذكورة عن بنتها راجية ثم توفى محمد بن
محمد ابن الواقف عن بنته سميحة ثم توفيت عائشة بنت الواقف وآل نصيبها وهو خمس

فاضل ربيع الوقف للمدعي عملاً بشرط الواقف من ان اولاد البطون لا يستحقون وان المدعى عليها ناظرة على الوقف وواضحة يدها على أعيانه الى آخر ما ذكره بالدعوى من طلب الحكم باستحقاقه لحس ربيع الوقف المنحل عن اخته عائشة المذكورة في صافي ربيع الوقف وأمر المدعى عليها بتسليمه اليه - وقد دخل في الدعوى خصوماً ثوالث ولداً عائشة بنت الواقف وأدعى ان نصيب عائشة امهما يؤول اليهما الى آخره - ووكيل المدعى عليها أجاب بالاعتراف بصدور الوقف و وفاة من توفي وتنظر موكلته وقال ان نصيب عائشة بنت الواقف يرجع لاصل غلة الوقف ولا يؤول للمدعي ولا للمدخاين خصوماً الى آخره - ثم اتفقوا جميعاً على جميع وقائع الدعوى من حيث صدر الوقف بالانشاء والشروط المرقومة ومن وفاة من توفوا وطلبوا من المحكمة بيان ما يقتضيه شرط الواقف - والمحكمة الابتدائية في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ (بناء على ما ذكرته من الاسباب المتضمنة ان النشاء الوقف المذكور هو من جنس الوقف على المعين وغير المعين والحكم في ذلك ان الغلة تقسم على جميع الموقوف عليهم حسب شرط الواقف ما عاشوا فاذا حدث الموت على أحد المعينين كان نصيبه من ذلك للباقيين ما لم يشترط الواقف خلاف ذلك فيتبع شرطه كما لو وقف ضيعة على امرأته واولاده فماتت المرأة كان نصيبها مردوداً الى جميع اولاد الواقف ما لم يكن شرط غير ذلك (ارجع الى الحانية ص ٣٢١ ج ٣) فبارة الواقف هنا في صدر الانشاء تدل على انه لو توفي ولده محمد او بنته عائشة انتقل نصيب المتوفي منهما الى الباقي من أهل طبقتهما غير انه قال (ثم من بسد كل من اولاده المذكور فعلى اولاده الخ) فكان ذلك تفسيراً لما يدل عليه أول الكلام بالنسبة لنصيب من يموت من المذكور خاصة ولا تأثير له فيما دل عليه بالنسبة لنصيب عائشة فيبقى حكمه كما كان فلما ماتت عائشة بعد أخيها محمد كان نصيبها مردوداً الى أخيها محرم وان كان هو الباقي فقط من أصل هذه الطبقة عملاً بأول الكلام وبقول الواقف (يستقل به الواحد اذا انقرض) ولا يمكن القول بأن نصيبها في هذه الحالة مسكوت عنه ما دام حكمه مستفاداً من كلام الواقف ويمكن العمل فيه بشرطه - وقد أفاد المأدي في نظائر هذه الحادثة برجوع نصيب من توفي الى أهل الطبقة العليا خاصة وواقفه على ذلك بعض من علماء المذاهب الاخرى كما أفني به الخبر

الولي في تناواه وقال أنه أقرب لفرض الواقف وأصح الأقوال - وهذه الحكمة
 هي اختيار هذا الرأي لقوة دليله وانطباقه على القواعد وما يقتضيه المنطق الصحيح
 ولأن من أفتوا به من المحققين الثقة الخ وان ولدي مائنة الذين دخلوا خبا
 لنا في هذه الدعوى ليسا من أهل هذا الوقف ولم يدخلوا فيه أصلاً لقول الواقف
 ثم من بعد كل من أولاده المذكور فعلى أولاده الخ) ولقوله (لاولاد المذكور
 بنون اولاد البطون) . وانه قد ظهر بما ذكر ان نصيب مائنة المتوقفة يرجع الى
 أخيها المدي فقط فيتعين فهم الخصوم بما ذكر كله (فهمت الخصوم بأنه متى كانت
 الحال كما انفقوا عليه فان انشاء الواقف يقتضي ان نصيب مائنة بنت الواقف
 المذكور يكون بوقتها لاخيها محرم المدي فقط ولاحق لولدها المذكورين كما انه
 في هذه الحال لا يعود الى أصل الفلة - فاستأثرت المدي عليها الحكم بالفهم المذكور
 القضية نمرة ٦٥ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ . والحكمة العليا بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٢٦
 (بناء على ان التفسير المستأقف غير صحيح لأن نصيب مائنة مسكوت عنه والزاجر
 من المذهب ان النصيب المسكوت عنه يرجع لادل غلة الوقف ويقسم على المستحقين
 بكل بحسب نصيبه وهذا ما عاياه العمل كما يؤخذ من تنقيح الحامدية وغيرها من
 كتب المذهب . واما ما استندت اليه الحكمة الابتدائية من عبادة الخاتبة فالرجوع
 اليها يتبين ان عبارتها هكذا (ولو وقف ضيمة على امرأته واولاده فانت المرأة
 الواحدة الورثة ولد المرأة لم يكن نصيب المرأة لولدها خاصة بل يكون مردوداً لجميع
 الورثة اذا لم يكن الواقف قد شرط انها اذا ماتت كان نصيبها لولدها خاصة) وهذا
 لا يدل على ما ذهبت اليه الحكمة لأن النص كان يصدد ان نصيبها لا يستل به
 بأنها فقط ولا يتنافى مع رجوعه لأصل الفلة (قررت الفاء التفسير وفهمت الخصوم
 بأن شرط الواقف المذكور يقتضي بأن نصيب مائنة بنت الواقف يرجع لأصل
 الفلة ويقسم على جميع المستحقين كل بحسب نصيبه .

اختلاصة : اذا وقف الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على حرمه ثم من بعدها
 يكون النصف من ذلك وفقاً على أولادها من الواقف الذكر كلاً ثم على

أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلًا بعد نسل وجيلاً بعد جيل
الح كان الوقف مرتب الطبقات وبموت آخر الطبقة تنقض القسمة ويقسم ريعاً
الوقف على الطبقة التي تليها بالتساوي .

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية الشرعية في القضية مرة
سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ من المدعية على المدعى عليهما باستحقاقها في وقفي المرحوم ...
للنصيب الذي يثبت بها الح - والمحكمة الابتدائية في ٩ مارس سنة ١٩٢٦ (بناء على
انه لا نزاع بين المتدعين في وقف الوقفين المذكورين والشأهما وشروطهما وتنظر
المدعى عليهما ووضع بينهما على اعيان الوقفين ولا في ترتيب الوفيات وأما النزاع
في ان هذا الوقف مرتب الطبقات وتنقض القسمة بين المستحقين بموت آخر
الطبقة او لا - وأنه تبين من الاطلاع على كتاب الوقف الصادر من محكمة ..
ان الواقف المذكور وقف أطياناً قدرها ... على نفسه أيام حياته ثم من بعدهم
على حرمة الست حسن خير ثم من بعده وفاتها يكون النصف من ذلك وفقاً على
أولادها من الواقف المذكور كالانثى ثم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة
بعد طبقة ونسلًا بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى
بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره فاذا انقرض أولاد الواقف من
الموقوف عليها كان ذلك وفقاً على أولاده من غيرها على النص والترتيب المشروح
اعلاء وتبين كذلك من الاطلاع على كتاب الوقف الصادر من الواقف المذكور
بمحكمة ... انه وقف أطياناً مينة به قدرها ... على نفسه أيام حياته ثم من بعدهم
يكون ذلك وفقاً على أولاده الموجودين ومن سبحدته الله له من الاولاد ذكوراً
واناثاً المذكور كالانثى في ذلك ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم وذريتهم
ونسلهم وعقبهم نسلًا بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة
السفلى بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره . وقد اتفق الخصوم على وفاء
الواقف وزوجته الست حسن خير المذكورة عقيماً وان نصف الوقف الاول وجميع
الوقف الثاني آلا لا اولاد الواقف وهم على ومصطفى وحسن وان علياً أحدهم توفاه
عقيماً وان مصطفى المذكور لم يعقب سوى ابنه محمد وان حسناً أعقب ابنه حسين

فإن محمد بن مصطفى المذكور توفي عن أولاده حسين وخديجة وشمس وفتومة
فإن حسين بن حسن توفي عن أولاده محمد وعزيزة ونسيمة وزين الوصف المعروفة
صوف وخديجة وجليلة وزنوبة وإن الواقف جعل وقفه الأول من بعده وزوجته
في أولاده وذريته ولسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل
فكون مرتب الطبقات وبموت حسين آخر الطبقة الثانية تنقض القسمة ويقسم ريع
الوقف على رؤوس الطبقة الثالثة للأبني مثل ما للذكر وقد جعل الواقف وقفه
ثاني من بعده على أولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكوراً
أنانا الذكر كالأنثى ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم وذريتهم ولساهم
عقبهم نسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم بحجب الطبقة السفلى
فكون هذا الوقف مرتب الطبقات أيضاً لأن عبارة نسلاً بعد نسل وجيلاً بعد
جيل تساوي عبارة طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل في إفادة
القريب بين الطبقات وحيث بموت حسين آخر الطبقة الثانية تنقض القسمة ويقسم
ريع الوقف على عدد رؤوس الطبقة الثالثة بالتساوي بينهم (عرفت طرفي القضية
أنه بموت حسين آخر الطبقة الثانية تنقض القسمة بين المستحقين ويقسم ريع الوقفين
على عدد رؤوس الطبقة الثالثة بالتساوي بينهم . واستؤنف هذا التعريف بالقضية
مرة ١٣٣ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ . والمحكمة العليا بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦
بناء على أن الحكم المستأنف في الموضوع وصحيح لصحة أسبابه ولم يأت المستأنف
بفتح مقبول) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف .

الخلاصة : إذا جعل الواقف وقفه من بعده على أولاده الثلاثة الذين سماهم
من بعده كل منهم فعلى أولاده المذكور ثم ثم الخ فيكون الوقف أوقافاً ثلاثة
فيكون للزوجة كل واحد من أولاده الثلاثة الموقوف عليهم ثلث ريع هذا الوقف

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الشرعية في القضية بمرة ٢٣ سنة ١٩٢٤ -
١٩٢٦ من يوسف افندي ... عن نفسه واحد افندي ... عن نفسه وبصفته وصياً
على أخيه حسن القاصر على المدعى عليه بصدر الوقف من المرحوم زين الدين

سعد ... وانشائه وقفه هذا الصادر في ... على اولاده الثلاثة علي واحد وسعد بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده المذكورون الاناث ثم على اولاد اولاده وذريتهم ونسألم طبقة بعد طبقة العليا منهم بحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقة مضافاً لما يستحقونه من ذلك كل ذلك في حق الذكور دون الاناث وان احمد بن الواقف توفي وانحصرت ذريته الذكور في محمد وعلي ولدي احمد بن مصطفى ابن سعد بن احمد المذكور ابن الواقف وان علياً المذكور مات عقيماً ثم توفي بعده اخوه محمد وانحصرت ذريته الذكور في اولاده الثلاثة احمد ويوسف وحسن المدعين وان المدعين يستحقون بمقتضى شرط الواقف ثلث ريع وقفه المذكور وان المدعى عليه الذي تولى النظر على هذا الوقف بآلهم في استلام ما زاد على ما كان يأخذه والدم وهو اربعة قراريط من ريع هذا الوقف ومتمتع من تسليمهم ريع الاربعة قراريط المسكلة للثلاث بدون حق شرعي وطلب وكيل المدعين الحكم لموكله على المدعى عليه باستحقاقهم لنصيبهم المذكور الخ - ووكيل المدعى عليه اعترف بالوقف وانشائه وشروطه وتنظر موكله عليه وبأن المدعين من اهل الوقف المستحقين فيه ودفع الدعوى بعدم صحتها لما ذكره ولم يجب عن باقيها فاعتبر منكراً - والمقام وكلاً بعد ذلك انكر الدعوى واثبت المدعون - والمحكمة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (بناء على ان يوسف . . . واحمد ... بالاصالة عن نفسه وبوصايته على اخيه حسن طلباً الحكم على المدعى عليه باربعة قراريط من اربعة وعشرين قيراطاً في ريع وقف المرحوم زين الدين سعد ... باعتبار اربعة وعشرين قيراطاً . وان وكيل المدعى عليه اعترف بالوقف وانشائه وشروطه وتنظر موكله عليه وبأن المدعين من اهل هذا الوقف المستحقين فيه ودفع هذه الدعوى بعدم صحتها ولم يحضر في هذا اليوم - وانه تبين من كتاب الوقف الصادر بمحكمة ... الشرعية بتاريخ ... ان زين الدين سعد... ابن... ابن... وقف وقفه الميين بكتاب الوقف على اولاده الثلاثة محمد وعلي

يسعد بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده الذكور دون الاناث - وانه
 يتبين من صورة الحكم الصادر من محكمة مديرية ... بتاريخ ... سنة ١٨٩٧ انحصار
 ذرية احمد ابن الواقف في علي وعحمد ابني احمد بن مصطفى ابن سعد بن احمد بن
 بالواقف وتبين من اشهاد تحقيق الوفاة والوراثة الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ...
 سنة ١٩٢١ وفاة علي المذكور وانه لم يترك ذرية من الذكور وتبين من اشهاد تحقيق
 الوفاة والوراثة الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ... سنة ١٩٢٤ وفاة محمد المذكور
 وانحصار ذريته المذكور في اولاده يوسف واحمد وحسن المدعين - وان الواقف
 جعل وقفه من بعد كل من اولاده على ذريته المذكور فيكون ذلك اوقافاً ثلاثة
 ويكون لذرية كل واحد من اولاده الثلاثة الموقوف عليهم ثلث ريع هذا الوقف -
 وانه تبين مما ذكر انحصار ذرية احمد ابن الواقف في المدعين الثلاثة فيكون نصيبهم
 في ريع هذا الوقف ثلثه (قررت أولاً شطب ما دفع به وكيل المدعى عليه هذه
 الدعوى - وحكمت للمدعين على المدعى عليه باستحقاقهم ثلث ريع وقف
 الواقف المذكور وأمرت المدعى عليه بتسليمه يوسف واحمد بالاصالة عن نفسه
 وبالوصاية على أخيه حسن باقي ثلث ريع الوقف المذكور - واستؤنف هذا
 الحكم بالقضية نمرة ١٤٥ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٢ نوفمبر
 سنة ١٩٢٦ (بناء على ان الاستئناف قدم وقيد في المعاد فهو مقبول شكلاً - وان
 الحكم المستأنف في الموضوع وهو صحيح لصحة أسبابه لان هذا الوقف جملة واقفه
 بمنزلة اوقاف متعددة فتحمل عبارته التي نص فيها على انتقال نصيب المقيم الخاص في
 درجته وذوي طبقته على من يكون من طبقته من أهل وقف المقيم خاصة لا على
 من في الدرجة عموماً سواء كان من أهل وقفه او من أهل الاوقاف الاخرى
 تحقيقاً للفرض من جملة بمنزلة اوقاف متعددة ولا يجوز حملها على العموم الا اذا
 وجد نص يفيد ذلك كأن يقال مثلاً (على طبقته من أهل هذا الوقف الموقوف
 عليهم) فان هذه العبارة ظاهرة في التعميم - وان تحقيق الفرض من جعل الوقف
 بمنزلة اوقاف متعددة يقتضي أيضاً أن يعود نصيب المقيم الذي لا يوجد أحد في
 طبقته من فرعه الى أصل غلة فرعه لا الى الغلة العامة) قررت تأييد الحكم المستأنف
 ، ، ، ، ، الاستئناف

الخلاصة : اذا انشأ الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على الشخصين اللذين ذكر اسميهما مناصفة بينهما ثم على ذرية كل منهما حسب الفريضة الشرعية طبقاً بعد طبقة فإذا انقرضت ذرية أحدهما فعلى الأقرب من عصبته حسب ترتيب الموارث الخ فأت أحد الموقوف عليهما عن بنته ثم مات ثانيهما عن غير عقب عن اخوين شقيقين ذكر واثني ثم مات الواقف كان نصف الوقف لبنت أحد الموقوف عليهما والنصف الثاني لاخوي ثانيهما سوية .

صدرت الدعوى بمحكمة أسبوط الابتدائية الشرعية في القضية مرة ٤ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ من المدعية على المدعى عليهما بأن المرحومة زهو بنت ... وقفت وفقاً بمحكمة ... الشرعية بتاريخ ... وجماعته على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها علي زوجها ابراهيم ... وعلى شقيقها صالح ... مناصفة بينهما ثم على ذرية كل منهما حسب الفريضة الشرعية طبقاً بعد طبقة فإذا انقرضت ذرية أحدهما فعلى الأقرب من عصبته حسب ترتيب الموارث الى آخره وأن شقيق الواقعة توفي عن بنته تقيدة فقط وتوفي ابراهيم زوج الواقعة عن غير عقب ومات عن أقرب عصبه له وهما شقيقاه خديجة المدعية وخليل المدعى عليه الاول وبذلك آل نصف الوقف للمستحق لزوج الواقعة اليهما الخ . والمحكمة بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٦ (بناء على ان الخصوم اتفقوا أخيراً على وفاة الواقعة وعلى ان زوجها ابراهيم توفي قبلها من غير عقب ولا ذرية وإن أقرب عصبه له اخواه شقيقاه المدعية والمدعى عليه الاول ولم يكن له لإخوة أشقاء - واهما وعلى ان أختا الواقعة صالحاً توفي قبل الواقعة عن بنته تقيدة فقط وأنه لا نزاع بينهم في ذلك وطلبوا تفسير شرط الواقعة . وإن الواقعة المذكورة الشأت وقفها علي نفسها مدة حياتها ثم من بعدها يكون ذلك وفقاً علي زوجها ابراهيم ... وذريته وعلى أخيها صالح ... وذريته من بعده كل منهما بحق النصف ثم على ذرية كل منهما ذكوراً وأناثاً بالفريضة الشرعية طبقاً بعد طبقة ولسلاً بعد لسل وسجلاً بعد سجيل فإذا انقرضت ذرية أحدهما فللأقرب من عصبته حسب ترتيب الموارث الشرعية . وإن هذا الاشياء جعل هذا الوقف بمنزلة وقفين أحدهما على زوج الواقعة المذكور وذريته وثانيهما على أخيها المذكور

تذريته . وإن اخا الواقعة توفي عن بنته تفيده فقط وهو وإن كان مات قبل الواقعة وقبل الاستحقاق إلا أن ذريته موقوف عليها من قبل الواقعة مباشرة بعد وفاته وقد روي فيكون جميع ما هو موقوف على صالح أخي الواقعة وهو نصف هذا الوقف بنته تفيده المذكورة وكذلك الحال في إبراهيم زوج الواقعة الذي مات قبل الواقعة وقبل الاستحقاق من غير عقب ولا ذرية فيكون جميع ما هو موقوف عليه هو نصف هذا الوقف لأخويه الشقيقين المدعية والمدعى عليه الأول اللذين هما أقرب عصبته . وإن الأصل في باب الوقف أن يقسم ريعه بين الذكور والإناث بالسوية ما لم يشترط التفاضل كما هو منصوص على ذلك في الفتاوى المهدية فيكون نصف ريع هذا الوقف بين المدعية والمدعى عليه الأول بالتساوي بينهما لأن الواقعة لم تشترط التفاضل بين أقرب العصبه ولا يفيد هنا قولها حسب ترتيب الأولاد الشرعية لأن هذا البيان معنى الأقرب الواردة في قولها فلأقرب من عصبته (فهمت الخصوم بأن شرط الواقعة المذكورة يقضي بأن نصف هذا الوقف لتفيده بنت صالح أخي الواقعة وإن نصفه الآخر لكل من خليل وشقيقته بخديجة المدعية بصفتها أقرب حاصب لزوج الواقعة بالسوية بينهما - واستؤنف هذا الحكم بالقضية مرة ١٦٢ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - والمحكمة العليا بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦) بناء على أن الحكم المستأنف في الموضوع وهو صحيح لصحة كتابه ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف



الخلاصة : إذا جمل الواقف وقته من بعده على أولاده الثلاثة الذين ساهم ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده المذكور ثم وثم الخ كان هذا الوقف أوقافاً ثلاثة يكون لذرية كل واحد من أولاده الثلاثة الموقوف عليهم ثلث ريع الوقف وبوفاة آخر ذرية أحدهم ينتقل نصيبه لأصل الوقف الخ

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية الشرعية في القضية مرة ٧٧ بجهة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ من وكيل المدعين (أحدهما عن نفسه والثاني عن نفسه

وبطريق وصايته على أخيه الفاصر على المدعى عليه بصدور الوقف من المرحوم زين الدين ... وانشائه وقفه الصادر منه بمحكمة ... الشرعية في ... على اولاده الثلاثة أحمد وعلي وسعد بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده الذكور فقط ثم على اولاد اولاده وذريتهم واسلمهم طبقة بعد طبقة تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً او ولد ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده او ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقة مضافاً لما يستحقونه من ذلك كل ذلك في حق المذكور دون الاناث ثم توفي الواقف والوقف باق على انشائه وشروطه ثم توفي من بعده ابنه علي ثم احمد ثم سعد وانتقل نصيب كل واحد منهم الى اولاده طبق شرط الواقف فانتقل نصيب علي الى ابنه مصطفى الذي توفي عقياً ولم يكن في درجته من هذا الفرع أحد وبذلك انقرضت ذرية علي بن الواقف ورجع نصيبه في الوقف وهو الثلث الى أصل الفلة فاستحق فرع احمد ابن الواقف نصف نصيب علي المذكور وقدره اربعة قراريط من اربعة وعشرين قيراطاً واستحق فرع سعد ابن الواقف مثل ذلك زيادة عما يستحقه كل منهما من أصل الفلة وهو الثلث وان ذرية احمد ابن الواقف المذكور انحصرت في المدعين الثلاثة لانهم اولاد محمد بن احمد بن مصطفى بن سعد بن احمد بن الواقف وان المدعى عليه اقيم ناظراً على هذا الوقف وبما رضى المدعين في الاربعة القراريط من اربعة وعشرين قيراطاً تنقسم اليها غلة هذا الوقف وهي التي آلت اليهم من نصيب فرع علي ابن الواقف الذي انقرضت ذريته بموت ابنه مصطفى عقياً ومتمتع من تسليم ريعها لهم الخ - والمقام وكيلاً عن المدعى عليه أنكر الدعوى وأثبتها وكيل المدعين بالمستندات التي قدمها - والمحكمة الابتدائية في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ (بناء على ان يوسف اقمدي واحد اقمدي بالاصالة عن نفسه ووصايته على أخيه حسن طلبا الحكم لهم على المدعى عليه باستحقاقهم لربع اربعة قراريط من اربعة وعشرين قيراطاً في ربيع وقف المرحوم زين الدين سعد ... ابن ... ابن ... باعتبار اربعة وعشرين قيراطاً آلت لهم بوظة

مصطفى بن علي ابن الواقف عقياً - وان المدعى عليه لم يحضر والمقام وكلا عنه
 الدعوى - وانه تبين من كتاب الوقف الصادر بمحكمة ... الشرعية بتاريخ ...
 زين الدين سعد ... ابن ... ابن ... وقف الاعيان الميمنة بكتاباه المذكور على
 ولاده الثلاثة احمد وعلي وسعد بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده
 كور دون الاناث ثم على ذريتهم وتسلم طبقة بعد طبقة بحجب الطبقة العليا منهم
 الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها - وانه تبين من صورة الحكم الصادر من محكمة
 الشرعية ... الشرعية بتاريخ ... سنة ١٨٩٧ اقامة المدعى عليه ناظراً على هذا الوقف
 ووفاء مصطفى بن علي ابن الواقف عقياً وانحصار ذرية احمد ابن الواقف في علي
 محمد ابني احمد بن مصطفى بن سعد ابن احمد المذكور أولاً وتبين من اشهاد تحقيق
 وفاة والوراثة الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ... سنة ١٩٢١ وفاة علي المذكور
 انه لم يترك ذرية من المذكور وتبين من اشهاد تحقيق الوفاة والوراثة الصادر من
 هذه المحكمة بتاريخ ... سنة ١٩٢٤ وفاة محمد المذكور وانحصار ذريته المذكور في
 اولاده يوسف واحمد وحسن المدعين - وان الواقف جعل وقفه من بعد كل
 واحد من اولاده الثلاثة على ذريته المذكور فيكون أوقافاً ثلاثة ويكون لذرية كل
 واحد من اولاده الثلاثة الموقوف عليهم ثلث ربيع هذا الوقف - وان مصطفى بن
 علي ابن الواقف مات عقياً فان الموقوف على والده يرجع لأصل الوقف فيكون
 نصفه لذرية سعد ونصفه لذرية احمد وحيث ان يكون لكل واحد منهم نصف جميع
 الوقف فيكون لفرع سعد ابن الواقف نصف جميع الوقف ولفرع احمد ابن الواقف
 نصفه الآخر - وان ذرية احمد ابن الواقف انحصرت في المدعين الثلاثة فيكون
 بينهم في ربيع هذا الوقف نصفه) حكمت ليوسف واحمد بالاصالة عن نفسه
 بالوصاية على أخيه حسن المدعين على المدعى عليه بصفته ناظراً على وقف
 لرحوم زين الدين سعد ... ابن ... ابن ... باستحقاقهم لأربعة قراريط من ربيع
 الوقف المذكور نصف ما كان موقوفاً على المرحوم علي ابن الواقف المذكور -
 استؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٧٥ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - والمحكمة العليا
 بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦) بناء على ان الاستئناف قدم وقيد في الميعاد فهو مقبول
 شكلاً - وان الحكم المستأنف في الموضوع وهو صحيح لصحة أسبابه لأن هذا

الوقف جعله واقفه بمنزلة أوقاف متعددة فتحمل عبارته التي نص فيها على انتقال نصيب المقيم الى من في درجته وذوي طبقته على من يكون من طبقته من أهل وقف المقيم خاصة لا على من في الدرجة عموماً سواء كان من أهل وقفه او من أهل الأوقاف الأخرى تحقيقاً للنقض من جعله بمنزلة أوقاف متعددة ولا يجوز حملها على العموم لا اذا وجد نص يفيد ذلك كأن يقال مثلاً (على طبقته من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم) فان هذه العبارة ظاهرة في التعميم - وانه عند انقراض الموقوف عليهم في فرع من الفروع يعود نصيب المقيم الى أصل الفلة العامة لتعذر العمل بالشرط وعدم الانقطاع ويقسم على المستحقين في الوقف الموجودين وقت موت المقيم) قررت تأييد الحكم المسنّف ورفض الاستئناف



الفصل الرابع

في شروط الوقف

الخلاصة : (١) الواقف الذي شرط لنفسه في وقفه الادخال والاخراج اعطاء والحرمان ولم يشترط التكرار لنفسه وقت صدور الوقف اذا حصل منه راج وادخال في الوقف فلمصرح به شرعا انه لا يملك اخراج من ادخله بعد ذلك (٢) يملك الواقف تغيير شرط النظر وتكراره وان لم يشترط ذلك في وقفه

صدرت الدعوي بالمحكمة العليا في القضية نمرة ١٠ سنة ١٨٩٩ (بعد القرار بدم محبة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مديرية اسيوط الشرعية في القضية رة ١٣٣ سنة ١٨٩٩ وإعادة نظر القضية) من وكيل المدعي على المدعى عليها صدور الوقف من المرحوم ... وأنشأه له على نفسه ومن بعده على زوجته الست فوسة ثم على من عيّنهم بكتاب وقفه المحرر من محكمة ... الشرعية في ... وشرط ان يكون النظر على وقفه من بعده لزوجته المذكورة ثم للأرشد من ذريتهما وشرط نفسه في وقفه الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان في غير زوجته ولم يشترط تكرار ما شرطه لنفسه ثم بما له من تلك الشروط ولوفاة زوجته المذكورة عن غير يجب ابطال جميع ما جاء بكتاب وقفه المذكور وأنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده ولاده ثم على نسلهم وبعد اقراضهم يكون ذلك لمحمد بك المدعى ثم على ذريته بشرط ان يصرف من ربيع الوقف لزوجته الست جليّة المدعى عليها في كل شهر عشرة جنيهات مصرية ان مات وهي في عصمته وبقيت خالصة من الازواج وان يصرف جميع ما عينه لوجوه الخيرات المذكورة بأصل كتاب وقفه ثم فهم الواقف ان له الحق في ان يكرر الادخال والاخراج في وقفه فعزل المدعى وذريته من النظر والاستحقاق في الوقف وابطل مرتبهم وجعل لنفسه النظر ثم لزوجته الست جليّة

من بعده سواء كانت خالية من الأزواج او متزوجة ثم على ذريتها وابطل مرتبة
 المذكور وجعل لمن يتولى النظر مائة وعشرين جنياً مصرياً كل سنة وابقى ما كان
 يصرف في وجوه الخيرات على أصله الى آخر ما ذكره بحجة وقفه المحررة من
 محكمة ... الشرعية المؤرخة في ... ثم من بعد ذلك توفى الواقف عقيماً وانحصر فاضله
 ريع الوقف بعد صرف ما يجب صرفه شرعاً في المدعى طبقاً لشرط الواقف المبين
 بالحجة المذكورة ثانياً وقد ثبتت وقافته بالطريق الشرعي عن وارثيه هما ابن شقيقه
 المدعى وزوجته المدعى عليها وأنه بعد وفاة الواقف مكنت الست جليلة المدعى عليها
 من النظر ووضعت يدها على أعيان الوقف واستغلت بهضريتها وان المدعى مستحق
 للحصة المبنية المذكورة بشرط الواقف وان المدعى عليها متمتعة من رفع يدها عن
 اعيان الوقف وان ما صدر من الواقف بعد ادخال المدعى وذريته من عزله وذريته
 من الاستحقاق لم يصادف وجهاً شرعياً حيث لم يشترط الواقف لنفسه بكتاب أصل
 وقفه ولا يغيره ان يكون شرط الادخال والاخراج والاعطاء والحرامان وأنه بفعل
 الواقف ما شرطه أولاً صار لا يملك شيئاً من الشروط المذكورة وان المدعى عليها
 معارضة للمدعى في استحقاقه وتمتعة من إعطائه له بدون وجه شرعي الخ . وأجاب
 وكيل المدعى عليها عن الدعوى بالاعتراف بالوقف المبين بها بالامضاء والشروط
 المذكورة بها وبأن الواقف مات هو والست نفوسة بلا عقب ولا ذرية وان موكلته
 ناطرة علي الوقف بموجب شرطه المبين بحجة التمييز وأنه معترف بجميع ما تضمنته
 تلك الحجة وان موكلته واضمة يدها على أعيان الوقف ومستغلة لريعه وانكر ما عدا
 ذلك وقال ان الواقف أخرج المدعى وورثته من الوقف نظراً واستحقاقاً بما له
 من الحق الذي شرطه لنفسه في كتاب أصل وقفه اذ لم يحصل من الواقف اخراج
 لاحد خلاف المدعى وذريته قبل إخراجهم وان ما أتى به الواقف في حجة التمييز
 الثانية من أنه أخرج جميع الصفا المذكورين في كتاب وقفه من الاستحقاق فهو
 إخراج لم يصادف عملاً لأن جميع الصفا خرجوا من منزل الواقف عقب وفاة
 زوجته الاولى وقبل ان يدخل المدعى في النظر والاستحقاق بمقتضى حجة التمييز
 المذكورة الى آخر ما ذكره من طلبه الحكم لموكلته بمنع المدعى من دعواه مناً
 كلياً . والمحكمة العليا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ (بناء على ان الواقف المذكور

إن صدور الايقاف شرط لنفسه الادخال والأخراج والاعطاء والحرم ولم ينظر وقت ذلك لنفسه تكرار شيء مما ذكر وذلك حسب المدون بكتاب الوقف المذكور بالدعوى . وإن الواقف بعد ذلك اشهد على نفسه أنه اخرج جميع المتاع وبلغ بنت محمد المذكورين في كتاب وقفه المذكور من استحقاق شيء من الوقف وجعل وقفه على نفسه ثم من بعده لمن يحدده الله له من الذرية ذكوراً وإناثاً وهكذا لسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل ثم إذا انقرضوا يكون الوقف المذكور لمحمد بك نجل شقيقه ثم من بعده يكون لذريته وذرية ذريته ذكوراً وإناثاً وهكذا لسلاً بعد لسلاً وجيلاً بعد جيل على الترتيب المذكور أولاً فإذا انقرضوا جميعاً يكون الزائد من ريع الوقف بعد صرف ما سمي به ملحقاً بوقف والده وشرط النظر على وقفه لنفسه ثم للأرشد فالأرشد من ذريته فإذا انقرضوا فلمحمد بك المدعى ثم لأرشد ولد من أولاده المذكور فإذا انقرضوا فلمن يكون ناظرراً على وقف والده وقت ذلك وشرط أن يبدأ من ريع هذا الوقف بالصرف على نفسه ثم من بعد موته بصرف منه لزوجه الست جليظة المذكورة ما دامت حية خالية من الأزواج كل شهر عشرة جنيهات مصرية بمبلغ ألف قرش عملة صاغ أن مات وهي على عصمته وإن بصرف منه للناظر كل سنة خمسون جنيهاً مصرية إلى آخر ما ذكره الواقف المذكور بحجة التفسير الأول المحررة من محكمة مديرية أسيوط الشرعية المذكورة بالدعوى . وأن الواقف المذكور بعد التفسير الأول على الوجه المذكور اشهد على نفسه أنه عزل محمد بك نائب المذكور وذريته وذرية ذريته من النظر والاستحقاق في الوقف المذكور وأبطل مرتبه وجعل لنفسه النظر ثم من بعده لزوجه الست جليظة المذكورة سواء كانت خالية من الأزواج أو متزوجة ثم لمن يحدده الله له من الذرية وذرية ذريته وجعل لمن يتولى النظر بعده مائة وعشرين جنيهاً كل سنة وأبطل مرتب زوجته المذكورة أكفاء بمرتب النظر وذلك حسب المدون بحجة التفسير الثاني المحرر من محكمة منفلوط المذكورة بالدعوى . وإن المدعى والمدعى عليها مترقان بصدور الوقف أولاً على الوجه المذكور بكتاب الوقف وبالتفسير الأول على الوجه المستطور بحجته المذكورة وبالتفسير الثاني المتأخر على الوجه المذكور بحجته أيضاً وبالنزاع بينهما إنما هو في صحة التفسير الثاني وعدمها كما أنهما مترقان بموت الواقف

المذكور بلا عقب ولا ذرية . وان الواقف اذا شرط لنفسه الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان ولم يشترط التكرار لنفسه وقت صدور الوقف فاذا حصل منه اخراج أو إدخال في الوقت بمقتضى الشرط المذكور فالمرح به شرعاً انه لا يملك اخراج من ادخله بعد ذلك . وان الواقف المذكور يملك تغيير شرط النظر فقط وتكراره وان لم يشترط وقد جعل النظر في التغيير الثاني لست جلية المذكورة . وان المول عليه حينئذ هو مادون بالتغيير الاول المحرر من محكمة اسبوط المذكورة فيما يتعلق بالاستحقاق ومرتب الزوجة ومرتب النظر دون التغيير الثاني (حكمت للمدعي على المدعى عليها باستحقاقه نصافي ريع الوقف المذكور بعد صرف ما عينه الواقف المذكور في جهات البر وبعد صرف ما رتبته لزوجته الست جلية المذكورة وهو مبلغ عشرة جنيهات شهرياً وخمسون جنيهاً سنوياً حسب المدون بالتغيير الاول المذكور

اذا شرط الواقف لنفسه أيام حياته ولاولاده وذريته ونسله وعقبه بحسب ترتيب طبقاتهم في وقفه الادخال والاخراج الى آخره ان شاءوا متى شاءوا مدة حياة كل منهم وليس لاحد من بعدهم فعل شيء من ذلك فلا تقتضي هذه العبارة اشترائك اولاد الواقف وذريته ونسله وعقبه ، مع في هذه الشروط ولا اشترائك الطبقات مع بعضها في ذلك

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية عمرة ٧ سنة ١٩٠٣ من المدعية بصدر الوقف من الواقف بالانشاء والشروط المبينة بها ومنها انه جعل لنفسه ايام حياته ولاولاده وذريته ونسله وعقبه بحسب ترتيب طبقاتهم في وقفه هذا الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والاستبدال والاسقاط لمن شاءوا متى شاءوا مدة حياة كل منهم وليس لاحد من بعدهم فعل شيء من ذلك وان الواقف توفي وانحصر فاضل ريع الوقف في ولديه ابني بكر وعلي سوية ثم مات علي وآل نصيبه لولديه حسن وخديجة المدعى عليها ثم مات حسن عن ولديه عثمان ودولت المدعية المرزوقين له من زوجته عزيزة بنت

ابن بكر المذكور وآل نصيبه اليهما ثم مات عثمان عقيماً وآل نصيبه لاخته دولت ثم مات ابو بكر عن ولده اسماعيل ثم مات اسماعيل عن ولده محمد وآل نصيبه وهو النصف لولده محمد ولدولت لحلولها محل والدتها امينة عزيزة الى آخر ما ذكر بالدعوى من طلب دولت المدعية نصيبها - والمدعى عليها اعترفت بالوقف عدا استحقاق المدعية الآن في الوقف فانها بما لها من شرط الاخراج اخرجت المدعية وجعلت ما كانت تستحقه من نصيباً وملحقاً بما يستحقه اولاد محمد على الوجه المبين بحجة الاخراج الخ - والمحكمة في ٣٠ مارس ١٩٠٢ (بناء على ان نقطة النزاع منحصرة في كون المدعى عليها تنفرد بالشروط التي منها الادخال والاخراج - وان عبارة الواقف المتعاقبة بهذه الشروط التي نصها (شرط لنفسه الخ) لا تقتضي اشتراك اولاد الواقف وذريته ونسله وعقبه معه في هذه الشروط ولا اشتراك الطبقات مع بعضها في ذلك لأن قوله (بحسب ترتيب طبقاتهم مع قوله مدة حياة كل منهم) يمنع من هذا الاشتراك بل انها تفيد انفراد كل طبقة - وان الجمع المعبر عنه بلفظ الاولاد ليس المراد منه التعدد بدليل عطف الترية والنسل والعقب عليه وغير ذلك - وانه قد ذكر في الفتاوى المهدية بصحيفة نمرة ٦٥١ جزء ثاني ما يفيد صحة انفراد الواحد في مباشرة الادخال والاخراج اذا كانا مشروطين للأولاد واولادهم وحينئذ يكون ما أجرته المدعى عليها من اخراج المدعية عملاً بشرط الواقف في محله) حكمت بمنع المدعية من دعواها منعاً كلياً - واستؤنف هذا الحكم والمحكمة العليا بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٠٤ (بناء على ان اسباب الحكم المذكور صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم المذكور ورفض الدفع

الخلاصة : (١) اذا شرط الواقف لنفسه في وقفه الشروط العشرة الادخال والاخراج الى آخره ولم يشرط لنفسه تكرارها فليس له ان يعمل كلا منها الا مرة واحدة

(٢) اذا كان شرط النظر على الوقف للارشاد فلا رشد وكان الوقف مرتب الطبقات بتم فلا يستحق الولد النظر مع وجود أصله

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الشرعية في القضية مرة ٢ سنة ١٩٠٦ من وكيل المدعية بصدد الوقت من الواقف وإنشائه له على نفسه ثم من بعده يكون النصف من ذلك وفقاً على زوجتيهما حفيظة ومباركة مدة حياتهما والنصف الثاني يكون وفقاً على اولاده الاربعة حسن و خليل ومحمد وعبد الكريم سوية ثم من بعده الزوجتين فعلى اولادها منه من بعد كل من اولاده الاربعة المذكورين فعلى اولاده ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ولسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة وإذا ماتت زوجتا الواقف تنتقل حصتهما لا اولادها من الواقف الى آخر ما هو مسطر بحجة الوقف الصادرة من هذه المحكمة في ... وجعل الواقف مآل وقفه لجهة بر مستديعة وشرط فيه شروطاً منها ان النظر عليه من بعده لأولاده الاربعة المذكورين سوية مدة حياتهم ثم للارشد فالارشد من اولادهم وذريتهم ومنها انه شرط لنفسه ولأولاده الاربعة المذكورين سوية من بعده في وقفه المذكور شرط الادخال والاخراج الى آخره مدة حياتهم وأنه بما له في وقفه من شرطي التفسير والتبديل غير وبدل وقفه وإنشاء على نفسه ثم من بعده على كل من زوجته حفيظة المذكورة واولاده ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد زوجته تكون حصتها وفقاً على اولادها منه خاصة ذكوراً وإناثاً بالسوية دون اولادها من غيره فلا دخل لهم ولا لذريتهم في هذا الوقف ثم من بعد كل من اولاده تكون حصته وفقاً على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على ذريتهم ولسلهم طبقة بعد طبقة وتسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم بحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث بحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره الى حين انقراضهم يكون ذلك وفقاً على من يوجد من اخوته لوالده المذكورة ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل فعلى اولاده ثم وثم الى حين انقراضهم وجعل مآل وقفه لجهة بر لا تقطع وشرط فيه شروطاً منها ان النظر عليه من بعده لزوجته الست حفيظة واولاده المذكورين ثم من بعد كل منهم للآخر ثم من بعدهم يكون النظر عليه للارشد فالارشد من الموقوف عليهم بحسب ترتيب طبقاتهم وأنه ابطال والى ما هو منصوص بحجة وقفه المذكور مما يخالف ذلك كما هو مسطر بكتاب التفسير المسطر من الباب الثاني بمصر في ... وان الواقف بعد

ذلك وقف ما يملكه ايضاً وانثأ وقفه على نفسه ثم على اولاده ذكوراً وانثأ بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ولسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ولسلا بعد سلا وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره الى حين انقراضهم أجمعين يكون ذلك وقفاً مصروفاً ريعه على ما يبين فيه فالنصف منه يكون وقفاً على زوجته الست خديجة ثم من بعدها يكون وقفاً على اولادها ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده على النص والترتيب المشروحين الى حين انقراضهم يكون ذلك وقفاً على عتقائها ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم وذريتهم ولسلمهم الى حين انقراضهم والنصف الثاني باقى ذلك يكون وقفاً على كل من اخوى الواقف هما عبد الكريم واخوته ترك مدة حياتهما فقط وعلى أولاد أخيه المذكورين المرزوقين له من زوجته الست حجازية وعلى عتقائه الواقف ذكوراً وانثأ بيضاً وسوداً وجوشاً بالسوية بينهم ثم من بعد ترك تكون حصتها من ذلك لمن هو في درجتها ثم من بعد كل من احمد عبد الكريم المذكور واولاده وعتقائه الواقف المذكورين فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على ذريتهم ولسلمهم على النص والترتيب المشروحين خلا ما استثناء الواقف من عتقائه كما هو مبين بكتاب الوقف الآتي ذكره فاذا مات أخو الواقف واولاد أخيه وعتقاؤه واولادهم المذكورون ولم يقبوا ذرية او كانوا وانقضوا كان النصف الخاص بهم منضماً الى النصف الثاني الخاص بزوجته المذكورة واولادها وعتقائها المذكورين واولادهم واذا انت الزوجة المذكورة واولادها وعتقاؤها واولادهم ولم يقبوا او كانوا وانقضوا كان النصف الخاص بهم منضماً الى النصف الثاني الخاص باخوى الواقف واولاد أخيه وعتقائه واولادهم وذريتهم فاذا انقضوا جميعاً كان ذلك وقفاً على من يوجد للواقف من العصبية بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ولسلمهم وعقبهم على النص والترتيب المشروحين الى حين انقراضهم يكون ذلك وقفاً على من يوجد له من ذوي الارحام الاقرب فالاقرب ثم وثم الى آخر ما عينه بكتاب الوقف وجبل

مال وقفه لجهة بر مستديمة وشرط فيه شروطاً منها ان النظر عليه من بعده لزوجته المذكورة ثم من بعدها يكون النظر على ذلك للارشد فالارشد من اولاده ثم للارشد فالارشد من اولادهم وذريتهم ثم من بعدهم يكون النظر على النصف الخاص بها للارشد من اولادها ثم للارشد من اولادهم وذريتهم ثم للارشد من اولادهم وذريتهم ثم للارشد من عتقائها الاثاث واولادهم وذريتهم ولسلمن والنظر على النصف الثاني للارشد من اخويه المذكورين ثم للارشد من اولاد اخيه الشيخ احمد عبد الكريم ثم للارشد من اولادهم وذريتهم ولسلمن وعقبهم ثم للارشد من عتقائه الواقف ثم للارشد من اولادهم وذريتهم ولسلمن وعقبهم ومنها انه شرط صرف مبالغ من ريع وقفه في جهات بر عينها بحجة الوقف والتغيير المسطرة من الباب العالي المؤرخة في ... وان الواقف توفى بعد ذلك ولم يقب اولاداً ولا ذرية ولا عتقاء ولا اولاد عتقاء وانحصر فاضل ريع وقفه الاول في الشيخ احمد عبد الكريم وترك المذكورين لوقاة زوجته حفيظة عن غير عقب ولا ذرية في حياته ثم ماتت ترك عن غير عقب وانحصر فاضل ريع النصف المذكور في الشيخ احمد عبد الكريم المذكور الذي مات وآل ريع الوقف لابنه ابراهيم احمد المرزوق له من زوجته حجازية المذكورة ثم توفى ابراهيم احمد وآل ريع الوقف الاول الى بنته وسيلة وآل النظر عليه لها حسبها هو المذكور بحجة التغيير المؤرخة في ٢٨ الحجة سنة ١٢٢٨ لأن الواقف لا يملك التغيير مرة ثانية في وقفه فالتغيير الصادر منه في ١٥ رجب سنة ١٢٢٨ غير صحيح وان صح الوقف في باقي الاماكن الموقوفة منه في التاريخ المذكور وانه يموت الواقف آل فاضل ريع الوقف الثاني النصف منه لزوجته خديجة والنصف الثاني باقيه لكل من أخويه احمد عبد الكريم وترك و ابراهيم ابن أخيه احمد المذكور المرزوق لأنه من زوجته حجازية ثم مات ترك ولم تقب اولاداً ولا ذرية ثم توفيت خديجة المذكورة ولم تقب اولاداً ولا ذرية وآل استحقاقها لنصف فاضل ريع الوقف المذكور لكل من مدبراتها وهن حنيفة البيضاء ومحبوبة وغنيمة السودا وان سوية بينهما ثم مات الشيخ احمد عبد الكريم المذكور وانحصر النصف من فاضل ريع الوقف في ولده الشيخ ابراهيم احمد المذكور ثم مات الشيخ ابراهيم احمد المذكور ولم يقب اولاداً سوى بنته وسيلة المدعية وانحصر فاضل ريع

لوقف والنظر عليه فيها وان المدعى عليهما الاولين قررا في النظر على الوقفين لعدم ملاحة وسيلة للنظر وقها ووضعا أيديهما على أعيان الوقفين واستقلا ريعهما ومن جهة ذلك أجرة المحدث الاول وكذلك أجرة المحدث الثاني وان المدعى عليهما يارضون لما في استحقاقها للبلدين ومعارضون لما في بطلان التمييز الثاني لعدم شرط لواقف التكرار الخ - والمجلس الشرعي بالحكمة المذكورة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٧ (بناء على ان وكيل المدعية ادعى دعواه - وان وكيل المدعى عليهما أجاب بالاعتراف بها جميعها وان موكلاته من ذرية عتقاء البت خديجة زوجة الواقف وانهن مستحقات في هذه الاوقاف وادعى ان التمييز الثاني صحيح وبني على ذلك استحقاق موكلاته في جميع الاوقاف ودفع وكيل المدعية ما أجابه وكيل المدعى عليهما بعدم صحة التمييز المذكور وبمضي المدة - وان وكيل المدعى عليهما دفع ما دفع به وكيل المدعية بالاعتراف موكلته وبصحة التمييز - وان الوجه الشرعي بقضي بعدم صحة التمييز الثاني الصادر في وقف سنة ١٢٠٣ لعدم شرط التكرار فيه فلا يملك الواقف - وان المستندات المقدمة من وكيل المدعى عليهما تفيد عدم صحة ما دفع به وكيل المدعية من مضي المدة وتجعله مما ينطبق على ما جاء بالمادة (٩٧) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وان شرط النظر المدون بصورة كتاب الوقف والتمييز الصادرة في سنة ١٢٢٨ يقتضي ان النظر على الوقف مرتب حيث ذكرت البطون الثلاثة مرتبة بهم كما يفيد ما هو منصوص عليه بتفويض الحامدية وحيث تدعى وكيل المدعى عليه الاول استحقاق موكله للنظر حسب شرط الواقف مع وجود والدته في غير محله) منع المدعى عليهما من دعواهن استحقاقهن في الوقف الصادر في سنة ١٢٠٣ لعدم صحة التمييز الثاني الصادر فيه ومنع وكيل المدعية من دفعه بمضي المدة ومنع المدعى من دعواه استحقاقه للنظر حسب الشرط وكلف وكيل المدعى عليهما اثبات دعواه . ودفع في التبعين المذكورين . والحكمة العليا بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٠٨ (بناء على ان أسباب التبعين صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة التبعين المذكورين ورفض الدفع .

الخلاصة : (١) النصوص الشرعية متطابقة على أن ما يشرطه الواقف لغيره مشروط لنفسه

(٢) كل ما يملكه الوكيل يملكه الموكل

(٣) جعل الواقفين الشروط لواحد منهم لا لغيره عام أريد به خصوص

غير الواقف

صدرت الدعوي بالحكمة العليا في القضية نمرة ١٤ سنة ١٩٠٨ (بعد القرار بدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٢٤٣٩ سنة ١٩٠٦ واعادة نظر القضية) من وكيل المدعي على المدعى عليها بأنه في ٢٥ شوال سنة ١٢٨٩ أشهد على نفسه حسن افندي . . . الوكيل عن كل من احمد بك . . . ومحمد افندي امين ومحمد علي افندي والست زينب اولاد . . . التوكيل المفوض له في خصوص ما سيذكر فيه بمقتضى اعلام التوكيل الصادر من محكمة . . . الشرعية في . . . بأنه وقف عن موكله المذكورين جميع الاطيان الميمنة بحجة الوقف المحررة من محكمة . . . الشرعية بتاريخ . . . المسجلة بنمرة . . . على أحدم الست زينب المدعى عليها مدة حياتها ثم من بعدها على أولادها ومن سيحدث لها من الاولاد بالفريضة الشرعية بينهم الى آخر ما هو معين بكتاب الوقف المذكور من الاشياء وشرط الوكيل المذكور في الوقف المرقوم شروطاً منها ان النظر للست زينب الموقوف عليها ثم للارشد فالارشد من ذريتها ومنها ان للناظرة لا لغيرها الادخال والاخراج والاعطاء والحرمات والزيادة والنقصان الى آخر ما هو معين بحجة الوقف المرقوم الذي جعل ماله لجهة بر لا تنقطع وان الواقف المذكور وقف تلك الاطيان علي الست زينب المذكورة وفقاً صحيحاً وجميع الواقفين يملكون ما وقفوه بها ملكاً صحيحاً وان جميع الموقوف المذكور عشرون قداناً وقيراطان من فدان كائنة بناحية . . . على قطعتين وبين مقدار كل قطعة وحدودها والحوض الكائنة به وان المدعى عليها وضمت يدها على أطيان الوقف المحدودة من وقت وقفها الى الآن واستقلت ريعها لنفسها ولم تزل مستقلة ريعها الى الآن وان محمد امين المدعي أحد الواقفين المذكور غير وقفه المذكور وأخرج شقيقته الست زينب الموقوف عليها

وأولادها وذريتها ونسلها وعقبها من الاستحقاق في ربيع وقف حصته من ذلك الوقف وقدرها السبعان عبارة عن خمسة أفدنة وثمان من فدان وثلاثة أسباع قيراط من فدان شائعة في المحدثين وكذا أخرجها هي وأولادها وذريتها ونسلها وعقبها من النظر على ذلك بحيث لا يستحق أحد منهم لا في الربيع ولا في النظر وأنه أدخل نفسه في استحقاق ربيع وقف حصته المذكورة هو وأولاده وذريته ونسله وعقبه على النص والترتيب المشروحين بكتاب الوقف المذكور وجعل النظر على ذلك لنفسه ثم من بعده للإرشد فالإرشد من أولاده ثم وثم حسب إشارته على نفسه بصريح إقراره بذلك وبما له في وقف حصته المذكورة من الإدخال والإخراج حسبها هو منصوص عليه شرعاً وتحرر بذلك حجة شرعية من محكمة ... الشرعية بتاريخ ... مسجلة بتمرة ... وأنه بذلك صار محمد أمين المدعي هو المستحق لفاضل ربيع الخمسة الأفدنة والـ كسور الميمنة بمحجة الإخراج المذكورة والشائعة في المحدثين المذكورين وهو الناظر الشرعي عليها حسب شرطه بمحجة الإخراج وقد أعلن الست زينب المذكورة بذلك وطلب منها تسليم حصته المذكورة في المحدثين فامتعت تعدياً منها بغير حق ولا وجه شرعي إلى آخر ما ذكره من مطالبة المدعى عليها برفع يدها عن حصته موكلة في المحدثين وتسليمها له ليدير شؤونها طبقاً لشرطه في وقفه المين بمحجة الإخراج المذكورة - وأجاب وكيل المدعى عليها عن الدعوى المذكورة بالصادقة على حصول الوقف من الواقفين المذكورين وإنشائه وشروطه الميمنة بكتاب الوقف وبوضع يد موكلته على أعيان الوقف المحدود بالدعوى بطريق استحقاقها لفاضل ربيعاً بمفردها والنظر عليها كذلك حسبها هو مشروط لها دون غيرها بكتاب الوقف المذكور وبإنكار ما عدا ذلك ودفعه لذلك بأن المدعى ليس له وجه ولا حق شرعي في أن يحمل لنفسه حقاً في فاضل ربيع الوقف المذكور لأنه خرج منه بصريح النص الصادر منه ومن أخوته المذكورين بالدعوى وهو قولهم بلسان وكيلهم المذكور (وشرط الوكيل المذكور عن موكله المذكورين أيضاً لأحدهم الست زينب هانم المذكورة لا لغيرها الإدخال والإخراج والاعطاء والحرمان إلى آخره) فقولهم بلسان الوكيل الذي يعتبر سفيراً مبرراً عنهم (لا لغيرها) تنصبص صريح على أن الواقفين المذكورين ما عدا الست زينب هانم لا يملكون مجال من الأحوال تغيير

أي شرط من الشروط المذكورة بكتاب الوقف المذكور بعد هذا القيد الذي منعه من أي تغيير منمأ باتاً الى آخر ما ذكره من طلبه الحكم لموكلته على المدعي بمنه من دعواه المذكورة منمأ كلياً وإلغاء الاشهاد المتمسك به طبقاً للنصوص الشرعية وبعد رد وكيل المدعي على ما أجاب به وكيل المدعي عليها ورد الاخير على الرد طلب الوكيلان الفصل في الموضوع بما يقتضيه المنهج الشرعي - والمحكمة العليا بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (بناء على ان طرفي القضية متصادقان على وقف الاعيان المينة بالدعوى بالانشاء والشروط المدونة بكتاب الوقف المتوه عنه بها وعلى حصول الاخراج والادخال من المدعي على الوجه الواضح بسندها المحرر من محكمة اسكندرية الشرعية بتاريخ ٢٢ شبان سنة ١٣٢٣ وعلى تغييره شرط النظر - وأنه لا خلاف بينهما بعد هذا التصادق الا في ان الواقف يملك ما فعله من الاخراج والادخال بمقتضى كونه الواقف وقد شرطه لغيره فهو مشروط له على ما تضمنته دعواه أولاً يملكه بمقتضى كون الشروط العشرة مشروطة للمدعي عليها وفي ان الواقف يملك شروط النظر أولاً . وان النصوص الشرعية متطابقة على ان ما يشرطه الواقف لغيره مشروط لنفسه وعلى توجيه ذلك بأن الغير لا يملك الا بطريق الثبابة عن الواقف والوكالة عنه وكل ما يملكه الوكيل يملكه الموكل . وان جعل الواقف هذه الشروط لغيره المتفق عليه بين الطرفين قرينة قوية على ان لا لغيرها في عبارته عام أريد به خصوص غير الواقف تصحيحاً لكلامه وإلا كان لغواً - وأنه بذلك جميعه يتضح ان ما أجراه الواقف من الادخال والاخراج عمل صادر من يملكه - وان ما عدا ما ذكر من تغيير الواقف شرط النظر على وقفه لا يحتمل نزاعاً شرعاً) حكمت للمدعي على المدعي عليها بصحة ما أجراه المدعي المذكور من الاخراج والادخال وتغيير شرط النظر على الوجه المبين بسند الاشهاد الشرعي الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية المذكورة ويمنع مراضة المدعي عليها المذكورة له في ذلك منمأ كلياً

الخلاصة : الوصف اذا أتى بعد متعاطفات يكون للاخير على الالوجه - فاذا

يجعل الواقف لنفسه في وقفه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال مع
فلان وفلان وكان له وحده أن يسخر في وقفه من شاء وأن يخرج ويزيد
وينقص وليس له أن يستبدل الا مع من ذكرهم

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية الشرقية الشرعية في المضية نمرة ٢٧ سنة ١٩٠٨
من المدعية بصدد الوقف من المدعى عليه الاول وشرطه لنفسه فيه الشروط
الادخال والاخراج الى آخره وانه بعد ذلك تعدى وباع يماً فاسداً بعض أعيان
الوقف للمدعى عليه الثاني ضمن معلوم بينهما ووضع يده عليه وتحرر بذلك عقدان
وبعد ذلك أشهد الواقف على نفسه انه بما له من شرط الادخال والاخراج وما
عطف عليها اخرج نفسه وذريته ولسله وعقبه وما يتناسل منهم الى اقبراضهم في
حصة قدرها . . . وادخل بنته المدعية في حصة من الوقف وجعل النظر لها عليها
وسلمها بعض الموقوف وان باقية واضح يده عليه المدعى عليه الثاني بنير حق الخ .
والمدعى عليه الاول اعترف بجميع الدعوى . وأجاب المدعى عليه الثاني عنها بان
المدعية لا تملك الخصومة لان الواقف لم يحول لنفسه في وقفه حق شرطية الادخال
وما عطف عليه الا مع قوم مخصوصين غير بنته المذكورة الخ . والمحكمة في ١١
سبتمبر سنة ١٩٠٩ (بناء على ان الواقف وهو الوكيل عن الواقف المذكور وغيره
من الواقفين الذين اشتمل عليهم عقد الوقف) جعل للموقوف عليهم الادخال
والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال مع مصطفى ومحمد وسعيد واخوته . وان
الوصف اذا أتى بعد متاعفات يكون للاخير منها على الاوجه كما قلناه في رد المختار
الخ) قررت عدم الالتفات لما قاله وكيل المدعى عليه الثاني وصحة خصومة المدعية
ولزوم الجواب عن دعواها من وكيل المدعى عليه . ودفع في هذا القرار . والمحكمة
العليا بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩١٠ (بناء على ان القرار المذكور صحيح) قررت
صحته القرار ورفض الدفع

الخلاصة : الواقف المشروط له الشروط في وقفه اذا شرط لغيره الشروط

العشرة أو بعضها فما شرطه لذلك الغير كان له ولا يفيد من شرط له ابطال الواقف تلك الشروط عن نفسه

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٢٩ سنة ١٩١١ من المدعى بصدور الوقف من الواقف وبأنه شرط فيه الشروط التي منها الادخال والاخراج لنفسه وبأنه أدخل المدعى عليه الاول في وقفه بنصيب معين بينه المدعى بالدعوى ينتفع به مدة حياته ثم لذريته الى انقراضهم وبعد ذلك أدخله الواقف في باقي الوقف وأخرج نفسه من جميع الوقف وشرط الشروط العشرة التي شرطها لنفسه في أصل وقفه للمدعى عليه الاول وهي الادخال والاخراج وما عطف عليها وأخرج نفسه من النظر على الوقف وان الواقف بعد ذلك أخرج المدعى عليه الاول وأولاده من النظر وجعله للمدعى عليه الثاني ثم لمن عيّنهم بعده بمقتضى الاشهاد المحرر من محكمة مصر الشرعية . وان الواقف بما له من الشروط أشهد على نفسه انه أخرج نفسه وأولاده من جميع وقفه وأخرج المدعى عليه الاول وأولاده وكل من أدخلهم بالاشهادين المحررين من محكمة قضاة سواء كان الادخال من جهة الاستحقاق او من جهة النظر وأدخل عوضاً عن ذلك المدعى ليبدأ بما يلزم اصلاحه والباقي من الربيع يأخذه لنفسه ثم من بعده لأولاده وبعد انقراض ذريته يرجع للفقراء على الوجه المبين بالاشهاد العرفي وان المدعى طلب استحقاقه في فاضل ربيع أعيان الوقف المذكور الذي منه المحدود من المدعى عليه الثاني بصفته ناظراً على الوقف فامتنع وطارضة هو وباقي المدعى عليهم بغير حق الخ . والمحكمة في ٢٨ مايو سنة ١٩١٢ (بناء على ان من المقرر شرعاً ان الواقف اذا شرط لغيره الشروط العشرة أو بعضها فما شرطه لذلك الغير كان له وما ذلك الغير الا بمثابة وكيل عنه . وان وكيل المدعي طلب الحكم لموكله على المدعي عليهم بصحة ادخاله في الوقف المذكور واستحقاقه لفاضل ربيع وابطال الادخال والاخراج اللذين صدرا من الواقف للخواجه داود المدعى عليه ومنع معارضة المدعى عليهم للمدعي في ذلك بالصفة الواضحة بدعواه . وان محمد بك سري ومصطفى بك واصف من المدعى عليهم اجابا بالاعتراف بدعوى المدعي . وان وكيل الخواجه داود باقي المدعى عليهم اجاب بان

وكله بما له من الشروط العشرة غير الوقف المذكور على الوجه المبين بإجابته. وانه الرجوع لكتاب الوقف الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٠٦ وجد في الوقف المذكور بما له من الشروط أدخل الخواجا داود المذكور وذريته بنصيب في الوقف المذكور بين في كتاب الادخال الموما اليه وجعل للخواجا داود المذكور الشروط العشرة وأبطلها عن نفسه في القدر المذكور—وان وكيل الخواجا داود ذكر في دفاعه ان موكله بما له من هذه الشروط غير الوقف المذكور بالصفة الواضحة بأقواله — وان من المقرر شرعاً ان الوقف المشروط له الشروط العشرة اذا جعلها لغيره فهي لنفس الوقف وذلك الغير بمثابة الوكيل عنه فيكون ما فعله الوقف من جعل الشروط العشرة المذكورة للخواجا داود مستلزماً لكون تلك الشروط له قابض الوقف تلك الشروط عن نفسه بالنسبة للخواجا داود وذريته واخراج مصطفى بك واصف المذكور وادخال اسماعيل بك فاضل المدعي بالصفة المذكورة بأقوال وكيل المدعي المقر بها نفس الوقف هيئة المجلس صحيح ويعمل به شرعاً) حكمت للمدعي على المدعى عليهم بصحة ادخال المدعي في الوقف واستحقاقه لفاضل ربه وبصحة اخراج الخواجا داود يوسف المذكور واولاده وذريته من النظر والاستحقاق في الوقف ومنع معارضة المدعى عليهم المذكورين للمدعي المذكور في ذلك — فاستؤقت الحكم المذكور بالقضية نمرة ١٠٧ سنة ١٩١٢ — والمحكمة العليا بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩١٣ (بناء على ان الحكم صحيح ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

الخلاصة : اذا صدر الاستبدال من الوقف المشروط له في وقته الاستبدال بقيمة المثل مستجمعاً لشرائطه الشرعية يكون صحيحاً

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١١٥ سنة ١٩١٢-١٩١٣ من المدعين بصدور الوقف من الواقعة لاعيان مملوكة لها من جعلها قطعاً الارض الكائناتان ... وحددها وكيلها وانها أنشأت وقفها على نفسها ثم من بعدها يكون هذا وقفاً مصروحاً ربه في وجوه الخيرات في نص عليها بمحجة الوقف وشرطت

النظر لنفسها ثم لمن عينتهم بتلك الحجة وشرطت لنفسها في وقفها هذا الشروط العشرة وهي الادخال والاخراج وما عطف عليهما وبما لها من شرط البدل الذي ذكرته ضمن الشروط العشرة أبدلت قطعتي الارض المذكورتين للدعي عليه بالتقود بدلاً غير شرعي وحررت له عقد بدل عرفياً بذلك واستلمت من قيمة البدل وصرفته في شؤون نفسها ولم تشتريه عيناً أخرى لجهة وقفها المذكور بدلاً من القطعتي الارض المذكورتين ثم غيرت شرط النظر المعين بحجة الوقف بموجب اشهاد من هذه المحكمة وجعلته لولدها احمد أحد المدعين ثم من بعده لاجيه شقيقه محمد بأنهما وان الواقعة ماتت وآل النظر لولدها احمد المذكور ثم ضم إليه أخوه المدعي الثاني واستقلا ربيع الوقف عدا القطعتي الارض المذكورتين الخ - والمحكمة في ٣١ يناير سنة ١٩١٤ (بناء على ان الخصوم طلبوا أخيراً بيان ما اذا كان هذا الاستبدال والحال هذه وقع صحيحاً أم لا بعد اتفاقهم على ان الواقعة المذكورة شرطت لنفسها الاستبدال وعلى انها أبدلت بقيمة المثل - وانه بالرجوع الى كتاب الوقف المذكور علم منه ان الواقعة المذكورة شرطت لنفسها شروطاً منها الاستبدال وجعلت لنفسها الحق في تكرار ذلك - وانه بفرض صدور هذا الاستبدال من الواقعة المذكورة بقيمة المثل مستجمعاً لشرائطه الشرعية يكون الاستبدال صحيحاً شرعاً لاشتراط ذلك من الواقعة المذكورة لنفسها حسبما هو مدون بكتاب وقفها المذكور) فهت الخصوم بأن الحكم الشرعي يقضي بما هو واضح بالاسباب - واستؤقت هذا الحكم بالقضية نمرة ٤٨ سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ - والمحكمة العليا بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩١٤ (بناء على ان الحكم صحيح) قررت تأييد الحكم المذكور ورفض الاستئناف

الخلاصة : شرط الواقف في وقفه الشروط العشرة لغيره ونفيها عن نفسه فعمل فرض انه اسقاط للشروط من الواقف فهو غير صحيح وله أن يعمل أي شرط مما شرطه لغيره

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ١٣٦ سنة ١٩١٣-١٩١٤ (بعد القرار بالسير في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر في القضية نمرة ٢٧

سنة ١٩١٤ - ١٩١٥ من محكمة بني سويف الابتدائية) من وكيل المدعى على المدعى عليه بصدد الوقف من بينها على والدتها المدعى ثم من بعدها على من عينته بكتاب وقفها وشرطت فيه شروطاً منها ان النظر لوالدتها ثم لمن عيّنهم به ومنها انها شرطت لوالدتها الشروط العشرة وهي الادخال والاخراج الخ وليس لها مع والدتها ولا بعدها فعل شيء منها على الوجه المبين بكتاب وقفها وان المدعى انحصر فيها الوقف نظراً واستحقاقاً ووضعت يدها على أعيانه واستغلت ربه وان المدعى عليه يارضها في ذلك الى آخره - والمحكمة العليا بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ بناء على ان وكيل المدعى ادعى ان الست تفيدة وقفت وقفها على والدتها المدعى ثم من بعدها على من عينته بكتاب وقفها الصادر من محكمة ... الشرعية وشرطت فيه شروطاً منها ان النظر لوالدتها المذكورة ثم لمن عيّنهم به ومنها انها شرطت لوالدتها الشروط العشرة وهي الادخال والاخراج الى آخره وليس لها مع والدتها ولا بعدها فعل شيء منها على الوجه المبين بكتاب وقفها المذكور وان موكلته انحصر فيها الوقف نظراً واستحقاقاً ووضعت يدها على أعيانه واستغلت ربه وان المدعى عليه يارضها في ذلك بغير حق زاعماً ان الواقفة غيرت هذا الوقف وأخرجت موكلته منه وجعلته على نفسها ثم من بعدها لمصبتها كما جعلت النظر لنفسها ثم من بعدها للارشاد فالارشاد من عصبتها وانه هو ارشد عصبتها ومستحق للنظر عليه الى آخر ما زعمه وقد ماتت الواقفة بعد ذلك والوقف على حاله وبناء على ان هذا التفسير غير صحيح بالكيفية التي بينها يطالب المدعى عليه بعدم تعرضه لموكلته - وان وكيل المدعى عليه أجاب عن هذه الدعوى بالاعتراف بالوقف وانشائه وشروطه وانها غيرت وقفها بمقتضى اشهاد صادر منها بمحكمة مصر الشرعية في ... وهي في محبة جسمها وسلامة عقلها وبوقا الواقفة بعد ذلك عقياً وبوضع يد المدعى عليه واستتلاها لريه وبمراضة موكله لها ولكن بحق لا كما زعمت وانكراه لما عدا ذلك وقوله ان ما ذهبت اليه المدعى من انحصار الوقف فيها نظراً واستحقاقاً بعد صدور التفسير المذكور لا يلتفت اليه وان الواقفة قد فعلت كل ذلك وهي تملكه لأن الواقف عليك تغيير شرط النظر بدون توقف على اشتراطه لذلك واذا شرط الشروط العشرة لغيره تكون مشروطة له ولا يمنع من ذلك قبضها عنه وان للواقف عزل المشروط له هذه الشروط منها

ونقل لنصوصاً من كتب المذهب مستدلّاً بها على ما أجاب به - وإن وكيل المدعية أجاب عن ذلك بأن قول الواقعة (وليس لها إلى آخره) أما نسخها فمقتضى ما قبله من ملكها الشروط العشرة وأما إسقاط تلك الشروط عنها وأما إقرارها بأنها لا حق لها فيها وعلى كل لا يكون للواقعة إجراء التغيير المذكور وقد نقل لنصوصاً للاستدلال منها على ذلك - وأنه بالإطلاع على كتاب التغيير المذكور تبين منه أن الواقعة غيرت وقفها وجملته على نفسها ثم من بعدها على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم وثم إلى حين انقراضهم فإذا انقضوا جميعاً أو توفيت الواقعة عن غير عقب يكون ذلك وفقاً على من يوجد لها من الأقارب الفقراء المصبة ثم على أولادهم ثم وثم وجملت النظر على وقفها لنفسها ثم من بعدها للارشد فالارشد من أولادها ثم وثم فإذا آل الوقف إلى أقاربها وذريتهم كان النظر على ذلك للارشد فالارشد من الموقوف عليهم بحسب ترتيب طبقاتهم وعزلت والدتها من الشروط التي شرطتها لها بحجة الوقف وتكرارها بحيث أن والدتها لا يكون لها حق من الآن في عمل شيء من الشروط المذكورة وأبطلت وألغت ما يخالف ذلك أو يناهيه - وأنه تبين من كتاب الوقف أن الواقعة شرطت في وقفها هذا شروطاً وذكّرت كل شرط منها على حدة ومن ذلك أنها شرطت لوالدتها الشروط العشرة ونفقتها عن نفسها وحيث أن يكون هذا الشيء حاصلًا مع بقاء اشتراط الشروط لوالدتها وهو مخالف للشرع فلا يقبل كما هو منصوص على نظيره في كتب المذهب وليس نسخاً لأنه مع ما قبله شرط واحد يقصده في الشروط عن الواقعة مع بقاء اشتراطها لوالدتها وهو تغيير للمشروع لا نسخ إذ النسخ الذي يكون في شروط الواقفين هو ما يكون بين شرطين متعارضين كما يعلم من الإطلاع على ما دون منها في كتب المذهب وليس إقراراً إذ هو من ضمن الشرط المذكور كما هو واضح - وإن الشيء المذكور على فرض أنه إسقاط للشروط عن الواقعة فهو غير صحيح لأن إسقاط الحق القوي غير مفيد وغير مقبول شرعاً كحق الموقوف عليه في الوقف وغير ذلك من الحقوق الأكيدة وهو الموافق لقواعد المذهب - وأنه يتبين مما ذكر جميعه أن التغيير الصادر من الواقعة المذكور صحيح وعليه يكون المستحق لهذا الوقف عصبه الواقف الفقراء ويكون التغيير في شرط النظر على الوجه المذكور بكتاب التغيير المرقوم صحيحاً) حكمت

المدعى عليه على المدعية بصحة التفسير الصادر من الست تفيدة الواقعة المحرر بالإشهاد المذكور من محكمة مصر الشرعية في... المذكور بالدعوى ومنعت المدعية من دعواها المذكورة منعاً كلياً .

الخلاصة : الواقف اذا لم يشترط لنفسه تكرار ما شرطه لنفسه في وقفه من الاستبدال وقد سبق منه أن أجرى استبدال بعض أعيان الوقف فليس له اجراؤه مرة ثانية

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ٣ سنة ١٩١٤-١٩١٥ (بعد القرار بالسير في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر في القضية نمرة ٤٦ سنة ١٩١٤-١٩١٥ من محكمة الاسكندرية الابتدائية) من المدعية على المدعى عليها بصدور الوقف من المدعى عليه الاول بمقتضى كتاب وقفه بالألفا والشروط المبينة به وجعل آخره . لجهة بر مستدعية (وعين عيناً من الوقف وحددها) وان الواقف استبدل ذلك للمدعى عليه الثاني نظير مبلغ ... ونحصر بذلك اعلام شرعي من محكمة ... الشرعية وان هذا الاستبدال وقع باطلاً لان الواقف لا يملك تكرار الاستبدال الذي شرطه لنفسه في كتاب وقفه وقد استبدل بعض الأطيان للمنافع العمومية وتحير بذلك حجة من محكمة مديرية ... الشرعية كما أنه اعترف بأوراق التحقيق بأنه استبدل عيناً أخرى بمقد مسجل بالمحكمة المختلطة الخ . والمحكمة العليا بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩١٦ (بناء على ان المدعى عليه الاول شرط لنفسه في وقفه الابدال والاستبدال ولم يشترط تكرار ذلك . وان الواقف اعترف بسبق الاستبدال منه في وقفه كما هو واضح في اوراق القضية . وان الواقف المذكور باشر هذا الاستبدال المدعى بناء على ان له ذلك كما هو مبين بحجته . وان الوجه الشرعي بقضي بان الواقف اذا لم يشترط لنفسه التكرار لا يكون له اجراء الاستبدال مرة ثانية) حكمت للمدعية على المدعى عليهما بعدم صحة الاستبدال المدعى وأمرت المدعى عليهما بعدم المعاوضة في ذلك

اختلاصة : الواقف لا يكون مالكا لما شرطه لنفسه في وقفه من الشروط بعد
الأقرار منه بأنه لا حق له فيها فلا تبقى للغير الشروط التي له ولا يملكها بعد
موت الواقف

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ١٩ سنة ١٩١٤-١٩١٥ (بعد
القرار بالسير في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي) الصادر من محكمة مصر
الابتدائية في القضية نمرة ٢٧ سنة ١٩١٣-١٩١٤) من وكيل المدعية بصدر الواقف
من المرحوم عبد الحميد باشا وحرره معتوقه الست ملكة لما كانا يملكانه من الاطيان
المدينة بحجة الوقف المحررة من محكمة ... وانشأهما له على نفس الست ملكة المذكورة
مدة حياتها ثم من بعدها يكون ذلك وفقاً على ما يبين فيه قاما القطعة الارض الكائنة
بمديرية الغربية بتاحية ... (وذكر الحوض الكائنة به وحدودها ومقدارها)
فتكون وفقاً على الواقف المذكورة مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك وفقاً على بناته
الثلاث مائسة وفاطمة ومنيرة ومن سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً واناثاً بالسوية
بينهم الى آخر ما هو مبين بكتاب الوقف المذكور بالنسبة للوقف المحدود المذكور
واما القطعة الارض العشورية وما بها من بناء العزبة الكائن ذلك بالمديرية المذكورة
والناحية والحوض المذكورين (وذكر مقدارها وحدودها) فان ذلك يكون وفقاً
على الست نبيهة (المدعى عليها) الى آخر ما هو مبين بالحجة المذكورة مما يتفق
بوقف ذاك المحدود واما القطعة الارض الحراجية الكائنة بالمديرية والحوض
المذكورين (وبين مقدارها وحدودها ايضاً) والقطعة الارض العشورية الكائنة
ايضاً بالمديرية والحوض سألني الذكر (وبين ايضاً مقاسها وحدودها) فانهما تكونان
وفقاً على الست الفت وعزيرة السودا والماس وستينة وخديجة وحيدة بالسوية بينهم
الى آخر ما بحجة الوقف المذكورة وجعل الواقفان مال وقفهما لحبة بر مستديعة
وشروطا فيه شروطاً منها ان النظر على ذلك من تاريخه للواقف الاول مدة حياته
ثم من بعده يكون النظر على كامل الوقف الست ملكة ثاني الواقفين ثم من بعدها
يكون النظر الست مائسة ثم الست فاطمة ثم الست منيرة ثم من بعدها يكون النظر
على كامل الوقف للارشد فالارشد من اولاد وذرية الواقف المذكور بحسب ترتيب

بقاتهم الى آخر ما ذكر بشرط النظر ومنها ان الواقفين شرطاً لنفس أولهما عبد الحميد
 بهذا المذكور في كامل وقتهما هذا الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان والزيادة
 والنقصان والتغيير والتبديل والايصال والاستبدال لمن شاء متى شاء وأن يجعل النظر
 على ذلك لمن شاء متى شاء وان يفعل ذلك كله او بعضه ويكرره الكرة بعد الكرة والمرة
 بعد المرة كلما بدا له فعله شرعاً مدة حياته ثم من بعده تكون الشروط المذكورة وهي
 الادخال والاخراج الي آخره لست مملكة المذكورة ولها ان تجعل النظر على ذلك لمن
 شاء متى شاء وان تشترط الشروط المذكورة كلها أو بعضها لمن شاء متى شاءت
 وان تفعل ذلك أو ما شاءت منه وتكرره الكرة بعد الكرة والمرة بعد المرة مدة
 حياتها الى آخر ما هو مبين بالحجة المذكورة وان عبد الحميد ياشأ المذكور ما له من
 شرطي الادخال والاخراج المبيين بهذه الوقفية اخرج ستين من سدس الخمسة عشر
 فداناً والكسور الموقوفة عليها وأدخل بدله الست نبيه الموقوفة عليها السبعة عشر
 فداناً وما بها من بناء العزبة وجعل السدس المذكور منضماً لذلك بموجب الحجة
 المحررة من محكمة ... الشرعية في ... وان المرحوم عبد الحميد باشا المذكور قد
 صدر منه اشهاد شرعي من محكمة ... الشرعية في ... يتضمن زيادة خمسة آلاف
 وسبعمائة قرش من ربيع وقفه بعد وفاته لثمان اقندي زيادة على ما هو معين صرفه
 ثم من بعده على أولاده وذريته وجعل محمود صدي ناظرأ حسيباً بعد وفاة الواقف
 على كل وقف صدر منه قبل هذا التاريخ بأي محكمة كانت وانه ابطال والقي ما شرطه
 لنفسه في اوقافه السابق صدورها منه قبل الآن من الشروط العشرة وتكرارها وان
 لا حق له في العمل بها بعد الآن في اوقافه المذكورة بحال من الاحوال وان الست
 ملكة بعد وفاة المرحوم عبد الحميد باشا المذكور وبعد عليها بما حصل منه من ابطال
 الشروط العشرة المذكورة اخرجت الستات عائشة وفاطمة ومنيرة المذكورات
 واولادهن وذريتهن من السبعة والثلاثين فداناً الشائمة في تسعة وثلاثين فداناً
 وكسور الموقوفة عليهن بعد الست ملكة وزوجها بموجب حجة الوقف المذكورة
 وصيرتهن لاحق لمن في ذلك لا ينظر ولا باستحقاق ولا بوجه من الوجوه مطلقاً
 وأدخلت بدلهن من أدخلت حسباً هو مبين بالحجة الشرعية المحررة من محكمة ...
 الشرعية في ... وان الست ملكة ليس لها حق الادخال والاخراج في وقف

المرحوم عبد الحميد باشا المدين بحجة الوقف المرقومة لانه ابطال والقي ما شرطه لنفسه في اوقافه السابق صدورها منه قبل الآن بمقتضى الاشهاد المذكور وهذا يقتضي انه لا يحق لها في عمل الشروط المذكورة بعد ابطاله والثالث حسبما ذكر وان الواقف لو شرط الشروط العشرة لنفسه ثم شرطها لغيره فيكون ذلك الغير وكلاً عنه في عملها ومعلوم شرعاً ان الموكل لو ابطال حقه فيما وكل فيه غيره فليس لذلك الغير ان يفعل ما هو موكل فيه واذن تكون الست ملكة المذكورة قد ادخلت واخرجت في الوقف المذكور وهي لا تملك ذلك شرعاً ويكون ادخالها وإخراجها المحرر به الحجة المذكورة في غير محلها ويجب ابطاله شرعاً وان المدعية ناظرة على الوقف المذكور بمقتضى شرط واقفيه المذكورين وانها واضحة يدها عليه بطريق نظرهما وان الست نبهة المدعى عليها تدعي انها مستحقة في الوقف المذكور للمقدار المدين بحجة تغيير الست ملكة المذكورة وتطالب المدعية بقاض ربيع ذلك بغير حق منها ولا وجه شرعي الى آخر ما ذكره من طلبه الحكم لموكلته المدعية على المدعى عليها بإبطال التغيير الصادر من الست ملكة المذكورة في وقف المرحوم عبد الحميد باشا لصدوره منها وهي غير مالكة له وبمنع معارضة المدعى عليها لموكلته في ذلك — وأجاب وكيل المدعى عليها عن هذه الدعوى ببيانها لاصل الوقف ومقدار الموقوف وما وقفه كل واحد من الواقفين وما شرطاه من الشروط في الوقف وما حصل من احدهما عبد الحميد باشا احد الواقفين من التغيير وما حصل من الست ملكة الواقعة الثانية ايضاً من التغيير وما شرطه كل منهما في تغييراته واعترافه بصدور الوقف منها على الانشاء والشروط المدونة بكتاب الوقف الاصيل وحصول التغييرات المذكورة على الوجه المدون بالحجج المرقومة وانكاره كل ما قائلته المدعية في دعواها مما يخالف تلك الحجج كما ينكر صريحاً ان المدعية ناظرة على الوقف المذكور وانها واضحة يدها على اعيانه وانه يتبين عما ذكره ان موكلته ناظرة على الوقف بمقتضى ما سبق شرحه وهي الواضحة يدها على اعيانه بطريق نظرهما عليه وانه بفرض التسليم جدلاً بأن المرحوم عبد الحميد باشا اسقط حقه في عمل الشروط المذكورة في هذا الوقف فلا يكون اسقاطها عن نفسه اسقاطاً لها عن الست ملكة المشروط لها التغيير في الاستحقاق والتظر مراراً من بعد وفاته صريحاً في

كتاب الوقف الاصلي فهي مالكة من بعد زوجها الشروط المذكورة وتغير شرط
النظر في وقفها ووقف زوجها السابق شرحه بنص صريح لا يحتمل تأويلاً بل
المرحوم عبد الحيد باشا كان له بعد الاسقاط ان يشترط الشروط لغيره لانه لم يسقط
حقه في شرطها لغيره كما يعلم من الرجوع الى الملخص الذي تمسك به المدعية فحينئذ
فدعواها ان الست ملكة لا تملك الشروط المذكورة في الوقف المشروح دعوى
لا تطبق لا على الشرع ولا على ما هو مدون بالحجج المذكورة فتكون دعوى
زاجبة الرض وأنه بناء على ما نوضح يطلب الحكم لموكلته على المدعية برفض دعواها
لمرقومة ومنعها منها منعاً كلياً الى آخره . والحكمة بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩١٦
(بناء على ان الست طائشة المدعية ادعت دعواها المذكورة واجابت عنها الست
بنية المدعى عليها بما اجابت به . واه لا نزاع بين المتداعيتين في ان المرحوم
عبد الحيد باشا الواقف جعل لزوجه الست ملكة من بعده الشروط العشرة وان
لها ان تجعل النظر لمن شاءت متى شاءت ولا في ابطال الواقف الشروط عن نفسه
ولا في ان الست ملكة المذكورة اخرجت بناته وذريتهن وادخلت من ادخلت
بهن . وان نقطة النزاع بينهما اما تنحصر في ان ما اجرته الست ملكة المذكورة من
اخراج بنات الواقف وذريتهن بما هو موقوف عليهن من قبله وادخال من ادخلهم
بهن صحيح كما تقول المدعى عليها بناء على ان ابطال الشروط من الواقف عن
نفسه لا يستلزم ابطالها عن الغير المشروط له من قبله او انه غير صحيح كما تقول
المدعية بناء على ان ابطال الواقف للشروط عن نفسه يقتضي عدم بقائها للغير
المشروط له . وانه بالرجوع الى مضبطة قيد الاشهاد الصادر بمحكمة ... الشرعية في ...
بين منها ان عبارة الواقف المتعلقة بابطال الشروط عن نفسه هكذا (اقر طائشاً
اختاراً انه ابطال العمل بما شرط لنفسه في وقفيه المذكورين اعلاه من الشروط
العشرة وتكرارها وابطال العمل بها ايضاً في الاوقاف السابق صدورها منه قبل الان
ومشروط له فيها من قبل الشروط العشرة المعلومة وتكرارها وانه لا حق له بعد
الآن في العمل بالشروط المذكورة ولا التمسك بها في وقفيه المذكورين
ولا في جميع اوقافه السابقة على تاريخه اعلاه بحال من الاحوال ولا بسبب من
الاسباب حسب اقراره واعترافه بذلك يوم تاريخه الاعتراف الشرعي) . وان عبارة

الواقف في الاشهاد المذكور صريحة في الاقرار بأنه لا حق له في الشروط المذكورة
وحيث لا يكون مالكا لها بعد ذلك كما نص عليه في شرح البحر ومن المعلوم المقرر
شرعاً ان الغير لا يستفيد هذه الشروط من الواقف ولا يكون مالكا لها الا اذا
كان الواقف مالكا لها - وان الواقف لا يكون مالكا للشروط المذكورة بعد
الاقرار بأنه لا حق له فيها فلا تبقى للغير المشروط له ولا يملكها بعد موت الواقف
كالوارث اذا ادعى عيناً او ثأناً عن أبيه مثلاً فادعى المدعى عليه ان أبا المدعى أقر
بأنه لا حق له في هذه العين يمنع المدعي من الدعوى وما ذلك الا لأنه بالاقرار
لا تكون العين ملكاً له فلا تنتقل الى الوارث - وانه بناء على ما ذكر يكون كل
من الاخراج والادخال الصادرين من الست ملكة زوجة الواقف بعد موته المحرر
بهما الاشهاد بمحكمة ... الشرعية في ... غير صحيح شرعاً - وان المدعى عليها قررت
في جوابها عن الدعوى انها ناطرة على هذا الوقف بمقتضى الاشهاد الصادر من الست
ملكة المذكورة المحرر من محكمة ... الشرعية في ... وانها واضعة يدها على أعيانه
وقدر وكيلها ان النزاع ينحصر في النقطة السابق بيانها وهذا بالضرورة يفيد ان
لا نزاع في غير ذلك) حكمت الست عائشة المذكورة على الست نبيهة المدعى عليها
المذكورة بعدم صحة اخراج الست ملكة المذكورة للستات عائشة المدعية وقاطعة
وميرة بنات المرحوم عبد الجيد باشا المذكورات واولادهن وذريتهن من السبعة
والتلاتين فداناً الشائمة في التسة والتلاتين فداناً والكسور المرقومة الموقوفة عليهن
بعد الست ملكة وزوجها المذكورين وبعدم صحة ادخال من أدخلته بدلهن الصادر
بذلك حجة التمييز الصادرة من محكمة ... الشرعية في ... وأمرت المدعى عليها في
وجه وكيلها بعدم معاوضتها للمدعية المذكورة فيما ذكر .

الخلاصة : شرط الواقف في وقفه ان كل مستحق في هذا الوقف سلك طريقاً
غير حميد في سيرته وأخلاقه أو استدان وحجز على استحقاقه في هذا الوقف بسبب
ذلك أو تنازل لاحد عن استحقاقه فيه يكون محروماً من الاستحقاق في هذا الوقف
ويصرف لمن يكون مستحقاً له بعده لو مات مضاء ان كل مستحق شملت ذمته

بدن وترتب على ذلك الحجز على استحقاقه يكون محروماً من الاستحقاق في الوقف

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٤٤ سنة ١٩١٤-١٩١٥
من ناظري الوقف على ابني الواقف بصدور الوقف من والدهما وانشائه له وشروطه
فيه بالصفة التي ذكرها وكيالهما وبوفاة الواقف وانحصار الوقف فيمن ذكرهم وكيل
المدعين وهم من عدا المدعى عليهما من المستحقين حسب شرط الواقف لحرمانهما
من الاستحقاق في الوقف لأنهما استداناً وحجز على استحقاقهما فيه وانهما
يبارضان في ذلك وطلب الحكم لموكله على المدعى عليهما بمنع فرضهما له الخ -
والمحكمة في ١٢ فبراير سنة ١٩١٦ (بناء على ان وكيل المدعى عليهما اعترف بصدور
التدين من موكله والحجز على استحقاقهما وذكر ان التدين حصل وحكم به قبل
كتاب التفسير المشتمل على شرط الحرمان - وانه بالرجوع الى كتاب التفسير علم منه
ان الواقف شرط في وقفه ان كل مستحق في هذا الوقف سلك طريقاً غير حديد
في سيرته وأخلاقه او استدان وحجز على استحقاقه في هذا الوقف بسبب ذلك أو
تأزل لأحد عن استحقاقه فيه يكون محروماً من الاستحقاق في هذا الوقف
وبصرف لمن يكون مستحقاً له بعده لو مات الخ وان قول الواقف ان كل مستحق
استدان وحجز على استحقاقه معناه ان كل مستحق شغلت ذمته بدن وترتب على
ذلك الحجز على استحقاقه يكون محروماً من الوقف وان كلاً من المدعى عليهما
شغلت ذمته بدن وحجز على استحقاقه بسبب ذلك الدين فيكون محروماً من
الاستحقاق في الوقف المذكور اذ غرض الواقف عدم خروج شيء من ريع
وقفه لغير من شرط لهم الاستحقاق فيه بسبب الاستدانة والحجز على الاستحقاق
بأي صفة كانت - وان كلاً من المدعى عليهما لا زالت ذمته مشغولة بالدين لغاية
الآن فينطبق عليه شرط الواقف اذ الاستدانة بالمعنى المذكور موجودة من وقت
الاستدانة لغاية الآن والاستدانة بالمعنى المذكور مما له دوام وكل ما له دوام فلدوامه
حكم الابتداء كما نص عليه فقهاء مذهب أبي حنيفة الثمان وتفسير الاستدانة بالمعنى
المذكور هو الموافقة لفرض الواقف كما يعلم من تتبع شرط الحرمان في جميع كتب
الوقف مما يستفاد منه ان غرض الواقف عدم خروج شيء من ريع وقفه لغير من

شرط لهم الاستحقاق فيه - وانه لما توضح تكون الاستدانة موجودة حال الاستحقاق بالفعل وترتب عليها الحجز المذكور حال الاستحقاق بالفعل أيضاً فيترتب على ذلك الحرمان من الاستحقاق عملاً بشرط الواقف على انه غلاوة على ما توضح فانه يكفي في الحرمان من الاستحقاق في الوقف أن يوجد الشرط الثاني فقط حال الاستحقاق بالفعل طبقاً لما نص عليه الفقهاء من انه اذا علق وجود شيء كالطلاق على حصول أمرين يكفي في وجود المعلق كون الثاني منهما فقط في الملك ومن البديهي ان الحجز الذي هو الشرط الثاني في الحرمان قد حصل حال الاستحقاق بالفعل فاذن يكون شرط الحرمان متحققاً بناء على هذا أيضاً ومنطبقاً على غرض الواقف وان صدور الاحكام وكتب الوقف المودعة بملف القضية هي من الاوراق الرسمية وكافية في اثبات الدعوى ولا تحتاج الى اثبات آخر معها) حكمت للمدعين على المدعى عليهما بمنع تعرض المدعى عليهما للمدعين في صرف وتوزيع فاضل ريع الوقف على من عداهما من المستحقين في الوقف المذكور حسب شرط الواقف لحرمان المدعى عليهما من الاستحقاق في الوقف عملاً بشرط الواقف - واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ٤٣ سنة ١٩١٥ - ١٩١٦ - والمحكمة العليا بتاريخ ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ (بناء على ان الحكم صحيح ولم يأت المستأنفان بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المذكور ورفض الاستئناف

الخلاصة : (١) اذا فوض الواقف أمر الشروط التي اشترطها في وقفه أو شيئاً منها لاشخاص فلا يكون لواحد منهم حق الانفراد بالعمل بأي شرط منها
(٢) اذا أوصى شخص الى رجلين لا ينفرد أحدهما

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٦٨ سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ من المدعي بصفته ولياً علي اولاده القصر على ناظر الوقف باستحقاق هؤلاء الاولاد في الوقف بالصفة الميئنة بها بعد ان دخلت الست ... خصماً في القضية وقد جاء في الدعوى ان الواقف شرط لنفسه في وقفه الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان والزيادة والتقصان والتغيير والتبديل والاستبدال وشرط ذلك من بعده لزوجته ...

وان زوجة الواقف بما لها من الشروط غيرت وقف زوجها بمقتضى كتاب التفسير وإنشائه بالصفة المذكورة الخ . والمحكمة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦) بناء على ان المدعى ادعى دعواه وطلب بولايته على اولاده القصر الحكم لهم باستحقاقهم في الوقف المقدار الذي ينه بورقة الدعوى . وان الست ... التي تقرر دخولها خصماً في القضية دفعت هذه الدعوى بأنها بما لها من الشروط العشرة قد أخرجت من هذا الوقف كل من عداها ممن كان لم يستحقاق فيه وجعلته منحصراً فيها وحدها وعملت بذلك اشهاداً بهذه المحكمة بتاريخ ... وطلب وكيلها بناء على ذلك رفض الدعوى . وان المدعى اعترف بصديق هذا الاشهاد منها ولكنه قال انها لا حق لها في اصداره ولا تملك اخراج احد من المستحقين الخ . وانه قد جاء بكتاب الوقف ان وكيل الواقف قد شرط الشروط العشرة لموكله مدة حياته وشرط ذلك لزوجه الست ... ثم من بعدها الست ... ثم لزوجها ... ثم لعتقاء الواقف وعتقاء زوجته المذكورة ، وانه يفرض ان الست ... (التي دخلت خصماً) هي عتيقة زوجة الواقف الوارد اسمها بكتاب الوقف ترى المحكمة ان ما صنعت الست ... من اشهاد التفسير بما لا تملكه ولا يسوغ لها وحدها ان تغير شيئاً من شروط الواقف ولا شيئاً من مصارفه وذلك لان عبارة الواقف سالفة الذكر قضت بان الواقف قد جعل الشروط العشرة بمد الذين سبهم بكتاب وقفه لعتقائه وعتقاء زوجته . ومن المنصوص عليه شرعاً ان الواقف اذا فوض امر هذه الشروط او شيئاً منها لاشخاص لم يكن لواحد منهم حق الانفراد بالعمل بأي شرط منها . وان المحكمة مع هذا ترى ان عبارة الواقف التي جاءت بهذا الصدد هي من قبيل العام وترى ايضاً ان الحكم الوارد على العام يستبر في نظر الاصوليين في قوة قضايا متعددة بمد أفراد ذلك العام وأنه ينتج من هذا ان الواقف كأنه قد قال جعلت الشروط العشرة لعتيقي فلان وجعلتها لعتيقي فلان الى آخر أفراد العام الا ان الفقهاء يستبرون ان هذا التفويض الصادر بمثل هذا اللفظ العام ليس صادراً ببارات متعددة وأما هو عندهم كما هو الواقع صادر بكلام واحد قطعاً وهو اللفظ العام وقد نصوا على ان التفويض الصادر بمثل هذا الكلام لا يبيح لواحد من افراد العام ان يتفرد وحده بما فوض الى افراد العام . قال ابن مابدين في كتاب رد المحتار بصحيفة ٤٤٧ من باب الوصي جزء خامس ما

لصه (وفي الولوالحية . افعلوا كذا بعد موتي فالكل أوصياء ولو سكتوا حتى مات
 فقبل منهم اثنان او اكثر فهم أوصياء ولو قبل واحد منهم لم يتصرف حتى يقيم
 القاضي معه غيره او يطلق له التصرف لأنه صار كأنه أوصي الى رجلين فلا يفرد
 احدهما الخ) ومثله في البرازية بصفحة ٤٤٠ جزء سادس من الطبعة الموضوعية على
 امش الهندية ولا شك ان واو الجمع والجمع المضاف بيان في الدلالة على ان الحكم
 الوارد عليهما وارد على متعدد قطعاً وان كل فرد من أفراد هذا المتعدد له هذا
 الحكم الوارد عليهما علي أننا لو تركنا هذا جانباً وفرضنا ان الواقف لم يأت بهذا
 اللفظ العام بل اتى بما هو اصرح منه وقال صريحاً جعلت الشروط العشرة لفلان
 وجعلتها لفلان الخ لم يكن لواحد منهم ان يفرد بالعمل بأي شرط منها اذ انه
 من المنصوص عليه ان الواقف اذا فوض شيئاً من هذه الشروط الى شخص بعد
 وفاته كان ذلك الشخص المفوض اليه بعد وفاة الواقف وصياً له فيما فوض اليه من
 العمل بهذه الشروط وقال الامام الخصاص في كتابه احكام الاوقاف صفحة (٢٥)
 ما نصه (قلت ولما جعلت للواقف ان يبيع ذلك وانما اشترط لوالي الصدقة قال من
 قبل ان واليها انما هو وكيل الواقف في حياة الواقف ووصي له بعد موته اذا كان
 قد جعل اليه ولاية هذه الصدقة في حياته وبعد وفاته الا ترى ان للواقف اخراج
 هذا الوالي مما جعل اليه والاستبدال به فاشترطه لو كيله أو لوصيه اشترط منه
 لنفسه اهـ) وبناء على هذا يكون عتقاء الواقف وعتقاء زوجته اوصياء عن الواقف
 بعد وفاته فيما عهد اليهم من حق الشروط المذكورة وقد نص شرعاً ان الموصي اذا
 اوصى الى شخصين فاكثروا ولو ببارتين متعاقبتين لم يكن لواحد منهما حق الافراد
 بأي شيء مما فوض اليهما كما ذهب الى ذلك الامام الاعظم والامام محمد كما جاء بالجزء
 السادس من كتاب الزيلعي شرح الكنز بصفحة ٢٠٨) قررت عدم صحة الاخراج
 الصادر به الاشهاد من الست . . . المذكورة ثم (بناء على ان المدعي اعترف اولاً
 بأن الست . . . (الصادر منها الاخراج) هي من ضمن مستحق الوقف وطلب بناء
 على ذلك لأولاده القصر مقداراً معيناً من ريع الوقف بالدعوى ثم جاء بأقواله
 اليوم وبالمذكرات المودعة بملف القضية التي تلاها وكيله ان اشنديل المذكورة
 ليست من المستحقين في الوقف المذكور للأسباب التي ذكرت بالمذكرات المذكورة

ويؤتمن علي هذا ان نصيب أولاده القصر المذكورين في ربيع هذا الوقف ليس هو النصيب الذي ذكره بدعواه وحينئذ يكون متناقضاً . وان التناقض مانع من بلع الدعوى (قررت منع المدعي من دعواه منأً شريعاً . فاستؤنف هذا الحكم بالقضية مرة ١٤ سنة ١٩١٦-١٩١٧ . والحكمة العليا بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩١٧ (بناءً على ان المستأنف هو القرار الصادر بعدم صحة الاخراج الصادر به الاشهاد من الست استبدال حسبما يفهم مما جاء بمذكرة وكيل المستأنفة وهو صحيح لوجود ما يقتضيه شرعاً) قررت صحة القرار المستأنف

الخلاصة : اذا جمل الواقف وقفه على آخر وشرط للموقوف عليه فيه الشروط لعشرة وأنه لا حق له (أي الواقف) في الوقف لا في الحال ولا في المآل لا باستحقاق ولا بشرط بوجه من الوجوه فلا يكون للواقف حق في الشروط المذكورة ولا يكون مالكاً لها بعد ذلك وكذلك من وقف عليه وقفه لا يكون مالكاً لها

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١١٥ سنة ١٩١٧-١٩١٨ من وكيل المدعية بصدد الوقف من الست ... وأنشأها له على نفسها ثم من بعدها على وجه ما ذكرته بكتاب وقفها وشرطت النظر على وقفها لها ثم من بعدها لبنتها عزيزة وشرطت لنفسها الشروط العشرة المعروفة ولبن شاءت متى شاءت وأن تفعل ذلك وتكرره وليس لأحد من بعدها فعل شيء من ذلك بدون أن يشترط له ذلك وأنه بما للواقفة من الشروط غيرت وقفها وجعلته من تاريخه على بنتها عزيزة ثم من بعدها على أولادها الخ وشرطت لبنتها الشروط العشرة لبن شاءت متى شاءت تفعله الست عزيزة كله أو بعضه وأنه بما لميزرة من حق الشروط أنشأت وقف والدتها على السيد حسن وزوجته نبيهة ثم بعد ذلك غيرت الست حسن ملك الواقفة وقفها وأنشأت على ما بين فيه فشرة أفدنة تكون وقفاً على ابنها احمد وباقي الاطيان وما عليها من المباني وقفاً على بنات بنتها عزيزة وهن زكية المدعية وملك وانعام بالسوية ثم وثم الى اخره وشرطت النظر لزكية الى اخره وجعلت لزكية الحق في تغيير شرط النظر واخرجت جميع الموقوف عليهم وصيرتهم لا حق لهم لا باستحقاق

ولا بنظر وإن المدعية طالبت المدعى عليه برفع يده عن الاعيان المذكورة وتسليمها اليها لتدير شؤونها تنفيذاً لشرط الواقفة فامتنع الى اخره - ووكيل المدعى عليه الاول الناظر على الوقف انكر استحقاق المدعية للنظر لعدم ارشديتها - واجاب وكيل المدعى عليهما الثاني والثالث بالاعتراف بصدور الوقف من الواقفة وبصدور تغيير منها في الوقف وباسقاط كل من الواقفة وكريمتها حق العمل والتمسك بأي شرط مما كان مشروطاً لها واقرار كل منهما بأنه لا حق لها في شيء من تلك الشروط واقرار الواقفة بمجمل النظر على الوقف للسيد حسن وأنها ابطلت ما يخالف ذلك واقرت بأنه لا حق لها في تغيير شرط النظر وإن الواقفة اصبحت بعد ذلك غير مالكة حق العمل بشيء ما من تلك الشروط الخ - والمحكمة في ٢٣ يولييه سنة ١٩١٩ (بناء على ان النزاع بين الخصوم ينحصر في ان الاشهاد الصادر من النسب حسن ملك الواقفة بتغيير وقفها وجعله على ابنا وعلى بنات بنتها عزيزة اللاتي منهن زكية المدعية هل هو صحيح او لا فوكيل المدعية يقول بصحة هذا الاشهاد ووجوب العمل بمقتضاه ووكيل السيد حسن ونبيه ينازعه في ذلك وقد فوض وكيل المدعى عليه الثالث الرأي للمحكمة . وان هذا النزاع مبني على ان ما ذكرته الست حسن ملك في كتاب التغيير الصادر منها في .. بعد ان اخرجت نفسها وجعلت وقفها على بنتها عزيزة وشرطت لها الشروط العشرة بالكيفية المدونة به من ان لا حق لها في الوقف المذكور لا في الحال ولا في المال لا باستحقاق ولا بشرط بوجه من الوجوه وهل يبطل حق الواقفة للشروط المذكورة او لا يبطله . وان هذه البارة صريحة في اقرار الواقفة بأنه لا حق لها في الشروط المذكورة واذن لا تكون مالكة لها بعد ذلك وان التصوص الشرعية تقضي بأن الغير لا يستمد هذه الشروط من الواقف ولا يكون مالكة لها الا اذا كان الواقف يملكها وقد ذهبت الى ذلك المحكمة العليا (راجع حكمها الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩١٦ في القضية نمرة ١٩ سنة ١٩١٤ - ١٩١٥) وانه من هذا يعلم ان كلا من الاشهاد الصادر من عزيزة بنت الواقفة بادخال السيد حسن وزوجته نبيه والاشهاد الصادر من الواقفة بمجمل وقفها على ابنا وبنات بنتها لاغياً وغير صحيح لصدوره من لا يملكه واذن يتعين عدم استحقاق المدعية في الوقف المذكور) قررت رفض الدعوى - واستؤقف هذا

القرار بالقضية نمرة ١١٥ سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ - والمحكمة العليا بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٠ (بناء على أن القرار المذكور صحيح وأساببه صحيحة) قررت تأييد القرار المذكور ورفض الاستئناف

المغلاصة : (١) إذا شرط الواقف لنفسه في وقفه الشروط العشرة وتكرارها بشرطها من بعده لآخر ما عدا الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان وكان الوقف مشتملاً على أنصباء المستحقين وبيان معالم وظائف خيرية تحمل الزيادة والتقصان ألقدان شرطهما الواقف للآخر على ما يختص بالعالم والمربيات لا فيما يتناول أنصباء المستحقين

(٢) من المنصوص عليه شرعاً أن من شرط له الواقف أن يزيد وينقص من شاء ليس له أن يزيد لنفسه

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية في القضية نمرة ٤٧ سنة ١٩١٨-١٩١٩ من المدعين بصور الوقف من الواقف وإنشاء له وشرطه فيه شروطاً منها أن النظر عليه له ثم من بعده لولده المدعى عليه وأن الواقف شرط أن يكون لولده المدعى عليه الشروط العشرة ما عدا الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان فليس له فعل شيء من هذه الشروط الأربعة وأن الواقف مات وآل النظر لولده ووضع يده على أعيان الوقف وأنه قد غير سهام المستحقين في الوقف وأنقص النصف من نصيب كل واحدة من المدعين وزاد السهام التي انقصت من المستحقين إلى نصيبه من الوقف وأن الأشهاد التي عمله بذلك باطل ومخالف لشرط الواقف وطلب وكيلهما الحكم بإبطاله الخ — والمحكمة في ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ (بناء على ما ذكرته) حكمت بإبطال أشهاد التفسير الصادر من المدعى عليه واستؤقت هذا الحكم بالقضية نمرة ١٢٠ سنة ١٩١٩-١٩٢٠. والمحكمة العليا بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ (بناء على أنه تبين من الإطلاع على كتاب الوقف المدوعة صورته بملف القضية الابتدائية أن الواقف شرط لنفسه في الشروط العشرة وتكرارها وشرطها لابنه المستأق من بعده ما عدا الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان فليس له فعل شيء من هذه

الشروط الأربعة وتبين منه أيضاً أنه كما اشتمل على أنصبة المستحقين قد اشتمل على بيان معالم وظائف خيرية . وأنه عملاً بالقواعد المقررة شرعاً من أن أعمال الكلام خير من أهاله وتحقيقاً لفرض الواقف يجب حل الزيادة والتقصان اللذين شرطهما الواقف للمستأق على ما يختص بالمعاليق والمرتبات المينة بكتاب وقفه لا فيما يتناول أيضاً أنصبة المستحقين والالاماد بالنقض على المنع من الاعطاء والحرمان اللذين حظرهما الواقف عليه - وأنه بناء على ما ذكر يكون التقصان الذي حصل من المستأق في اشهاد بالنسبة لنصيب المستأق عليهما غير صحيح لأنه لا يملكه بمقتضى شرط الزيادة والتقصان لما تقدم وتكون الزيادة لنفسه التي عملها في اشهاد المذكور أيضاً غير صحيحة للسبب المذكور ولأن المتصوص عليه شرعاً أن من شرط له الواقف أن يزيد وينقص من شاء فليس له أن يزيد لنفسه وأنه لهذا ترى المحكمة أن الحكم المستأق صحيح لهذه الاسباب (لا لما ذكرته المحكمة الابتدائية) قررت تأييد الحكم ورفض الاستئناف

الخلاصة : اقرار الواقف بأنه لاحق له في الشروط العشرة (بعد اشتراطها لنفسه) حجة عليه ويعامل به شرعاً وهو اقرار مقبول لا يمكن حمله على وجه صحيح يجعل الشروط في الواقع مؤقنة

صدرت الدعوى بمحكمة الاسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٤٢ سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ من المدعين على المدعى عليهم بأن محمد أمين أحد المدعى عليهم مع أخيه المرحوم خليل كانا يملكان أطيئاً بنواحي . . . ووقفها بمقتضى حجة وقف صادرة بتاريخ . . . وأن مصطفى مع ولديه المذكورين وقفوا أطيئاً مملوكة لهم بمقتضى حجه وقفهم المؤرخة في . . . السكاتة تلك الأطيان بنواحي . . . وأن محمد أمين المذكور شرط الشروط العشرة في وقفه المذكورين لوالده مصطفى المذكور وأنه بما لوالده من الشروط المذكورة غير تغييرات كثيرة وأن محمد أمين المذكور صدر منه أخيراً أشهاد أمام محكمة . . . الشرعية بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ قضى بتغيير وقفه المذكورين وإرجاعه الى أولاده وذريته وأن هذا التغيير وقع غير صحيح

وطلبوا الحكم بعدم صحته الخ - والمحكمة في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠ حكمت بإبطالان التمييز الصادر من محمد أمين المذكور فيما يتعلق بمصارف ربيع وبقية دون ما يتعلق بشرط النظر على الوقفين (بناء على أن محمد أمين المذكور أقر بأنه لا حق له في شيء من الشروط العشرة حسبما جاء بشهاد بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ وأنه بذلك لا يملك التمييز في وقفه عملاً بما في معتبر كتب المذهب وكما في البحر) فاستأنف المدعى عليهم هذا الحكم بالقضية مرة ٩ سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، والمحكمة العليا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢١ (بناء على أن الحكم الابتدائي في الموضوع وهو صحيح لأن أقرار المستأنف الأول وهو محمد أفندي أمين الجوريجي بأن لا حق له في الشروط العشرة حجة عليه ويعامل به شرعاً وهو أقرار مقبول لا مكان حمله على وجه صحيح يجعل الشروط في الواقع مؤقتة كما أنه لا يوجد ما يدل على أن ذلك الأقرار في مقابلة شيء . وأن المستأنفين لم يأتوا بدفع مقبول) قررت قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

الخلاصة : اذا شرط الواقف في وقفه الشروط لاحد وهي الادخال والاخراج الخ ولم يشترط له تغيير النظر فلا يملك المشروط له تلك الشروط تغيير النظر

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية مرة ١٧ سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ من المدعي باستحقاقه النظر على وقفي الواقفين لارشدته الخ . والمحكمة في ٨ مايو سنة ١٩٢٣ (بناء على أنه تبين من الاطلاع على كتاب التفسير ان الست . . (بنت احد الواقفين وشقيقة ثانيهما) جعلت الوقف على نفسها ثم من بعدها على اولادها وذريتها بالصفة الواضحة به وشرطت ان يكون النظر من بعدها على هذا الوقف للارشد فالارشد من اولادها ثم للارشد فالارشد من اولاد اولادهم ثم للارشد فالارشد من اولاد اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم الى آخر ما هو موضح به وذكرت انها فعلت ذلك بما هو مشروط لها من قبل الواقفين المذكورين من الشروط التي من جعلتها الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والابدال والاسقاط . وأنه ثبت من الاطلاع على حجة وقف . .

(أواقف الاول) ان الست ... المذكورة لم تكن تملك التغير في شرط النظر وإنما الذي يمكن التمويل عليه هو شرط النظر الوارد بكتاب وقف الواقفين المذكورين. وإن وكيل المدعى قرر انه لا يعرف شرط النظر الوارد بكتاب وقف ... (الواقف الثاني) ولا يمكنه احضار هذا الكتاب ولا صورة منه وبهذا تكون دعواه غير مقبولة بحالتها هذه لأنها دعوى استحقاق النظر على الواقفين جميعاً وشرط النظر على أحدهما غير معروف) حكمت برفض الدعوى. واستؤنف هذا الحكم بالقضية مرة ١٣١ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣. والمحكمة العليا بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٣ (بناء على ان الحكم صحيح لصحة أسبابه) قررت تأييد الحكم المذكور ورفض الاستئناف

الخلاصة : إذا نص الواقف على ان المول عليه ما جاء في كتاب التغير دون ما هو مدون بالحجج قبله الخاصة بالوقف كان هذا صريحاً في الغاء كل شرط لم ينص عليه في كتاب التغير

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية مرة ١٦٣ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ من المدعية بحرمان المدعى عليهما من الاستحقاق في وقف والدهما بالصفة الموضحة بالدعوى وطلب الحكم عليهما بذلك الحرمان الخ. والمحكمة في ٣ يونيو سنة ١٩٢٣ حكمت برفض الدعوى. واستؤنف هذا الحكم بالقضية مرة ١٤٢ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ والمحكمة العليا بتاريخ اول اكتوبر سنة ١٩٢٣ (بناء على ان الحكم المستأنف صحيح لان الواقف نص على ان المول عليه ما جاء في كتاب التغير دون ما هو مدون بالحجج السابقة عليه الخاصة بوقفه وهذا صريح في الغاء كل شرط لم ينص عليه في كتاب التغير والالغاء المذكور مستفاد من النص لا من سكوت الواقف عن الشروط المغايرة) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

الخلاصة : اطاعة الزوجة زوجها واقامتها حيث يقيم هو سيدب قهري لا بحرما من الاستحقاق في وقف شرط واقفه ان يقيم بمنزله فاذا خرجت منه بغير سبب قهري حرمت من استحقاقها

صدرت الدعوى بمحكمة الزقازيق الابتدائية في القضية نمرة ٧ سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ من المدعى بصفته ناظر الوقف على المدعى عليها بحرمانها من نصيبها في الوقف بالصفة التي ينهها الى اخره . والمحكمة في ٦ اغسطس سنة ١٩٢٤ (بناء على ان المدعى طلب الحكم له على ان المدعى عليها بحرمانها من نصيبها في الوقف المشمول بنظارته لاقامتها بمصر وعدم سكناها في منزل الواقف ببلبيس مع انه شرطي وقفه ان من يخرج من منزله المذكور ويقيم في بيت آخر او جهة اخرى بغير سبب قهري يحرم من نصيبه في الوقف . وان وكيل المدعى عليها لم يجب اولاً عن الدعوى فاعتبر منكرأ لها فقدم وكيل المدعى حجة وقف صادرة من محكمة... الشرعية تبين من الرجوع اليها ان ... وقف وقفه على نفسه ثم على من عينهم بكتاب وقفه وشرط فيه شروطاً منها ابقاء منزل الواقف على حاله التي هو عليها مع الضام العائلة مع بعضها مع الخدم من العتقاء والمدرين في معيشة واحدة مع الاتفاق والاستقامة وحسن السير ومن خرج منهم بطوعه واختياره فلا حق له في الوقف واما ان خرج باسباب قهرية توجب ذلك كان اخذ للسكينة فانه يستحق في الوقف ولا يحرم . وان وكيل المدعى عليها اعترف باقامة موكلته بمصر وطلب رفض دعوى المدعى لامرين الاول ان الواقف ليس له منزل ببلبيس والثاني ان اقامة المدعى عليها بمصر لتزوجها ... المقيم بمصر لتوظيفه سابقاً بوزارة ... وكونه الآن عضواً بمجلس الشيوخ والزوجة مأمورة بطاعة زوجها والاقامة معه . وان وكلي الطرفين اتفقا اخيراً على صدور الوقف المذكور وانشائه وشروطه وتنظر المدعى المذكور عليه وان المدعى عليها من المستحقين فيه وحصر النزاع بينهما في ان البيت الذي كان يسكنه الواقف في بلبيس في حال حياته وقف او ملك للمدعى عليها وفي ان اقامة المدعى عليها بمصر مع زوجها ... يكون سبباً في حرمانها من الوقف ولا فوكل المدعى يقول ان البيت وقف من قبل الواقف وان اقامة المدعى عليها بمصر تكون سبباً في حرمانها من نصيبها في الوقف^١ ووكل المدعى عليها يقول ان البيت ملك المدعى عليها اشترته وان اقامة المدعى عليها بمصر مع زوجها لا يكون سبباً في حرمانها في الوقف . وانه لا نزاع بين الطرفين في ان المدعى عليها مقيمة بمصر مع زوجها ... المقيم بمصر وانما النزاع بينهما في ان اقامتها بمصر مع زوجها تكون سبباً في حرمانها

من نصيبها في الوقف اولا . وان الشرع يقضي على الزوجة بطاعة زوجها والاقامة معه حيثما يقيم وحينئذ فاقامة المدعى عليها مع زوجها بمصر سبب قهري فلا يترتب على ذلك حرمانها من نصيبها في الوقف) حكمت للمدعى عليها على المدعى برفض هذه الدعوى . واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ٢١٩ سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ (بناء على صحة الحكم لصحة اسبابه) قررت تأييد الحكم ورفض الاستئناف

الخلاصة : اذا شرط الواقف في وقفه أن يحفظ قدر من غلة الوقف تحت يد ناظره ويبني منه عمارات ينشأ فيها وقفه . وقام الناظر ببناء تلك العمارات فليس له بعد ذلك أن يحفظ النصف وتكون غلة الوقف جميعها راجعة للموقوف عليهم

صدرت الدعوى بمحكمة الاسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٤٩ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ من وكيل المدعي ناظر الوقف على المدعى عليه بصدور الوقف من الواقف وشرطه في وقفه ان يحفظ النصف من صافي غلة الوقف تحت يد ناظر الوقف وان يبني دوران اثنان على خربة ومنازتين من اعيان الوقف كما يبني دوران على الدائرة الموقوفة اذا اراد الشركاء في الدائرة ذلك وعلى الناظر مشاركتهم في الصرف على البناء المذكور بقدر ما يخص الوقف فيها وان الواقف توفي وآل وقفه الى المستحقين ومنهم المدعى عليه وان المدعي اقيم ناظراً على الوقف وقام بانشاء ما شرط الواقف انشاءه ولم يبق من غير عمارة غير الدين المشتركة وظل الناظر يحفظ نصف الغلة لأن الواقف لم يقيد في شرط حفظ نصف الغلة لما ذكر ولا وقت فيجب اطلاقه وقد بلغ النصف حتى سنة ١٩٢٣ مبلغ ٣٧٢٩ جنهاً وكسوراً وان المدعى عليه يخالف الناظر في هذا الرأي ويقول ان حفظ النصف بعد بناء ما شرط الواقف بناءه لا وجه له خصوصاً وقد تمذر الاتفاق مع الشركاء على بناء الدين المشتركة وطلب المدعي منع معارضة المدعى عليه في ذلك الى اخره - والمحكمة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ (بناء على ان الواقف سكت عن مصرف الباقي من المتجمد

من هذا النصف المحجوز من الربيع بعد أتمام ما شرط الصرف عليه منه فهو لا يرد إلى المستحقين إلا بنص من الواقف على ذلك ولم يوجد ويحمل سكوته عن ذلك على أن غرضه استمرار حجز هذا النصف ليصرف منه على ما تستدعيه الطوارئ التي تنتاب أعيان الوقف (حكمت بمنع تعرض المدعي عليه في المبلغ المذكور واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ٤ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ . والحكمة العليا بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٢٥) بناء على أن الواقف نص على أن يحفظ النصف من غلة الوقف تحت يد ناظره بعد اخراج ما شرطه الواقف على الوجه الموضح بكتاب الوقف ويبنى على النصف المذكور عمارات ينشأ فيها في كتابه . وأن جميع الأماكن التي شرط الواقف بناءها من النصف المذكور قد تم بناؤها ولم يبق إلا الدائرة المشتركة بين الوقف وآخرين التي شرط الواقف بناءها عند رضا الشركاء بالبناء . وأن الواقف أنشأ وقفه على نفسه ثم على أولاده ثم على أولادهم على الصفة المبينة بكتاب الوقف . وأنه لم يبين مصرفاً يرجع إليه نصف الغلة الذي شرط حفظه بعد أتمام بناء ما شرط بناءه منه . وأنه يبعد جداً أن يكون غرض الواقف حفظ نصف الربيع المذكور على الدوام لأن في ذلك تعطيلاً أهدياً للنصف المذكور ومن العبد أيضاً أن يكون أراد حفظه لتدارك الطوارئ التي قد تطرأ على الوقف . وأنه يظهر من هذا أن الواقف ما أراد حفظ النصف إلا لبناء ما شرط بناءه على أن تكون غلة الوقف بعد ذلك جميعها راجعة إلى الموقوف عليهم حسب شرط الواقف . وأنه يتعين أن يحفظ من المتجمد الآن المقدار الذي يكفي لبناء ما يخص الوقف من عمارة الدائرة المشتركة لينفق في العمارة عند رضا الشركاء بها) قررت إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فيما عدا المبلغ الذي يحفظ من المتجمد الآن لبناء ما يخص الوقف من الدائرة المشتركة .

الخلاصة : قول الواقف في إنشائه (أنه جعل السكنى في الدار الموقوفة لأولاده المستحقين في الوقف ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكراً وإناثاً من

اولاد الظهور) لا يستحق السكنى فيها غير اولاده المذكورين ولا عبرة بقوله من
أولاد الظهور

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٧٣ سنة ١٩٢٣-١٩٢٤ من المدعين على ناظر الوقف باستحقاقهما السكنى في الدار الكبرى احدى الدارين الموقفتين حيث جعل الواقف السكنى فيها لاولاده المستحقين في الوقف ومن سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً واناثاً من اولاد الظهور لوفاء الواقف ومن توفى بعده وانحصار الاستحقاق الآن في بنته وأولاد ابنه وهما المدعيان الخ - والمحكمة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (بناء على ان طرفي القضية اكتفيا بطلب التفهيم بشرط الواقف فيما يتعلق بسكنى المدعيين في دار الوقف الكبرى . وان شرط الواقف يسوغ السكنى لأولاده واولاد اولاده واولادهم ما داموا من اولاد الظهور . وان المحكمة ترى ان قول الواقف من اولاد الظهور ظاهر فيه اباحة السكنى لاولاد اولاده واولادهم ولا يفهم منه ما حاول وكيل المدعى عليه فهمه من ان هذا النص لبيان الواقع وعليه فالوجه الشرعي يقضي بتفهم المتداعين بالآتي) قررت تفهيم الخصوم بأن شرط الواقف يقضي بأحقية السكنى لجميع ذريته من اولاده واولاد اولاده واولاد اولاد اولاده وهكذا من اولاد الظهور كلهم على السواء . واستؤنف هذا التفهيم بالقضية نمرة ٥٧ سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ . والمحكمة العليا بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٥ (بناء على ان شرط الواقف يقضي بأن سكنى الدار الكبرى لاولاده المذكورين في الشرط ولا حق في السكنى لمن عداهم وحينئذ فلا حق للمدعين في السكنى في هذه الدار وانه لا يمنع من ذلك قول الواقف من اولاد الظهور بعد التخصيص على اولاده ومن سيحدثه الله له من الاولاد . وانه بناء على ذلك يكون قرار التفهيم المستأنف غير صحيح) قررت الغاء التفهيم المذكور وفهمت الخصوم بأن شرط الواقف يقضي بعدم استحقاق المستأنف عليهما للسكنى في الدار الكبرى المذكورة

الخلاصة : اذا جعل الوقف النظر على وقته من بعده لزوجته . . . ثم من بعدها لابنه . . . وشرط أن يصرف لها بعد وفاته مبلغ نظير تعاطيها شؤون الوقف

بصفة الاولى ناظرًا أصلياً والثاني ناظرًا حسيبياً (وإدارة أموره ثم ماتت الزوجة
يمكن الابن من النظر الاصلي ثم ضم له ناظر آخر اذن له بالافراد وانفرد فعلاً
بالعمل كان للناظر الاصلي الحق في المبلغ المشروط صرفه له لان عبارة الشرط ليست
نصاً في وجوب العمل

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٥٢ سنة ١٩٢٣-١٩٢٤
من وكيل المدعية على المدعى عليه ناظر الوقف بصدور الوقف من الواقف وشرطه
فيه أن النظر من بعده لزوجته الست . . . مدة حياتها ويكون ابنه محمد ناظرًا حسيبياً
سها وبعدها يكون النظر الاصلي له وشرطه أن يصرف من ريع الوقف بعد وفاة
الواقف في كل سنة من سني الآهة مبلغ قدره ألف ومائتا قرش صاغ للناظرة
المذكورة ولولده محمد الناظر الحسيبي سوية بينهما نظير تمامتهما شؤون الوقف وإدارة
أموره بصفة الاولى ناظرًا أصلياً والثاني ناظرًا حسيبياً وبعد وفاة الناظرة يكون المبلغ
جميعه لولده محمد الناظر الاصلي وإن الواقف توفى وتوفيت بعده الناظرة ويمكن محمد
من النظر الاصلي واستحق المبلغ المذكور واستمر كذلك الى أن ضم اليه المدعى
عليه ناظرًا له الافراد بالعمل بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩١٦ فوضع المدعى عليه يده على
أعيان الوقف واستغل ريعه وامتنع من اداء المبلغ المذكور للمقرر من قبل الواقف
لابنه المذكور الى أن توفى محمد المذكور بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٣ وانحصارته في
زوجته . . . واولاده منها المدعية و . . . والقاصرين بدون شريك ومما تركه ديناً
له المتجهد من راتبه المذكور في ذمة المدعى عليه مدة اقراده بالعمل وحصله المدعى
عليه من ريع الوقف مبلغ تسعة وثلاثين جنباً وقد آل عنه لورثته يخص المدعية
فيه ثمانية جنبات وكسور وقد طالبت المدعية بادائه لها كما طالبه المتوفي بجميع المبلغ
قبل وفاته وامتنع بغير حق وطلب الحكم لها على المدعى عليه بادائه لها مثل نصيبها
المذكور ومنع معارضته لها في ذلك - واعترف المدعى عليه بجميع الدعوى عدا
استحقاق المتوفي للمبلغ المذكور لأن شرط الواقف يقضي بأن الذي يستحق هذه
الاجرة هو الناظر الاصلي الذي يعمل في الوقف وقد رفعت يده من العمل بعد ضم
المدعى عليه وأفراده بالتصرف فأصبح لا يستحق شيئاً من ذلك الحين وإن المحكمة

قررت للدعى عليه أجرة نظير عمله في الوقف وذكرت في أسباب قرارها بها ان شرط هذه الاجرة لمن يكون ناظراً أصلياً بشرط أن يعمل في الوقف وان الناظر الاصلي لا عمل له فلا يستحق هذا المبلغ المقرر وطلب لذلك عدم سماع الدعوى - والمحكمة في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٥ حكمت بعدم سماع الدعوى لما ذكر . واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٢٤ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ والمحكمة العليا أولاً بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٢٥ قررت السير في الدعوى لعدم صحة أسباب الحكم المستأنف . وبعد المرافعة أمامها في الموضوع حكمت أخيراً بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٦ (بناء على ان قرار السير هو عدم صحة الاسباب وهي منحصرة في هذه الحالة في شيء واحد وهو شرط العمل في الاستحقاق . وان عبارة الشرط ليست نصاً في وجوب العمل) للمدعية على المدعى عليه بأن يؤدي اليها المبلغ المطلوب بالدعوى

- المختصرة : (١) الادخال في الوقف في مقابلة مال لا يكون باطلاً
(٢) من يكون له الشروط العشرة في وقفه يكون له الحق في ادخال من يشاء واخراج من يشاء
(٣) اذا تنازل الواقف عماله من الشروط العشرة في قدر معين من وقفه وحرم نفسه منها وأنه ليس له ولا لغيره فعل شيء منها كان هذا صريحاً في ابطالها والرجوع عنها والاقرار بانه لا حق له فيها

صدرت الدعوى بمحكمة بني سويف الابتدائية الشرعية في القضية نمرة ١٦ سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ من وكيل المدعي علي المدعى عليه بصدور الوقف من المدعي لاطيان وعقارات كائنة بمركز بني سويف بمقتضى اشهاد صادر امام محكمة... الشرعية بتاريخ... سنة ١٩١٣ وان من ضمن وقفه المذكور خمسة أفدنة وكسوراً (وبين الناحية الكائنة بها وحدودها) وان الواقف عماله في وقفه من الشروط العشرة التي منها التمييز والادخال والاخراج وله حق تكرارها كلما بدا له غير وقف الخمسة الافدنة والكسور المذكورة بمقتضى اشهاد صادر من محكمة... الجزئية الشرعية في... سنة ١٩١٦ وجعلها من تاريخ الاشهاد المذكور وفقاً على خاله المدعي عليه ثم

من بعده على من عينهم بذلك الاشهاد وان الواقف المذكور بما له من الشروط العشرة وتكرارها غير وقف الخمسة الافدنة والكسور المذكورة وأخرج منها المدعى عليه ومن عينهم بعده وصيرم لا حق لهم فيه لا بالاستحقاق ولا بالنظر وجعلها وقفاً على نفسه مدة حياته ثم من بعده على من عينهم بالاشهاد الصادر بهذا التغيير امام محكمة... الابتدائية الشرعية في سنة ١٩٢٥ وجعل النظر أيضاً لنفسه وان المدعي طالب المدعى عليه بأن يسلمه الخمسة الافدنة والكسور المذكورة ليتولى شؤونها بنفسه حيث انتقل حق النظر والاستحقاق اليه فامتنع بغير حق الخ. ووكيل المدعي عليه اجاب عن الدعوى بالمصادقة على الوقف وشروطه والشائته وعلى التغيير الصادر في ١٩١٦ من المدعي وأنكر ما عدا ذلك. من الدعوى ودفعها بأنه قد تنازل في الاشهاد المذكور عما له من الشروط العشرة بالنسبة للقدر المذكور وحرّم نفسه منها ولنص على أنه ليس له ولا لاحد غيره فعل شيء منها وبذلك قد سقط حقه في جميع الشروط العشرة التي جعلها لنفسه في كتاب وقفه سالف الذكر وطلب رفض الدعوى الخ — والمحكمة الابتدائية في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٦. بناء على ان المدعي ادعى دعواه المذكورة وطلب ما طلبه بها مستنداً فيها الى اشهاد التغيير الثاني — وان المدعي عليه اجاب عنها بالاعتراف بما اعترف به وانكار ما أنكره ودفعها بأن المدعى تنازل عن الشروط العشرة بالنسبة للقدر المذكور وحرّم نفسه منها وذكر انه ليس له ولا لاحد غيره فعل شيء منها وهذا قد سقط حقه فيها — ورد عليه المدعي بأن الشروط العشرة من الحقوق الاكيدة التي لا تسقط بالاسقاط ثم قال هذا على فرض صحة الاشهاد بادخاان المدعى عليه في القدر المذكور ولكن لا نسلم بصحته بل هو باطل لكونه في مقابلة مال الى آخر ما جاء بمذكرته وأنكر المدعى عليه كونه في مقابلة مال فقدم المدعي اثباتاً لذلك أوراًقاً منها الحكم الصادر بمحكمة بني سويف الاهلية في القضية نمرة ١٢٧ المؤثر بها مشه بأن المدعى عليه استلم المبلغ الموضح بإطن الحكم المذكور وأصبح المدعى خالصاً — وانه بالبحث في كتب الفقه المعتبرة كالحانية والبحر والاشياء والاسعاف والهندية وغيرها لم يوجد بها ما يفيد ان الشروط العشرة من الحقوق الاكيدة وانها لا تسقط بالاسقاط بل الذي استفيد من كلام الفقهاء ان الملك لا يسقط بالاسقاط بخلاف الحقوق فانها تسقط به الا ما كان

منها ثانياً من جهة الشارع كحق الرجوع في الهبة للواهب وحق التولية على الوقف للواقف وحق الارث وما تعلق به حق التبريل المنصوص عليه في كتب الفقه ان ما يشترطه الواقف في وقفه لنفسه أو لغيره من الشروط كالترفضيل والترخيص والادخال والاعراض والاعطاء والحرمات وغير ذلك يبطل بإبطاله فقد ذكر في البحر من الجزء الخامس بالصفحة (٢٤٣) ما نصه (فان قلت اذا قال من له الشروط لا حق لي فيها ولا استحقاق ولا دعوى فهل له ولاية الادخال والاعراض مع شرط الواقف قلت ليس له ذلك لكونه مقراً بأنه لا حق له وهو مؤاخذ بإقراره) اهـ ولا فرق في ذلك بين الواقف نفسه وبين من شرط له الواقف الشروط العشرة وذكر في الاسعاف في صفحة ١٠٦ من الطبعة الاميرية سنة ١٢٩٢ هجرية ما نصه (قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بني فلان على ان لي أن أفضل من شئت منهم الى ان قال ولو قال أشاء أن أعطي لبني فلان شيئاً من الثلة وأعطيها لغيرهم بطلت مشيئته في التفضيل وصارت بينهم جميعاً) الى آخر ما ذكره من قوله (واذا قطبها وأبطلها صار كأنه لم يشترطها في أصل العقد) وفي صفحة ١٠٧ من الكتاب المذكور ما نصه (ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بني فلان على ان لي أن أعطي غلتها لمن شئت منهم) الى ان قال (وان قال لا أشاء أن أجعلها له بطلت مشيئته وكانت بينهم بالسوية) وفي صفحة ١٠٨ من الكتاب المذكور ما نصه (ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة للأعز وجل أبداً على ان لي أن أعطي غلتها لمن شئت من بني فلان صح الوقف والشروط وله أن يجعل غلتها لمن شاء منهم كما تقدم الا انه اذا قال لا أشاء أن أعطي غلتها لأحد منهم ولكني أعطيها لغيرهم تبطل مشيئته في اعطائها لم ولا مشيئة له في الاعطاء للتبرير فلا تصح فتكون الثلة للمساكين). وذكر الجزء الثاني من الهندية طبعة أميرية سنة ١٣١٠ بالصفحة ٤٠٤ ما نصه (اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بني فلان على ان لي أن أعطي غلتها من شئت منهم فله أن يعطي لمن شاء منهم فان قال لا أشاء أن أعطي أحداً منهم فالثلة لهم وقد بطلت مشيئته فصار كأنه لم يشترط لنفسه مشيئته) وفي تلك الصفحة أيضاً ما نصه (اذا قال ارضى صدقة موقوفة على بني فلان على ان لي أن أفضل من شئت منهم كان ذلك جائزاً ويكون له أن يفضل من شاء ولو رد المشيئة

قال لا أشاء أو مات كانت الغلة بين بين بنى فلان بالسوية) وبالصنفحة ٤٠٦ من الجزء المذكور ما نصه (ولو قال على ولد عبد الله على أن لي أن أدخل فيه ولد زيد لم يكن له أن يدخل غير ولد زيد وله أن يدخل ولد زيد كلهم ويكونوا أسوة لولد عبد الله فإن قال لا أشاء أن أدخلهم فقد انقطعت مشيئته والوقف لولد عبد الله) كذا في الحاوي وذكر في كتاب قانون المدل والالصاف في المادة (١٢٣) ما نصه (فإن رد الواقف المشيئة التي شرطها في التفضيل بأب قال لست أشاء أن أعطي شيئاً للموقوف عليهم وأعطيها لغيرهم تبطل المشيئة وتلغو فكأنه لم بشرطها في أصل الوقف وتصير غلة للموقوف عليهم فتقسم بينهم بالسوية) وفي المادة (١٢٥) ما نصه (إذا جعل الواقف أرضاً له صدقة موقوفة على بنى فلان وشرط لنفسه أن يعطى غلتها لمن شاء منهم) الى أن قال فإن أبطل مشيئته بأن قال لا أشاء أن أعطي أحداً منهم بطلت المشيئة وصار غلة الوقف كلها لهم تقسم بينهم بالسوية) وكذلك بالمادة المذكورة ما نصه (فإن قال الواقف في أصل وقفه أرضى هذه صدقة موقوفة للاعز وجل على أن أعطي غلتها لمن شئت من بنى فلان صح الشرط أيضاً وله أن يجعل غلتها لمن شاء منهم إلا أنه إذا أبطل مشيئته في إعطائها لهم وشاء إعطائها لغيرهم بطلت مشيئته في إعطائها لهم ولا مشيئته له في الاعطاء لغيرهم فتكون الغلة كلها للفقراء وإن شاءها لهم ثم مات أحدهم جاز له صرفها حصصاً الى من شاء منهم دون غيرهم وإن أبطل مشيئته في حصصها كانت للفقراء والمساكين) فهذه النصوص كلها صريحة في أن الواقف أن يبطل ما شرطه لنفسه في وقفه من الإدخال والإخراج وغيرهما بأي المقتضى كان وإن عبارة المدعي في الأشهاد الذي أدخل فيه المدعى عليه في القدر المذكور هي ما يلي (وقد تنازل عماله من الشروط العشرة بالنسبة للقدر المذكور وحرم نفسه منها وأنه ليس له ولا لغيره فعل شيء منها) وهي صريحة في إبطالها والرجوع عنها والاقرار بأنه لا حق له فيها — وإن ما أورده المدعي من القول والاحكام الرد على ما دفع به المدعى عليه وبمسك به لا يدل على ما ادعاه ولا يمول عليه بعدما ذكر من النصوص الدالة على صحة إبطال الشروط العشرة بإبطال الواقف — وأما ما استدلل به على إبطال اشهاد التغير الاول لتكونه في مقابلة التنازل عن الدين فإن الأشهاد ليس فيه ما يدل على ذلك على أنه لو كان في مقابلة مال لا يكون

باطلاً لأن الاشهاد الاول بالادخال انما صدر بناء على ما للواقف من الشروط العشرة والنص الشرعي يقضي بأن من له الشروط العشرة التي منها الادخال والاخراج يكون له الحق في ادخال من يشاء واخراج من يشاء والنص مطلق يشمل ما اذا كان في مقابلة مال اولا ولأن الادخال والاخراج ممن له الشروط العشرة ولو في مقابلة مال لا يخرجان الموقوف عن كونه وفقاً فلا يكون يعبأ للوقف بل فيه تفسير للمصارف وللواقف بما له من الشروط تفسير المصارف وليس في ذلك ابطال لحق احد من الموقوف عليهم لأن حقهم لم يتأكد لوجود شرط الادخال والاخراج. وان حق النظر على الوقف والتولية عليه ثابت شرعاً للواقف سواء اتقاء عن نفسه ام لا فضلاً عن ان المدعى عليه لم ينازع في ذلك ولم يتعرض له في دفعه لأن دفعه قاصر على الشروط العشرة وحق التولية ليس منها - وانه تبين مما ذكر صحة ادخال المدعى عليه في القدر المذكور الحاصل باسناد التفسير الاول وعدم صحة اخراجه فيما يتعلق بالاستحقاق الحاصل باسناد التفسير الثاني وتبين والحالة هذه قبول الدفع ورفض الدعوى فيما يتعلق بالاستحقاق فقط) قررت قبول دفع المدعى عليه ورفض هذه الدعوى - واستؤثقت هذا القرار بالقضية مرة ٩٢ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ (بناء على ان الاستئناف قدم وقيد في الميعاد فهو مقبول شكلاً - وان الحكم المستأنف في الموضوع وهو صحيح لصحة اسبابه ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

الخلاصة : تغيير المستحق في الوقف (المشروط له من قبل الواقف الشروط) بعد اقراره بأنه لا حق له في اعطاء أي شيء من الوقف لتغير المستحقين ولا ان يزيد أو ينقص في الحقوق الميينة بكتاب الوقف يكون غير صحيح

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في القضية مرة ٣٠ سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ من المدعي على المدعى عليه بأن الست لطيفة ... وقفت الاطيان والعقارات الميينة بكتاب وقفها الصادر من هذه المحكمة في ٨ القعدة سنة ١٣٢٣ على نفسها ومن بعدها يكون ثلث ربحه لزوجها المدعى عليه ومن بعده يكون وفقاً

نضماً للثلاثين ويصرف في مصارفه والحصة الباقية وقدرها الثلاثان تكون وفقاً على أولادها ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم وشرطت أن يكون النظر من بعدها لزوجها المذكور وقد ماتت الواففة عن أولادها الأربعة محمد المدعى واحمد ومراد وسعدية وعن زوجها المذكور وطلب الحكم باستحقاقه لربع ثلثي الوقف المذكور ثم دخل مراد المذكور خصماً ثالثاً في الدعوى بصفته مدعياً وادعى دعواء المتضمنة لدعوى المدعى الاول وطلب الحكم باستحقاقه لربع ثلثي الوقف. ووكيل المدعى عليه دفع الدعوى بعدم سماعها لأنه بما له من الشروط العشرة في الوقف المذكور غير فيه بمقتضى كتاب التفسير الصادر بمحكمة ... الشرعية في ... فبراير سنة ١٩١٤ بأن جعل الربع منحصراً فيه فقط. وانكر وكيل المدعين هذا الدفع وقال أنه بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩١٣ أقر بأنه لاحق له في الحال ولا في الاستقبال في إعطاء أي شيء من هذا الوقف لغير المستحقين المذكورين ولا أن يزيد أو ينقص في الحقوق المبينة بكتاب الوقف وذلك بمقتضى ورقة عرفية أقر بصحتها أمام محكمة مصر المختلطة في المذكورة المقدمة منه في القضية مرة ٣٦ (وقدما الورقة العرفية وصورة المذكورة وحجتي الوقف والتفسير) فقررت المحكمة رفض الدفع وكلفت وكيل المدعى عليه الاجابة فامتنع فاعتبرته منكراً فكلفت المدعين الاثبات فاستندوا الى الاوراق المقدمة والى الاعلام الدال على وفاة الواففة وانحصار أربها في زوجها وأولادها المذكورين. وأخيراً المحكمة المذكورة في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٦ (بناء على انه بالاطلاع على الورقة العرفية المذكورة تبين أن المدعى عليه أقر بأنه لاحق له في إعطاء أي شيء من الوقف لغير المستحقين ولا أن يزيد أو ينقص في الحقوق المبينة بكتاب الوقف. وان هذا الاقرار سابق على التفسير الذي حصل منه فيكون ذلك التفسير غير صحيح ويتبين حينئذ رفض الدفع والحكم للمدعين بالدعوى على الوجه المذكور. واستؤنف هذا الحكم بالقضية مرة ١٠ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦. والمحكمة العليا بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٢٦ بعد أن قررت وقف السير في القضية بالنسبة ل وفاة احد المحكوم لها المستأف منها (بناء على أن الاستئناف قدم وقيد في الميعاد فهو مقبول شكلاً. وان الحكم المستأف في الموضوع وهو صحيح لصحة أسبابه بالنسبة لمراد ... ولم يأت المستأف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المستأف بالنسبة لمراد ورفض الاستئناف

الخلاصة : اذا شرط الواقف ان يبدأ من ريع وقفه باصلاحه وعمارته فان لم يكن احتياج اصلاً للمارة فيصرف قيراط من اربعة وعشرين قيراطاً من ريع الوقف المذكور على تربة الواقفين او احدهما الخ . يؤخذ هذا القيراط من صافي الربيع بعد صرف ما يحتاج اليه الوقف من المارة واجرة الناظر وغير ذلك مما يلزم لمصالح الوقف وادارة شؤونه

صدرت الدعوى بمحكمة الزقازيق الابتدائية في القضية عمرة ٧ سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ من وكيل المدعية يصفها وصية على اولادها القصر بصدور الوقف من الواقفين وانشائها له على انفسها مدة حياتهما ثم على الجهات التي عينها به وأنهما شرطاً فيه ان يخرج قيراط من اربعة وعشرين قيراطاً من ريع الوقف المذكور ليصرف على تربة الواقفين أو احدهما في عمل الخيرات وان يبدأ من ريع الوقف باصلاحه وعمارته ولو استغرق ذلك جميع الربيع وقد توفي الواقفان وأقيم المدعي عليهما في النظر على الوقف وان المدعية استولت على استحقاق اولادها القصر المذكورين في ريع سنة ١٩٢٥ باعتبار ان القيراط المخصص للخيرات يجب اخراجه من كامل الربيع قبل المصاريف والمدعي عليهما يطالبانها برد مبلغ ستة وثلاثين قرشاً صاغاً مما استولت عليه من ريع الوقف المذكور في سنة ١٩٢٥ لأن القيراط المشروط اخراجه للخيرات يجب اخراجه من صافي الربيع مع ان عبارة الواقف تفيد اخراجه من مجموع الربيع قبل المصاريف الضرورية للوقف وذلك منهما بغير حق ولا يزالان يترضان لها ويطلبان رد المبلغ المذكور وطلب الحكم لموكلته على المدعي عليهما بمنع تعرضهما اليها في مبلغ الفرق المذكور. وبعد ان أجاب المدعي عليهما عن الدعوى بالاعتراف بها جميعها اتفقوا جميعاً على طلب تفسير شرط الواقفين وهو هل يخرج القيراط المخصص للخيرات من كامل الربيع أو من صافيه وقصرت المدعية دعواها على ذلك وقدمت قرار الوصاية على اولادها المذكورين . والمحكمة في ١٧ مارس سنة ١٩٢٦ (بناء على ان الطرفين تصادقا على صدور الوقف المذكور من الواقفين وعلى شروطه المدونة بكتاب وقفها الصادر في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٤ من هذه المحكمة وتظهر المدعي عليهما على هذا الوقف ووضع أيديهما على أعيانه

واستلها الى آخر ما جاء باقوالهما. وأنها اتفاقاً أخيراً علي ان فوضا الرأي للحكمة
 التي تفسر شرط الواقفين فيما يخص بالقيروط المشروط صرفه على تربة الواقفين أو
 أحدهما بالصفة المشروحة بالحجة السالفة الذكر هل يخرج ذلك القيراط من جميع
 الربيع كاملاً قبل صرف اي شيء من الربيع أم يخرج من صافي الربيع بعد صرف
 ما يجب صرفه في عمارة الوقف وفي كل ما هو ضروري للوقف كأجرة الناظر وسداد
 الاموال وغير ذلك مما يحتاج اليه ادارة شؤون الوقف وقصرا طلبهما على ذلك .
 وأنه بالاطلاع على حجة الوقف الصادرة من هذه المحكمة في ١٥ جمادى
 الآخرة سنة ١٣٠٤ تين ان الواقفين المذكورين انشأ وقفهما على أنفسهما مدة
 حياتهما ثم من بعد أحدهما يكون النصف على أولاده وذريته علي النص والترتيب
 المشروحين بها وشرطاً في وقفهما ان يبدأ من ربيع الوقف باصلاحه وعمارته فان لم
 يكن احتياج اصلاً للعمارة فيصرف قيراط من أربعة وعشرين قيراطاً من ربيع الوقف
 المذكور على تربة الواقفين او أحدهما وربيع الربيع يحفظ ليشترى به ما يكون وفقاً
 تاباً لوقفهما المذكور في الحكم والشرط ويصرف ثلاثة الارباع الى المستحقين
 بالصفة المذكورة ولم يشترطاً في كتاب وقفهما شيئاً للناظر. وأنه بذلك يكون الاستحقاق
 منحصراً في ثلاث جهات خيرات تصرف علي تربة الواقفين أو أحدهما وما يشترى
 بالربيع ليكون وفقاً ومن يكون موجوداً من ذرية الواقفين ونسلهما . وان النصوص
 الفقهية تدل على ان اهل الوقف لا يستحقون من غلاته وإيراداته شيئاً الا ما كان
 فاضلاً بعد العمارة الضرورية وأجرة الناظر اذا لم يكن قد شرط الواقف أجراً مبنياً
 في كتاب الوقف وسداد الموائد والاموال وغير ذلك مما يحتاج اليه مصالح الوقف
 وادارته) فهت الطرفين بأن القيراط الموقوف على الخيرات بالصفة المدونة بكتاب
 الوقف الصادر من الواقفين المذكورين بهذه المحكمة في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٤
 يؤخذ من صافي الربيع بعد صرف ما يحتاج اليه الوقف من العمارة وأجرة الناظر
 وغير ذلك مما يلزم لمصالح الوقف وادارة شؤونه . واستؤف هذا الحكم بالقضية
 نمرة ١٣٢ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ . والمحكمة العليا بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٢٦
 (بناء على ان الحكم المستأف صحيح لصحة أسبابه ولم تأت المستأنفة بدفع مقبر)
 قررت تأييد الحكم المستأف ورفض الاستئناف)

الفصل الخامس

في مواضيع متفرقة تتعلق بالوقف

الخلاصة: لا مانع من سماع دعوى الاستحقاق في الوقف مع عدم تقديم المدعى كتاب الوقف متى كان المدعى عليه معترفاً بالوقف وبأن له حجة

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية بني سويف الشرعية في القضية نمرة ١٩٩ سنة ١٨٩٧ من المدعى على المدعى عليه ناظر الوقف باستحقاقه في الوقف الخ - والمدعى عليه اعترف بالوقف ونظره عليه وانكر استحقاق المدعى فيه . والمحكمة في ٦ شوال سنة ١٣١٥ (بناء على ان المدعى لم يقدم كتاب الوقف) قررت رفض الدعوى - ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٨٩٨ (بناء على ان المدعى ادعى ان كتاب الوقف مسجل بمحكمة مصر الكبرى الشرعية ولم ينكر المدعى عليه ذلك) قررت عدم صحة القرار لعدم صحة التطبيق وانه لا مانع من سماع الدعوى

الخلاصة (١) الشأن في النزاع في المتق حال حياة المتق انما هو له . والشأن فيه لمستحق وقف المتق انما يوجد بعد وفاته
(٢) دفع دعوى مدعي الاستحقاق في الوقف بمضي المدة يكون غير مقبول اذا كانت رفعت دعوى من احته باستحقاقها فان المدة تنقطع بذلك

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الشرعية الكبرى في القضية نمرة ١٣ سنة ١٩٠٢ من المدعى باستحقاقه في الوقف باعتباره ابن ابن متوق الواقف الخ . والمحكمة حكمت في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٢ للعدي على المدعى عليهما بمقت رستم بك

من قبل معتقه الواقف وبموته عن اولاده الاربعة وبموت ابنه محمد سليم عن ولديه المدعى و... وباستحقاق المدعى وباقي ذرية رسم بك الموجودين في فاضل ربيع الوقف. ودفع في هذا الحكم. والمحكمة العليا بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١١٠٣ (بناء على انه معترف بالوقف والشأته وشروطه. وأما النزاع في عتق رسم بك. وان الشأن في النزاع في عتق رسم بك في حال حياة الواقف إنما هو من المعتق الواقف المذكور ولا يعلم نزاعه في عتق رسم بك المذكور بل علم الاعتراف منه ببقته كما دلت على ذلك المستندات الموجودة بملف القضية. وان الشأن لمستحق الوقف المذكور في النزاع في عتق رسم بك المذكور من قبل المعتق الواقف إنما يوجد بعد وفاة الواقف المذكور الذي قال المدعى أنها كانت في سنة ١٢٩٣ وقال المدعى عليهما أنها كانت سنة ١٢٩٢. وأنه علم أنه لم يحصل نزاع في عتق رسم بك المذكور الا في هذه الدعوى بدليل المصادقة عليه. وان الاعتراف به في الدعوى التي رفعت من اخته زينب امام محكمة مصر الشرعية في ٢٩ القعدة سنة ١٣٠٠ واستمرت الى ٦ الحجة سنة ١٣٠٤ وأما دفع المدعى عليه دعواها الاستحقاق في هذا الوقف بعد اعترافه بعتق والدها رسم بك بالتبشير الذي ادعاه ولم يفصل فيه لمدم نبوته. وأنه يفرض وجود النزاع من المستحقين في عتق رسم بك من قبل محمد قفطان باشا من يوم وفاة محمد قفطان باشا المذكور كما ذكر فان دفع الدعوى بأنه ترك الدعوى جميع المدة الماضية مع تمكنه من رفعها غير صحيح لقيته عن هذه البلدة وعدم تمكنه من الرجوع اليها لانه حكم عليه بالنفي منها ونفى بالفعل مدة تسع سنين تنتهي في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣١٠. تاريخ صدور المفو عنه المتحقق ذلك من جريدة الوقائع المصرية الصادرة بتاريخ ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣١٠ مرة ١٣٠ واعتراف المدعى عليهما. وأنه يفرض تمكنه من رفع هذه الدعوى في المدة الماضية ولم يرفعها فان المدة انقطعت برفع اخته الدعوى المذكورة المتبدأ رفعها في ١٩ القعدة سنة ١٣٠٠ لما هو مقرر ومعلوم ان بعض المستحقين ينتصب خصماً عن الباقي فيكون رفع الدعوى المذكورة منها رفعاً لها من المدعى الآن لا تنصبها خصماً عنه في تلك الخصومة. وأنه ثبت عتق رسم بك المذكور باعتراف المدعى عليهما ضمن اعترافهما بالمستندات الموجودة بالدعوى المثبتة له التي لم يدفعاها الا بأنها ليست مستندات شرعية. وهذا

ليس طعنًا في تلك الاوراق لأن الاعتراف بالكتابة كالاقرار باللسان . وان عتق رستم بك المذكور ووقاته عن اولاده وولدي ولده المذكورين تحقق ايضاً بشهادة الشهود المذكورين اذ مع وفاة المشهود بعته لا يتأتى تمييزه بأزيد مما جاء في شهادة الشهود المذكورين . وانه بهذه الحالة لا يكون الدفع بمضي المدة ولا بشيئه صحيحاً) قررت محبة الحكم المذكور وفرض الدفع

الخلاصة : كل بيع صدر في ارض موقوفة بدون اذن ولا وجه شرعي يكون باطلاً شرعاً ويجب فسخه وان أحدث المشتري عليها بناء يكون متدياً وغاصباً ويجب رفعه وازالته الا اذا كانت رفعه يضر بتلك الارض فيملكه ناظر الوقف بقيمته مستحق القلع ان كانت الارض اقل من قيمته وبقيمته مرفوعاً ان كانت أقل من قيمته مستحق القلع ويدفع تلك القيمة من غلته اذا كان في يده منها ما يكفي للقيمة المذكورة والا اجره الناظر واعطى القيمة من اجرة الوقف وغلته

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ٣٠ سنة ١٩٠١ (بعد القرار بعدم محبة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية نمرة ٨٦ سنة ١٩٠٠ وامادة نظر القضية) من وكيل المدعية بصفتها ناظرة على الوقف على المدعي عليه بصدد الوقف من الواقف بمقتضى حجة المحررة من محكمة ... الشرعية وان الوقف انحصر استحقاقاً في اشخاص معينين بالدعوى منهم موكلته المدعية وانها قررت في النظر على الوقف بعد عزل اخيها من النظر عليه وانه في مدة تنظر اخيها ومن قبله تخرب جزء من الوكالة الموقوفة وصار ارضاً مشحونة بالآتربة والاقناص والباقي صار مكاناً مستقل (وعين موقعه وجدوده) وان اخاها مذ كان ناظراً باع هو وعمه ما تخرب من ارض الوكالة وما عليها من الاقناص والآتربة بكيفية أنهما باعا نصفها بما عليه من الاقناص بصفة أنها ملك لهما لشخصين هما... بمبلغ عشرين جنيهاً مصرياً بموجب عقدين عرفيين مسجلين بمحكمة مصر المختلطة ثم اشترى ذلك منهما المدعي عليه بعقد موجود بطرفه ثم اشترى المدعي عليه النصف الثاني بما تخرب من الوكالة بعقد آخر وان المدعي عليه واضع يده على قطعتي الارض المذكورتين

تبدأ منه بغير حق شرعي وإن جميع هذه التصرفات التي حصلت باطلاً وإن الواجب على المدعى عليه رفع يده عن القطع الأرض المذكورتين وتسليمها لموكلته المدعية وطلب الحكم لها عليه بإلغاء التصرفات المرقومة ورفع يده عن القطع الأرض وتسليمها لموكلته — وأجاب وكيل المدعى عليه عن الدعوى بالاعتراف بصح دور الوقف ونظر المدعية عليه وانكاره تخريب جزء من الوكالة وصيرورته أرضاً وانكاره صدور البيع وقوله أن الوكالة باقية إلى الآن على ما كانت عليه زمن الواقف وإن ما في يد موكله فقد وصل إليه بالشراء الشرعي لأرض مملوكة لشخصين بمقتضى عقود وأن موكله يمدان ملك الأرض المذكورة صرف في بنائها من ماله أضاف قيمة الأرض حتى جعلها منزلاً مشيداً كل ذلك يعلم ومشاهدة المدعية ومن سلفها من النظار مستحق الوقف وعدم منازعة أحد منهم للمدعى عليه وطلب منع المدعية من الدعوى إلى آخره — والمحكمة العليا بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٠٣ (بناء على أنه بالإطلاع على كتاب وقف ... المذكور المحرز من محكمة ... بتاريخ ... تبين أن حدود الوكالة المتنازع في أن مباني المدعى عليه واقعة على جزء منها بمحدودها المذكورة به ومن ضمنها أن بعض الحد الغربي ينتهي إلى الحارة وهي حارة ... التي لم تتغير للآن كما اعترف المدعى عليه. وأن المدعى عليه اعترف بوقف الوكالة المبنية بكتاب الوقف المذكور المتنازع في جزء منها وهو القطع الأرض الحاملتان لمباني المدعى عليه فيكون معترفاً بأن كل جزء مما أحاطت به حدود الوكالة المذكورة الموضحة بكتاب الوقف هو منها ومن وقف الواقف المذكور وهو اعتراف بأن القطع الأرض المتنازع فيها الحاملتين لبناء المدعى عليه من ضمن الوكالة الموقوفة لهما بما أحاطت به حدودها بمقتضى كتاب الوقف . وأنه قد تحقق كون القطع الأرض المذكورتين من ضمن أرض الوكالة المذكورة وأنها من وقف الواقف المذكور من تقرير وشهادة أهل الخبرة المندوبين لذلك من قبل هذه المحكمة ومن مائة عضو — المندوبين أيضاً من قبلها لذلك . وأنه ثبت أيضاً من شهادة الشهود المذكورين بحضور مائة العضوين المشار إليهما . وأنه قد زكي ثلاثة منهم لعدم حضور الرابع سرّاً علناً . وأن هذه الحالة يكون كل بيع صدر في القطع الأرض المذكورتين باطلاً شرعاً ويجب فسخه ويكون المدعى عليه بإحداث بناء منزله عليها متعدياً وغاصباً لأنه بدون إذن ولا

وجه شرعي . وأنه اتضح من تقرير اهل الخبرة ان رفع بناء المدعى عليه يضر بالقطعي الارض المذكورتين وحينئذ يمتدح ناظر الوقف المذكور لجهة الوقف بقيمته مستحق القلع ان كان أقل من قيمته مرفوعاً بالفعل وبقيمته مرفوعاً ان كانت أقل من قيمته مستحق القلع وبدفع تلك القيمة من غلته ان كان في يده منها ما يكفي للقيمة المذكورة والا أجره الناظر واعطى القيمة من أجره الوقف وغلته (حكمت للمدعية على المدعى عليه بكون القطعي الارض المذكورتين القائم عليها بناء المنزل المذكور وفقاً من قبل ... الواقف المذكور ومن ضمن الوكالة الموقوفة من قبل الواقف المرقوم وبطلان كل بيع صدر فيها على الوجه المسطور ويكون المدعى عليه متعدياً وخاصاً باحداث بنائه المذكور عليها وبأن للناظرة ان تملك البناء المذكور للوقف بأقل القيمتين المذكورتين وبأن تدفع القيمة من غلة الوقف ان كان يدها ما يكفي او مما تستقله من ريعه ان لم يكن في يدها ما يكفي لذلك وأمرت المدعى عليه بعدم معارضته للناظرة المدعية في جميع ما حكم به لها عليه على الوجه المسطور .

الخلاصة: (١) تصرف الواقف حال حياته في بعض الاعيان الموقوفة واعتراف الورثة ان تلك الاعيان ملك لا وقف والاحكام الصادرة من المحاكم الاهلية والمختلطة بنزع ملكية بعضها لديون كانت على الواقف لا يصلح شيء منها حجة على بطلان الوقف بعد ان صدر صحيحاً مستوفياً شرائطه
(٢) المدار في صحة صدور الوقف شرعاً على أن يكون الموقوف معلوماً لدى الواقف ولا يشترط شرعاً ذكر حدوده عند الاشهاد بوقفه

صدرت الدعوى بالحكمة العليا في القضية بمرّة ٢٠ سنة ١٩٠٢ (بعد القرار بعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مديرية آسيوط الشرعية في القضية بمرّة ٢٣٨ سنة ١٩٠١ واطاعة نظر القضية) من وكيل المدعى على المدعى عليها بوفاة المتوفي عن ورثته وتركه ميراثاً عنه المنزل المحدود بها ثم وفاة بنته بعده وانحصار ارضها في زوجها المدعى وولديها منه القاصرين وان المدعى عليه الاول واضع يده

على المحدود بما فيه ما آل الى المدعى بالميراث عنه عن زوجته الخ . وأجاب وكيل المدعى عليه الاول باعتراؤه بالدعوى عدا ترك المتوفى للمحدود ميراثاً عنه فانه أنكره ودفعه بان المتوفى وقفه ضمن عقارات واطيان وهو يملك ذلك وصدر بذلك اَشهاد على يد نائب محكمة ... الشرعية وقيد بالسجل الذي كان معداً يومئذ بالمديرية وقد أنشأ وقفه على نفسه ثم على بنيه وبناته الى آخره وان الواقف مات هو ومن توفى بعده وقد قرر موكله ناظرأ على الوقف وتحرر له تقرير نظر من محكمة ... الشرعية في ... ووضع يده على اعيانه التي منها المحدود وانه مسنفل زعيماً ويصرفه في مصارفه الشرعية مع اطلاع المدعى ومشاهدته واعترافه بالوقف الخ . وانكر وكيل المدعى صدور الوقف وقال ان ما صدر من المتوفى هو شروع في الوقف لا وقف بالفعل وانه لم يذكر حدود العقارات الموقوفة بقيد ذلك مع لزوم ذكر ذلك شرعاً وان المتوفى تصرف في كثير من تلك الاعيان وان الوقف على فرض محتمل لا ينطبق عليه المادة (٣٠) من اللائحة التي اشترطت في سماع دعوى الوقف امرين صدور الاشهاد على يد حاكم شرعي وكونه مقيداً بدفاتر المحاكم الشرعية وهذا الاشهاد مع علاته وابهامه لم يكن مسجلاً بدفاتر المحكمة المدة لقيد الاشهادات الخ . والمحكمة العليا في ٩ ابريل سنة ١٩٠٣ (بناء على ان الوقف صدر من الواقف المذكور لدى نائب محكمة مديرية ... الشرعية في ... وقيد بسجلها بوجه ... المحفوظة بدفترخانة المحكمة المذكورة كدليل على ذلك الصورة المحررة من تلك المحكمة بتاريخ ... وأنه باستحضار السجل المذكور من المحكمة المذكورة ومراجعة قيد تلك الصورة على المقيد به وجدت مطابقة له وان القيد المذكور مشمول بنظم الواقف وختم نائب المحكمة وختم ناظر قلم قضايا المديرية وامضا غيرهم من الشهود وانه بهذه الحالة يكون الوقف المذكور قد صدر الاشهاد به بمن يملكه على يد حاكم شرعي وقيد بدفتر احدى المحاكم الشرعية الذي كان معداً لذلك حين ذاك على الوجه الجاري عليه العمل في حينه وعلى ذلك ينطبق على ما تسمع فيه الدعوى كالمردود بالمادة (٣٠) من لائحة المحاكم الشرعية . وان تصرف الواقف حال حياته في بعض الاعيان الموقوفة واعتراف الورثة بأن الاعيان المذكورة ملك لا وقف على فرض صدوره منهم والاحكام الصادرة بنزع ملكية بعض تلك الاعيان لديون كانت على الواقف

المتوفى المذكور لا يصلح شيء منها حجة على بطلان الوقف المذكور بعد ان صدر صحيحاً مستوفياً شرائطه من الواقف المذكور حال حياته لدى الحاكم الشرعي وقيد على ما سبق ايضاحه - وان المدار في صحة صدور الوقف شرعاً على ان يكون الموقوف معلوماً لدى الواقف ولا يشترط شرعاً ذكر حدوده عند الاشهاد بوقفه) حكمت للمدعى عليه الاول على المدعي بمنع المدعي من دعواه ملكية الاعيان الموقوفة التي منها المحدود المبينة أعيانها بحجة الوقف المذكور منعاً كلياً

الخلاصة : يعمل في الاوقاف القديمة التي تحت يد نظارها بلحجة وان لم يكن لها سجل متى كانت الحجة خالية من شبهة التزوير وما لم يكن منها تحت يد فلا تؤثر عليه تلك الحجة

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية اسوان الشرعية في القضية نمرة ٢٢١ سنة ١٩٠١ من وكيل المدعي على المدعي عليهم بصدور الوقف من والدم في جميع مائة فدان وكسور الخ . والنشائه له وشروطه النظر عليه لنفسه ثم من بعد وفاته للارشد فالارشد من اولاده وانه حرر بذلك حجة شرعية في سنة ١٢٧٥ وقد استمر متولياً لنظارة وقفه يعمل فيه حسب شروطه الى ان توفي سنة ١٣٠٤ وتولى المدعي النظر بعد وفاته لانحصاره فيه بعم وإطلاع المدعي عليهم وباقي ورثة والده الذين ذكروا بالدعوى وان المدعي عليهم احدثوا وضع ايديهم على سبعة وعشرين فداناً وكسور من الاطيان الموقوفة له وعين موقعها وحدودها وانهم متعرضون للمدعي في باقي الاطيان الموقوفة بغير حق ويحجدون اصل الوقف ولنظارة موكله الى اخر ما ذكره من مطالبة المدعي عليهم بقصر أيديهم عن السبعة والعشرين فداناً والكسور المذكورة وتسليمها لموكله وبالكف عنها وعدم الترض له في باقي الاطيان الموقوفة وعدم تعرضهم لنظارة موكله ليتمكن من اداء شروط الوقف والحكم بجميع ذلك . وأجاب بعض المدعي عليهم بأنه لم يحصل من والدهما وقف للاطيان المذكورة وانه تركها ميراثاً واقسمت تقسيماً رسمياً . وأنكر الوكيل المقام عن باقهم الدعوى . والمحكمة في ١٢ يونيه سنة ١٩٠٢ طابت البيئة من المدعي علي دعواه . ودفع في ذلك .

والمحكمة العليا بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٠٣ (بناء على ان المدعي ادعى وقف المائة الفدان والكسور بالحدود التي بينها واستند في ذلك الى حجة صادرة على يد . . . نائب ناحية . . . وتوايها وأنه واضح يده على الاطيان الموقوفة ما عدا سبعة وعشرين فدانا وكسور الكائن ذلك بناحية . . . المدينة حدودها بالدعوى التي هي من ضمن الاطيان الموقوفة . وان الحجة المذكورة خالية من شبه التزوير ولكنها لم يكن لها سجل . وان الوقف المذكور من الاوقاف القديمة ومقتضى الفقرة الثالثة من المادة (٣٥) من لأحة ترتيب المحاكم الشرعية انه يعمل بالحجة في الاوقاف القديمة التي تحت يد نظارها وان لم يكن لها سجل متى كانت الحجة خالية من شبه التزوير وحينئذ تنطبق الفقرة المذكورة على تلك الحجة فيما يكون تحت يد الناظر المذكور من الاطيان الموقوفة فيعمل بتلك الحجة فيما تحت يده دون ما لم يكن تحت يده منها وهو السبعة والعشرون فدانا والكسور المذكورة . وأنه جاء بتلك الحجة ان النظر لاولاده من بعده الارشد فالارشد والامثل فالامثل الى آخر ما ذكره في شرط النظر . وان المدعي حينئذ انما يكلف باثبات وضع يده على ما ادعى انه واضح يده عليه وأنه من الاطيان المذكورة وبإثبات انه هو الارشد الامثل من باقي اولاد الواقف دون باقي الدعوى) قررت ان الذي يكلف المدعي اثباته هو وضع يده على ما ادعى وضع يده عليه وأنه هو الذي يستحق النظر وينطبق عليه شرط الواقف وعدم صحة ما قرره المحكمة الابتدائية واعادة الاوراق اليها للسير فيها على ما يقتضيه المسجع الشرعي

- الخلاصة : (١) عند عدم وجود حجة الوقف يرجع الى سجلها
(٢) لا تسمع دعوى الجاحد لشرط من شروط الوقف عند حصول النزاع فيه الا اذا كان ذلك الشرط مبيناً بحجة الوقف أو بسجلها عند عدم وجودها

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٢٢٣٦ سنة ١٩٠١ من وكيل المدعية على المدعي عليهما بصدور الوقف من الواقف لجهة أما كن بشر اسكندرية وهو يملكها من جملتها أرض وبناء فرن (وعينها وحددها) وان الوقف

المذكور مشهور وأنه من الاوقاف الالهية الشهيرة التي تقادم عهدها وعلمت شرائطها ومصارفها من عمل نظارها وبين انشاء الوقف وموت الواقف ومن توفي بعده ومن انحصر فيهم الوقف ومنهم موكلته المدعية الى آخره . وأجاب وكيل المدعى عليهما عن الدعوى بأن المدعية لم تكن من ذرية أخي الواقف وليس لها في الوقف وطلب منها من الدعوى الخ . والمحكمة في ٩ أكتوبر سنة ١٩٠٢ قررت منع المدعية من دعواها منعاً مؤقتاً . ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٠٣ (بناء على أنه تبين من محاضر جلسات القضية ان للوقف حجة مسجلة بالسجل وقد نوه عن تاريخها بأحدى حجتى التصديق المذكورة بالدعوى ولكنها لم توجد . وأنه عند عدم وجود الحجة يرجع الى سجلها تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة (٥٤) من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . وان الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة تقتضي عدم سماع دعوى الجاحد لشرط من شروط الوقف عند حصول النزاع فيه الا اذا كان ذلك الشرط ميئناً بحجة الوقف او بسجلها عند عدم وجودها . وأنه بناء على ما ذكر يكون المولود عليه في معرفة من يستحق ويان كيفية قسمة ريع الوقف على مستحقيه من ذرية سعيد أخي الواقف هو شرط الواقف المدون بالسجل المذكور ولا يقبل من أحد الخصوم ججوده ولا النزاع فيه فلا يكلف اذن المدعي الا اثبات النسب وترتيب الوفيات عند انكارها) قررت عدم صحة ما قرره المحكمة من المنع واعادة الاوراق للسير فيها

الخلاصة : يشترط في صحة بيع الاقراض الموقوفة عدم الاحتياج اليها في عمارة الوقف وان يخشى عليها الضياع وان يكون ذلك البيع باذن القاضي الشرعي

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ٤٤ سنة ١٩٠٢ (بعد القرار بعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مصر الشرعية في القضية نمرة ٦٠ سنة ١٩٠٠ واعادة النظر) من وكيل المدعي على المدعى عليه بأن المرحوم علي بك... كان يملك حال حياته عقارات يولاق مصر ثم وقفها بمقتضى حجة التصديق المحررة من محكمة مصر الشرعية بتاريخ... ومن ضمن ما وقفه جميع ملك كابل الحوش

الستجد العارة الذي هو من ضمن الحوشين المستجدين الانشاء والتحديد الكائنين بدرب ... (وحدده) وانشاء الواقف وقفه الذي منه المحدود على نفسه ثم من بعده على زوجته الست ... ثم من بعدها على ولده الرئيس حسن ثم من بعده على اولاده ذكورا واناثا بالسوية بينهم ثم وثم وانه شرط لنفسه في وقفه شروطا منها ان النظر على ذلك لنفسه ثم من بعده لزوجته ... ثم من بعدها لولده الرئيس حسن ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم بحسب ترتيب طبقاتهم ومنها انه شرط لنفسه في وقفه الادخال والاخراج الى اخره ثم من بعده تكون الشروط المذكورة لزوجته المذكورة ثم من بعدها تكون الشروط المذكورة لولده الرئيس حسن وليس لأحد من بعده فعل شيء من ذلك ثم توفي كل من الواقف وزوجته وولده المذكورين وآل النظر على الوقف لمصطفى اقتدي موكله المدعى ابن الرئيس المذكور ومحرر رله تقرير نظر من هذه المحكمة في ... وان المدعى عليه اغتصب من اعيان الوقف الحوش المحدود ووضع يده عليه وتمتنع من اعطائه للمدعى ومعارض له في رده لأصل وقفه وذلك كله منه بغير جق الى آخر ما ذكره من طلبه الحكم لموكله على المدعى عليه برد العين المقتصة لأصل وقفها ومنع معارضة المدعى عليه لموكله في ذلك - واجاب وكيل المدعى عليه باعترافه بأصل الوقف وشروطه المدونة بحجة التصديق المؤرخة في ... ودفعه باقي الدعوى بأن الست ... زوجة الواقف بما لها من الشروط المشترطة لها من قبل الواقف ادخلت الست ... بنت الواقف وجعلتها من بعدها مستحقة بمفردها نظراً واستحقاقاً بمقتضى حجة الادخال الشرعية الصادرة من هذه المحكمة في ... المؤشر بمضمونها على نفس حجة التصديق المقدمة من المدعى فصارت الست رقية بنت الواقف بحكم ذلك من الموقوف عليهم المستحقين فيه بتطبيق عليها شرط الواقف القاضي بأن النظر من بعد زوجته وابنته يكون للارشد فالارشد من الموقوف عليهم ولم يكن أحد ارشد من الست رقية حين ذاك كما هو ثابت وواضح بالحجة الشرعية الصادرة من هذه المحكمة في ... وبمقتضى نظرها على الوقف المذكور باع عن جهة الوقف لمبد الفتاح اقتدي بماله لنفسه جميع الانقراض القائم منها والنطروح بكامل الحوش ببولاق القاهرة بدرب ... المحدود بالدعوى المتخرب ذلك والمتهدم والمشتتل على طوب ووديش وافلاق واخشاب

الظاهر منها والمدفون بضمن قدره الفان وخمسمائة قرش صاغ وهو قيمة ذلك مقبوض ذلك من المشتري بيد البائنة لجهة الوقف واجرت له الناظرة المذكورة عن جهة الوقف جميع ارض الحوش المذكور الحاملة للاقتاض المذكورة والبناء القديم القائم بأرض الحوش المذكور الصالحة للابقاء واستأجر ذلك منها المؤجر المذكور لنفسه مساهمة بأجرة قدرها عن ذلك كل سنة خمسة وسبعون قرشاً من القروش المذكورة اجرة معجلة وقبضت ذلك منه الناظرة لجهة الوقف ليقطع المبلغ المذكور من مبلغ الاجرة سنة بسنة حتى يستوفى بئامه اجارة صحيحة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسلم والتسليم ثم بعد ذلك اذنت الناظرة المذكورة للمستأجر في ذلك بالبناء والمارة والانشاء والتجديد على ان كل شيء بناء وعمره وجدده وانشاء يكون له ملكاً طلقاً وخلواً وانفعاً مستحق البقاء على الدوام والاستمرار وان يكون له حق القرار في ذلك وقبل ذلك منها المستأجر ومحرر بذلك شرطية بمئة مؤرخة في ... مشمولة بمحتم الست رقية بنت الواقف وجملة شهود مسجلة بالحكمة المختلطة بمصر وبعد ذاك بنى وانشاء وعمر وجدد المستأجر على ذلك من ماله وتصرف في ذلك بالبيع لآخرين الى ان امتلكت ذلك الست نفوسة بنت اسماعيل افندي وبما لها من الملك الصحيح الشرعي وقفت منه الحصة التي قدرها اثنان وعشرون قراطاً من اصل اربعة وعشرين قراطاً على الشيوخ في كامل البناء المسنجد الانشاء والمارة وكامل الحوش المذكور بدعوى المدعي وفقاً لصحياً على من عينهم بحجة وقفها لذلك الشرعية الصادرة من هذه المحكمة المؤرخة في ... والنشأت وقفها لذلك على زوجها احمد افندي المدعى عليه ثم من بعده على اولاده الخ وجعلت النظر على ذلك لزوجها احمد افندي المذكور ومن بعده الى من عينتهم وأنه بطريق استحقاقه ولظنه على الحصة الموقوفة واضع يده عليها وتصرف فيها للآن عملاً بشرط الواقعة وباقي بناء الحوش المذكور لم يزل ملك الواقعة وان التصرفات المذكورة جميعاً كانت بحضور ومعاينة ومشاهدة المدعي وحضوره بمصر بالمزول ملكه لصق منزل الست رقية المذكورة وبذا لا وجه لنسبة موكله انه غاصب كما ذكر المدعي الى آخر ما ذكره وكيل المدعي عليه باجابه من طلبه من المدعي من الدعوى الخ. وأخيراً المحكمة العليا بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٠٤ (بناء على ان

احمد افندي فهمي قال انه ابن ابن الست رقية المذكورة وان عبد الفتاح المذكور اشترى منها الانقاض واستأجر الارض في ١٤ رجب سنة ١٣٠٦ وانه هو اشترى من عبد الفتاح لنفسه ما اشتراه في أواخر سنة ١٣٠٧ ثم باعه لزوجه الست تقيسة وهي قد وقفت عليه اثنين وعشرين قيراطاً ونصفاً عما اشترته منه . وأنه بما ذكر يتبين ان الغرض من ايجار الست رقية لارض الحوش الموقوف وبها انقاضه لعبد الفتاح الوصول لبيع عبد الفتاح المذكور لاحد افندي فهمي المذكور ابن ابها وان عبد الفتاح لم يكن إلا واسطة فقط . وان الخصوم تصادقوا على ان الحوش المحدود بالدعوى موقوف من قبل على بك . . . الواقف المذكور بشروطه المدونة بحجة التصديق المؤرخة في ... وان الخصوم تصادقوا ايضاً على ما جاء بالتقرير المقدم لهذه المحكمة من الخبيرين ... وعلى ان النزاع بينهم ينحصر في ان عقد الاجار صحيح ام لا فالمدعى عليه يقول انه صحيح وينبغي عليه شرعاً صحة التصرفات التي حدثت بعده من بناء وبيع ووقف وكل ما حصل من التصرفات والمدعى يقول ان عقد الاجار فاسد شرعاً وان ما انبنى عليه من التصرفات غير صحيح شرعاً كل ذلك على الوجه المبين بملزمة ١٢ اكتوبر سنة ١٩٠٣ . وأنه جاء بتقرير الخبيرين المذكورين ان البناء الجديد الذي أحدثه المدعى عليه من ماله وبانقاض من طرفه هو ١٣ ص و ٢٤٠ متر بما في ذلك من مباني المحرور وغطائه وان الاخشاب المستعجدة هي مائة وسبعة وعشرون نصف عرق ومائة واربعة وثمانون لوحاً ورقة و ٢١ باباً و ٣ ابواب كبيرة و ١٨ شاباكاً و ٢٦ منوراً و ٣ درازيات . وان عقد الاجار وبيع الانقاض الصادر بين الست رقية وعبد الفتاح افندي المذكورين المؤرخ في ... اشتمل على يمينها له جميع الانقاض القائم منها والمأروح بكامل الحوش الكائن بولاق المتخرب ذلك والمتهدم الظاهر منها والمدفون وعلي انها اجرتة جميع ارض الحوش المذكور الحاملة للانقاض المتباعدة والبناء القديم القائم بأرض الحوش الصالح للبقاء . وأنه يشترط شرعاً في صحة بيع الانقاض الموقوفة عدم الاحتياج اليها في عمارة الوقف وان يخشى عليها الضياع وان يكون ذلك البيع بأذن القاضي الشرعي . وأنه لم يتبين وجود اي شرط من الشروط المذكورة الثلاثة في بيع الانقاض المذكورة . وانه فضلاً عما ذكر فان الانقاض المتباعدة مجهولة اذ المدفون منها لا

يُعلم مقدارَه وجهالة البيع توجب فساد عقد البيع . وإن المذكور بالعقد أن الست رقية أُجرت جميع أرض الحوش الحاملة للانقاض المتباعدة والبناء القديم القائم بارض الحوش الصالح للبقاء وهذه العبارة تحتل أمرين الأول أن يكون البناء القديم بارض الحوش الصالح للبقاء مستأجراً مع الأرض وغير داخل في الانقاض المبعة ويكون باقياً لجهة الوقف وهذا البناء مجهول فلا تصح اجارته فلا يصح أيضاً إجارة الأرض لانهما مؤجران صفقة واحدة بالعقد المذكور والاجارة متى فسدت في البعض فسدت في الباقي فيفسد العقد في الكل والثاني أن يكون البناء المذكور غير مستأجر وغير داخل في عقد الإيجار ويكون حينئذ أيضاً باقياً لجهة الوقف لأنه لم يدخل في بيع الانقاض أيضاً وعلى ذلك تكون اجارة الأرض فاسدة لأنها مشغولة بهذا البناء الذي هو للوقف وفي وسطها كما هو مبين بالرسم المتقدم من الخبيرين . وأنه متى فسدت الاجارة فسد ما في ضمنها من الأذن بالمارة وعلى ذلك يكون الأذن بالمارة على أرض الحوش المذكور بمقتضى عقد الاجارة المذكورة غير صحيح شرعاً ويكون ما أنبنى على ذلك العقد بصد من التصرفات المذكورة غير صحيح شرعاً أيضاً) حكمت للمدعي على المدعي عليه بصدمة عقد بيع انقاض الحوش المذكور وعدم صحة اجارة أرضه وعدم صحة الأذن بالمارة عليها الصادر كل ذلك من رقية المذكورة لعبد الفتاح أفندي الحرر به الورقة المؤرخة في . . . وعدم صحة ما أنبنى على ذلك العقد من البيع والوقف وسائر التصرفات التي أنبتت عليه وبأن المدعي أن يملك البناء والاخشاب الجديدتين المذكورتين لجهة الوقف المذكور باقل قيمتهما قائمين ومستحقا القلع ان كان يضر قلعها بالوقف وأمرت المدعي عليه بصدمة معارضته للمدعي في الحوش المحدود المذكور .

المختصرة : البيع الصادر في انقاض حصّة من الوقف من أحد مستحقيه باعتبارها حصته في الوقف بمقتضى حجة شرعية لم يذكر بها أنه باذن قاض يملكه ولا إن كان محتاجاً اليه أولاً ولا إن كان يخشى عليه من الضياع أولاً غير صحيح .

وأنه بفرض صحته تكون تلك الحصة شائعة في الوقف المذكور وتكون على جميع المستحقين كما ان الباقي يكون لجميعهم

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية نمرة ٢٠٢ سنة ١٩٠٣ من وكيل المدعين على المدعى عليه بصدور الوقف من المرحوم . . . بالإنشاء الموضحة بالدعوى وبوفاة الواقف ومن توفي بعده وأبولة لصيب المتوفي الى اولاده وان المدعى عليه ناظر على الوقف وأنه واضح يده عليه ومستقل لريه وان موكله مستحقان فيه وأنه يتمتع من دفع استحقاقهما لما الخ . وأجاب وكيل المدعى عليه عن الدعوى بالاعتراف بالوقف بإنشائه وشروطه المعينة بكتاب وقفه وبأن الواقف مات وأنحصر الوقف حسب شرطه في اولاده الخمسة . . . فوضع جميعهم اليد على بناء المحدود وأنه بتاريخ . . . سنة ١٢٢٧ لسبب تهدم ذلك البناء وصدورته لا ينتفع به لا بسكنى ولا بقطعة ولا باستغلال رأى احمد ابن الواقف من الصالح أن يبيع ما يخصه من الانقراض الظاهر منها والمدفون القائم عليها والمطروح الجاري أصل الأرض الحاملة لذلك البناء في جهتي وقفي . . . فباعه لكل من والدته وأخوته المذكورين وهم اشتروه لانفسهم بالسوية بمن قدره . . . واقبضوه له لبشترى به لجهة لجهة الوقف ما هو الانفع له ومحرر بذلك كله حجة شرعية من محكمة . . . وبذلك صار السدس أربعة قرايط في كامل المحدود ملكاً طلقاً للشترين بالسوية وكل ما عمره وجدوده يكون مستحق البقاء على الدوام وأن يكون لهم حق القرار في ذلك نظير ما يدفع من الحكر لجهة وقفي أصله لمستحقه شرعاً وألشأت الست . . . وأولادها عمارة على السدس المذكور ومن هذا التاريخ صار ملكاً لهم يورث عنهم كما هو مبين بحجة التبايع سألقة الذكر فلا حق والحالة هذه للمدعين في الدعوى هذا فضلاً عن كون ترتيب الوفيات والمستحقين في الوقف ليس كما ذكر في الدعوى وطلب الحكم على المدعين بمنعها من الدعوى الخ . والمجلس الشرعي بتلك المحكمة في ٨ يونيه سنة ١٩٠٤ . (بناء على ان البيع الصادر في انقراض الحصة المذكورة حسبما هو وارد بالحجة المرفوعة لم يذكر في تلك الحجة انه باذن قاض يملكه ولا ان كان محتاجاً اليه اولا ولا ان كان يخشى عليه من الضياع اولا . وأنه بفرض صحة

يسع أنقاض الحصة المذكورة فإنه لا يصح تخصيصها بحصة البائع المذكور بل تكون الحصة المبيعة شائعة في الوقف المذكور وتكون على جميع المستحقين كما أن الباقي يكون لجميعهم وحيث لا تكون معارضة اولاد احمد المدعين المذكورين من باقي المستحقين في الاستحقاق في جميع المنزل المذكور صحيحة (عرف الخصوم بعدم صحة بيع الحصة المذكورة واستحقاق ربيع الوقف المذكور لجميع المستحقين الذين منهم اولاد احمد البائع المذكور حسب شرط الواقف ومنع المدعى عليه من معارضتهم في ذلك - ودفع في هذا الحكم - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٤) بناء على ان التعريف المذكور يعتبر حكماً في الموضوع - وان الاسباب التي بنى عليها المجلس الشرعي تعريفه المرقوم أسباب صحيحة والدفع غير مقبول (قررت صحة التعريف المذكور ورفض الدفع

الخلاصة : (١) متى كان في مسألة شرعية قولان مصححان فللقاضي الممل

بأيهما شاء

(٢) اذا كان الموضوع وفقاً يميل فيه بما هو الانفع له مما اختلف العلماء فيه

(٣) اذا كان الوكيل مفوضاً اليه الابراء والاطلاق والتعميم والتفويض

للرأي فيكون توكيله شاملاً للتبرعات التي منها الوقف

(٤) لو وجد في كتاب الوقف ما لفظه (وحكم بصحته) ولزومه بعد دعوى صحيحة

من غير تفصيل للمدعي والمدعى عليه والحادثة كان ذلك حكماً شرعياً لكون

الاصل في الوقف الصحة واستيفاء الشروط مطلقاً

(٥) ان كل مختلف فيه اذا حكم به حاكم يراه نفذ حكمه وصار مجمعاً عليه

فليس لحاكم غيره نقضه

(٦) القاضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يئنه

(٧) متى حكم لزوم الوقف لا سبيل الى ابطاله لكون ملك الواقف زال

عنه بالقضاء

صدرت الدعوى بمحكمة أسكندرية الشرعية في القضية نمرة ٩٢٣ سنة ١٩٠٤ من وكيل المدعى على المدعى عليها بأن من ضمن ما كان يملكه المرحوم عثمان بك ... وتوفى وترك ميراثاً عنه لورثته الذين هم زوجته واولاده الاربعة الذين منهم موكله المدعى والمدعى عليها من غير شريك القطعي الارض العشورين اللتين بناحية ... وقدرها عشرون فداناً وقيراط (وبين مقدار كل قطعة والحوض الكائنة به وحدودها) وانه بعد ايلولة الاطيان المذكورة الى الورثة المذكورين وضوا أيديهم عليها وانتفعوا بها وبعد ذلك توفيت الزوجة المذكورة وانتقل ما آل اليها ارثاً عن زوجها المذكور وهو فدانان وكسور الى اولادها المذكورين المنحصر ارثها فيهم من غير شريك لذلك مثل حظ الاثنين واستمر الورثة واضعين أيديهم على تلك الاطيان بالسبب المذكور الي ان أحدثت المدعى عليها وضع يدها عليها غاصبة لها بطريق التمدي زاعمة ان وضع يدها عليها بحق قولاً منها بأنها موقوفة من قبلها وانها ناظرة عليها مع انها لا تملك ذلك في غير حصتها على فرض وجوده صحيحاً وان موكله طالبا برفع يدها عن نصيبه في المحدود الذي هو خمسة أفدنة وثلاث وربع ومن فدان وثلاثة أسباع قيراط من فدان شائمة في القطعتين المذكورتين وعدم معارضتها له في ذلك قامت من رفع يدها عنه وانها متمتع من رفع يدها عنه وتسليمه لها بغير حق ولا وجه شرعي الى آخر ما ذكره من طلبه الحكم لموكله على شقيقته المدعى عليها باستحقاقه لنصيبه في القطعتين المذكورتين ورفع يدها عن نصيبه وتسليمه لموكله وبعدم معارضتها في جميع ما ذكر - وأجاب وكيل المدعى عليها عن الدعوى بأنه يكتفي الآن في دحض الدعوى بتقديم صورة الحجة الشرعية بوقف الشرين فداناً والقيراط من فدان المستخرجة من سجل أصلها بمحكمة مديرية ... الشرعية الواقع فيها الوقف على موكلته من أشقاتها ومن موكلته بعد وفاة والديهم وأيلولة الاطيان المذكورة اليهم وذلك انهم جميعاً وكلوا عنهم ناظر ابدادية والدم في كل ما يجوز ويصح فيه التوكيل بمقتضى اعلام شرعي صادر له من هذه المحكمة في ... وبطريق وكالته عنهم أجرى صيغة الوقف على الست ... المدعى عليها وحدها دون غيرها ولقبها ونسلها من بعدها طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل وشرط لها النظر على الوقف مدة حياتها ثم للارشد فالارشد من ذريتها بعد وفاتها

وشرط لها دون غيرها الشروط العشرة المملومة وكان ذلك بمحكمة مديرية... في... وذلك بعد العريضة المقدمة من جميع الموكلين ومنهم المدعي الى محافظة اسكندرية بطلب وقف الاطيان المذكورة على شقيقتهم المرقومة بوكالة وكيلهم المذكور والمحافظة أرسلته الى مديرية الشرقية والمديرية أصدرت اذنها لمحكمة في... بتجريد حجة الوقف الشرعية لذلك بعد التحقق الوارد عليها من العدة. بأن الارض المذكورة مملوكة للموكلين كما هو مبين بآخر تلك الحجة ومن ذلك الحين صدرت الحجة الشرعية من المحكمة المذكورة ووضعت الست زينب الموقوف عليها يدها على الارض المذكورة ومن وقتها للآن وهي تنتفع بها بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية من غير معارض ولا منازع عبارة عن ثلاثة وثلاثين سنة تقريباً فهي واضحة يدها على تلك الارض بوجه صحيح شرعي وهو الوقف وأنه يطلب رفض الدعوى لذلك الى آخره. والمجلس الشرعي بالمحكمة المذكورة في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٤ (بناء على ان النزاع بين طرفي هذه الدعوى منحصر في ان ما صدر من وقف العشرين فداناً والقبراط من فدان الحدود بالدعوى على الوجه المسطور في كتاب الوقف الصادر من محكمة... الشرعية المخصص مضمونه بمحضر هذه القضية غير صحيح بناء على أنه صادر من وكيل وكالة لا يملك بمقتضاها التبرعات التي منها الوقف أو صحيح بناء على أنه يملك ذلك للقرآن التي يملك بها وكيل المدعى عليها. وان المادة ٣٤ من لائحة المحاكم الشرعية الجديدة مما نص عليه فيها هكذا (اذا حصل نزاع في اصل الوقف وكان له حجة مسجلة بسجلها المصان مستوفية شرائط الصحة شرعاً يمنع المحاكم الشرعية من سماع دعوى الجاحد لأصل صدور ذلك الوقف. وان وكيل المدعي مع اعترافه بصدور هذه الحجة وتسجيلها بسجلها المصان بمحكمة الشرقية يظن في استيفائها لشرائط الصحة الامر الذي اشترطته تلك المادة بما عزا الى بعض كتب الفقه من قول بعض الفقهاء بعدم شمول التوكيل العام للتبرعات التي منها الوقف ونستدل على عدم صحتها بما ادعاه من عدم توقيع القاضي وقت صدورها على ضبطها وسجلها وبما ذكر في جثية حكم محكمة مصر الذي قدمه ضمن مستنداته في هذه الدعوى بما يتضمن ان الوكالة العامة في شمولها للتبرعات اختلاف. وان شمول الوكالة العامة يختلف فيه الفقهاء على قولين مصححين الاول بعدم الشمول للتبرعات

وبه أخذ الققية أبو الليث والثاني الشمول ونقل صاحب الدر في أول كتاب الوكالة ان الصدر الشهيد قال وبه يفتي والمسألة متى كان فيها قولان مصححان فللقاضي العمل بهما شاء فاعتماد محكمة الشرقية على التوكيل العام في قبول اشهاد الوقف من الوكيل الوكالة العامة عمل بأحد قولين مصححين فلا تكون حجة الوقف المتنازع فيه غير مستوفية للشرائط فضلاً عن ان الموضوع وقف وإنما يعمل فيه بما هو الأقبح له مما اختلف العلماء فيه وفضلاً عما استندت اليه محكمة الشرقية من تقديم الموكلين عريضة لحافظة الاسكندرية بطلب اجراء ذلك وردت لها من مديرية الشرقية بعد اجراءات ادارية بشرح يتضمن الاجراء وهذا كله على تسامح ان حادثة التوكيل بهذه الحادثة من محل الخلاف المنوء عنه على ان ذلك الخلاف موضوعه مقيد على ما لص عليه صاحب تقييح الحامدية بما اذا لم يدل دليل سابقة الكلام ونحوه على شمول الوكيل للتبرعات وفي هذه الحادثة دل اعتماد الموكلين الاربعة على ذلك التوكيل قبل الاشهاد المتنازع في صحته في الاشهاد بوقفهم العام حتى بدون اعلام شرعي على شمول هذا التوكيل المتنازع فيه للوقف ونحوه فضلاً عن ان صفته المشتملة على ذكر الابرار والاطلاق والتعميم والتفويض للرأي والقول تخرجه عن محل الخلاف فيكون شاهداً للتبرعات التي منها الوقف اتفاقاً وذلك على ما علم من تلخيص اعلام التوكيل وتاخير صورة حجة الوقف العام الصادر في ... قبل صدور اشهاد الوقف المتنازع فيه الصادر في ... بخمسة اشهر وقبل صدور التوكيل المنوء عنه الصادر في . . . بشهر ونصف . وان ما طعن به المدعي من عدم توقيع القاضي على المضبطة والسجل المقيد بهما مادة هذا الوقف غير قاذح لأن عمل الحاكم الشرعية على ما هو المعروف فيها قبل صدور لأئحة سنة ١٢٩٧م كان التوقيع من القاضي على الحجيح والسندات فقط وان لم يكن هناك مضابط للشهادات وما ينافي صحة ذلك الطعن استخراج محكمة الشرقية لصورة تلك الحجة من سجلها الذي عبرت عنه بالمحفوظ بدون اي ملاحظة ولا تأشير على تلك الصورة بشيء ينافي صحة مضمونها مع التوقيع على تلك الصورة من المرحوم الشيخ داغر ابراهيم القاضي وقت استخراجها . وان ما استند اليه وكيل المدعي بما تضمنته جنيّة حكم محكمة مصر لا يفيد شيئاً اذ ليس فيها سوى التنويه عن وجود خلاف بين الفقهاء في شمول التوكيل العام للتبرعات . وأنه فضلاً عما

ذكر كان هذا الوقف المتنازع في صحته اشتمل كتابه المنوه عنه على ذكر حكم القاضي على المدعي في هذه الدعوى في وجه وكيله المعترف من وكيل المدعي بوكالته العامة بلزوم الوقف ولا معنى للزوم الوقف الا خروجه عن ملك الواقف وقد نص في معتبرات الفقه على انه لو وجد في كتاب الوقف ما لفظه (وحكم بصحته ولزومه بعد دعوى صحيحة) من غير تفصيل وبيان للمدعي والمدعى عليه والحادثة كان ذلك حكماً شرعياً لكون الاصل الصحة واستيفاء الشروط مطلقاً في الوقف والثاني لا يحيط به الا علم الله تعالى وعلى ان كتاب الوقف تدفع به الدعوى ويعمل القاضي بكتاب القضاة الماضين وعلى ان كل مختلف فيه اذا حكم به حاكم يراه نفذ حكمه وصار حجماً عليه ليس لحاكم غيره نقضه وعلى ان الوقف من هذا القبيل فاذا حكم بلزومه حاكم يراه لزم اتفاقاً وارتفع الخلاف وعلى ان المضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يئنه وعلى انه متى حكم بلزوم الوقف لا سبيل الى ابطاله لكون ملك الواقف زال عنه بالقضاء . وانه مع جميع ما ذكر على فرض ان ذلك الحكم بعد صدوره على وجهه المسطور ومغني نحو اثنتين وثلاثين سنة من وقت صدوره فيه محل للطعن شرعاً فليس له هذه المحكة بحسب نظاماتها الحالية النظر فيه) منع المدعي في هذه الدعوى من دعواه على شقيقته الست زينب المدعى عليها منأ كلياً . ودفع في هذا المنع . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤ (بناء على ان الاسباب التي بني عليها المنع المذكور اسباب صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة المنع المذكور ورفض الدفع المرفوع

الخلاصة : (١) الحكم الشرعي ان الوقف في المرض الذي يموت فيه الواقف انما ينفذ في ثلثه فقط ويكون ثلثاه ميراثاً اذا لم يكن للواقف تركة سوى الموقوف (٢) اذا كان في حجة الوقف ما يدل على ان الواقف وقف وهو مريض الجسم وكان بين الوقف والموت مدة يتبادر الى الذهن استمرار المرض فيها الى الوفاة كان ذلك المرض مرض الموت

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ٩ سنة ١٩٠٥ (بعد القرار بمدم

مجة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مديرية الدقهلية الشرعية في القضية نمرة ١٦٦ سنة ١٩٠١ (واحدة نظر القضية) من وكيل المدعين على المدعى عليهما بأن منجدة بنت ... كانت تملك حال حياتها عقارات وأطياناً وبين ذلك وأنها في حال مرضها بمجسمها مرضاً مهلكاً يخاف منه الموت وقت جميع ما كانت تملكه المذكور على نفسها ثم على من عينهم بكتاب الوقف الصادر من محكمة ... الشرعية بتاريخ ... وشرطت النظر عليه لبطرس اقتدي احد المدعى عليهما ثم بعد ذلك وهي في مرض موتها المذكور غيرت شرط النظر في وقفها وجعلت النظر عليه لبطرس ووالده ابراهيم المدعى عليهما بمقتضى اشهاد التتير الصادر منها بالحكمة المذكورة في ... وأنها استمرت مريضة بمرضها الذي وقتت وغيرت شرط النظر فيه ملازمة لفراسها غير مستطية قضاء مصالحها داخل منزلها ولا خارجها الى ان ماتت في ... أي بعد صدور الوقف منها بواحد وخمسين يوماً وان المرض المذكور كان يزداد عليها يوماً عن يوم ولم يطل بها سنة بل استمر مدة ستة أشهر تقريباً وانها توفيت بسبب المرض الذي وقتت فيه بدون أن يتخلله صحة أو سبب آخر بوفاتها وانحصر ميراثها شرعاً في شقيقتها اسطفانة احدى موكلاتيه وفي أختها لأبيها هيلانة ثانياً موكلاتيه وفاقة فقط وانتقل ميراثها اليهن بدون شريك ولا وارث لها سواهن وان جميع ما تركته وكانت تملكه ولا ملك لها سواء هو العقارات والاطيان المذكورة التي منها الحصة والقطعة الارض المحدودتان وان وارثاتها المذكورات لم تجز هذا الوقف ولم يصدق عليه لا في كله ولا في بعضه لا قبل وفاة الواقعة ولا بعدها وان صدور الوقف والتتير من الواقعة وهي مريضة بالصفة المشروحة مشوب بكتابي الوقف والتتير وان بطرس أحد المدعى عليهما أقر بأن الواقعة وقتت وقفها وغيرت فيه وهي مريضة مرض الموت وبأنها ماتت بالمرض الذي وقتت وغيرت فيه لا بغيره وبما ذكر يعتبر وقفها وصية نافذة في ثلث تركتها فقط وأما الثلثان من التركة فهما ميراث لوارثاتها المذكورات ويكون وقفها قد بطل في ثلثي العقارات والاطيان المرقومة التي هي جميع المتروك عنها ونفذ في ثلثها وصار ثلثا جميعه ملكاً تركته عنها لوارثاتها المذكورات وان منجدة ليس لها تركة سوى ما ذكر من العقارات والاطيان المذكورة وان اسطفانة وهيلانة موكلاتيه تستحقان في التركة المذكورة نصفها ونصف

سدسها ما هو لاستطفانة النصف وما هو لهيلانة لنصف السدس فيكون القدر الموروث لها في جميع العقارات والاطيان المرقومة باعتبارها جميعاً أربعة وعشرين قيراطاً هو أربعة عشر قيراطاً شائعة في جميعها وان المدعى عليهما واضمان أيديهما على جميع العقارات والاطيان المرقومة بما في ذلك الاربعة عشر قيراطاً المرقومة المستحقة لموكلتيه على الوجه المسطور ومعارضان لموكلتيه في استحقاقهما لذلك ويمتنان من تسليمه لهما بدون وجه شرعي وطلب لهما الحكم على المدعى عليهما الناظرين المذكورين بإبطال الوقف المذكور وعدم نفاذه فيما عدا ذلك التلك وب وفاة منجدة المذكورة وانحصار اربها في وارثاتها المذكورات وبمنع معارضة المدعى عليهما لموكلتيه فيما ذكر وبرفع يديهما عما تستحقانه وتسليمه لهما - وأجاب وكيل المدعى عليه الاول بعد اقامته وكيلاً بالخصومة عن المدعى عليه الثاني عن الدعوى المذكورة بالاقرار بالوقف وانشائه وشروطه المدونة بكتاب الوقف والتخير المنوه عنهما بالدعوى وبأن المحدودين بها من أعيان الوقف وانكاره ما عدا ذلك ودفع الدعوى بأن الوقف المذكور وقفته الواقعة المرقومة وهي مستكلة لقواها العقلية وبأنها وإن كانت وقت الايقاف كان بها بعض انحراف في محبتها إلا انها بعده نقيت منه وبأثرت أعمالها خارج منزلها ودخله ثم حدثت عليها بعد ذلك مرض جديد ماتت منه يدل على ذلك التحقيق الذي عمله المرحوم الشيخ .. ثاني يوم صدور الوقف المحرر مضمون ذلك التحقيق على ظاهر كل من المريضة والتفراف المودعين بماف القضية وفضلاً عن ذلك فان المدعيتين رفضتا دعوى المحكمة دكرلس الاهلية وقالتا في عريضتهما التي رفعتها بطلب تعيين حارس قضائي على أعيان الوقف بعد ذكرها الاطيان المنوه عنها بدعوى المدعي الخ وطلب الحكم على المدعيتين بصحة الوقف في جميع الاطيان والعقارات المبين بكتاب الوقف المرقوم التي منها المحدودان وبمنعهما من معارضتهما فيما ذكر منقاً كلياً الخ - والمحكمة العليا بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ١٩٠٥ (بناء على أنه تبين من صورة كتاب الوقف ان الواقعة وقفت ما وقفته به وهي مريضة الجسم صحيحة العقل وليس بين صدور الوقف وبين موتها سوى واحد وخمسين يوماً والمتبادر استمرار هذا المرض الى الموت اذ الاصل في الثابت استمراره . وان ما أتى به وكيل بطرس افندي المذكور لم يزد عما أتى به وكيله في قضية المعارضة وما هو الا مجرد ان الواقعة

المذكورة نقيت من مرضها الذي حصل الوقف فيه وطراً عليها مرض آخر ماتت بسببه . وان وكيله الثاني المذكور اعترف في قضية المعارضة بأن الوقف صدر من الوافقة المذكورة وهي مريضة واستند لما لم يفده شيئاً ولذلك قررت المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٠٤ بعدم التحويل عليه . وان ما قاله وكيله بأن اسطفانة وهيلانة المدعيتين أقرتا بصدور الوقف واجازتاه مستنداً في ذلك بمريضة دعواهما بطالب الحارس القضائي والحكم الصادر في ذلك من محكمة دكرلس لم توجد بتلك المريضة ولا صورة الحكم ما يدل عليه . وانه مما تقدم تبين التخالف بين وكيل بطرس افندي ابراهيم المذكورين . وانه فضلاً عن ذلك كله يظهر ان دعوى وكيل بطرس افندي النفاضة بعد المرض الذي حصل الوقف فيه وحدث مرض آخر حصلت الوفاة بسببه مجرد تخايل يدل عليه انه لم يحصل التفطن له الا بعد صدور قرار المحكمة العليا بعدم صحة دفع الوكيل الاول . وان الحكم الشرعي ان الوقف في مثل هذه الحالة انما ينفذ في ثلث الزكاة فقط . وانه ثابت من اوراق هذه القضية ان لا تركة لمنجدة المتوفاة المذكورة سوى ما وقفته (حكمت للمدعيتين على المدعى عليهما بعدم صحة الوقف المذكور في ثلثيه ونفاذه في ثلثه فقط وتمتع معارضة المدعى عليهما المذكورين في ذلك

الخلاصة : (١) المنصوص عليه شرعاً ان من قل بناء هذه الدار لي وأرضها لزيد كان كل من الأرض والبناء لزيد

(٢) قول الشخص بأن الارض القائمها بناء داري جارية في وقف زيد وان الدار المذكورة ملك احد ابائي وأجدادي يعتبر هذا القول اقراراً بجهة الوقف بالارض والبناء

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية الغربية الشرعية في القضية نمرة ٣ لسنة ١٩٠٤ من وكيل المدعي ناظر الوقف على المدعى عليهما بشأن طاب مانع من كل منهما اجرة مثل سكنه بمنزل جار في الوقف ورفع يدهما عن منزل الوقف الخ - والحجاس الشرعي بالمحكمة المذكورة بعد ان قرر طاب البينة من المدعي على دعواه ودفع في هذا القرار والمحكمة العليا قررت صحة حصلت معارضة من احد المدعى عليهما

في قرار المجلس الشرعي المذكور الصادر في غيبته وبعد المرافعة في قضية المعارضة أخيراً المجلس الشرعي المذكور في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (بناء على أن المعارض طارض بما ينحصر في أمرين أولهما أن بناء المنزل الكبير ملك جد المعارض بناء باذن من المستحقين الناظرين وقتها واستشهد بصورة حجة دعوى وثانيهما أنه ووضح يده على بنائه هو ومورثوه من قبله مدة تزيد على خمسين سنة ومتصرفون في ذلك بدون معارض من المدعي والمستحقين . وأن المعارضة بالوجه الاول غير مقبولة لأن من ضمن ما دفع به القرار الصادر من هذه المحكمة في هذه القضية وتقرر رفض الدفع فيه من المحكمة العليا وكذا المعارضة بالوجه الثاني غير مقبولة ايضاً بإفادة حجة الوقف وقف بناء المنزلين المتنازع فيهما كمرصتهما اذ المنزل اسم للكل كما تقرر اتفاقاً وتأيد ذلك بقرار المحكمة العليا . وأن المعارضة تقدمت في ميعادها القانوني وهي مقبولة شكلاً لأموضوعاً) قرر رفض المعارضة المذكورة والسير في اصل الدعوى .

ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٠٥ (بناء على أن الشيخ علي ... قال لدى مأمورية الارواق بطنطا (أني واضح يدي على التصيب المشتغل بسكني بدون اختلاط بسكن أخي الموضح بإفادة رفعتكم بصفتي مالكاً له عن منشفة جدي المرحوم الشيخ مصطفى . ولست أكر أنه من أرض الوقف المسماة في وقف جدي المرحوم الشيخ زين الدين سعد ... بالتيكية) ومضى منه على ما قاله بخطه . وأن وكيل الشيخ علي ... المذكور قال في محاضر جلسات المعارضة (أن الارض القائمة بها بناء المنزل الكبير المذكور جارية في وقف المرحوم الشيخ زين الدين ... حسبما هو مسطر بالدعوى ما عدا البناء المدعى به فإنه ملك لموكلتي عن آبائه واجداده) . وأن المصنوع عليه شرعاً أن من قال (بناء هذه الدار لي وأرضها لزيد) كان كل من البناء والارض لزيد . وأنه بذلك تكون دعوى الشيخ علي ... المذكور أن بناء المنزل ملك له عن آبائه واجداده على الوجه الذي تضمنته عريضة المعارضة غير مبنية على اساس شرعي صحيح خصوصاً بالنسبة لما يتعلق بدعوى قسمة ارض الوقف قسمة افراز . وأن ما صدر من الشيخ علي ... ووكيله المذكورين يعتبر اقراراً لحجة الوقف بالارض والبناء فلا يستند مع ذلك لمضي المدة . وأنه بذلك وبما تضمنه قرار رفض المعارضة المذكور يكون ما قرره المجلس الشرعي

الرقوم صحيحاً والدفع غير مقبول) قررت محبة ما قرره المجلس الشرعي المذكور
ورفض الدفع وأداة الاوراق للسير فيها

اختلاصة : (١) اجارة أطيان الواقف المشروط فيها انه على المستأجر تقصيب
الارض وتصليحها غير صحيحة
(٢) تمسك ناظر الوقف بعقد الاجارة الفاسدة خيانة منه ،وجبة لعزله
من النظر .

(٣) اذا كانت الاجارة لاثنتين والدعوى بفسادها صدرت على احدهما فعدم
حضور الثاني لا يمنع من صحة الدعوى

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية القرية الشرعية في القضية نمرة ٢٤ سنة ١٩٠٦
من وكيل المدعين المأذون لهم بالخصومة على المدعى عليه بأن والده المرحوم . . .
كان يملك أطياناً (وبين مقدارها والناحية الكاتبة بها) ثم وقفها وفقاً صحيحاً جعل
ماله لجهة بر لا تنقطع ومن ضمن ذلك قطعة ارض (بين مقدارها والحوض الكاتبة
به وحدودها) وأنه أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ومنهم المدعى
عليه بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده الى آخره وان النظر آل بعد
موت الواقف الى المدعى عليه لارشديته ووضع يده على أعيان الوقف من تاريخ
وفاة الواقف للآن واستقل ريعه وارتكب فيه جملة خيانات وينها وطلب عزله
لذلك من النظر على الوقف المذكور . وأجاب وكيل المدعى عليه عن الدعوى
بالاعتراف بالوقف وتنتظر موكله عليه ووضع يده على اعيانه وانكاره ما عدا ذلك
وقال ان موكله لم يرتكب اي خيانة اذ ان الواقف حال حياته وعيته أجر اربعين
فداناً من أطيانه الموقوفة الى ولديه موكله وأخيه مصطفى لمدة ست سنوات بمقتدين
كل منهما بثلاث سنين سوية بينهما واشترط عليهما دفع أموالها وتصليحها لاحتياجها
الى التصليح كما نص بمقتدي الابحار الى آخر ما ذكره من دفعه للدعوى وطلبه
الحكم بمنع المدعين منها الى آخره . والمجلس الشرعي بتلك المحكمة في ٣٠ سبتمبر
سنة ١٩٠٦ (بناء على أنه اتضح من كلام المدعى عليه ومن الاطلاع على ورقي

الاجارة المحدث عنهما وعلى الوصل المحرر بالاربمائه جنيه وعشرة (التي دفعها المستأجر ان لوالدها الواقف من الايجار) ظهر فيهم شبه أولاً أن ورقتي الايجار حررتا في غياب المؤجر وتوقع عليهما منه بغياب المستأجر وذكر المدعى عليه أنه لم يكن موجوداً شهود يشهدون على هذه الاجارة سوى شاهد واحد هو المغازي خليل وان إحدى الاجارتين محررة بخط هذا الشاهد والاخرى التي ختم عليها المستأجر بخط رجل آخر لم يوقع بما يفيد شهادته عليها . وان الوصل المحرر بذلك المبلغ مذكور به أنه وصله ايجار عدة سنوات مقدماً لم يوقع عليه من غير المغازي المذكور ووقع عليه المستأجر بظاهره خلاف المتعارف في التوقيع بجهة يمكن فصلها من السند . وان ولاء المدعين انكروا هاتين الاجارتين والسند المذكور وأنكروا التوقيع بالحتم من المؤجر وقالوا أنه يمتثل ان يكون ختم المؤجر أو غيره لأن الحتم كان في يد المدعى عليه خصوصاً وأنه مكتوب على ورقتي الاجارتين بما يفيد ان هذه الاجارة حررت عن يد شهود ولم يوقع الا واحد وهو المغازي . وان المدعى عليه اعترف بأن المغازي لم يحضر وقت قبض الفلوس المحرر بها السند فحينئذ تكون شهادة المغازي على هذا الوصل مناقضة لكلام المدعى عليه الى آخره (قرر فسخ العقدين المذكورين وعدم التمويل عليهما وعدم التمويل على الوصل للشبه ومنع المدعى عليه من التمسك بالعقدين والوصل منماً كلياً وقرر عدم الزام الوقف بشيء مما زعمه المدعى عليه ومنعه من معارضته في ذلك وكلف المدعين باثبات باقي ما أنكره المدعى عليه . ودفع في ذلك . والمحكمة العليا بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦) بناء ان ما قرره المجلس الشرعي المذكور ليس حكماً في الموضوع . وان الحتم المنسوب للواقف الموقع به على عقدي الاجارة وعلى الوصل المحرر بمبلغ الاربمائه جنيه وعشرة لم يتحقق كونه ختم الواقف نفسه أو غير ختمه ولا كونه هو الذي ختم به على العقدين أو غيره ولا كونه كسر بعد الوفاة أو بقي مع المستأجر وعدم التحقق من ذلك كله كان يستوجب التحقيق حتى تعلم الحقيقة . وأنه بهذه الحالة تكون هذه الاوراق الثلاث غير مقطوع بزورها أو صحتها وأما ما جعله المجلس الشرعي علامة على عدم التمويل على هذه الاوراق فهو علامة ظنية لا تفيد اليقين . وأنه يكفي البحث في ان هاتين الاجارتين صحيحتان أو غير صحيحتين شرعاً ولا دخل بعد في ان الحتم الموقع به

عليهما ختم الواقف او غير ختمه وأما الوصل فهو ليس من موضوع هذه القضية بالمرّة . وأنه مكتوب في صاب القدين ان على المستأجرين تقصيب الارض وتصليحها وهذا يوجب الجهاالة في مقدار الاجرة لان ما يصرف على التقصيب والتصليح في كل سنة غير مقدر في العقد ولا هو معروف عادة لاختلافه باختلاف حالة الاطيان المراد تصليحها وباختلاف الزمان واختلاف ما يستعمل في الاصلاح من الماشية والآلات وفضلاً عن ذلك فان في العقد نقماً لأحد المتأجرين . وان الذي يتعلق بدعوى الخيانة على هذا الناظر من ذلك انما هو التمسك بهاتين الاجارتين الفاسدين خصوصاً وان هناك ما يبعث على الظنة به من جهة تصنعها . وان الاذن بالخصومة يشمل هذه الدعوى بفساد تينك الاجارتين من حيث ان التمسك بهما وهما بمحالتيهما المتقدمة خيانة . وان عدم حضور احد المستأجرين لا يمنع من صحة الدعوى على المدعى عليه المستأجر الثاني (قررت صحة ما قرره المجلس الشرعي المذكور من فسخ القدين المذكورين وطلب اليانة الى ما طلبها عليه ورفض الدفع وإعادة الاوراق اليه لاسير فيها على هذا الوجه بالطريق الشرعي .

الخلاصة : النصادق حجة على المنصادقين فقط ولا يسري على غيرهم

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية المتوفية الشرعية في القضية نمرة ١٦ سنة ١٩٠٦ من المدعي المأذون بالخصومة له على المدعى عليها بصدد الوقف من المرحوم ... وجعله ماله لجهة بر لا تقطع وانشائه وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده وذريته . مع مشاركة عتقائه ذكوراً واناثاً بالسمية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولادهم وبعد انقراضهم يكون وفقاً على خيرات وجعل النظر عليه للارشد فالارشد من الموقوف عليهم من كل طبقة وعند ايلوته للخيرات يكون لرجل من اهل الدين والصلاح يعينه حاكم المسلمين الحنفي بمصر وان الواقف مات عن غير ذرية وكذلك عتقاؤه وهم محمد وحسن وحسين وخديجة وجلسن وان محمد صادق عن نفسه وبوكالته عن باقي العتقاء بتاريخ .. على صحة الارصاد والوقف الشرعي الصادر من معتقه المذكور بالانشاء والشروط المذكورة بالحجة المحررة

بالتصادق من محكمة ... الشرعية بتاريخ ... وإن محمد وموكليه ماتوا جميعاً وآل ربيع الوقف للخيرات المينة بالحجة المذكورة وآل النظر لرجل من اهل الصلاح يقرره الحاكم سالف الذكر وإن المدعى عليها واضمة يدها على الوقف المذكور الذي منه المحدود بنير حق الى اخر ما ذكره من طلبه رفع يد المدعى عليها عن المحدود لحيازته لجهة وقفه - واجاب وكيل المدعى عليها عن الدعوى بصدور الوقف من الواقف ومنه المحدود على نفسه ثم من بعده لاولاده وذريته مع مشاركة عتقائه وعتقاء عتقائه ذكوراً واناثاً أيضاً بالسوية بينهم ثم من بعدهم لاولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم لسلا بعد اهل وجيلاً بعد جيل كما دل على ذلك حجة الافراج الصادرة من الديوان العالي المؤرخ في ... وإن الوقف المذكور لا يؤول للجهات الخيرية الا بعد انقراض ذرية الواقف وعتقائه وعتقاء عتقائه وذريتهم ونسلهم كما دل على ذلك حجة النظر المحررة من محكمة مصر في ... سنة ١٢٥٤ وحجة النظر المحررة من هذه المحكمة في ... سنة ١٢٩٨ وإن الواقف مات عن خمسة عتقاء وانحصر فيهم الوقف نظراً واستحقاقاً وهم محمد وحسن وحسين وخديجة وجاسن وليس له عتقاء سواهم ثم مات محمد وحسن وحسين وجاسن عتياً ولم يقبوا ذرية وليس لأحد منهم متوق وانحصر الوقف في خديجة المذكورة نظراً واستحقاقاً وإن خديجة المذكورة كانت تملك خديجة بنت عبد الله البيضاء الجريدلية الجنس ونجرت عتقها بمقتضى الحجة الشرعية المحررة من محكمة مصر في ... سنة ١٢٥٤ ثم ماتت خديجة معتوقة خديجة المذكورة وانحصر ارثها في بنتها ستية موكلته دون سواها كما دل على ذلك الاعلام الشرعي الصادر من محكمة مركز الصوالح بمديرية الشرقية المؤرخ في ... سنة ١٢٩٨ وانحصر الوقف المذكور نظراً واستحقاقاً في موكلته ستية المذكورة ومكنت من النظر كمقتضى الحجة الشرعية المحررة من هذه المحكمة في ... سنة ١٢٩٨ وإن ممسكها من النظر هو بناء على مكتابة صادرة من ديوان عموم الاوقاف لمديرية المنوفية مؤرخة في ... سنة ١٢٩٨ وكتب من المديرية لهذه المحكمة باقامة موكلته نانطرة على ذلك الوقف بتاريخ ... سنة ١٢٩٨ بناء على اثناء مفتي ديوان الاوقاف حين ذاك وإن حجة التصديق الذي يتمسك بها المدعي بفرض ان عتقاء المتالم تذكر بها لا تكون حجة على الطبقة الثانية اذ تصادق

طبقة لا يسري على من بعدها ولم يشترط الواقف الشروط العشرة لنفسه ولأبن
بعده حتي يكون التصديق حجة في منع عتقائه وذريته وتسليمه وإن موكلته
راضة يدها على الوقف المذكور بطريق النظر والاستحقاق كما تقدم وأنه يدعي
بذلك على المدعي وبطلب منعه من الدعوى منأ كلياً إلى آخره - والمجلس الشرعي
بالحكمة المذكورة في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٦ (بناء على أن المتداعيين متفقان على
اصل الوقف والزاع الآن هو في النظر - وأنه بالاطلاع على سند الافراج المؤرخ
في ... سنة ١٢٠٤ وجد به أن النظر والتحدث للواقف على وقفه مدة حياته
ثم من بعده لأولاده وذريته وعتقائه وعتقائه أيضاً بالسوية بينهم ثم لأولادهم
وذريتهم وإن وقفه على الخيرات بآدى بده وإذا يكون النظر الآن للمدعي عليها
لأنها من ذرية عتقائه السقاء كادت على ذلك الاوراق الرسمية التي من جملتها
الاعلام الشرعي الصادر من محكمة مركز الصوالح بمديرية الشرقية - وأن التصديق
الذي استند اليه المدعي الدال على ايلولة النظر لرجل من أهل الدين والصالح يقرره
حاكم المسلمين الحنفى كما جاء بالحجة المقدمة من المدعي هو حجة على المتصادقين
فقط ولا يسري على غيرهم وإذا يتعين الصل بما جاء بالافراج سالف الذكر) حكم
بمنع الست ستيمة من دعواها الاستحقاق في الوقف المذكور منأ كلياً وبثبوت
نظرها على الوقف المذكور حسب شرط الواقف بسند الافراج ومنع المدعي من
العرض لها في النظر على الوقف المذكور منأ شرعياً - ودفع في الحكم المذكور -
والحكمة العليا بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٦ (بناء على أن الحكم المذكور هو في
الموضوع - وأن اسبابه صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم المذكور
ورفض الدفع .

الخلاصة : (١) من استوفى منفعة وقف ولو كان بتأويل ملك أو عقد يلزمه
أجر المثل

(٢) اجارة ناظر الوقف أعيانه مدة خمس سنوات مع شرط الواقف في

- وقفه أن لا يؤجر الوقف الا سنة واحدة وانه ان فعل ما يخالف ذلك كان معزولاً
قبل ذلك بخمسة عشر يوماً تكون غير صحيحة
- (٣) دعوى عمارة المستأجر لا ماكن الوقف بما صيرها قابلة للسكنى لا يستط
عنه ضمان أجر المثل اذ ان عمارته انما هي للوقف
- (٤) لا يقبل قول المعارض في الحكم ان أجرة المثل المحكوم بها غير
الحقيقة لانه انكار لما قامت عليه البيئة المعدلة
- (٥) ناظر الوقف باقدامه على تأجير اماكن الوقف أكثر من سنة مع نص
الواقف على منع ذلك وعلى عزل الناظر اذا فعل ذلك يستحق العزل بنص الواقف
وما قبضه من تلك الاجارة لا يسري قبضه على جهة الوقف

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية اسيوط الشرعية في القضية نمرة ١ سنة ١٠٦٠
من وكيل المدعى بصدور الوقف من المرحوم . . . لما كان جارياً في ملكه
العقارات والاطيان الكاثنة بمدينة . . . وغيرها وحدد منها عيناً وانشائه وقفه هذا
على ان يصرف من ريعه بعد العمارات والترميم على مصالح الجامع والاسبلة والحيطان
التي ذكرها بكتاب وقفه وجعل آخره لجهة بر على وجه ما يدينه بكتاب الوقف المحرر
من محكمة . . . الشرعية في . . . وان الواقف توفى وتولى النظر من تولى عليه بعده
الى ان اقيم المدعى ناظراً على الوقف وان المدعى عليه تمدي وتغلب على الحدودات
ووضع يده عليها من مدة خمس سنين ولم يدفع اجرة مثلها لجهة الوقف زاعماً انه
استأجر هذه الاعيان لمدة سبع سنوات من الناظر السابق قبل عزله من النظر
وذلك منه بتبر حق ولا وجه شرعي لان الواقف مصرح بكتاب الوقف ان الناظر
لا يؤجر الوقف الا سنة واحدة وانه اذا فعل ما يخالف ذلك كان معزولاً قبل ذلك
بخمسة عشر يوماً وأنه على فرض صدور تلك الاجارة من ذلك الناظر على هذا
الشكل تكون فاسدة شرعاً لخالفها لشرط الواقف وصدورها ممن لا يملكها وفضلاً
عن مخالفة هذا التأجير لشرط الواقف وعدم صحة عقده فانه لم يكن فيه مصلحة
لجهة الوقف ولا حاجة للوقف تدعو اليه ولم يكن بأذن قاض ملك ذلك فلا تسري

تلك الاجارة على جهة الوقف ويكون المدعى عليه ملزماً شرعاً بإدائه لجهة الوقف اجر المثل للمحدودات في مدة الخمس سنوات المذكورة ورفع يده عنها وتسليمها للمدعى وانه معارض للمدعى فيما ذكر وذلك كله بغير حق الى آخره - والحكمة في ٢١ مايو سنة ١٩٠٦ (بناء على ان المدعى ادعى دعواه المذكورة . وان المدعى عليه تمسك بعقدي الايجارة المعينة بهما اجرة المحدودات عن كل سنة ستة جنيهات وانكر وضع يده ودافع الوكيل المقام من قبل المحكمة بأن في الدعوى تناقضاً يمنع قبولها وبأنها هي على فرض القبول لوجه لطلب اجرة المثل فيها لكون المدعى عليه ان كان مستأجراً من ناظر الوقف اجارة فاسدة لا يلزمه دفع زيادة لكون الفساد ليس لمدم التسمية ولا لجهة المسمى وان كان مستأجراً من غير ناظر فهو مستأجر من غاصب والفاسب هو الذي يلزم بأجر المثل دون المستأجر والمدعى اجاب عن ذلك الدفاع بما هو مسطر مضمونه . وان دعوى المدعى ومناقشته لو كبل الغائب تدور على كون المدعى عليه استوفى منفعة تلك الاعيان بالاستناد الى عقود اجارة نص واقف الوقف دلى الغائب وقد ظهر بمراجعة الهيئة لكتاب الوقف فلا تناقض في الدعوى . وان المادة (٤٤٧) من قانون العدل والانصاف صرحت بأن من استوفى منفعة وقف ولو كان بتأويل ملك او عقد يلزمه اجر المثل ونص في رد المختار صحيفة ٥٥٤ جزء ثالث على ان كون المستأجر من الفاسب لا يلزمه الا المسمى ليس مقتضى قول المتأخرين المقتضى به وحيتئذ فلا قيمة لدفاع الوكيل عن الغائب في الوجهين . وان عقود الاجارة التي يتمسك بها المدعى عليه غير صحيحة لنص الواقف في كتاب وقفه المنوه عنه على وقوع مثلها باطلاً . وان شهادة كل من ... قد قامت على استيفاء المدعى عليه منفعة الاماكن المعينة في الدعوى مدة الخمس السنوات المدعى بها بسبب غير صحيح وعلى ان تلك الاعيان من ضمن اعيان الوقف المشمول بنظر المدعى - وان المدعى عليه واضع يده عليها وان اجر مثلها من ابتداء سنة ١٩٠١ الى الآن عن كل سنة مبالغ ... فأجر مثلها عن مدة الخمس السنوات المدعى بها بمبلغ ... وان تلك الاجرة مستحقة عليه الى الآن . وانه بالاطلاع على كتاب الوقف علم اشتاله على اصول تلك الاماكن الاربعة . وان الشاهدين قد زكيا الزكية الشرعية) حكبت للمدعى على المدعى عليه بمبلغ ... قيمة اجرة مثل

الاماكن المحدودة بالدعوى عن مدة الخمس السنوات المدعى بها ليدفعه للناظر المدعى ليصرف في مصارف ذلك الوقف طبق شرط الواقف وبالزام المدعى عليه أيضاً بتسليم اعيان الوقف المحدودة في الدعوى والشهادة للناظر المدعى ليتصرف فيها لجهة وقفها تصرف النظار في الاوقاف المشمولة بنظرهم . وقد طرض المدعى عليه في الحكم المذكور وقررت المحكمة رفضها (بناء على ان الوجه الاول منها وهو دعوى عمارة المستأجر لأماكن الوقف مما صيرها قابلة للسكن لا يسقط عنه ضمان اجرة المثل اذ على فرض صحة ذلك فممارته في الوقف انما هي للوقف وعليه اجرة المثل والوجه الثاني وهو كون اجرة المثل المحكوم بها غير حقيقية انكار لما قامت عليه البيئة المعدلة فهو غير مقبول وان الوجه الثالث وهو عدم صحة طلب جميع اجرة المثل بدون خصم ما قبضه الناظر السابق بالاستناد الى ما اعترف به وكيل المدعى بمجلسة ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ من كون الناظر السابق اجر قبل عزل القاضي له وقبل تعيين الناظر الحالي خلفاً له غير مقبول أيضاً لكون الناظر السابق بمباشرة عقد الاجارة على الوجه الواضح بالدعوى والشهادة ارتكب ما انزل به بنص الواقف فقد قبضه حينئذ وهو غير أهل لمباشرة القبض الذي يسري على جهة الوقف . ودفع في الحكم المذكور . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٦ (بناء على ان أسباب الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم ورفض الدفع .

الخلاصة : (١) ضبط الوقف بالمضبطة وتوقيع الواقف عليه يعد وقفاً للاعيان التي ذكر ان الواقف وقفها .
(٢) تحديد الوقف ليس بلامم لصحته خصوصاً اذا كان الواقف قد أحال التحديد على حجتي شرائه اللتين ملك بهما الموقوف الذي اشهد بوقفه والمضبطة تعد كتاب وقف

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ٣٤ سنة ١٩٠٦ (بمد القرار بمد م صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية في القضية نمرة ١٠٢١ سنة ١٩٠٥ واعادة لظر القضية) من وكيل المدعية على المدعى عليهما بوفاة المتوفي

وانحصار ارثه في اولاده الذين منهم المدعى والمدعى عليها وانه كان يملك حال حياته جميع الدار الكائنة بشتر اسكندرية بخط . . . ولم يزل مالكاً لها حتى توفي وبين حدود الدار وان موكلته تستحق فيها ثمنها وان المدعى عليها واضعان أيديهما عليها ويمتتان من رفع يدهما عن نصيب موكلته فيها ومن تسليم ذلك اليها وطلب الحكم لموكلته على المدعى عليهما برفع أيديهما عن نصيبها في الدار المحدودة وتسليم ذلك لها ومنع معارضتهما لها في ذلك - وأجاب وكيل احد المدعى عليها والذي أقيم وكيلاً عن تأنيها بالاعتراف ب وفاة المتوفى المذكور عن ورثته المذكورين وبوضع يد موكله على الدار المذكورة وحده وانكاره كونها متروكة ارثاً عن المتوفى ودفعه بأن المتوفى المذكور وقف الدار المحدودة بالدعوى حال حياته ونفاذ تصرفاته وفقاً لمحضر عرياً على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم وثم جاعلاً آخره للفقراء كما هو مسطر بالحجة الشرعية الصادرة من محكمة . . . الشرعية في . . . وان موكله وضع يده على الدار المذكورة وغيرها مما وقفه الواقف المذكور بحق لأنه أقيم ناظرأ على الوقف المذكور بعد استيفاء ما يلزم وتحرر له بذلك اعلام شرعي من محكمة اسكندرية الشرعية في . . . وان المدعية تلم ذلك لانها هي وغيرها رفعوا قضايا على موكله أمام المحاكم النظامية بخصوص ذلك الوقف وحكم عليهم لصالحه ومنعهم من دعاويهم وصور الاحكام بملف القضية الى آخر ما ذكره من طلبه الحكم لموكله بمنجها من دعاواها منعاً كلياً الى آخره - والمحكمة العليا اخبراً بتاريخ ١٠ يولية سنة ١٩٠٧ (بناء على انه لا شبهة في ان ضبط الوقف في المضبطة وتوقيع الواقف المذكور عليه يعد وفقاً للدارين المذكورين بها وأما التحديد فليس بلازم لصحة الوقف على ان الواقف قد أحال التحديد في الدارين المذكورتين على الحجتين التين المذكورتين بمقتضاها فهذه المضبطة تعتبر كتاب وقف لهاتين الدارين . وان وكيل المدعية يتنازع في ان الدارين الوارد عليهما الوقف ليستأهما المدعي ملكهما ولما سئل هل للمتوفى غير هاتين الدارين اللتين فيها النزاع قال لا اعلم . وانه لو كان للمتوفى دار او أكثر غير ما ذكر في كتاب الوقف لذكر ذلك وأيده بالدليل وأما فيه العلم فهو ليس بكاف . وانه لم يقدم دليلاً على ان الدار المدعى ملكها هي غير احدى الموقوفتين سوى الاختلاف في بعض الحدود وهو ليس بدليل) حكمت بأن ما قدمه وكيل المدعى عليه يعد

كتاب وقف لدارين الميئتين به . وحكت للمدعى عليهما على المدعية بمطعها من دعواها ملكية الدار المذكورة بالدعوى للتوفى المذكور منماً كلياً

الخلاصة : (١) الوقف بمدته تمامه ونحزير الحجته لا يصح بيعه شرعاً ويكون بيعه باطلاً شرعاً .

(٢) بيع عين الوقف بعد صدوره خيانة يستحق الواقف عليها العزل من وقفه

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية نمرة ٧٥ سنة ١٩٠٧ من المدعى المأذون بالخصومة على الواقف وآخر بصدور الوقف من اولها فيما كان يملكه وفقاً صحيحاً بمقتضى كتاب الوقف المحرر من محكمة ... الشرعية بتاريخ ... ومن ذلك الحصة التي قدرها النصف اثنا عشر قيراطاً على الشيوع في كامل ارض وبناء المكان (وعينه وحدده) وانشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على ولده المدعى ثم ثم وجعل ماله لجهة بره متديمة وشرط فيه شروطاً منها ان النظر عليه له ثم من بعده يكون لولده المذكور الى آخر ما هو مبين بكتاب الوقف ومع علم الواقف المذكور بذلك كله باع الحصة الموقوفة من المحدود للمدعى عليه الثاني بمبلغ ... وحرز بذلك عقد مؤرخ في ... مسجل في ... والبيع المذكور صدر منه بصفته مالكا لتلك الحصة مع انها واردة بكتاب الوقف المذكور وزيادة على ذلك فالبيع وقع بفن فاحش اذ ثمن مثل تلك الحصة بمبلغ ... وقت البيع وبذلك يكون البيع المذكور وقع باطلاً لأنه ورد على عين موقوفة وللبين الفاحش في الثمن وعمل المدعى عليه الاول المذكور يستدعي عزله من النظر على وقفه وعدم أماته على بقاءه في يده فليس من خيانة أكبر من أن يبيع الناظر عيناً من أعيان الوقف الذي هو ناظر عليه بنصفه انه مالك لها لا سيما مع التبن الفاحش فهو بذلك يستحق العزل من النظر على وقفه وان المدعى عليه الآخر وضع يده على تلك الحصة من يوم صدور البيع المذكور له وما زال واضحاً يده عليها للأن وممتنع من رفع يده عنها ومعارض في بطلان البيع المذكور وطاب وكيل المدعي الحكم لموكله بطلان عقد البيع المذكور ورد الحصة المذكورة لجهة وقفها ومنع المدعى عليه الثاني من المعارضة في ذلك والحكم

على المدعى عليه الاول بنجاسته وعزله من النظر على وقفه المذكور حفظاً لآيانه .
وأجاب المدعى عليه الاول عن الدعوى المذكورة بالاعتراف بالوقف وببعية الحصّة
المذكورة للمدعى عليه الثاني بالثلاثمائة جنيه انجليزي وقبضها منه وهي يده مع انها
تساوي ستائة جنيه ووضع يده عليها لغاية الآن . وأجاب المدعى عليه الثاني عنها
بشراثة الحصّة المذكورة من المدعى عليه الاول بصفة انها ملك له بثلاثمائة جنيه
انجليزي ودفع له الثمن ووضع يده عليها لغاية الآن وهي لا تساوي الا الثلاثمائة جنيه
وقت البيع الى آخره . والجلس الشرعي بتلك المحكمة في ٣ اغسطس سنة ١٩٠٧ (بناء
على ان المأذون بالخصومة ووكيله المذكورين ادعيا على المدعى عليهما ان أحدهما ...
وقف النصف شائعاً في المنزل المحدود بمريضة الدعوى وجعل ما له لجهة بر لا تقطع
بمقتضى حجة الوقف الشرعية المحرزة من هذه المحكمة في ... وانه بعد ذلك باعه لثاني
المدعى عليهما بثلاثمائة جنيه افرنكي بصفة انه مملوك له بمقتضى عقد عرفي محرر في
سادس يناير سنة ١٩٠٥ وان المدعى عليه الثاني واضع يده على الحصّة المذكورة للان
وان ذلك من المدعى عليه الاول اكبر خيانة في الوقف يستحق بها العزل من النظر
على وقفه المرقوم وان بيع الوقف بصفة ملك بيع باطل وطلبا الحكم على المدعى
عليه الثاني ببطالان عقد البيع المرقوم ورد الحصّة المذكورة لجهة وقفها والحكم على
المدعى عليه الاول بعزله من النظر على هذا الوقف حفظاً لآيانه . وان المدعى
عليهما اعترفا بصدور البيع في الحصّة من المحدود المذكور بالدعوى بصفة ملك له
لا وقف بثلاثمائة جنيه افرنجي بمقتضى العقد المذكور وان المدعى عليه الاول قبض
المبلغ المذكور والمدعى عليه الثاني واضع يده على الحصّة المذكورة بالدعوى لان .
وان الحصّة المذكورة واردة بحجة الوقف المذكور ضمن المحدود بها . وان المأذون
بالخصومة قدم صورة عقد للبيع المرقوم وصدق على ما فيها المدعى عليهما وبالإطلاع
عليها دلت على صدور البيع المرقوم بالثمن المذكور بصفة ملك . وان الوقف بعد تمامه
وتحرير الحجة به لا يصح بيعه شرعاً ويكون بيعه باطلاً شرعاً . وان صدور ذلك
من الواقف الناظر المذكور بعد خيانة يستحق بها العزل شرعاً) حكم على المدعى
عليهما ببطالان البيع المذكور وأمر المدعى عليه الثاني برفع يده عن الحصّة المذكورة
وردها لجهة الوقف المرقومة وعزل المدعى عليه الاول من النظر على وقفه المذكور .

ودفع في هذا الحكم - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٧ (بناء على ان اسباب ذلك الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم المذكور ورفض الدفع .

الخلاصة : الاقرار من المستحق في الوقف باستحقاق الغير في ريمه انما يصح لمن المقرر بناء على احتمال ان يكون الواقف قد غير وقفه . فاذا لم يشترط الواقف لنفسه شيئاً من الشروط العشرة في وقفه فلا يحتمل تغيير الواقف فيكون الاقرار غير صحيح

صدت الدعوى بمحكمة اسكندرية الشرعية في القضية عمرة ٢٩٥٣ سنة ١٩٠٧ من وكيل المدعية بصدر الوقف لما كان يملكه من الاعيان وانه انشأ وقفه على نفسه ثم من بعد وفاته على بنته مسعودة المدعى عليها ثم على ذرية بنته المذكورة ثم على لسليها وعقبها وعلى من سيحدثه الله له من الذرية غلة واستغلاً وسكناً واسكاناً وجعل آخره جهة بر لا تنقطع نوه عنها بكتاب وقفه المحرر من هذه المحكمة في... وان الواقف بعد صدور الوقف المذكور رزق ببنته من المدعية وتوفي عن بنته من مسعودة المذكورتين فقط وكان الريع مقسماً بينهما مناصفة وانهما حضرتا بهذه المحكمة لدى الحكم الشرعي واشهدتا اشهاداً شرعياً على صدور الوقف من والدهما بالانشاء والشروط المدونة بكتابه وعلى رزقه بعد ذلك ببنته منى وعلى وفاته عن بنته مسعودة ومنى المذكورتين وان منى وذريتها ولسليها مثل اختها بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وعلى ان النظر على الوقف للارشاد منهما وقيد ذلك الاشهاد بتاريخ... وان منى المذكورة اقيمت ناظرة على وقف والدها المذكور لارشديتها عن اختها المدعى عليها واقامت مسعودة اختها ناظرة حسيية وتحرر بذلك اعلام شرعي من هذه المحكمة في... وبمقتضى ذلك وضعت منى يدها على اعيان الوقف التي منه الحدود وقبضت اجرته وصرفت ما لزم صرفه في مصالحه بملاحظة اختها مسعودة المذكورة وكانت تقسم فاضل ريمه مناصفة بينهما لكل واحدة منهما النصف مدة تزيد عن ثلاث وثلاثين سنة وان المدعى عليها اقرت قبل هذه الدعوى

على قسمة فاضل الربيع مناصفة من ابتداء سنة ١٢٨٩ لغاية الحجة سنة ١٣٢٤
واقرت أيضاً تلك القسمة بمقتضى احكام رسمية صدرت من مجلس اسكندرية الملئى
بتاريخ ... ومن الاحكام الاهلية ايضاً بمطالبة المدعية باستحقاقها من فاضل ربيع
الوقف بحق النصف اثنى عشر قيراطاً وبمقتضى كشوفات حساب الوقف المدة
المذكورة وان المدعى عليها الآن تمارض منى موكلته في استحقاقها نصف فاضل
ربيع الوقف بعد الاقرار المذكور وتطالبها بجميع اجرة الحدود كل ذلك منها بغير
حق زاعمة انها تستحق جميع المبلغ وهي لا تستحقه وتطلب الحكم لموكلته على
المدعى عليها برفع معارضتها لموكلته في استحقاقها نصف فاضل ربيع الوقف وكف مطالبتها
بجميع اجرة الحدود ومعاملة لها باقرارها على وجه ما ذكر . واجاب وكيل المدعى
عليها عن الدعوى بالاعتراف بصدور الوقف وانشاءه وحدث منى بعد الوقف
ووفاة الواقف ومصادقة مسودة منى على الوقف ونظرها وانكار استحقاق منى
لشيء من ربيع الوقف لأن انشاء الواقف صريح في استحقاق مسودة فقط لربيع
الوقف الان والتصادق المذكور لا يخالف ذلك وان منى قبلت النظر على
الوقف على ان تصرف حافي ربيع على مستحقه حسب شرط الواقف وقد
حكم غيائياً على منى موكلته بالانحصار ربيع الوقف فيها الآن في ... وبعد المارضة
تقرر بصحته من المحكمة العليا وتطلب اخيراً منع المدعية من دعواها . والمجلس
الشرعي بالمحكمة المذكورة في ٧ يناير سنة ١٩٠٨ (بناء على انه فيما سبق نظرت
هذه الدعوى بهذه المحكمة بالقضية مرة ... سنة ... وكان المدعى فيها مسودة
ضد احتيا منى وحكم فيها المجلس غيائياً وعرف بالانحصار حافي ربيع الوقف المذكور
في مسودة المذكورة وعورض فيه وتقرر رفض المارضة وتقيم وكيل المدعى
عليها بأن لموكلته منى المذكورة دفع دعواها بما تضمنته ورقة التصديق والافرار
المؤرخة في ... منى ارادت وقد تقرر من المحكمة العليا في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٧
صححة الحكم المذكور . وانه جاء بحجتيات الحكم المذكور ان دعوى منى بمقتضى ورقة
التنازل من المحكوم لها واقرارها بمشاركة المحكوم عليها لها المؤرخة في ... لا تؤثر
في صححة الحكم المذكور بشرط الواقف وانما هي دعوى مستقلة يمكن للمحكوم عليها
رفعها والفصل فيها بالوجه الشرعي على حديثها . وان وكيل المدعية يدعى الان

استحقاق ممتلكته منى المذكورة لنصف فاضل ربيع الوقف المذكور. متسكاً بذلك
 الاشهاد المؤرخ في ... وان ممتلكته كانت تقسم فاضل الربع مناصفة بينها وبين
 مسعودة وان مسعودة اقرت قبل الدعوى على قسمة فاضل ربيع الوقف من ابتداء
 سنة ١٢٨١ لغاية الحجة سنة ١٣٢٤ الى آخر ما ذكره من انه يتسك بالصادق
 المحرر منها بختها المعروف المبين ذلك بالاقرار المؤرخ في ... وان ما عدا الاقرار
 المذكور قد سبق الفصل فيه نهائياً على وجه ما ذكر فلا يجوز اعادة الدعوى بعده
 الا في خصوص ورقة التصديق المذكورة . وانه على مقتضى ما ذكر ينحصر نظر
 المحكمة الآن فيما اذا كانت منى تستحق لنصف فاضل ربيع الوقف المذكور بمقتضى
 الاقرار المذكور المؤرخ في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٦ مع مسعودة الآن . وانه بمراجعة
 ورقة الاقرار النوه عنها تبين منها انه نسب لمسعودة المذكورة انها اقرت بأن اختها
 منى المذكورة تستحق معها النصف اثنى عشر قيراطاً على الشيوع في كامل جميع
 أماكن الوقف الموجود باسكندرية الموقوف من قبل... المذكور وانها تنازلت بموجب
 هذا الاقرار عن الحكم الشرعي الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية بتاريخ ٦
 مارس سنة ١٩٠٦ الى آخر ما ذكر بهذه الورقة من انه نسب الى مسعودة انها
 التزمت بالتوجه أمام حضرة القاضي الشرعي لأخذ الاشهاد عليها باستحقاق أخها
 منى المذكورة معها كسابقة المدة السالفة وانها تقرر لها على استمرار نظارتها
 وطهارة ذمتها بما نسب اليها بشأن الطعن في نظارتها وعلى هذه الورقة ختم
 منسوب الى مسعودة المذكورة فضلاً عن ان الالتزام المذكور هو التزام
 ما لا يلزم وهو باطل على انه وعد لا يلزمها في القضاء الوفاء به وان الورقة المذكورة
 لا تفيد اقرار مسعودة باستحقاق اختها منى المذكورة شيئاً معها في وقف والدها
 الآن . وانه على فرض صدور الاقرار منها بذلك واقادته ان منى تستحق مع
 مسعودة في صافي ربيع وقف والدها فانه قد جاء مخالفاً لشرط الواقف . وان الاقرار
 من أحد المستحقين باستحقاق الغير في ربيع الوقف انما يصح من المقر بناء على
 احتمال أن يكون الواقف قد غير وقفه . وان الوقف صدر من الواقف المذكور
 في التاريخ المذكور وتبين من كتاب وقفه انه لم يشترط لنفسه شيئاً من الشروط
 العشرة وعلى ذلك لا يحتمل تفسير الواقف فيكون الاقرار على فرض حصوله من

مسودة غير صحيح وقد قال الامام السجكي في الاشياء والنظائر فائدة : كثيراً ما يقع أن يشهد شخص على نفسه بأنه لا حق له في هذا الوقف أو أن زيداً هو المستحق خذونه وبخرج شرط الواقف مكذباً للمقر ومقتضياً لاستحقاقه فيظن بعض الاغبياء ان المقر يؤخذ باقراره والصواب أن لا يؤخذ سواء علم بشرط الوقف وكذب في اقراره أو لم يعلم فان ثبوت هذا الحق له لا ينتقل بكذبه كذا بحروفه. وان هذا النص يؤيد ما قلنا من عدم صحة الاقرار المذكور لمخالفته لكتاب الوقف وعدم تصور احتمال حدوث التغيير من الواقف حتى يصح الاقرار على فرض صدوره . وانه فضلاً عما ذكر فان منى المذكورة لم تكن من الموقوف عليهم المستحقين الآن بمقتضى كتاب الوقف وعلى مقتضى الفقرة الثانية من المادة (٣٠) من لائحة ترتيب المحاكم ان دعواها الاستحقاق لا تسع (قرر منع المدعية من دعواها على مسودة كونها مستحقة في وقف والدها الآن ومن تمسكها بورقة الاقرار على فرض صدورها منسأ كلياً - ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٠٨) بناء على ان أسباب هذا القرار صحيحة والدفع غير مقبول (قررت صحة القرار المذكور ورفض الدفع .

الخلاصة : (١) الوقف يتعلق به حق الغير من المستحقين بمجرد القول
(٢) الوقف الصادر على يد حاكم شرعي وتحررت به حجة شرعية . مسجلة
بلحدي المحاكم الشرعية لا تسمع الدعوى بابطاله لحصوله فراغاً من دين بمقتضى
ملك يدعى انه صدر قبله لم يكن مسجلاً لعدم الجزم بأسبقية الدين على الوقف

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الشرعية الكبرى في القضية نمرة ٩٣ سنة ١٩٠٦
من وكيال المدعي بأن المدعى عليها اقترضت مبلغاً قدره ... وجعلت ميعاد سداده
آخر مارس سنة ... وحررت له كميالة وعقدأ تاريخها ... ودرهنت له على مبلغ
الدين جميع القطعة الارض الشورية الكائنة بناحية ... وقدرها أربعة أفدنة وحددها
والخصة التي قدرها ... على الشيوع في كامل أرض وبناء المنزل الكائن بمنطقة ...
أعترض (وحدده) واشترطت على نفسها أن لا تصرف فيها رهنته لا بالبيع ولا بالرهن

ولا بالوقف ولا بغير ذلك حتى تسدد له مبلغ الدين المذكور في الاجل المسمى وانها قبضت ذلك المبلغ من يد مدائها وصرفته في شؤون نفسها واشترت منه جميع المنزل السكائن بمصر بمطقة . . . (وحده) وانها أرادت الفرار من مبلغ الدين المذكور واساءة المداين في دينه المرقوم ووقفت الحدودات المذكورات على نفسها ثم على من ذكرته بحجة وقفها الصادرة من محكمة . . . الشرعية في . . . المسجلة بنمرة . . . فجعلت آخر وقفها للفقراء والمساكين من المسلمين وجعلت النظر لها ثم من بعدها لمن عينته بالحجة المذكورة وانه لم يكن للواقفة المذكورة مال ولا ملك بالسكية غير الحدودات وان قيمة الموقوف لا تزيد عن مبلغ الدين وان الوقف منها هو هروب من مبلغ الدين وفضلاً عن ذلك يمنع من اعتبار الوقف ونفاذه فان المحدودين أولاً وثانياً مزهونان كما ذكر على مبلغ الدين المذكور تحت يد المدعي ووقف المرحون غير نافذ حتى يسدد الدين المرحون لأجله وان شهر مارس سنة ١٩٠٦ غاية أجل الدين المذكور مضى واستحق للمداين دينه قبل مدينته وبمطالبتها به حاولت وابتدفعه مطالاً واضراراً زاعمة ان الوقف نفذ ولا شيء لها خلاف الموقوف وان مبلغ الدين ضاع على صاحبه وان موكله لم يعلم بالوقف الا بعد صدوره بمدة قرب اجل السداد ولم يأت ما يؤخذ منه رضاؤه عن فعلتها وأخيراً طاب الحكم عليها بطلاق وقفها المذكور وعدم اعتباره لما ذكر والحكم باستيفاء دين موكله من الموقوف باعتباره انه ملك لها لان لم ينفذ فيه الوقف . وأجابت المدعى عليها عن الدعوى بالاعتراف بها وانها تريد بيع جزء من الاطيان وغيرها وتسدد الدين الخ . والمجلس الشرعي بالحكمة المذكورة في ٤ يناير سنة ١٩٠٨ (بناء على ان المدعي ادعى دعواه - وان المدعى عليها اعترفت بالدعوى . وان الوقف صدر على يد حاكم شرعي ومحررت به حجة شرعية وسجلت بدفتر احدى المحاكم الشرعية . وان السكينة وورقة الرهن ليستا مسجلتين فلا يمكن الجزم بسبقهما على صدور الوقف . وان الوقف تعلق به حق الغير من المستحقين له بمجرد القول ولو فتح هذا الباب لأدى الى ابطال كثير من الاوقاف . وانه مع ما ذكر تكون هذه الدعوى من قبيل ما نص عليه بالامادة (٩٧) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ويتمين رفضها ومنع المدعى من طلبه الحكم بابطال الوقف المذكور منعاً كلياً) منع المدعى المذكور من طلبه الحكم بابطال الوقف

المذكور متأكلاً - ودفع في هذا المنع - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٨ (بناء على ان أسباب هذا المنع صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة المنع المذكور ورفض الدفع .

الخلاصة : دفع المدعي عليه دعوى مدعى الاستحقاق للوقف نظر او استحقاق بعضي المدة مع اعترافه بأن الوقف المتنازع فيه يستحق لاولاد أخت الواقعة الغائبين لا يعد دفعاً شرعياً فلا يصح معه تكليف دافعه باقامة البيئة على دفع الدفع

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٥ من وكيل المدعي على المدعى عليه ناظر الوقف بصدد الوقف من المرحومة الحاجة فاطمة ... بمقتضى حجة الوقف والتميز المسطرة من الباب المالي في ... فيما تملكه الذي منه المنزل المحدود والناشأ له على نفسها ثم من بعدها يكون ذلك وفقاً على اولادها ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم وثم الى حين انقراضهم أجمعين يكون وفقاً على متوقتها آمنة وآمنة السمرا كلاتها ومن سيحدثه الله تعالى للواقفة من العتقاء ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم وثم الى حين انقراضهم يكون ذلك وفقاً على كل من عتقاء العتقاء المذكورين ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم وثم الى حين انقراضهم أجمعين يكون وفقاً على اولاد أخت الواقعة هي المرحومة فاطمة الكبيرة الفاطنين يوم ذاك بمدينة قاس يبلاد المغرب ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده وذريته على النص والترتيب المشروحين أعلاه الى آخر ما هو مبين بكتاب الوقف المذكور الذي جعلت ماله لجهة بر لا تنقطع وشرطت الواقفة في وقفها ان للنظر على ذلك والولاية لنفسها ثم من بعدها للحاج سليمان ثم من بعده للارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم بحسب ترتيب طبقاتهم وان الواقفة ماتت عقيباً ومات كل من متوقتها عقيباً ولم يكن لهما عتقاء ومات الحاج سليمان وانحصر الوقف نظراً واستحقاقاً في اولاد أخت الواقعة الثلاثة هم حمودة الشير بمحمدون من أهلي قاس والحاج عبد الرحمن والشريف جعفر من غير شريك ثم توفي حمودة عقيباً وانحصر

الوقف في أخويه لأنه المذكورين نظراً واستحقاقاً ثم توفي عبدالرحمن عقباً وانحصر الوقف نظراً واستحقاقاً في أخيه الشريف جعفر الذي توفي بعد ذلك وأعقب بنته فاطمة ولم يعقب غيرها وانحصر الوقف استحقاقاً ونظراً فيها ثم توفيت بعد ذلك وأعقب ولدها الحاج محمد بنيس ولم يعقب غيره وانحصر الوقف استحقاقاً ونظراً فيه ثم توفي الحاج محمد بنيس المذكور وأعقب ولده علي أفندي بنيس ولم يعقب غيره وانحصر الوقف فيه استحقاقاً ونظراً وقد ثبت نسب علي أفندي بنيس المذكور ووالده المرقوم بمقتضى أحكام شرعية صدرت من قضاة شرعيين بعد دعوى رفعت من خصم شرعي على خصم شرعي وشهادة شهود مزكاة عدول وان المدعى عليه أقيم في النظر على الوقف المذكور في ... لعدم تحقق شرط الواقعة وقت ذاك وبسبب ذلك وضع يده على أعيان الوقف التي منها المحدود واستل ريعها وأنه ممرض لملي أفندي بنيس المدعى المذكور في استحقاقه لفاضل ريع الوقف واستحقاقه للنظر عليه طبق شرط الواقعة الخ - وأجاب وكيل المدعى عليه عن الدعوى بصدد الوقف من الواقعة وانحصار الوقف بعد وفاتها في أولاد أختها الثلاثة السيد جعفر ومحمدون وعبد الرحمن وان الحاج محمد بنيس الذي ذكر المدعي أنه والده كان متمراً على الوقف بصفته وكلاً عن أولاد الأخت المذكورين بمقتضى اعلام شرعي من هذه المحكمة في ... ولوفاته وغية أولاد الأخت المذكورين أقيم المرحوم ... ناظرأ على الوقف المذكور بتقرير من هذه المحكمة مؤرخ في ... وقد وضع يده على أعيان الوقف التي منها المحدود بطريق نظره ولوفاته تقرر موكله في النظر ووضع يده على أعيان الوقف وانها في يده ويد الناظر قبله من وقت وفاة الحاج محمد بنيس المذكور الي الآن ومضى على ذلك مدة تزيد عن العشرين سنو لم تصدر دعوى شرعية لدي قاض شرعي من المدعي لا باستحقاقه في ريع الوقف المذكور ولا بنظره عليه كل هذه المدة مع تمكنه منها وعدم العذر الشرعي له في اقامتها وأنه بسبب ذلك يكون ممنوعاً من دعواه لعدم سماعها منه شرعاً وأنه يدفع دعواه بذلك ويطلب رفضها وعدم سماعها ومنعه منها ممناً كلياً الخ - والمجلس الشرعي بالمحكمة المذكورة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (بناء على أن وكيل المدعى عليه دفع دعوى المدعي بمضي المدة المألفة من سماع هذه الدعوى مع التمكن وعدم العذر الشرعي له في اقامتها ، وان وكيل

المدعي دفع هذا الدفع بأن موكله كان غائباً في المدة الميئة بمحضر الجلسة وانه بذلك لم يرض على موكله المدة المائة من سماع الدعوى مع التمكن . وان الموجود في كتب المذهب يستفاد منه ان الغائب لا يعد تاركاً للدعوى وعلى ما ادعاه وكيل المدعي لا يكون موكله تاركاً للدعوى المدة المائة مع غيابه (قرر تكليف وكيل المدعي اثبات ما دفع به الدفع المذكور . ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٠٩) بناء على ان دفع وكيل المدعي عليه بمضي المدة مع اعترافه بأن الوقت المتنازع فيه يستحق لاولاد أخت الواقعة الثانيين لا يعد دفعا شرعياً فلا يصح معه تكليف دافعه باقامة اليئة على دفع الدفع (قررت عدم صحة ما قرره المجلس الشرعي المذكور وعودة اوراق القضية اليه للسير فيها على وجه ما ذكر بالطريق الشرعي .

الخلاصة: المنصوص عليه شرعاً ان المريض بالسل اما ان يطول مرضه وقدروا مدة ذلك بسنة على الاقل أو لم تطل مدته بأن لم تبلغ سنة فان طال واستمر سنة ولم يتغير حال المريض فهو كالصحيح وتصرفه حينئذ يكون نافذاً في جميع تركته وأما ان طال مرضه المدة المذكورة ولكن تغير حاله ومات من ذلك التفسير فهو مريض ويعتبر تصرفه من الثلث وأما ان لم يطال تلك المدة فهو مريض مرض الموت مطلقاً وتصرفه يعتبر من الثلث

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية مرة ٩٩ سنة ١٩١١ (بعد القرار بالسير في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مصر الابتدائية في القضية مرة ١٤ سنة ١٩١٠) من وكيل المدعي على المدعي عليها ب وفاة الست عفيفة الحبشية معروفة وزوجة المرحوم ابراهيم باشا ادهم وانحصار ارثها في ابني متقها هما المدعي وأخوه . . . وليس لها وارث سواهما وبموتها انتقل ما كانت مملكة اليهما سوية بينهما وأنها قبل وفاتها بأربعة أشهر طرأ عليها مرض الزمها الفراش واستمر يتزايد عليها حتى ماتت وأنها في حالة مرضها في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ وقفت الاعيان الميئة بكتاب الوقف المحرر من محكمة . . . الشرعية المودعة صورته بماف القضية

والمدينة تلك الاعيان بالخاف بالدعوى أمام المحكمة الابتدائية الذي يدعي به مع دعواه هذه ايضاً وان تلك الاعيان التي اشهدت بوقفها تريد قيمتها عن ثلث تركتها على الوجه المين بمرضة الدعوى الابتدائية المودعة بالملف وما الحق بها وان وارثها المذكورين لم يحجز واحد منهما الوقف فيما زاد عن الثلث لا قبل وفاة المتوفاة المذكورة ولا بعد وفاتها وان المتوفاة لم تكن تملك وقت وفاتها سوى الاعيان التي اشهدت بوقفها المدينة بالخاف بالدعوى الابتدائية البالغة قيمتها يوم الوفاة اثنين وثلاثين الف جنيه من الجنيهات المصرية وسوى الاعيان المدينة بمرضة الدعوى الابتدائية التي يدعى بما فيها مختصاً ببيان تلك الاعيان ايضاً وبأن قيمتها على ما ذكر بالمرضة مبلغ الف وثلاثمائة وثلاثين جنهماً من الجنيهات الموصوفة فتكون قيمة جميع ما وقفته وما تركته بدون وقف مبلغ ثلاثة وثلاثين الف جنيه وثلاثمائة وثلاثين جنهماً من الجنيهات الموصوفة فيكون الوقف صحيحاً في اعيان قيمتها احد عشر الف جنيه ومائة جنيه وعشرة جنيهات من الجنيهات الموصوفة وان المدعى عليها وضعت يدها على الاعيان التي وقفها الواقعة المذكورة بطريق نظرها المشروط لها بمقتضى اَشهاد الوقف وما زالت واضحة يدها عليها الى الآن وقد طابها المدعي وكرهه بأن تقصر يدها على ما قيمته احد عشر الف جنيه ومائة جنيه وعشرة جنيهات من الجنيهات الموصوفة من الاعيان الموقوفة وان تسلم له نصف ما زاد عن ذلك فيحوزه لنفسه اِرتئاً عن المتوفاة المذكورة فامتنعت من ذلك وطارسته فيما ذكر وزعمت ان الواقعة وقفت الوقف المذكور وهي صحيحة الجسم والعقل مع ان مرضها وقت صدور الوقف لا يحتل الشك كما ينه بدفاعه أمام المحكمة الابتدائية والمحكمة العليا وبرهن عليه بالاوراق الرسمية التي لا تقبل الشك مطلقاً وبرهن ايضاً على ان ما تقوله المدعى عليها من صحة الواقعة يوم الوقف منطبق على المادة (١٠٩) عام الانطباق فيجب راضه وان معارضة المدعى عليها فيما ذكر كله هي بغير حق ولا وجه شرعي وأنه لما ذكر ولا انحصار نقطة النزاع بين المتداعين في هذه القضية في امر واحد هو ان الواقعة وقت صدور الوقف كانت مريضة مرض الموت على الوجه المين بدفاعه او كانت صحيحة كما قالت المدعى عليها احتمالاً وتليساً بدليل المستندات الرسمية المودعة منه بالملف ويمل هذا الحصر من الاطلاع على دفاع الطرفين امام هذه المحكمة

والمحكمة الابتدائية ولأن النصوص الشرعية صريحة في ان الوقف في مرض الموت لا ينفذ الا من الثلث فقط عند عدم اجازة الورثة كما في هذه الحادثة كما هو واضح وانه لذلك يحق له ان يطلب الطلب الآتي قبلاً عليه يدعي بجميع دعواه هذه وبما أشار اليه فيها من الاوراق على المدعى عليها ويطالب الحكم عليها لموكله المذكور بطلان الوقف فيما زاد عن ثلث الاعيان المينة بدعواه الابتدائية والحاكمة وامرها بأن تسلم نصف ما زاد عن الثلث لموكله المذكور ليحوزه لنفسه ارثاً عن المتوفاة المذكورة ومنعها من التعرض له فيما ذكر كله ومن دفعها بصدور الوقف في الصحة منعاً كلياً . وأجاب وكيل المدعى عليها عن الدعوى بدفعه بأن الدعوى غير صحيحة لان المدعي قدر ما تركته الست عقيقة المذكورة موقوفاً وموروثاً بثلاثة وثلاثين الف جنيه وثلاثمائة وثلاثين جنباً منها اثنان وثلاثون الفا للوقوف والالف وثلاثمائة وثلاثون لغيره على ان الواقع الذي يلمه المدعى غير ذلك فان الواقعة تركت غير الوقف المقدر باثنين وثلاثين الف جنيه منزلاً بمدينة حلوان قيمته الفان وخمسمائة جنيه وثلاثة قراريط في منزل المرحوم ابراهيم ادم باشا بحارة المحتسب قيمتها خمسمائة جنيه وثلاثة قراريط في اربعة اقدنة ونصف فدان ونصف قيراط من فدان اطياناً عشورية بناحية سنجيد دقهلية قيمتها ثمانية وستون جنباً وثلاثة قراريط في ثلاثة اقدنة وسبعة قراريط اطياناً زراعية بناحية كفر العززي دقهلية قيمتها اربعة وستون جنباً الى آخر ما ذكره من الحصص والاثاثات المنزلية والفضيات والمصوغات وقيمة كل منها وانه من هذا البيان يكون مقدار ما خلف عن المرحومة الست عقيقة المذكورة من موقوف ومتروك اربعين الف جنيه وثمانية وعشرين جنباً وثمانمائة واثنين وستين ملياً وان الواقعة وقفت وقفا المذكور وهي منصفة بالصفات الشرعية كما هو مبين بكتاب الوقف الذي هو حجة على أي شخص كان فيما تدون به ولا يلزمه عليه من الطعون الا ادعاء التزوير ولم يسلك المدعي ذلك فهو حجة في ذاته كافية للحكم به بدون حاجة لامبات آخر معه وكلامه على الاوراق المقدمة من المدعي وبيان الاوراق الرسمية منها وغير الرسمية وطلبه عدم التويل عليها وطلبه اخيراً الحكم برفض دعوى المدعي وبصححة الوقف في مجموعه بصدوره من الواقعة وهي سليمة العقل بصححة الجسم - ورد عليه وكيل المدعي بما تدعيته ان المدعي عليها مع ما بالت

في تقدير تركه المتوفاة وجمعت منها ما لا يصح ان يكون منها شرعاً لم تزل تعترف ان قيمة الوقف زائدة عن الثلث كما قالت ان المدعي انما يطالب بإبطال الوقف فيها زاد عن الثلث وما لاحظت به انما يكون عند التنفيذ على فرض صحته فضلاً عن ذلك فهو يوافقها على تقديرها ويطالب بالحكم بإبطال الوقف فيها زاد عن الثلث الخ - والمحكمة بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩١٢ (بناء على ان الخصمين متفقان على صدور الوقف من الواقفة المذكورة على الوجه المدون بكتاب الوقف المذكور واما النزاع ينحصر بينهما في ان صدور الوقف منها كان في حال صحة جسمها وعقلها ممّا فينفذ من جميع التركة كما تقول المدعى عليها او ان صدوره كان في مرض الموت مع سلامة العقل فينفذ من ثلث التركة كما يقول المدعي . وان المدعى عليها استندت فيما تقول الى ما جاء في كتاب الوقف في موضعين احدهما بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩ وثانيهما في ٢١ منه من ان الواقفة في التاريخين موصوفة بالصفات الشرعية وان تلك الصفات هي صحة الجسم والعقل ممّا . وان وصفها بما ذكر لا يقتضي انها صحيحة الجسم فضلاً عن ان وصفها بما ذكر في ٢١ يولييه سنة ١٩٠٩ كان بعد يوم ١٩ منه الذي علم فيه من التقرير الطبي الذي عمل بمعرفة الدكتور نولان المندوب من قبل رئيس المجلس الحسيني ان الواقفة كانت مريضة بحالة لا تستطيع معها الوقوف بدون ان تستند على غيرها وجميع الشهادات الطبية التي قدمت من وكيل المدعى عليها للمجلس الحسيني لا تناقض التقرير المذكور في هذه النقطة وانما ثماره في سلامة العقل فقط ومن هذا يتضح ان المراد بالصفات الشرعية التي عبر عنها بكتاب الوقف هي سلامة العقل فقط التي يتوقف عليها صدور الوقف من الواقفة ولا يدخل فيها صحة الجسم التي يتوقف عليها نفاذ الوقف من كل التركة فلا وجه للتمسك بهذه العبارة في الموضعين المذكورين لعدم دلالتها على صحة الجسم . وان المدعي يمسك في دعواه بشهر ورفقات اعترفت المدعى عليها باسان وكيلها بان خساً منها اوراق رسمية وهي صورة محضر جلسة المجلس الحسيني وصورة محضر انتقال المجلس الحسيني وصورة قرار المجلس الحسيني وصورة محضر جلسة استئناف المجلس الحسيني امام المحكمة الاهلية وصورة تقرير الدكتور نولان المندوب الطبي للمجلس الحسيني وقالت المدعى عليها باسان وكيلها ان المحس الباقية اوراق غير

رسمية وهي الشهادة الطبية المحررة في ١٦ يولية سنة ١٩٠٩ وصورة شهادة وفاة الواقعة المحررة في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٩ والفتوى الطبية المحررة في ٢٢ يناير سنة ١٩١١ والفتوى الطبية الاخرى المحررة في ١٦ سبتمبر سنة ١٩١١ وصورة ترجمة التقرير الطبي الصادر في ٢٣ و ٢٤ يولية سنة ١٩٠٩ . وان المدعى عليها ردت على الاوراق الرسمية بما هو مدون بمجواب وكيها عن الدعوى ولم تظن في تلك الاوراق بالتزوير فيلزم ان يكون الكلام على ما تدون بتلك الاوراق . وان وكيل المدعى عليها رد على محضر جلسة المجلس الحسبي المنعقدة في ٢٥ يولية سنة ١٩٠٩ بأنه لم يثبت به ما يفيد وكالة حسن اقصدي نقيب عن موكله المدعى قانوناً ولم يمكن ان يدعي نوعها وكذا الحال فيما يتعلق بيلي بك ثروت حيث لم يثبت بمحضر الجلسة ما يفيد وكالته عن الست عفيفة الواقعة ولا نوعها ان كانت تامة او خاصة شخصية او له ان يوكل الغير عنه وكذا الحال في وكالة عبد العزيز بك فهمي عن الواقعة المذكورة . وانه بمراجعة محضر جلسة المجلس الحسبي في التاريخ المذكور وجد يتضمن ان علي بك ثروت حضر بطريق توكيله عن الست عفيفة ومعه عبد العزيز بك فهمي وبذلك يعلم ان المجلس الحسبي قد اعتبر كلام علي بك ثروت وعبد العزيز بك فهمي وكلاً امامه عن الست عفيفة الواقعة فكان هذا المحضر ليلاً امام المحكمة على ان كلا منهما كان وكلاً عنها امام المجلس الحسبي وذلك المحضر من الاوراق الرسمية التي هي حجة على أي شخص كان فيما تدون بها عملاً بمادة (١٢٤) من لائحة المحاكم الشرعية وليس للمحكمة ولا لغيرها أن تبحث عن الطريق التي بها اعتبر المجلس الحسبي كلاً منهما وكلاً عن الست عفيفة المذكورة كما انه ليس للمحكمة أن تقبل طعناً في ذلك الا بالتزوير ولم يحصل . وان وكيل المدعى عليها رد على ذلك المحضر أيضاً بأنه اشتمل على قول وكيها ان الست عفيفة هانم مريضة الآن بالسل الرئوي وعلى قوله ان هذه السيدة مريضة بالسل الرئوي الى آخر ما بصحيفة ١٣ من جوابه من ان هذا القول مقيد بلفظ الآن وكان في مقام الدفاع . وانه بمراجعة المحضر المذكور وجد يشتمل أولاً على بيان الظروف التي طلب وكيها من المجلس مراعاتها وكانت عابها وقت الكشف في ١٩ يولية سنة ١٩٠٩ على قوله لكونها مريضة بالسل الرئوي ووقت زيارة المتدين لها كان في الوقت الذي تاتي فيه نوبة حمى المرض

وعلى قوله وأنه أي وكيلها عبد العزيز بك فهمي اتدب أطباء كشفوا عليها فمهم ثلاثة في ١٦ يولييه سنة ١٩٠٩ قرروا أنها مصابة بالسل الرئوي حافظة لقواها العقلية وقدم شهادتهم ومنهم أربعة آخرون قرروا في ٢٣ و ٢٤ يولييه سنة ١٩٠٩ أنهم لم يشاءوا عليها أن رأ من اختلال القوى العقلية بل قالوا أنها كانت تكلمهم بهدوء وسكينة غاية ما أثبتوه أنها مصابة بالسل الرئوي وأنها كانت عند وجود الثوبية (حمى المرض) مضطربة فإن ذلك لا محل معه للقول بأنها فاقدة الاهلية واشتمل المحضر أيضاً على طلب وكيلها عبد العزيز بك فهمي رفض الحجر عليها وعلى قوله خصوصاً أن هذه السيدة مريضة بالسل الرئوي ومن المعلوم أن هذا المرض قد تطول مدته كثيراً إلى آخره . وأنه يعلم مما تدون في المحضر المذكور أن وكيلها قد اعترف بأنها مصابة بالسل الرئوي في الآت الذي كشف فيه عليها الاطباء المذكورون وأنه هو الذي قدم الشهادة الطبية المحررة في ١٦ يولييه سنة ١٩٠٩ والشهادة الطبية المحررة في ٢٣ و ٢٤ يولييه سنة ١٩٠٩ وأنه هو الذي اتدب أولئك الاطباء الذين كشفوا عليها ولا يقل أن هذا كله بدون أن يكون معلوماً للست عفيفة المذكورة وبدون أن يكون عبد العزيز بك فهمي وكيلها عنها في تلك الاعمال ومع تقديم الشهادتين الطبيتين المذكورتين للمجلس الحسبي من وكيلها المذكور ومعسكهما أمامه لا يكون هناك محل للقول من المدعى عليها بأنها لا يدلان على ما يقول المدعي من أن الواقعة كانت مريضة بمرض السل وقت صدور الوقف في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ لأن هذا هو موضوع الشكوى أمام المجلس الحسبي الذي كان يدور عليه البحث . وأن المدعى عليها ردت بلسان وكيلها على محضر انتقال المجلس الحسبي في ٢٨ يولييه سنة ١٩٠٩ بأنه لم يثبت به أن هيئة المجلس لاحظت على الست عفيفة المذكورة مرض السل المدعى إلى آخر ما ذكر بالجواب وبالرجوع إلى ذلك المحضر وجد يشتمل على أن هيئة المجلس قد عينت الميعاد للانتقال وأعلنت به كلاً من أحمد بك لطفي بصفته محامياً عن طالب الحجر وعبد العزيز بك فهمي بصفته محامياً عن المطلوب الحجر عليها وأن الهيئة قد حضرت في اليوم المذكور بمنزل الست عفيفة المذكورة فوجدت عبد العزيز بك فهمي بصفته السابق ذكرها وعمر بك لطفي الحامي شريك أخيه أحمد بك لطفي الحامي عن طالب الحجر وعلى بك ثروت وكيل

دائرة الست عفيفة هانم المذكورة وعلى ان انتقال تلك الهيئة الى منزل الواقعة انما هو لاحتبارها ولم يكن الفرض من الانتقال هو الكشف عليها لمعرفة انها صحيحة أو مريضة لأن المرض كما قال المجلس الحسيني لا نزاع فيه ومن ذلك يعلم ان عبدالعزيز بك فهمي كان وكيلًا عن الست عفيفة هانم المذكورة بلا شك وان كل ما قاله بمحضر المجلس الحسيني حجة عليها . وان المدعى عليها قد ردت باسان وكيلها على ما جاء بقرار المجلس الحسيني في ٢ اغسطس سنة ١٩٠٩ بقولها ان القرار اشتمل في موضع على انه تقدم من حسن افندي نجيب الذي قال انه وكيل عن ابراهيم بك حفطي واستنتج من هذا ان المجلس لم يتم توكيل من حضر أمامه من الوكلاء ولم يجزم بأنهم وكلاء . وبالإطلاع على المحضر المذكور في هذا الموضع تبين انه قال ما ذكر لكنه قال بعد ذلك الحاضر عنه أي عن ابراهيم بك حفطي بالجلسة حضرة احمد بك لطفي الحامي وقال فيه عن السيدة عفيفة هانم عفيفة وحرم المرحوم والد ابراهيم بك المذكور الحاضر عنها بالجلسة حضرة عبدالعزيز بك فهمي ومن هذا يعلم ان المجلس اعتبر احمد بك لطفي وكيلًا عن ابراهيم بك حفطي واعتبر عبدالعزيز بك فهمي وكيلًا عن الست عفيفة هانم المذكورة ولا يجوز البحث عن الطريق التي اعتبر كل منهما وكيلًا عن موكله ولا ان يظن فيه بمثل هذا ولا بشيء من أوجه الظن على فرض وجودها الا بظن هو التزوير فقط كما قضت بذلك لائحة المحاكم الشرعية في الاوراق الرسمية وهو مما لم يظن به المدعى عليها باسان وكيلها . وان المدعى عليها قالت أيضاً ان القرار المذكور اشتمل في موضع آخر على ما لفظه (وحيث انه لا نزاع في ان هذه السيدة مصابة بمرض) واستنتجت من ذلك باسان وكيلها انه لم يثبت بالقرار المذكور ان المتوفاة كانت مصابة بمرض السل أثناء المرافعات التي حصلت أمامه في ٢٥ يولية سنة ١٩٠٩ الى يوم ٢٠ اغسطس سنة ١٩٠٩ اذ كل ما ثبت بالقرار عدم المتوفاة هي أنها مصابة بمرض الى ان قالت باسان وكيلها وهو الحق الذي اعترفت به المتوفاة بمحضر انتقال في ٢٥ يولية سنة ١٩٠٩ . وأنه بالرجوع الى محضر مجلس مصر الحسيني المؤرخ في ٢٥ يولية سنة ١٩٠٩ وجد مشتملاً على ان حسن افندي نجيب الوكيل عن ابراهيم بك حفطي المذكور حضر للجلسة ومعه احمد بك لطفي الحامي وحضرة على بك روت بطريق توكيله عن السيدة عفيفة واشتمل

ذلك القرار على ان الموضوع هو ان حسن افندي نجيب بتوكيله عن ابراهيم بك قدم طلباً بأن عفيفة هانم معتوقة وحرّم ابراهيم باشا ادم تملك أربعمائة فدان من أجود الاطيان فضلاً عن جملة أملاكه بمصر قد أصيبت بمرض اقصدها ومنعها عن مباشرة عملها وقد وصل بها الحال في هذه الاسابيع الاخيرة الى حال لا تفي معها ما تقول ولا ما تفعل وقد علم ان حولها اشخاصاً من غير ورتها يشروعون في محجرتها من أملاكها لمصلحتهم واشتمل أيضاً هذا القرار على مضمون التقرير الطبي المؤرخ في ١٩ يولييه سنة ١٩٠٩ المقدم من الدكتور نولان واشتمل أيضاً على اعترافات وكيلها عبد العزيز بك فهمي بأنها مصابة بالسل في عدة مواضع من القرار وعلى الشهادتين الطيبتين المؤرخة احدهما في ١٦ يولييه سنة ١٩٠٩ الذي قرر الاطباء الذين كشفوا عليها انها مصابة بالسل الرئوي والمؤرخة ثانيتهما في ٢٣ و ٢٤ يولييه سنة ١٩٠٩ التي قرر الاطباء فيها انها مصابة بالسل الرئوي ولذلك لم يستطع وكيلها عبد العزيز بك فهمي انكار انها مريضة بهذا المرض ولذلك قال كما اشتمل عليه ذلك التقرير عن جميع الاطباء وغاية ما أثبتوه انها مصابة بالسل الرئوي وانها كانت عند وجود النوبة (حصى المرض) مضطربة فان ذلك لا محل معه في القول بأنها فاقدة الاهلية ومن ذلك يعلم ان مدار البحث انما كان لاجل ان يتحقق ان عفيفة هانم المذكورة فاقدة الاهلية عن ادارة شؤونها حتى يحجر عليها ويكون الوقف الذي صدر منها في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ غير صحيح بالمرّة او هي قادرة على ادارة شؤون نفسها فلا يحجر عليها ولا يكون الوقف الذي صدر منها غير صحيح وأما كونها مريضة بالسل وقت صدور الوقف وبمده فهذا مما لم يجيء في محاضر المجلس الحسبي ان أحداً من أطراف القضية أو من الاطباء أنكره بل الكل يسلمونه وهذا المراد من قول المجلس في قرار ٢ اغسطس سنة ١٩٠٩ أنه لا نزاع في ان هذه السيدة مصابة بمرض . وان المدعى عليها قالت أيضاً ان تقرير المجلس الحسبي في ٢ اغسطس سنة ١٩٠٩ قد اشتمل أيضاً على ما لفظه (وحيث أنه للتقارب بين تقرير الدكتور نولان وشهادة الاطباء الذين منهم الدكتور وارنوك الطيب الاختصاصي قد قرر المجلس انتقال هيئة لاختبار السيدة) واستنتج وكيل المدعى عليها من ذلك ان المجلس الحسبي وهو الساطة الوحيدة التي كانت مختصة اذ ذاك يبحث

الشهادات الطبية المتنوعة التي قدمت للمجلس قرر بأجل يسان وبأجل عبادة ان
شهادات الاطباء التي تقدمت اليه كلها متضاربة متناقضة لم يمول عليها . وان المجلس
الحسبي في قراره الصادر في ٢٥ يولييه سنة ١٩٠٩ بعد ان بين مضمون التقرير الطبي
المقدم من الدكتور نولان وشهادتي الاطباء المؤرخة اجداهما في ١٦ يولييه سنة ١٩٠٩
وانيتهما في ٢٤ و ٢٣ يولييه سنة ١٩٠٩ قد أوضح في قراره كما اعترف بذلك وكيلها
عبد العزيز فهمي بك بذلك المحضر ان الكل قرروا انها مصابة بالسل وان الاضطراب
الذي أشار اليه المجلس وانتقل من أجله انما هو فيما يرجع الى قوة الست عفيفة العقلية
فقط ومع ذلك فالشهادتان لم تخالفا ما جاء في تقرير الدكتور نولان وانما جاء
فيها ما شاهده الدكتور نولان عند وجود نوبة حمى المرض وسلم الاطباء الذين
حجروا الشهادات انهما تكون مضطربة عند وجود تلك النوبة ومن ذلك يعلم ان
المجلس انما انتقل في ٢٨ يولييه سنة ١٩٠٩ ليختبر قواها العقلية فقط ويتحقق ما اذا
كان ما يعترها من الاضطراب ناشئاً من نوبة حمى المرض او انه ناشئ عن ضعف
في القوى العقلية ولم يكن انتقال المجلس لبحث صحة الست عفيفة ويشخص مرضها
لأن ذلك موكول للاطباء وقد بينوه واعترف به وكيلها عبد العزيز بك فهمي . وان
المدعى عليها ردت أيضاً على محضر جلسة محكمة استئناف مصر المؤرخ في ٢٠ سبتمبر
سنة ١٩٠٩ الذي جاء فيه ان عبد العزيز بك فهمي كان وكيلاً عن عفيفة هانم المذكورة
بأن قالت باسان وكيلها انه لم يثبت بصورة المحضر وكالة عبد العزيز بك فهمي عنها
بالطريقة القانونية فلا يمكن أن تؤخذ الوكالة ولا نوعها من هذا المحضر - وان
جسن بك صبري وكيل المدعى عليها قال بصحيفة ١٣ من جوابه ما لفظه (وقد
جرت كل المحاكم على انه لا يسمع قول وكيل ما الا بعد أن يثبت بمحضر الجلسة
ما يؤيد وكالته ان بقدر عرفي او رسمي وان كان له أن يوكل الغير عنه أم لا) . وان
محكمة الاستئناف الاهلية قد سمعت أقوال عبد العزيز بك فهمي واعتبرته وكيلاً عن
الست عفيفة فلا بد أن تكون قد استوفت ما جرت عليه كل المحاكم من ثبوت توكيله
عنها بالطريق الذي يذكره حضرة وكيل المدعى عليها وبالجملة فتوكيل عبد العزيز
بك فهمي ثابت بالاوراق الرسمية المأذون بها التي لا يقبل فيها الطعن الا بالتزوير
ولم يحصل ذلك الطعن من المدعى عليها او من وكيلها . وان المدعى عليها قد تمسكت

بما جاء في تقرير الدكتور نولان بأن الست عفيفة قالت بأنها ليست مريضة ولكن عندها سعال ناشئ عن التعرض للرطوبة مستندة الى ان هذا الاقرار صادر على يد مندوبي المجلس الحسي معاون اول المحافظة ورماي بك والدكتور نولان وهو اقرار رسمي واستنتج من ذلك عدم التعويل على ما هو منسوب الى عبد العزيز بك فهمي معتمداً على انه استنتاج وما قالته الواقعة نص الى آخر ما جاء بصحيفة ١٧ من الرد . وان اقرار الست عفيفة المذكورة بما ذكر لا يكون حجة على المدعي الذي تريد بعمل الوقف حرمانه من الميراث وقد علم ان ما نسب الى عبد العزيز بك فهمي هو اقرار صريح بأن عفيفة هاشم كانت مصابة بالسل ومبني على شهادة اطباء نديتهم هي بواسطة وكيلها عبد العزيز بك فهمي كما اعترف بذلك امام المجلس الحسي وهذا الاقرار حجة عليها فهي تعامل به ويأمل به من تلقى الحق عنها وهي المدعى عليها وباقي الموقوف عليهم كما انه جاء بالتقرير الطبي المذكور الذي عول عليه وكيل المدعى عليها في ذلك التقرير على الوجه المذكور في اجابته ما يكذب هذا القول الصادر منها تكدياً صريحاً كما يعلم مما سبق ومن الرجوع اليه . وان المدعى عليها اعتبرت جميع الاوراق الخمسة الباقية غير رسمية ونمت التعويل عليها على الوجه الذي بينه وكيلها في صحيفة ١٨ وما بعدها من اجابته . وان ما اعتبرت المدعى عليها من الاوراق غير الرسمية هي الشهادة الطبية المؤرخة في ١٦ يولييه سنة ١٩٠٩ . وان هذه الشهادة مقدمة من وكيل الست عفيفة المذكورة للمجلس الحسي وقد لظرها المجلس واثبتا في قراره الصادر في ٢٥ يولييه سنة ١٩٠٩ كما تقدم وصورة الترجمة محررة من محافظة مصر وعليها ختمها وامضاء وكيل المحافظة وقد اشتملت على ان الست عفيفة مصابة بالسل فاجابها حجة على الست عفيفة على فرض انها لم تكن رسمية ومع ذلك فقد اكتسبت قوة الاوراق الرسمية بذكرها في محضر المجلس الحسي الرسمي وكذلك الحكم أيضاً في التقرير الطبي الصادر في ٢٣ و ٢٤ يولييه سنة ١٩٠٩ فان صورة ترجمته محررة من محافظة مصر وعليها ختمها وامضاء وكيل المحافظة وقد قدمها وكيل المدعى عليها أيضاً مع شهادة الوفاة . وان ما قدمه كل من المدعي والمدعى عليها مما لم يكن رسمياً قد أخذ صورة ترجمته محررة من محافظة مصر وعليها ختمها وامضاء وكيل المحافظة وقد

قدمها وكيل المدعى عليها للمجلس الحسبي والمجلس أثبتتها في قراره المذكور .
وان مما اعتبرته المدعى عليها أيضاً غير رسمي شهادة الوفاة . وان ما قدمه كل من
المدعى والمدعى عليها مما لم يكن قد أخذ صورة ترجمته من مصدره الرسمي
لا يمول عليه والممول عليه هو الشهادة التي قدم المدعى ترجمتها من مصلحة الصحة
المعموية التي هي المصدر الرسمي لهذه الشهادات وقد اشتملت تلك الشهادة على ان
الست عفيفة هانم المذكورة ماتت بالسل الرئوي في منتصف ليلة ٢٤ سبتمبر سنة
١٩٠٩ ومع ذلك فجميع الزاجم التي قدمت متفقة على ان الست عفيفة المذكورة ماتت
بهذا المرض وغاية ما فيه ان احدى الزاجم التي قدمها وكيل المدعى عليها اضاف الى
مرض السل شدة الضعف ومن المعلوم بالبداهة ان شدة الضعف ليس مرضاً أصلياً
وانما هو نتيجة المرض الاصيل الذي هو السل الرئوي . وانه قد تحقق لدى المحكمة
من الاوراق الرسمية المار ذكرها ومن ان النزاع انما كان قائماً أمام المجلس الحسبي
في ان الست عفيفة كانت وقت صدور الوقف فاقدة قواها العقلية أو غير فاقدة لها
ولم يكن هنالك نزاع في مرضها بالسل انها كانت مريضة بالسل وقت صدور الوقف وقد علم
أيضاً من وقاتها بهذا المرض في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ان ذلك المرض لم يطل .
وان المنصوص عليه شرعاً ان المريض بالسل اما ان يطول مرضه وقدروا مدة ذلك
بسنة على الاقل او لم تطل مدته بأن لم تبلغ سنة فان طال واستمر سنة ولم يتغير حال
المريض فهو كالصحيح وتصرفه حينئذ يكون نافذاً في جميع تركته واما ان طال
مرضه المدة المذكورة ولكن تغير حاله ومات من ذلك التغير فهو مريض مرض الموت
وتصرفه يعتبر من الثلث . وانه مما لا شك فيه ان عفيفة هانم المذكورة كانت مصابة
بالسل الرئوي في ١٦ و ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ وماتت في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ بالسل
الرئوي وبذلك يعلم ان مرض السل لم يطل سنة بل لم يـكـمـر مريضة به سوى سبعين
يوماً فاذاً هي مريضة مرض الموت بلا شك . وانه مما ذكر يعلم ان الدفع بأن الست
عفيفة المذكورة وقت الاعيان التي منها المحدود بالدعوى وهي صحبة الجسم وليست
مريضة مرض الموت دفع منطبق عليه المادة (١٠٩) من لائحة المحاكم الشرعية ويجب
رفضه . وانه لا نزاع في ان المتوفاة عفيفة المذكورة ماتت وانحصرت ادلتها في ابني معتقها
ابراهيم باشا ادهم المذكورهما ابراهيم بك حفطي المدعى واخوه عمر بك ادهم حكمت

برفض الدفع من الست زينب المدعى عليها المذكورة بكون الوقف الذي منه المحدود بالدعوى صادراً من عفيفة هانم المذكورة في صحة جسمها تطبيقاً للمادة (١٠٩) من لأحكام المحاكم الشرعية. ثم (بناء على أن إبراهيم بك حفطي المذكور يدعي أن صدور الوقف الذي منه المحدود من عفيفة هانم المذكورة كان في مرض موتها - وأن النصوص الشرعية تقتضي أن القول قوله يمينه في مثل ذلك - وأن النصوص الشرعية أيضاً تقتضي أن الوقف من حقوق الله تعالى وعلى ذلك يلزم تخليف إبراهيم بك حفطي المذكور اليمين الشرعية التي ترتبت قبله في ذلك ولا يتوقف تخليفه على طلب الخصم الآخر. وقد وضعت المحكمة صيغة اليمين التي يحلفها وهي (أن يحلف بالله العظيم أن وقف الاعيان التي منها المحدود بالدعوى كان صدوره من عفيفة هانم زوجة ومعتوقة إبراهيم باشا آدم المذكورة في مرض موتها ولم يكن في صحتها - وقد حضر إبراهيم بك حفطي المدعي وبمدان حلف اليمين الشرعية المذكورة بالصيغة المدونة المرقومة كما استحلف. فالمحكمة العليا بمجلسها في ٢٨ مارس سنة ١٩١٢ (بناء على أن إبراهيم بك حفطي المدعي حلف اليمين الشرعية كما استحلف بالصيغة المذكورة) حكمت لإبراهيم بك حفطي المدعى المذكور على الست زينب المدعى عليها المذكورة بكون وقف الاعيان التي منها المحدود بالدعوى الميعن بكتاب الوقف المذكور صادراً من عفيفة هانم معتوقة وزوجة إبراهيم باشا آدم المذكورة في مرض موتها وبفناء الوقف المذكور في ثلث ما يكون ركة عنها ويطلقه فيها زاد على ثلث تركتها من عقار وأطيان ومنقول وقود.

الخلاصة: الحكم باستحقاق المشروط له النظر على الوقف من قبل الواقف للنظر عليه لا يتعدى الغير فلا يكون لبنت الواقف من استثنائه بالقول بتعدي الحكم اليها

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية عمرة ٥١ سنة ١٩١٠ من المدعي باستحقاقه للنظر على الوقف طبقاً لشرط الواقف الى آخره. والمحكمة في ١٤ مايو سنة ١٩١١ حكمت له باستحقاقه للنظر بعد ان اثبت دعواه

الارشدية بالبيئة المعدلة شرعاً . فاستأقت هذا الحكم بنت الواقف بالقول بتعديده اليها طالبة عدم محته واقامتها هي ناظرة على الوقف بالقضية عمرة ١٠١ سنة ١٩١١ . والمحكمة العليا بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩١١ (بناء ان على الحكم المستأقت لا يتعدى الى المستأنفة لان النظر مشروط بكتاب الوقف بعد الواقف للسدي المستأنف ضده وحيث لا يكون لها حق استئناف هذا الحكم) قررت رفض الاستئناف

الخلاصه : (١) كلمه (قولاً) في عبارة « اذا لم يوافق الحكم قولاً في المذهب » التي بالمادة (٣٢٧) من اللائحه نكرة جاءت في سياق النفي فتعم كل قول واجحاً او مروجحاً بقطع النظر عن مخالفته او موافقته لما حتمت اللائحه الحكم به .
(٢) رفض الدفع بصدور الوقف في الصحة يكون صحيحاً اذا انبنى على انه مخالف للواقع الثابت بالادلة الرسمية والظاهر يكذبه لانطباقه على ما قرره الفقهاء من أن الدعوى التي يكذبها الظاهر لا تسمع ولا تقبل عليها البيئة
(٣) دعوى الاجماع على ان بيئة الدفع بصدور الوقف في الصحة مقدمة على بيئة صدوره في المرض مخالفة لما قرره الفقهاء حيث في المسئلة وجهان فان ظاهر الحال في الانسان هو المرض او الصحة فن قل بالمرض رجح بيئة الصحة ومن قل بالصحة رجح بيئة المرض لان البيئات شرعت لاثبات خلاف الظاهر

حكمت المحكمة العليا بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩١٢ في القضية عمرة ٩٩ سنة ١٩١١ يكون وقف الاعيان التي منها المحدود بالدعوى المين بكتاب الوقف المذكور بها صادراً من الست عفيفة هانم معنوقة وزوجة المرحوم ابراهيم باشا آدم في مرض موتها وبنفاذ الوقف المذكور في ثلث ما يكون تركه عنها ويطلانه فيما زاد على ثلث تركتها من عقار واطيان ومنقول وتقود . فرفضت الست زينب المدعى عليها التماس اعادة نظر الحكم المذكور قيد بالقضية عمرة ٥٦ سنة ١٩١٢ ضد ابراهيم بك حفظي المدعى المحكوم له . وبنت التماسها على ما أوضحته بورقة الاتماس مما ملخصه ما يأتي أولاً — ان المادة (٢٧٩) من اللائحه قضت بانه يجب ان تكون الاحكام مشتملة

على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت ملفاة كما ان نص المادة (٢٨٠) يجب أن تكون الاحكام بأرجح الاقوال من مذهب ابي حنيفة وبما دون هذه اللاحقة وبمذهب ابي يوسف عند اختلاف الزوجين في المهر ويؤخذ من المادتين ان كل حكم صادر من المحاكم الشرعية غير مسبب ملغى وان احكامها يجب ان تكون صادرة على ما جاء بأرجح الاقوال من مذهب ابي حنيفة الا في حالة اختلاف الزوجين في المهر وعلى مادون في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها ومعنى الوجوب ان الاحكام التي تصدر على غير ما ذكر والتي تصدر غير مسببة احكام ملفاة يجب نقضها وان الاحكام الابتدائية التي تصدر غير موفية بما قضت به المادتان ٢٧٩ و ٢٨٠) يظن فيها بطريق الاستئناف أمام المحاكم الاستئنافية المختصة وأما الاحكام النهائية فيظن فيها بطريق التماس اعادة النظر أمام محاكم التماس المختصة المنصوص عنها بالمادة (٢٣٠) وان الملتبس ضده رفع دعواه على الملتزمة بالحكمة الابتدائية وطلب بها أخيراً اعتبار الوقت الصادر من المرحومة عفيفة هانم المذكورة في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ صادراً منها في مرض الموت ينفذ من ثلث ماتركت والحكمة قضت برفض دعواه فاستأنف حكم الرفض أمام المحكمة العليا وهي قررت السير في الدعوى أمامها فحدد دعواه بها وأعاد طلبه المذكور ودفعت الملتزمة دعواه قبل الجواب عنها موضوعاً بعدم صحتها فالحكمة لم تقض في الدفع وسارت في الموضوع الى ان حكمت حكمها الملتبس اعادة نظره وان الملتزمة دفعت دعوى الملتبس ضده وهو دفع اجازته المادة (١٠٢) بفقرتها الرابعة وطلبت القضاء به وأجاب هو عن الدفع والحكمة لم تحكم فيه لا بحكم على حدة ولا بالاشارة عندما حكمت في الموضوع ولذا يكون دفع الملتزمة بعدم صحة الدعوى غير مقضي فيه وان الحكم في الموضوع لا يكون صحيحاً الا بعد الحكم في الدفع المذكور ولذلك يكون الحكم الصادران من المحكمة العليا في ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ وفي ٢٨ منه في موضوع دعوى الملتبس ضده مخالفين لما دون باللائحة وهذا السبب وحده كاف لقبول التماس وتقرير ما يقتضيه النهج الشرعي (٢) ادعى الملتبس ضده ان الواقعة قبل وقتها باربعة أشهر طرأ عليها مرض الزمها الفراش واستمر يتزايد عليها حتى أفقدها الادراك من قبل وقتها باكثر من شهرين واستصدرت الملتزمة اشهاداً في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ نسبت فيه للمتوفاة وهي في

جالة لائمي فيها ما نقول ولم ندر ما يفعل بها أنها وقفت الاطيان الى آخر ما جاء به ربيعة
الدعوى الابتدائية وثبت بمحاضر جلسات المحكمة الابتدائية ثم جاء بسد هذا
وذهب الى ان الوفاة بسبب حمى نشأت من انتقال المرض وهو السبل الرئوي الى
الدرجة الثالثة وكان ذلك قبل الموت بأربعة اشهر وقبل الوقف بنحو شهر ونصف
تقريباً وان وفاتها كانت بهذا المرض ودفعت الملتمة الدعوى بأن الواقعة وقفت في
١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ وهي صحيفة الجسيم والعقل وأيدت دفعها بما جاء باجابتها أمام
المحكمة العليا وبالرغم من كل ما جاء به قضي برفض دفعها وهذا الرفض لم يعادف
قولاً في المذهب لأن الجمع عليه ان بيئة الصحة مقدمة على بيئة المرض وان لا بد
من تكليف احد الخصمين البيئة فكان على المحكمة ان تكلف الملتمة اثبات
دفعها فان أثبتته قضي لها وان عجزت كلفت مدعي المرض فان اثبت قضي له وان
عجز حلفت المحكمة الملتمة اليقين الشرعية فان حلفت قضي لها وان نكلت
يحلف مدعي المرض اليقين الشرعية محافظة على الوقف الذي هو من حقوق الله .
(٣) ان المحكمة العليا اعتمدت في رفض الدفع على اوراق لا تنتج ما حكم
به لظاهراً لأن ما كان منها رسمياً يؤيد الملتمة في دفعها ولا ينهض حجة ضدها
رما كان منها غير رسمي لا يؤثر على دفعها لعدم توفر شروط المادة (١٣٥) فيه .
(٤) ان المحكمة رفضت دفع الملتمة واعتبرت الواقعة مريضة بالسبل الرئوي
ولكنها بسد ان رأت ان الملتمة ضده يقدر مدة المرض بأربعة أشهر قبل
الوفاة لم تكلفه اثبات دعواه بالطريق الشرعي حتى كانت تقف بمن يشهدون لتأييد
دعواه بالبحث الدقيق مع الشهود كما دلتها على ما اذا كانت الواقعة مرضت حقيقة
بالسبل الرئوي أو لم تعرض وعما اذا كان المرض طال عليها أو لم يطل ولذا لم يكن
حكمها مصادفاً قولاً في المذهب . (٥) طلبت الملتمة بجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩١٢
عملاً بالمادة (١١٦١) من اللائحة استجواب المدعي عن الواقعتين اللتين ذكرتهما —
والمحكمة قررت رفض توجيه الأسئلة الى آخر ما جاء بورقة الالتماس من أنه لما ذكر
بها يكون القرار الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩١٢ متضمناً الحكم الملتمة إعادة نظره
غير صحيح الخ — والمحكمة العليا بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩١٢ (بناء على أرب الالتماس
قدم في الميعاد . وأن الملتمة ذكرت بمريضة الالتماسها وقائع تنحصر في أن المحكوم

له رفع الدعوى يطلب بها ابطال الوقف فيما زاد على الثلث لصدوره في مرض الموت وان الملتزمة دفعت بأن الوقف حصل في الصحة والحكمة رفضت هذا الدفع لانتطافئه على المادة (١٠٩) من لائحة المحاكم الشرعية وقررت تخليف المحكوم له اليمين الشرعية وحلفها ورفضت أيضاً توجيه الاستئلة التي طلبها وكيل الملتزمة بحجاسة ٢٨ مارس سنة ١٩١٢ وفيها أيضاً حكمت بصدور الوقف في مرض الموت وبنفادها في ثلث ما يكون تركته الواقفة وببطلانه فيما زاد عليه . وان الملتزمة بنت التماسها على وجه واحد ينحصر فيما جاء في الفقرة الاولى من المادة (٣٢٧) من اللائحة المرقومة وهو ان الحكم الملتزمس اعادة نظره لم يصادف قولاً في المذهب للأوجه التي ينتها برعيضة التماسها . وان الناظر لأول وهلة في نص الفقرة المذكورة يفهم ان قولاً نكرة جاءت في - ياق النبي فتم كل قول راجحاً أو مرجوحاً بقطع النظر عن مخالفته أو موافقتها لما حتمت اللائحة الحكم به وإذا فالتثبت بأن اللائحة حتمت الحكم بأرجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة الى آخره لا يفيد الملتزمة شيئاً بعد هذا التصريح لانه لو كان الامر كما زعمت لما كان ثم حاجة الى هذا التعبير وكان العدول عنه جالبى عبارة أخرى كقولاه مثلاً لم يوافق ما جاء في هذه اللائحة أقرب الى الفرض الذي ذهبت اليه الملتزمة . وان الملتزمة لاحظت على المحكمة العليا انها لم تقرر شيئاً بشأن دفعها بعدم صحة الدعوى ورتبت على ذلك ما رتب مع انها لو نظرت في مصادقة المدعى لها على منشأ الدفع المذكور لاستغنت عن تلك الملاحظة لتوافقهما على ذلك الوجه وبهذا لم تبق حاجة لتقرير المحكمة شيئاً بشأنه على انه لا يترتب على عدم تقرير شيء بشأنه بطلان الحكم وعدم مطابقته لقول في المذهب . وان قول الملتزمة ان حكم المحكمة العليا برفض الدفع بصدور الوقف في الصحة لم يصادف قولاً في المذهب معللة ذلك بتقديم بنية الصحة على بنية المرض اجماعاً الى آخره هو في غير محله لان الحكم بالرفض انبنى على ان الدفع مخالف للواقع الثابت بالأدلة الرسمية والظاهر يكذبه فهو منطبق على ماقرره الفقهاء من ان الدعوى التي يكذبها الظاهر لا تسمع ولا تقبل عليها البيئة تمام الانطباق ودعوى الاجماع مخالفة لما قرره الفقهاء فقد نص في حاشية العلامة ابن عابدين من كتاب الشهادات قلاً عن جامع الفتاوى ماله (ولو ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت ابرأته من الصداق حال محبتها واقام الوارث بينة انها

إبرائه في مرض موتها فبينة الصحة. أولى وقيل بينة الوراثة أولى) وفي البينة بالصحيفة (١٦٣) من الجزء الأول بعد كلام مانصه (أقول ولعل في المسئلة قولين بناء على أن ظاهر الحال من الإنسان هو المرض أو الصحة فمن قال المرض رجح بينة الصحة ومن قال الصحة رجح بينة المرض لأن البينات شرعت لاثبات خلاف الظاهر) وفي البحر بالصحيفة نمرة ١٢٥ من الجزء السابع مانصه (السادسة تعارضت بيننا إبراء المرأة زوجها في صحتها أو في مرضها قولان) ومن هذه النصوص علم أن دعوى الإجماع وما رتبته على ذلك الملتزمة من أنه كان على المحكمة العليا أن تكلف الملتزمة اثبات دفعها إلى آخره غير صحيح. وأنه واضح من أسباب الحكم بالرفض ومن الأدلة الرسمية المبينة به أن الواقعة كانت مريضة وقت وقفها كما أن جزم المحكمة بتحديد مدة سبعين يوماً لمرض السل لم يكن الفرض منه تحديد جميع مدة المرض بل ما يفيد صدور الوقف في المرض واستمراره إلى وقت الموت. وأنه واضح أيضاً أن الملتزمة لم تذهب إلى اتصاف الواقعة بمرض طال في وقت من الإوقات ولم يقل ذلك المدعي أيضاً وأنحصر النزاع بينهما في أن الواقعة كانت مريضة وقت الوقف أو ليست مريضة فلا عمل حينئذ للبحث في تطاول المرض من عدمه. وإن بقي ما ذكرته الملتزمة مما لم يسبق الرد عليه هنا قد تكفلت بالرد عليه أسباب الحكم الملتزم إعادة نظره بأجل يان) قررت قبول الالتماس شكلاً ورفضه موضوعاً

الخلاصة : عند هدم قيام البرهان الشرعي على ثبوت الوقف في الصحة يكون القول قول من يدعي صدوره في المرض يمينه

صدرت الدعوى بالحكمة العليا في القضية نمرة ٧٢ سنة ١٩١٢ - ١٩١٣ (بعد القرار بالسير في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة طنطا الابتدائية في القضية نمرة ١٧ سنة ١٩١٢) من المدعية بصودر وصية من الموصي حال حياته ومرضه بالكلية الذي هو مرض موته الذي مات فيه وعدم نفوذ تصرفاته بمبالغ لأشخاص ولمصروف مآتمه ثم بعد ذلك وهو في مرض موته أيضاً وقف وقفاً وإنشاءً على نفسه ثم على وجه ما بينه بالدعوى وشرط النظر عليه من بعده للمدعي

عليه الاول وان الموصي الواقف المذكور من قبل وصيته ووقفه كان مريضاً مرض الموت بالداء المذكور الى ان توفي وانحصر ما يورث عنه شرعاً في زوجته المدعية وشقيقه من غير شريك وان وارثيه لم يحجزا شيئاً من هذه التصرفات لاقبل موته ولا بعده وطلبت المدعية أخيراً الحكم بإطلاق الوقف والوصية المذكورين فيما زاد عن الثلث الخ - والمحكمة بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١٦ (بناء على ان المدعية ادعت ان الواقف وقف وقفه في مرض موته وأوصى بمبالغ بعضها لاشخاص وبعضها للمأم واسقاط الصلاة وشراء ربة قرآن ولم يتحقق ترك المتوفي لشيء الا ما وقفه والمبالغ الموصى بها ومنزلاً يساوي ستين جنباً وان الوقف والوصية لا يخرجان من ثلث ما تركه الواقف الموصى وطلبت الحكم بنفاذ الوقف والوصية على الوجه الذي يبينته بالدعوى . وأن المدعى عليهم انكروا صدور الوقف في مرض الموت ما عدا الاخ الشقيق الذي انحصر اراث المتوفي فيه وفي المدعية فانه اعترف بكل الدعوى . وان بعض المدعى عليهم دفع الدعوى بصدور الوقف في الصحة ولم يثبت ومنع منه . وان المنصوص عليه عند عدم قيام البرهان الشرعي على ثبوت الوقف في الصحة يكون القول قول من يدعي صدوره في المرض يمينه) حكمت بنفاذ الوقف والوصية المذكورين في ثلث ما يكون متروكاً عن المتوفي

الخلاصة : اذا رفعت دعوى من ناظر وقف مجريان حين في جهة الوقف ومنع من دعواه منعاً كلياً كان هذا الحكم على جهة الوقف فلا تسمع دعوى ناظر آخر على هذا الوقف بموضوع ما سبق الحكم به

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٩٠ سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ من المدعي بصفته ناظر وقف على المدعى عليهما مجريان جنبنة في جهة الوقف وان المدعى عليهما واضعان أيديهما عليها بطريق النصب الخ - والوكيل المقام عن أحد المدعى عليهما انكر الدعوى - ووكيل ثانيهما دفعها بأن الموضوع المرفوع بشأنه هذه القضية سبق الفصل فيه نهائياً من هذه المحكمة على جهة الوقف بمنع الناظرة السابقة عليه من الدعوى منعاً كلياً وقدم صورة الحكم - والمحكمة (بناء على ان

موضوع هذه القضية وتلك القضية التي سبق الفصل فيها من هذه المحكمة واحد والمحكوم عليه بالمنع في تلك القضية هو جهة الوقف وأذن فلا وجه لسماع هذه الدعوى مع سبق الفصل المذكور) قررت عدم سماع هذه الدعوى لسبق الفصل فيها على جهة الوقف من هذه المحكمة بمنعاً كلياً - واستؤنف هذا القرار بالقضية نمرة ٧٧ سنة ١٩١٤ - ١٩١٥ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ (بناء على ان القرار صحيح وأسبابه صحيحة ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد القرار المذكور ورفض الاستئناف

الخلاصة : تأجير ناظر الوقف أرض الوقف للبناء عليها في نظير أجرة سنوية معينة وجعل حق البقاء والاستمرار له مستأجر جائز وصحيح شرعاً ولا يمنع من صحة العقد عدم بيان المدة التي وقع عليها عقد الحكر لان الاجارة تصح في السنة التي وقع فيها العقد وفي كل سنة خلت ولم يفسخ الناظر في أولها عقد الاجارة على انه ليس للناظر المؤجر ان يفسخ تلك الاجارة ما دام المستأجر قائماً بدفع أجرة المثل

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٥٦ سنة ١٩١٣-١٩١٤ من المدعى المأذون له بالخصومة على المدعى عليهم صدور الوقف من الواقفة بمقتضى الحجة المحررة من محكمة ... بتاريخ ... وان من ضمن ماوقفته ثلاث قطع ارض معروفة الآن بنمرة ١ و ٨ و ٩ كاتبة بتمية السيرج بضواحي مصر وحدد كل قطعة وبين مساحتها وان المدعى عليه الاول بصفته ناظراً على هذا الوقف قد حكر انقطع الثلاث المذكورة للمدعى عليه الثاني ولمورث باقي المدعى عليهم بمقتضى عقود عرفية محررة بتاريخ ... وان التحكيم المذكور باطل لانه لم يبين مدته ولا مبداء ولا منتهاه ولانه لاحق للناظر في عمل ذلك بدون اذن من القاضي وطالب أخيراً الحكم ببطالان التحكيم المذكور ورفع يد المدعى عليهم عن المحددات المذكورة - ولم يجب وكيل المدعى عليه الاول عن الدعوى فاعتبر منكراً لها وأجاب الوكيل المقام عن باقي المدعى عليهم بالنكار الدعوى ماعداً الثابت منها بأوراق رسمية الخ - والمحكمة في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٧ (بناء على ان محصل عقود التحكيم

التي يريد المدعي الحكم على المدعى عليهم بإبطالها هو أن الناظر أحد المدعى عليهم قد أجزأ إلى باقي المدعى عليهم القطع المذكورة للبنا عليها في نظير أجرة سنوية معينة بالعقود المذكورة وجعل للذكورين حق البقاء والاستمرار وإن هذا العمل من الناظر جائز وصحيح شرعاً كما نص عليه في كثير من كتب المذهب ومنه الفتاوى المهديّة صحيفة ٤٦٧ من الجزء الثاني ولا يمنع من صحة هذا العقد عدم بيان المدة التي وقع عليها عقد الحكر لأن الاجارة نصح في السنة التي وقع فيها العقد وفي كل سنة خلت ولم يفسخ الناظر في أولها عقد الاجارة كما هو معلوم في محله على أنه ليس للناظر المؤجر أن يفسخ تلك الاجارة مادام المستأجر قائماً بدفع أجرة المثل) قررت منع المدعي المذكور من دعواه هذه منماً شرعياً. واستؤنف هذا القرار بالقضية مرة ١٦٩ سنة ١٩١٦ — ١٩١٧ والمحكمة العليا بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧ (بناء على أن القرار صحيح ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد القرار المذكور ورفض الاستئناف

الخلاصة : لا يعمل بالاقرار بالوقف اذا كان مبنى الوقف على تقسيط

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية الشرعية في القضية نمرة ٣٨ سنة ١٩١٥ — ١٩١٦ من وكيل المدعي بصفته وكيل ناظر الوقف على المدعى عليه بصدر الوقف من المرحوم محمد سعيد باشا لائحة فدان وكسور (وبين الناحية الكائنة بها واحواضها وحدودها) على معوقته الست شهرت هانم وذريتها ماداموا على قيد الحياة فاذا انقرضوا جميعاً يكون الثلثان وفقاً على مدفن والدته الست ... والثلث الباقي وفقاً على مسجد ... وجعل ماله لجهة بر دأمة كما هو مبين بكتاب وقفه للمؤرخ في ٢٢ ربيع اول سنة ١٢٧١ وان الواقف توفي والوقف على حاله وأقيمت الست شهرت عتيقة في النظر عليه بتقرير من محكمة ... بتاريخ ... وفي هذا التاريخ جرى أمام المحكمة المذكورة وبحضور الناظرة استبدال فدان وكسور أخذت للمنافع العمومية وصادقت عليه حسب الميّن بالاشهاد المحرر منها بالتاريخ المذكور وبعد ان توفيت الناظرة اقامت تلك المحكمة سمو الخديو السابق في النظر على الوقف

المذكور في ٣ يولييه سنة ١٩١٤ وتغير هذا التقرير باسم صاحب العظمة السلطان حسين ولما اراد معالي المدعى استلام تلك الاعيان من المدعى عليه امتنع زاعماً انها ملكه بالارث عن والدته وطلب الحكم عليه بثبوت وقف الاطيان المذكورة بالكيفية المرقومة الخ - ووكيل المدعى عليه طلب عدم سماع هذه الدعوى طبقاً للمادة (١٣٧) لأن موكله واضح يده على الاطيان المدعى بها بسبب انها ملكه ولا يسأل من أين ملك وانكر انها وقف الخ - والحكمة المذكورة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٧ (بناء على ان مندوب وزارة الاوقاف طلب الحكم لمعالي الوزير موكله على المدعى عليه بثبوت وقفية الاطيان المحدودة بالدعوى ووكيل المدعى عليه انكر ذلك واعترف بوضع يد موكله عليها وطلب رفض سماعها تطبيقاً للمادة (١٣٧) - وانه اعترف بمجلسه ٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ بأن اعطاء المغفور له محمد سعيد باشا تلك الاطيان لولادة موكله انما هو بطريق التملك لا الوقف وانها كانت ناظرة عليها وتوفيت قبل سنة ١٩١٤ وكانت في يدها وبعد ان انحل النظر عنها بالوفاة عين فيه سمو الحديو السابق وذلك اعتراف بأن يد موكله على الاطيان المذكورة هي يد خلافة عن والدته المتوفاة وانه تبين من تقرير نظرها عليها انشار اليه بالوقائع اعترافها بأن هذه الاطيان وقف كما تشير اليه أيضاً حجة الاستبدال وافرارها هذا كما هو حجة عليها وتعامل به في حق نفسها كذلك هو ايضاً حجة على ورثتها كما هو المقرر شرعاً - وانه فضلاً عما ذكر فقد اعترف وكيل المدعى عليه بانها كانت ناظرة عليها وانحل عنها النظر وهو ايضاً حجة على موكله فيما تضمنه - وانه لا عمل بعد ذلك للدفع بعدم سماع هذه الدعوى لانه انما يكون عند الانكار لا الاقرار - وانه طلب مندوب الوزارة معاملة المدعى عليه بما ذكر قبلاً وتبين والحالة هذه الحكم له بثبوت اقرار المتوفاة المذكورة بأن هذه الاطيان وقف عليها وبسرطانة على المدعى عليه بصفته وارثاً لها) قررت اولاً رفض الدفع بعدم سماع هذه الدعوى - وثانياً حكمت لمعالي المدعى على المدعى عليه بثبوت اقرار الست شهرت هاتم الشريكية المذكورة بأن الاطيان المحدودة بالدعوى وقف عليها تعامل بموجبه شرعاً وبسرطان ذلك الاقرار في حق المدعى عليه المذكور بصفته وارثاً لها - واستؤقف هذا الحكم امام المحكمة العليا بالقضية نمرة ٢٧ سنة ١٩١٧-١٩١٨. والمحكمة العليا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ (بعد

أن قررت السير في الدعوى اعدم صحة الحكم الابتدائي وبعد المرافعة أمامها) (بناء على أن وكيل معالي المدعي ادعى اقرار الست شهرت هاتم بأن الاطيان التي في حياتها ووضع يدها عليها البالغ قدرها مائة فدان الى آخره المبينة بالدعوى موقوفة عليها وعلى ذريتها من بعدها فاذا اقترضوا جميعاً يكون ثلثاها الخ ثم أخرج منها بطريق البدل الشرعي فدان واحد وكسور بمقتضى حجة شرعية من محكمة طنطا وان اقرارها ثابت بطريق رسمي وان الاقرار بالوقف ممن في يده العين معتبر شرعاً وأن هذا الوقف في نظر صاحب العظمة مولانا السلطان الآن وطلب الحكم بثبوت وقف الاطيان المحدودة المذكورة ورفع يد المدعي عليه عنها بالصفة الواضحة بدعواه وأخيراً قال لو سلمنا جدلاً أن الست شهرت هاتم صادقت على الوقف الذي صدر من المرحوم محمد سعيد باشا بمقتضى التقسيط الرزناجي فان هذا غاية ما يستلزمه أنه وقف الاطيان بعد أن ملكها اياها وانما تقول اذا وقفها بعد خروجها من ملكه فجاءت المالكه وصادقت على الوقف يكون الوقف صحيحاً وينفذ على الست شهرت قطعاً الى آخر ما ذكر بأقواله - وان وكيل المدعي عليه أجاب بانكاره للدعوى وقال ما قاله المدعي من أن الست شهرت اعترفت في تقرير النظر وفي حجة البدل بأن الاطيان المتنازع فيها وقف بمقتضى التقسيط وأن التقسيط لا يفيد الوقف فكل اعتراف بوقف بناء على هذا التقسيط لا يعبأ به وطلب أخيراً التقرير بعدم سماع دعوى المدعي ورفضها - وان اقرار الست شهرت بوقف الاطيان المذكورة اما هو مبني على ما ورد بالتقسيط المذكور وهذا لا يفيد الوقف وعملها في الوقف المذكور بالصفة المذكورة لا يعتبر اجازة للوقف الصادر من المرحوم محمد سعيد باشا لانها لم تصرف فيه بصفته واقفة بحجزة له بل تصرفها فيه اما هو مبني على التقسيط المذكور وهو لا يفيد الوقف الصحيح) قررت منع معالي المدعي من دعواه المذكورة

الخلاصة: الواجب شرعاً (تحقيقاً لغرض الواقفين من وقفهم الاهلي وهو صيانة ثروتهم بوقف ممتلكاتهم ليعيش منها ذريتهم بحالة تليق بكرامتهم) ان يحجز للمستحق في الوقف المحجوز على استحقاقه في الدين ما يمكن ان يعيش به بحالة تلائم مقدماً

على سداد الديون بجميع أسبابها إذا كان لا ثروة له ولا من تجب نفقته عليه شرعاً

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٦٣ سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ من المدعية بصدور وقف من الواقف واستحقاقها لريبه جميعه وبأن المدعى عليه أقيم ناظرأ عليه منضأها وماذونأ له بالانفراد وأنه واضع يده على أعيان الوقف ومستغل لريبه وأنه يعطيه لدائني المدعية ويحررها من القليل منه حتى ساء حالها واصبحت تسأل قوت يومها لأنه لم يكن لها من تجب عليه نفقتها شرعأ الى آخر ما جاء بالدعوى من طلب المدعية نفقة لها وكسوة من ريع الوقف الخ - والمحكمة في ١٥ يناير سنة ١٩١٨ (بناء على انه لا نزاع بين المدعية ومندوب وزارة الاوقاف في شيء من وقائع هذه الدعوى سوى أنها تستحق أن تأخذ شيئاً من ريع هذا الوقف للاتفاق منه على نفسها وانه لا محل لاختصاص المدعية لدائنيها في هذه الدعوى كما يقول مندوب الوزارة - وانه ثبت من شهادة شهود المدعية الموقوف عليها الوقف انها فقيرة ولا شيء لها مطلقأ سوى ريبه المشروط لها من واقفه الذي هو والدها وظاهر ان غرض الواقفين من وقفهم الاهلي إنما هو صيانة ثروتهم بوقف يمتسككتهم ليعيش منها ذريتهم بحالة تليق بكرامتهم فالواجب شرعأ تحقيقأ لهذا المبدأ ان يحجز للمدعية من ريع الوقف ما يمكن ان تعيش به بحالة تلائمها ، قديماً على سداد الديون بجميع أسبابها حيث لا ثروة لها ولا من تجب نفقتها عليه شرعأ وتبينت المحكمة من شهادة الشاهدين ما يكفي للمدعية من النفقة بحسب حالتها وتبين والحالة هذه فرضها لها في صافي ريع وقف والدها الخ - واستؤقت هذا الحكم بالقضية نمرة ٨٧ سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩١٨ (بناء على ان الحكم صحيح لصحة اسبابه) قررت تأييد الحكم المذكور ورفض الاستئناف

الخلاصة : يجب العمل بالتصادق ما لم يوجد مانع شرعي من الموانع التي نص الفقهاء على إلغاء التصادق بها

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية في القضية نمرة ٥٠ سنة ١٩٢٠ -

١٩٢١ بصدور الوقف من الواقف وانشائه له على اولاده الثلاثة علي واحمد وسعد بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده الذكور دون الاناث من اولاد الظهور دون اولاد البطون ثم على اولاد اولاده ثم على ذريتهم ولسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل قرعه لا فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً او ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقته مضافاً لما يستحقونه من ذلك الى آخره وان الواقف مات ثم مات اولاده الثلاثة وبموت كل واحد من اولاده انتقل نصيبه لأولاده وذريته طبق شرط الواقف وصار الوقف بمنزلة أواقف ثلاثة كل منها وقف مستقل على حدة تجري فيه أحكام الوقف وشروطه فأتى علي ابن الواقف وانتقل نصيبه لولده مصطفى ثم مات ثانياً احمد بن الواقف وانتقل نصيبه وهو الثالث الى ولديه سعد وابراهيم ثم مات ثالثاً سعد بن الواقف وانتقل نصيبه وهو الثالث الى اولاده سيد احمد و خليل ومحمد ثم مات رابعاً سيد احمد بن سعد ابن الواقف وانتقل نصيبه الى ولده سعد ثم مات خامساً ابراهيم بن احمد ابن الوقف وانتقل نصيبه الى ولده احمد ومات سادساً سعد أخوه وكان آخر طبقة هذا الفرع موتاً وبموتها انقرضت الطبقة في هذا الفرع وقسم وقف هذا الفرع على الطبقة التالية لهذه الطبقة في هذا الفرع فأخذ كل من مصطفى بن سعد واحمد بن ابراهيم النصف وهو أربعة قرايرط ثم مات سابعاً خليل بن سعد ابن الواقف عقيماً وآل نصيبه لأخيه محمد فقط ثم مات ثامناً مصطفى بن علي ابن الواقف عقيماً وبموته انقرض هذا الفرع وليس أحد الفرعين أحق بنصيبه دون الفرع الآخر ثم مات تاسعاً محمد بن سعد ابن الواقف وهو آخر طبقة هذا الفرع موتاً وبموتها تنقضت القسمة في نصيب هذا الفرع ثم مات عاشراً سعد بن سيد احمد وانتقل نصيبه لابنه احمد ثم مات حادي عشر احمد بن ابراهيم وانتقل نصيبه لولده محمد ثم مات ثاني عشر سعد بن محمد المتوفي التاسع وانتقل نصيبه لولده سعد ناظر الوقف المدعى عليه ثم مات ثالث عشر محمد بن احمد عقيماً فانتقل نصيبه لمن هو في درجته ثم مات رابع عشر احمد بن سعد وانتقل نصيبه لابنيه

احمد ومحمود ثم مات خامس عشر مصطفى بن سعد بن احمد وكان آخر طبقة هذا الفرع موتاً ثم مات سادس عشر محمود بن احمد وانتقل نصيبه لولديه احمد ومحمود ثم مات سابع عشر احمد بن مصطفى وانتقل نصيبه لولديه محمد المدعي وعلي ثم مات ثامن عشر محمود بن مصطفى عقياً وكان آخر طبقة هذا الفرع موتاً وبموتة انقضت القسمة وآل نصيب هذا الفرع وهو الثمانية القراريط الى محمد المدعي واخيه علي لتسكن منهما اربعة قراريط ثم مات تاسع عشر سيد احمد بن احمد عن ولديه اسماعيل وحسين ثم مات اخيراً علي بن احمد المتوفى السابع عشر عقياً وانتقل نصيبه لمن هو في درجته في فرعوه وهو محمد المدعي فقط وبموتة انحصر نصيب هذا الفرع وهو الثمانية القراريط في محمد المدعي ويؤول اليه اربعة قراريط بموت مصطفى المتوفى الثامن عشر عقياً والتاخر مع علمه بذلك ينازع المدعي في استحقاقه الى آخره . ووكيل المدعي عليه دفع الدعوى بهدم سماعها لان المدعي واسماعيل واخاه حسين واحمد محمود ومحمد محمود اشهدوا على انفسهم امام هذه المحكمة بتاريخ ... بأن وقف جدم المرفوع بشأنه هذه الدعوى انحصر فيهم وفي المدعي عليه وفي علي احمد لا غير للمدعي عليه النصف اثنا عشر قيراطاً والباقي للمشهدين وعلى احمد بالسوية بينهم لكل واحد منهم قيراطان والنص الشرعي يقضي بأن المقر يعامل باقراره ولو خالف شرط الواقف وطلب عدم سماع الدعوى وقدم صورة التصديق الى آخره . والمحكمة في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ (بناء على ان الخصوم اتفقوا على ان نقطة النزاع بينهم هي ان نصيب علي وهو القيراطان يؤول لمن وزاد المدعي طلب بيان مقدار نصيب علي وبيان الوجه الشرعي فيه . وانه بالرجوع لكتاب الوقف تبين ان الواقف المذكور عبر في وقفه بكلمة كل المفيدة ان هذا الوقف بمثابة اوقاف متعددة كما هو المنصوص عليه شرعاً . وان الخصوم لم يختلفوا في ترتيب الوفيات المذكورة بدعوى المدعي ولا في ان علياً المذكور مات عن اخيه محمد فقط من المذكور المنحصر فيهم ربع الوقف كما هو نص الواقف وانه يوجد من ضمن اوراق هذه القضية تصديق صادر بمحكمة ... يتضمن ان المشهدين وهم محمد المدعي و ... الخ قرروا جميعاً بأن لسعد المدعي عليه اثني عشر قيراطاً من اصل اربعة وعشرين قيراطاً من ربع الوقف والباقي وهو النصف للمشهدين وعلي اخي المدعي الذي مات عقياً بالسوية بينهم لكل واحد منهم قيراطان ولم يطلعن

أخذ الخصوم على هذا التصادق ، وأنه يقتضى هذا التصادق يكون محمد المدعي مقرأ بأن نصيب أخيه علي الذي آل اليه بوفاته هو قيراطان فقط بمقتضى اقراره المذكور الذي هو حجة عليه وأنه لما سبق بيانه من ان هذا الوقف هو بمثابة اوقاف متعددة يكون نصيب علي المتوفي وهو القيراطان لأخيه محمد المدعي فقط لانه هو وحده الموجود في طبقته من وفقه لأن كلمة كل جعلت الوقف ثلاثة اوقاف وان اقرار محمد المدعي في التصادق وقت وجود أخيه علي بأن له في ربيع هذا الوقف قيراطين فقط لا يمنه من هذه الدعوى بعد وفاة أخيه المذكور لانه يستحق النصيب الذي كان لأخيه بعد موته بمقتضى شرط الواقف ، وان الوجه الشرعي يقضي بما هو واضح بهذه الاسباب) فهت الخصوم بان شرط الواقف مضموماً اليه التصادق المذكور يقضي بان نصيب علي وهو القيراطان فقط من اربعة وعشرين قيراطاً بحكم هذا التصادق يؤول الى أخيه محمد المدعي فقط دون غيره لان هذا الوقف هو بمثابة اوقاف متعددة لتبشير الواقف فيه بكلمة (كل) المفيدة ذلك — واستؤلف هذا الحكم بالقضية نمرة ٤٧ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ (بناء على ان التفهم المذكور صحيح لصحة اسبابه لان التصادق المقدم في القضية يجب العمل به شرعاً لعدم وجود مانع قانوني ولا شرعي من الموانع التي نص بعض الفقهاء على إلغاء التصادق عند وجودها اذا خالف الشرط . وان هذا الوقف جملة واقفه بمنزلة اوقاف متعددة فتحمل عبارته التي نص الفقهاء على انتقال نصيب المقيم الى من في درجته وذوي طبقته على من يكون في الدرجة من اهل وقف المقيم خاصة مادام يوجد أحد فيها كما في هذه الحادثة لاعلى من في الدرجة عموماً سواء كان من اهل وفه أم من أهل الاوقاف الاخرى تحقيقاً للغرض من جملة بمنزلة اوقاف متعددة ولا يجوز عملها على العموم الا اذا وجد نص يفيد ذلك كما يوجد أحياناً في بعض كتب الوقف ولا يوجد في هذا الوقف نص يفيد التميم وان المبل بهذا لا يتنافى مع باقي الشروط الاخرى من نحو قوله يستقل به الواحد اذا انفرد) قررت تأييد التفهم المذكور ورفض الاستئناف

الخلاصة : النفقة المفروضة في ريع الوقف تعتبر من تاريخ الاستحقاق إليها فلو فرضت من المحكمة الابتدائية وألني الحكم من محكمة الاستئناف بالقرار بالسير في الدعوى لعدم صحته ثم حكمت المحكمة الاستئنافية بالنفقة يعتبر تاريخ الحكم الأخير هو تاريخ استحقاق النفقة

حكم من المحكمة العليا بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٣ في القضية نمرة ١٢٥ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ (بعد القرار بالسير في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة اسكندرية الابتدائية في القضية نمرة ٤ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢) بتاريخ نفقة للمدعية في وقف جدها في كل شهر مبلغ . . . لطعامها ومثل ذلك بدل كسوتها في كل ستة أشهر ومبلغ . . . في كل شهر أجرة مسكن تسكن فيه وأمر المدعى عليه بصفته ناظراً على الوقف بأداء ذلك إليها في مواعيده . ورفع اشكال من المدعى عليه في تنفيذ الحكم المذكور بأنه مستعد لتنفيذه من يوم صدوره من المحكمة العليا - ووكيل المدعية المستشكل ضدها طلب رفض الاشكال لأن الحكم الاستئنافي ينسحب أمره من تاريخ الحكم الابتدائي عملاً بالنشور نمرة ٤٥ سنة ١٩١٥ الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٥ - ورد وكيل المستشكل بأن الحكم الابتدائي الذي وقيد هذا الاشكال بالقضية نمرة ٩٠ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ والمحكمة العليا في ١٦ ابريل سنة ١٩٢٣ (بناء على أن النفقة في الوقف تعتبر من تاريخ الاستحقاق وذلك لم يثبت الا من يوم صدور الحكم من هذه المحكمة) قررت قبول الاشكال واعتبار النفقة المحكوم بها للمستشكل ضدها نهائياً من يوم حكم المحكمة العليا الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٣

الخلاصة : اذا ادعى ان الوقف صدر من الواقف في حال عته ومرضه فيكون باطلاً ويجب اعتباره لذلك تركه - ودفع المدعي عليه الدعوى ان الوقف صدر في حال صحة الواقف وسلامة عقله وكاف كلا الخصمين اثبات دعواه فحجز كان القول لمدعي الصحة للمصلحة العامة في قضايا الوقف الخ

صدرت الدعوى بالحكمة العليا في القضية مرة ١٧٥ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣
(بعد القرار بالسري في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي الصادر في القضية مرة ١٠٣
سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية) من وكيل المدعيات على
المدعى عليه بأن المرحوم الشيخ أحمد . . . وقف أطيانه الكائنة بزمام ناحية الخ ،
بمقتضى كتاب الوقف الصادر بحكمة . . . الشرعية في . . . وجعله على نفسه ثم وثم وأن ذلك
الوقف صدر منه في حال عته ومرضه فيكون باطلاً شرعاً ويجب بناء على ذلك اعتباره
تركة تقسم على ورثته الذين منهم المدعيات وأن المدعى عليه تعين ناظراً على هذا
الوقف وواضع يده على جميع أعيانه ويمارضهن في ذلك زاعماً صحة الوقف المذكور
وطالب أخيراً الحكم بطلان الوقف وأمر المدعى عليه بتسليم المدعيات ألتصاءهن.
ووكيل المدعى عليه اعترف بالوقف وشروطه وتنظر موكله عليه ووضع يده عليه
وأكثر ما عدا ذلك ودفع الدعوى بأمرين أولهما ثبوت الوقف بأشهاد رسمي والثاني
اقرار وكيل المدعيات بأهلية المدعى عليه للنظر على الوقف . والحكمة العليا
(بعد أن قررت رفض الدفع بناء على أن الأشهاد الرسمي إنما يدل على وجود الوقف
فقط واقرار الوكيل على هذه الصورة لا يقتضي اقراره بصحة الوقف وبعد أن كلفت
المدعى عليه اثبات أن الوقف صدر في حال الصحة وسلامة العقل وتقديمه أوراقاً
وشهادة شهود وتقريرها معجزه عن الاثبات وبعد أن كلفت المدعيات أيضاً اثبات
دعواهن وتقديمهن شهوداً لم تمول عليهم المحكمة وتقريرها اعتبارهن حاجزات عن
الاثبات) أخيراً في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ (بناء على أن النزاع في هذه القضية ينحصر
في أن الواقف كان اهلاً للوقف وقت صدوره أو لم يكن اهلاً فالمدعيات يقلن ان
الواقف كان متوهاً وقت الوقف والمدعى عليه ينكر ذلك — وأن كليهما كلف الينة
ومعجز عن الاثبات وأنه يوجد خلاف في أن القول لمن في هذه الحالة وترى المحكمة
ان اعتبار القول لمدعى الله يؤدي الى اخطار بالغة في قضايا الوقف وغيره وان
المصلحة العامة تؤيد اعتبار القول لمدعى الصحة خصوصاً وان الأصل في الانسان
هو الاهلية وان الله من الموارض) قررت رفض الدعوى

الخلاصة : تأخير ناظر الوقف عن دفع الاقساط المشروط سدادها من قبل الواقف مثله مثل تأخير دفع الاستحقاق تماماً والمنصوص عليه شرعاً ان الناظر لو تأخر في دفع الاستحقاق يؤمر بالاداء ولا يكون ذلك موجباً لعزله

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الابتدائية الشرعية في القضية نمرة ٢٠ سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ بخيانة ناظر الوقف وطلب عزله لذلك من النظر الخ — والمحكمة في ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤ (بناء على انه ثبت ان المدعى عليه تأخر عن دفع الاقساط المشروط سدادها من قبل الواقف في مواعيدها الا انه قد دفعها فعلاً بعد ذلك ، وان حادثة التأخير هذه في دفع الاقساط مثلها مثل تأخير دفع الاستحقاق تماماً والمنصوص عليه شرعاً) ان الناظر لو تأخر في دفع الاستحقاق يؤمر بالاداء ولا يكون ذلك موجباً لعزله) فالوجه الشرعي يقضي في هذه الحالة برفض الدعوى (حكمت برفض الدعوى — واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٨٩ سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ والمحكمة العليا في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤) بناء على ان الحكم صحيح لصحة اسبابه ولم تقدم المستأنفة ما يدل على بقاء شيء من الاقساط بالنسبة للجزء الموقوف على المستأنف عليه) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

الخلاصة : كون القول قول من يدعي حصول الوقف في المرض محله اذا ادعى خصمه حصوله في الصحة

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ١٠٦ سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ من المدعية على المدعى عليها بصور وقف من المرحوم الشيخ حنفي ... في مرض موته الذي توفي فيه بالانشا والشروط المبينة بحجة الوقف التي منها انه جعل النظر عليه من بعده لبنته المدعى عليها وانه توفي في ذلك المرض الذي كان قائماً به وقت الوقف عن ورثته الشرعيين وهم زوجته ... وبنته المدعى عليها واحتته المدعية ولم يكن له وارث سواهن وبما ان الوقف في مرض الموت والمدعية لم تجزئه فهي تطلب الحكم بإبطال الوقف في الثلثين واعتبارها تركه تقسم على ورثة التوفي

ويُضَيِّبُهَا مِنْهَا بِاعْتِبَارِهَا أَحْتَأْ شَقِيْقَةً لِلتَّوْفِي الْمَذْكُوْر وَبَرَفْع يَد الْمَدْعِي عَلِيْهَا عَمَّا هُوَ مَوْقُوْف مِنْ قَبْلُ وَالْدَهَا وَتَسْلِيْمِهَا نَصِيْبِهَا مِنَ التَّرْتِ الْمَذْكُوْرَة - وَأَجَاب وَكِيْل الْمَدْعِي عَلِيْهَا عَنْ هَذِهِ الدَّعْوَى بِالْاِعْتِرَافِ بِالْوَقْفِ وَانْشَاَتِهِ وَتَنْظُرِ مَوَكَلَتِهِ عَلَيْهِ وَوَقَاةِ الْوَأَقِفِ وَوَضْعِ يَدِهَا عَلَى اَعْيَانِ الْوَقْفِ وَآَنَ وَقَاةِ الْوَأَقِفِ اِتْمَقَلَّ اسْتَحْقَاقُ الْمَوْقُوْفِ اِلَى بَنْتِهِ النَّاطِرَةُ الْمَدْعِي عَلِيْهَا وَزَوْجَتِهِ ... وَآَنَ بَنْتُهُ الْمَذْكُوْرَةُ هُوَ مُحَمَّدٌ وَمِنْ ذَكَرِ بِكِتَابِ الْوَقْفِ وَآَنَهُ لَمْ يَتْرَكْ خِلَافَ الْمَوْقُوْفِ وَآَنَكَرَ مَا عَدَا ذَلِكَ وَطَلَبَ رَفْضَ الدَّعْوَى اِلْحَ وَالْحَكْمَةُ فِي ١٣ يَنَآيِرَ سَنَةِ ١٩٢٦ (بَنَاءٌ عَلَى اَنَ الْمَدْعِيَةَ كَلَفَتْ اَثْبَاتَ دَعْوَاهَا وَاعْمَلَتْ ثَلَاثَ جُلُوسَاتٍ وَلَمْ تَأْتِ بِدَلِيْلٍ مُفِيْدٍ لِلْاَثْبَاتِ) قَرَرَتْ رَفْضَ الدَّعْوَى - وَاسْتَأْنَفَتْ الْمَدْعِيَةَ الْقِرَارَ الْمَذْكُوْرَ بِالْقَضِيَةِ ثَمَرَةً ٩٧ سَنَةِ ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - وَالْحَكْمَةُ الْعَلِيَا. بِتَارِيْخِ ٢٩ يُونِيُوِ سَنَةِ ١٩٢٤ (بَنَاءٌ عَلَى اَنَ الْحَكْمَ الْمُسْتَأْنَفَ فِي الْمَوْضُوْعِ وَهُوَ مُجِيْبٌ لِنَصْحَةِ اَسْبَابِهِ وَلَمْ تَأْتِ الْمُسْتَأْنَفَةُ بِدَفْعٍ مُقْبُوْلٍ لِأَنَ مَحَلَّ كَوْنِ الْقَوْلِ قَوْلٌ مِنْ يَدْعِي حَصُوْلَ الْوَقْفِ فِي الْمَرْضِ اِذَا ادْعَى خَصْمُهُ حَصُوْلَهُ فِي الصَّحَةِ وَهَنَا لَيْسَ كَذَلِكَ) قَرَرَتْ تَأْيِيْدَ الْحَكْمَ الْمُسْتَأْنَفَ وَرَفْضَ الْاِسْتِنَافِ

• •

الْخُلَاصَةُ : النَّاطِرُ عَلَى الْوَقْفِ الْمَعِيْنُ مِنْ قَبْلِ الْقَاضِي يَقْتَصِرُ حَقُّهُ عَلَى مَا مَعْنَاهُ الْقَاضِي فَآَذَا عِيْنٌ فِي النَّظَرِ مَعَ غَيْرِهِ ثُمَّ اِفْرَدَ غَيْرُهُ بِالنَّظَرِ لَا يَكُوْنُ لَهُ الْحَقُّ مُطْلَقًا فِي الْمَطَالَبَةِ بِالْعَوْدَةِ اِلَى الْاِشْتِرَاكِ وَالْاِعْتِرَافِ بِالذَّكَكَ تَكُوْنُ غَيْرَ مُتَوَجِّهَةٍ مِنْ اَصْلِهَا لِعَدَمِ الْاِثْرَامِ

صَدَرَتْ الدَّعْوَى بِحَكْمَةِ مَحْكَمَةِ الْاِبْتِدَائِيَةِ فِي الْقَضِيَةِ ثَمَرَةً ٨٥ سَنَةِ ١٩٢٤ - ١٩٢٥ مِنْ وَكِيْلِ الْمَدْعِي عَلَى الْمَدْعِي عَلَيْهِ بِأَنَ مَوَكَلَهُ اَقِيْمَ هُوَ وَآخِرُ فِي النَّظَرِ عَلَى وَقْفِ الْمَرْحُوْمِ وَبَعْدَ ذَلِكَ قَرَرَتْ الْحَكْمَةُ الْعَلِيَا ضَمَّ ثَمَرَةً لَهُ مَعَ النَّاطِرِ الثَّآَنِي فِي اِدَارَةِ الْوَقْفِ وَسَلَبَتْ الْمَدْعِي حَقَّ الْاِشْتِرَاكِ فِي اِدَارَتِهِ ثُمَّ ضَمَّتْ وَزَارَةَ الْاَوَاقِفِ فِي النَّظَرِ عَلَى الْوَقْفِ الْمَذْكُوْرِ اَيْضًا وَافْرَضَتْ بِالتَّصَرُّفِ وَآَنَهُ قَدْ مَضَى عَلَى الْمَدْعِي مَدَّةَ تَقَرُّبٍ مِنَ السَّنَةِ وَقَدْ ثَابَ وَأَنَابَ وَأَزَالَ الْاَسْبَابَ الَّتِي مَنَعَتْهُ عَنِ التَّصَرُّفِ وَآَنَهُ يَطْلُبُ لَذَلِكَ اِقْرَارَ مَوَكَلِهِ بِالتَّصَرُّفِ فِي اِدَارَةِ الْوَقْفِ وَمَنْعَ الْمَاوِضَةِ فِي ذَلِكَ - وَالْحَكْمَةُ فِي ٥

أبريل سنة ١٩٢٥ (بناء على أن المدعى لم يبين في النظر منفرداً بل كان مشتركاً مع غيره وأنه على هذا ليس له حق المطالبة بالعودة منفرداً وأن وزارة الأوقاف أفردت بالتصرف في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ فأعادة الوقف إليه بعد إفزاد الوزارة بزمان يسير ليس من مصلحة الوقف ولا مستحقة). قررت رفض الدعوى . فاستوف هـ. هذا القرار بالقضية للمرة ١٥٩ سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ والمحكمة العليا بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ (بناء على أن الحكم المستأنف في ذاته صحيح لأن المستأنف كان معينا في النظر على الوقف من قبل القاضي والمعين من قبل القاضي يقتصر حقه على ما يمنحه له القاضي فإذا عين في النظر مع غيره ثم أفرد غيره بالنظر لا يكون له الحق مطلقاً في المطالبة بالعودة الى الاشتراك وأنه يظهر من هذا أن الدعوى غير موجهة من أصلها لعدم الالتزام) قررت تأييد القرار ورفض الاستئناف

المخلاصة : (١) مرض الموت هو المقعد للشخص عن قضاء حوائجه

(٢) اذا ادعى المدعى كون الوقف الصادر من مورثه حصل منه وهو مريض مرض الموت الذي توفي فيه بسببه وطلب بطلان الوقف في ثلثيه الى آخره . ودفع المدعى عليه الدعوى بصدور الوقف في حال الصحة ونفاذ تصرفات الواقف وأثبت دفعه بالبينة كانت شهادة الشهود دليلاً على الصحة

(٣) ذهب الواقف للمحكمة لأعمال الوقف دليل الصحة

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية في القضية للمرة ٥٢ سنة ١٩٢٤ . من المدعين على المدعى عليه بصدور الوقف من الواقفة بمقتضى كتابه المحرر من محكمة . . . الشرعية بتاريخ . . . على الجهات المينة به وهي مريضة مرض الموت الذي توفيت فيه وبسببه والمحصر ارثها في أولاد أخيها الشقيق وهم المدعون والمدعى عليه . . . وقد وقع الوقف باطلاً في ثلثيه وأن المدعى عليه واضح يده على جميع الأعيان الموقوفة بغير حق وطلبوا الحكم بطلان الوقف في ثلثيه وتسليمهم لصبيهم في ذلك بالارث واستحقاقهم لصبيهم في ريع الوقف الباقي ما دام واحد من الورثة حياً — والمدعى عليه اعترف بالوقف وإنشائه وشروطه ودفع الدعوى بأن الوقف

صدر من الواقعة وهي في حال صحتها ونفاذ تصرفاتها شرعاً وطلب رفض الدعوى - وأنكر المدعون الدفع وأثبت المدعى عليه بالبيئة الشرعية المزرعة - والمحكمة في ١٩ يناير سنة ١٩٢٦ (بناء على أن المدعين ادعوا على المدعى عليه بصفته ناظراً على وقف الست . . . بأنها وقتت العقارات الميئنة بالدعوى على نفسها ثم من بعدها على من عينتهم بكتاب الوقف وشرطت النظر للمدعى عليه وأن المدعين والمدعى عليه من ضمن ورثتها بصفتهم اولاد اخيها وطلبوا الحكم لهم على المدعى عليه بطلان الوقف في ثلثي ما وقفته وامر المدعى عليه بتسليمه لكل واحد منهم قيراطين قيمة نصيبه في ربيع ثلثي ما كانت مملوكة . وان المدعى عليه اعترف بالوقف وشرطه وانشائه ونظيره عليه ووضع يده على اعيانه وانكر حصول الوقف في مرض الموت ودفع هذه الدعوى بأن الست . . . المذكورة وقتت ما كانت مملوكة في حال صحتها وطلب رفض الدعوى . ووكيل المدعين انكر حصول الوقف في حال الصحة فأثبت المدعى عليه ما دفع به دعوى المدعين بشهادة شهود زكوا التزكية الشرعية) حكمت للمدعى عليه على المدعين برفض الدعوى - فاستأنف المدعون هذا الحكم بالقضية مرة ٩٠ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ والمحكمة العليا بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢٦ (بناء على ان الحكم المستأنف في الموضوع وهو صحيح لما قالته المحكمة من ان شهادة الشهود تدل على الصحة ولأن في ذهاب الواقعة الى المحكمة بنفسها لقضاء هذا العمل الذي هو اصدار الوقف دليل على الصحة ايضاً على ما هو المختار في تعريف المرض من انه المقعد للشخص عن قضاء حوائجه) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

الخلاصة : اقرار ناظر الوقف المدعي خيانه وطلب عزله لذلك من النظر باسناد شرعي بأن فلان هو الذي يستحق النظر على الوقف دونه يعامل به في حق نفسه ويوجب خروجه من النظر ويجعل هذا المدعى عليه لا صفة له في الدعوى

صدرت الدعوى بمحكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية في القضية نمرة ٩ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ من المدعية على المدعى عليه ناظر الوقف بخيانه وطلب عزله

لذلك من النظر عليه الخ — والمدعى عليه أجاب عن الدعوى بالمصادقة على الوقف وشروطه وتظهر عليه (ثم قدم اعلاماً شرعياً صادراً من محكمة ... الشرعية بتاريخ ... يتضمن انه أشهد على نفسه بأن الست ... هي التي تستحق النظر على الوقف المذكور دونه وصادقته ... المذكورة على ذلك) وطلب عدم سماع هذه الدعوى لذلك . ووكيل المدعى قال ان ما ذكره المدعى لا يصلح دفعا للدعوى شرعاً لانه لا يقصد بذلك الا الفرار من حكم القضا — والمحكمة المذكورة في ٢ يونيه سنة ١٩٢٦ (بناء على ان المدعى عليه اصبح بهذا الاقرار غير ناظر على الوقف كما تقتضيه النصوص الشرعية) قررت رفض الدعوى — واستؤنف هذا القرار بالقضية نمرة ١٨١ سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ — والمحكمة العليا بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ (بناء على ان الاستئناف قدم وقيد في الميعاد فهو مقبول شكلاً — وان القرار المستأنف في الموضوع وهو صحيح لان اقرار الناظر لغيره باستحقاقه للنظر دونه في هذا الوقف وان كان محل نظر بالنسبة للمقر له واستحقاقه للنظر حيث ان الاقرار كما يظهر لم يصدر الا تخلصاً من الدعوى الا أنه بما مل به في حق نفسه ويوجب خروجه من النظر — وانه والحالة هذه لم يبق للناظر صفة في الدعوى) قررت تأييد القرار الستأنف ورفض الاستئناف

المغلاصة : (١) الوقف الصادر من المدين في حال صحته جائز ولو كان مستغرقاً بالدين ولكنه اذا كان لا يملك شيئاً لوفاء الدين فلا ينفذ الوقف ويبطل منه بمقدار الدين

(٢) صحة الوقف في حالة استغراق الوقف بالدين لا يمنع من السير في اجراءات البيع المتخذة لبيع بعض الوقف

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٨٦ سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ من المدعى على المدعى عليهما بصور وقف منه لاطيان مملوكة له (بينها) وان المدعى عليها الاولى طلبت من المدعى عليها الثانية (مديرية الحيزة) بيع الاطيان المذكورة وفاء لمبلغ مثل دين مؤخر صداقها المحكوم لها به على المدعى وحددت

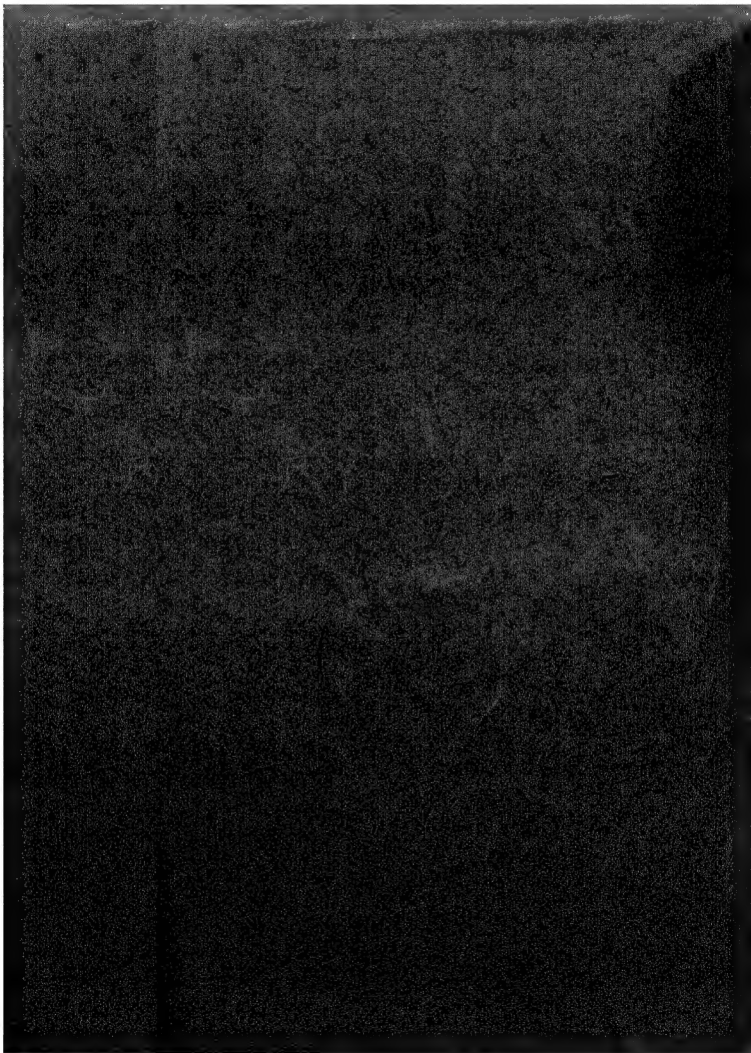
المديرية يوماً للبيع مع ان للواقف أعياناً أخرى نفي بالدين المذكور وزيادة وطلب الحكم بصحة الوقف ومنع تعرض المدعي عليهما له في ذلك الخ — والمحكمة في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ (بناء على ان المدعي وقت ان وقف وقفه المدين بالدعوى كان يمتلك أعياناً أخرى وقفها قيمتها ... وحسنه فيما تركه والده لورثته الذين هو منهم وكان يمكن للمدعي عليها استيفاء حقها منها) حكمت بصحة الوقف وأمرت المدعي عليهما بدم التعرض للمدعي في الوقوف المذكور — فاستأنفت إحدى المدعي عليهما (الدائنة) هذا الحكم بالقضية نمرة ٧١ سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ — والمحكمة العليا بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢٧ (بناء على ان الاستئناف قدم في الميعاد فهو مقبول شكلاً) — وانه ظهر من أوراق القضية ان المستأنف عليه وقف الجزء الذي كان محجوزاً عليه لسداد الدين المستحق للمستأنفة فراراً من ذلك الحجز كما انه وقف باقي ما يملكه تحقيقاً لهذا القصد من قبل رفع هذه الدعوى — وان المقرر شرعاً ان براءة الذمة ليست شرطاً في صحة الوقف وانه اذا وقف المدين وقفاً صحيحاً في حال صحته جاز وقفه ولو كان مستعزفاً بالدين ولكنه اذا كان لا يملك شيئاً اوفاه الدين فلا ينفذ الوقف ويطل منه بمقدار الدين — وان صحة الوقف في هذه الحالة لا تمنع من السير في اجراءات البيع المتخذة لبيع الثلاثة عشر قيراطاً والاثنى عشر سهما وعلى ذلك يكون الحكم بصحة الوقف في محله ويكون الحكم بمنع التعرض غير صحيح) قررت تأييد الحكم بصحة الوقف والغاء بالنسبة لمنع التعرض ورفضت دعوى منع التعرض المذكورة

صحيفة	سعر	خطاً	صواب
٧	٧	يجب أصل	يجب كل أصل
١٦	١٠	معارضتها	معارضتهما
١٧	١٩	يعود	يعود
٢٨	١٣	الفرض	التعرض
٢٩	٢٥	ضمنت	ضمت
٢٩	٢٦	المعياد	الميعاد
٣٢	٣	تعرض	تعرضه
٣٢	٤	يفرضه	لعرضه
٣٢	١٥	شرطه	شرط
٣٦	٢٦	حق	حق
٣٧	٢١	على اسناده	على أن اسناده
٤٣	٧	وقد	وقد
٤٤	١٣	توجب	يوجب
٥٢	١٩	مفاضة	مفاضة
٧١	٢	يستغل	يستقل
٧٥	١٩	المقررات	المفردات
٨٨	٣	ثلاث	ثلاثة
٩١	١	ماله	ماله
٩١	٢	وقريه	وقريته
١٠٨	٨	فيكمل محمد	فيكمل لمحمد
٢١	٥	سواء	سواء
١٢٣	١٦	بأاليه وان	بأاليه . وان
١٤٥	٢	ولدا ذكر او	ولداً ذكراً أو
١٥٣	٣	الوالد	الولد
١٧٥	٥	ويكور	ويكون

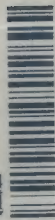
صواب	خطأ	سطر	صفحة
حق	حق	١٨	١٨١
علي	علي	١٩	١٨٥
الخروج	الخروج	٢١	١٩٠
المقدار	المقدر	٤	١٩٦
مصرفاً	معروفاً	٢٤	٢٠٢
باستحقاق	استحقاق	٧	٢٠٩
عن آخرهم	آخرهم	١٦	٢١١
بعده	بعد	١	٢١٤
بتاريخ... وإنشائه	بتاريخ وإنشائه	٦	٢١٤
والعشرين	والعشرون	٢٢	٢١٤
أيامهم	ليامهم	١٧	٢١٥
فقرعه	فقرعه	١٨	٢١٥
بأن	بال	٢١	٢١٨
الخلاصة : شرط	الخلاصة شرط	٣	٢٢٢
عقياً	عقياً	١٥	٢٢٨
من عقائه عقياً بصرف	من عقائه بصرف	١٥	٢٣١
الوقف	الوقف	١٣	٢٣٤
هذه	هذ	٢٦	٢٣٦
١٩٢٥ - ١٩٢٤	١٩٠٥ - ١٩٠٤	١٢	٢٣٧
الآ	لا	٥	٢٤٨
في الوقت	في الوقت	٣	٢٥٢
ومن بعد	ومن بعد	٥	٢٥٤
وإنشأ	وإنشأ	٢١	٢٥٤
طبقاً	طبقاً	٢٥	٢٥٤
منه قيمة	من قيمة	٤	٢٦٤

— ج —

صواب	خطأ	سطر	صفحة
بمحكمة	بمحكمة	١٠	٢٨٤
اموره وبعد وفاة الناظره	اموره ثم	١	٢٨٧
يكون المبلغ جميعه لولده			
محمد الناظر الاصلى ثم			
... سنة ١٩١٦	... ١٩١٦	٩	٢٨٩
بادخال	بادخان	١٩	٢٨٩
ويكونون	ويكونون	٣	٢٩١
وانه	وان	٢٤	٢٩٩
فرض	فرص	١١	٣٠١
يدم	يد	٨	٣٠٢
ولنظره	ولطره	٢١	٣٠٦
ثلاث	ثلاثة	٩	٣١٢
قاف	كان	١	٣١٤
مرض	سرض	١	٣١٧
الوقف	الواقف	٣	٣١٩
التي	الذي	٢٥	٣٢٢
لموكلته	موكلته	١٥	٣٣١
نظراً واستحقاقاً	نظراً واستحقاق	٤	٣٣٥
معتوقتها	معتوقتها	١٢	٣٣٥
واشتمل	واشتمل	٧	٣٤٢
حق	من	٢٠	٣٤٨



Bibliotheca Alexandrina



0432510